عالم المعلومات والمكتبات والنشر

كتاب دورى نصف سنوى

لسان حال الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات

المجلد الأول | العدد الثانى | يناير ٢٠٠٠

رئيس التحرير
أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة

مدير التحرير
أحمد الزيادى

نائب رئيس التحرير
د. مصطفى أمين حسام الدين

سكرتيرا التحرير
د. السيد السيد النشار
عبد الرحمن فراج

الناشر
دار الشروق

عالم المعلومات والمكتبات والنشر

حقوق النشر

المجلد الأول ـ العدد الثانى
٢٠٠٠م

حقوق الطبع والنشر© محفوظة للناشر

دار الشـــروق

القاهرة ٨ ش سيبويه المصرى
رابعة العـدويـة ـ مدينة نصر
ص ب ٣٣ مكتب بريد البانورامة
هاتف ٤٠٢٣٣٩٩ (٠٢)
فاكس ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

لا يجـوز استنـساخ أى جزء من هـذا الكـتاب
بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على
تصريح كتابى من الناشر

المحتويـات

الافتتاحية

رئيس التحرير

نقابة المكتبيين المصريين

بقلم
رئيس التحرير

منذ نحو ثلاث سنوات كافحت الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات لتأسيس نقابة لأمناء المكتبات وأخصائى المعلومات الذين يبلغ عددهم نحو خمسين ألف فرد ينتشرون فى الأنواع المختلفة من المكتبات: المكتبة الوطنية (٢٠٠٠ مكتبى وأخصائى معلومات)؛ المكتبات العامة (١٠,٠٠٠ مكتبى)؛ المكتبات الجامعية (١٠,٠٠٠ مكتبى وأخصائى معلومات)، المكتبات المدرسية (٢٠,٠٠٠ مكتبى)؛ المكتبات المتخصصة (٥٠٠٠ مكتبى وأخصائى معلومات)؛ مراكز المعلومات (٣٠٠٠ أخصائى معلومات). وقد كلل هذا الكفاح مؤخرا بالنجاح حيث وافقت لجنة الاقتراحات فى مجلس الشعب على تأسيس النقابة من حيث المبدأ وتتخذ بقية الإجراءات تباعاً حتى ينخرط كل المكتبيين المصريين فى تجمع مهنى يليق بهم وبمهنتهم التى تخدم أشرف مافى الانسان: عقله.

والنقابة الوليدة تسعى حثيثا لتقديم خدمات مهنية للعاملين فى حقل المكتبات والمعلومات فى مصر، حيث يناط بها أولا أن تضع دستوراً بأخلاقيات ومعايير العمل المكتبى يلتزم به المكتبيون فى تعاملهم مع الدول وتعاملهم مع مجتمع الباحثين والقراء، وفى تعاملهم مع مجتمع المعلومات ومؤسسات المعلومات. ويناط بالنقابة الجديدة أن تقدم خدمات اجتماعية يأتى على رأسها بالدرجة الأولى وضع العاملين فى المهنة المشتغلين بها فى المكانة اللائقة بهم، تلك المكانة التى كانت لهم على الدوام منذ مصر القديمة والتى لم تهتز قط إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين؛ تلك المكانة التى يحظى بها نظراؤهم فى معظم أقطار الأرض المتحضرة. إن من مهام النقابة الجديدة الدفاع عن حقوق العاملين فى المهنة المشتغلين بها، تلك الحقوق الجماعية التى لا يستطيع فرد بمفرده أن يدافع عنها؛ ومن الخدمات الاجتماعية التى توليها النقابة الجديدة اهتمامها خدمات الإسكان والمعاشات والرعاية الاجتماعية بكافة أشكالها وصورها؛ ولابد للنقابة الجديدة من أن توثق الصلات والروابط بين أعضاء هذه المهنة التى يعرف عنها فى كل بقاع الأرض أنها مهنة العمل الجماعى، عمل الفريق والخدمة العامة المنكرة للذات. إنه ينتظر أيضا من النقابة الجديدة أن تقدم للعاملين فى مهنة المكتبات والمعلومات خدمات طبية وتأمينات صحية متميزة. إنه ينتظر من النقابة الجديدة الشىء الكثير لعاملين فى مجال يستحق الشىء الكثير.

إن الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات لن تدخر وسعا فى مساعدة النقابة الوليدة الجديدة

وسوف تدعمها فى سنواتها الأولى حتى تشب عن الطوق. ولن تتوقف الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات عن العطاء العلمى الأكاديمى، ولن ينتهى دورها بمجرد قيام نقابة المكتبيين المصريين؛ فلكل دوره ولكل عطاؤه ولكل وجهة هو موليها.

تحية للرجال والنساء الذين لم يألوا جهدا فى سبيل العمل من أجل جعل نقابة المكتبيين المصريين واقعاً أكيداً ملموساً بعد أن كان حلماً يراودهم على مدى عقود من الزمان. تحية لهم وألف تحية وهم يدافعون عن حق المكتبيين المصريين فى نقابة لهم تدافع عن حقوقهم وتذود عن مصالحهم.

إن الأجيال القادمة سوف تنظر إلى إنجازات جيلنا هذا بكل الفخر والإعجاب والإعزاز والتقدير، وسوف تشكر هؤلاء الرجال والنساء الذين عملوا فى صمت من أجل القيام بتلك الإنجازات.

وليبارك الله ـ سبحانه ـ كل يد أنجزت، وكل قلم كتب، وكل قدم سعت فى سبيل رفعة هذه المهنة وعلو شأنها.

رئيس التحرير

أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة



دراسات وبحوث

إشراف

أ.د. شعبان خليفة

هذا الباب..

يهدف إلى نشر تلك الدراسات والأبحاث العلمية والأعمال الميدانية الرصينة، التى تعمل على رصد مداخلات مجال المعلومات والمكتبات مع مختلف العلوم الأخرى.. تلك المداخلات التى يتفاعل فيها ذلك المجال مع تلك العلوم، لتفرز لنا تحديات ومشكلات على المستوى النظرى والتطبيقى.. مما يتطلب تضافر للجهود على جميع المستويات؛ الوطنى منها والعربى والدولى، من خلال قنوات التعاون والتكامل المعرفى والمعلوماتى.

التوثيق الآلى ودوره فى اختزان واسترجاع المعلومات

إعداد
أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة
أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

يوصف العصر الذى نعيش فيه فى نهاية القرن العشرين بأنه عصر المعلومات حيث تصدر فيه كميات هائلة من مصادر المعلومات وحيث لايمكن اتخاذ أى قرار لا على المستوى الرسمى ولا على المستوى الشخصى ولا على مستوى البحث العلمى إلا بالاستناد إلى المعلومات الدقيقة والصحيحة وفى الوقت المناسب. يصدر فى العالم اليوم فى كل سنة نحو مليون كتاب ونحو نصف مليون دورية ـ منها مائة وستون ألف دورية متخصصة ـ ونحو ٢ مليون مصغر فيلمى و ٢ مليون مادة سمعية بصرية ومائة ألف ملف بيانات آلية ونحو خمسين ألف قرص ليزر، ناهيك عن ملايين التقارير الفنية والبحثية ومليارات الوثائق الأرشيفية.

هذه المصادر تحمل كميات فلكية من المعلومات وعلى سبيل المثال يقدر المحافظون عدد المقالات التى تصدر فى الدوريات فى كل يوم بنحو مائة ألف مقالة.

هذا الإنتاج الفكرى الضخم يصدر بكثافات مختلفة فى أنحاء متفرقة من العالم، وبلغات شتى عديدة، ولا يستطيع أى عالم مهما دق تخصصه أن يحيط بكل أو جل ما نشر فى تخصصه إن لم يكن بسبب الحواجز الجغرافية فبسبب الحواجز اللغوية والحواجز الشخصية من وقت وجهد ومال.

وإذا كان التقدم فيما يقول ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) هو أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، فإننا لن نعرف أين انتهى الآخرون إلا إذا عرفنا ماذا أنتج الآخرون.

من هنا كانت أهمية ذلك الاختراع الفذ «التوثيق» وبصرف النظر عن تقلب مفهوم التوثيق وتطوره فى الزمان والمكان، إلا أننا فى هذا المقام سنضع له التعريف الإجرائى الآتى:

«التوثيق هو حصر وتسجيل ووصف الإنتاج الفكرى وتحليل محتوياته والتعريف به بقصد تيسير الإفادة منه».

والحقيقة أن التوثيق بهذا المعنى بدأ منذ بدأ ظهور الإنتاج الفكرى نفسه، ولكنه ظل يتم بطريقة يدوية طالما بقى كم الإنتاج الفكرى ونوعه فى حدود السيطرة اليدوية، بيد أنه عندما حدث الانفجار الفكرى ووقعت ثورة المعلومات فى نهاية قرننا العشرين على النحو الذى أشرت إلى جانب منه، لم تعد السيطرة اليدوية على الإنتاج الفكرى ممكنة أو ذات جدوى كبيرة وتطلب الأمر استغلال إمكانيات تكنولوجيا المعلومات فى هذا الصدد.

وجاء الحاسب الآلى فى موعده تماماً مع تفجر المعلومات وثورتها وكبر معها وبها وكبرت به ومعه.

فبعد عقد واحد من ظهور الحاسب الآلى وبعد أن تعددت وظائفه خارج عمليات الحساب، استخدم فى عمليات التوثيق واختزان واسترجاع البيانات الببليوجرافية. وكان استخدام الحاسب الآلى فى هذا الصدد قد بدأ سنة ١٩٥٦ حين نظم أول مؤتمر عن الترجمة الآلية فى شهر أكتوبر من ذلك العام وكانت أول محاولة تطبيقية عملية فى التوثيق الآلى على يد هانز بيترلون فى شركة آى. بى. إم سنة ١٩٥٨. وقد تطورت عملية التوثيق الآلى بعد تلك المحاولات الفجة إلى عملية أكثر تعقيداً كما سنرى فيما بعد.

والتوثيق عندما كان يتم يدوياً على يد البشر كان عبارة عن عملية تحليل عقلانى للمادة العلمية ينبى على فهم معنى النص بهدف إعادة ترتيب المفاهيم الموجودة فيه وبشكل يسهل البحث فيه، وينتج عن ذلك تركيب متواز للنص ينظم تنظيماً مختلفاً.

أما التوثيق الآلى فإنه يترك النص على حاله ويضع استراتيجيات للبحث فيه؛ هذه الاستراتيجيات تصمم أساساً بهدف إيجاد الكلمات التى يستخدمها الباحثون فى بحثهم وتساؤلاتهم ومقابلة هذه الكلمات مع نظيراتها الموجودة فى نصوص اللغة الطبيعية. ولكننا إزاء هذه الاستراتيجيات الآلية يجب أن نؤكد على:

١- أن ما تقدمه قواعد البيانات الببليوجرافية ليس إلا مصفوفات من استراتيجيات البحث المختلفة.

٢- أن مضاهاة الكلمات (أو أجزائها) والجمل لا يعنى بالضرورة تطابق المفاهيم مع الكلمات والجمل التى يريدها الباحث، ومن ثم فإن هذه المضاهاة قد تفشل فى استرجاع الوثائق المناسبة. ومن ثم فليس صحيحاً ما يقال عن التوثيق الآلى من أنه «دفع خلفى للسيارة».

ومن الواضح بذاته أنه لكى نبحث فى نص كامل باللغة الطبيعية بطرق آلية، فإن هذا النص لابد وأن يكون مختزناً ومتاحاً فى شكل مقروء آلياً. وهذا الأمر يحد من أنواع النصوص التى يمكن توثيقها آلياً ويقصرها على المقالات والتقارير وغيرها من الوثائق القصيرة وبما يعنى استبعاد معظم الكتب. وحيث دلت التجارب على أن كشافات الكتب الآلية لا يمكن أن تنافس تلك المعدة يدوياً فى نهاية الكتاب.

إن للتوثيق اليدوى والآلى نفس الهدف: وهو جعل الوثائق سهلة الاسترجاع من جانب هؤلاء الذين يحتاجونها أو يرغبون فيها. والتوثيق الآلى يضع عبء الاسترجاع على المستفيد النهائى الذى عليه أن يجد الكلمات التى تم استخدامها فى النص، وإلا لن يحالفه الحظ فى الاسترجاع.

ولا يوجد من بين أنظمة التوثيق الآلى الحالية ما يقدم للباحث المترادفات المساوية للمصطلحات المستخدمة فى النص ولا أى منها يمكنه عرض العلاقات القائمة بين المفاهيم التى تتشتت فى النص ولا المفاهيم التى وردت ضمنية فى النص، أى تلك التى تفهم فقط من السياق ومن بين السطور. ولكى تساعد المستفيد النهائى وتعوضه بعض الشىء عن نقائص التوثيق الآلى تقوم بعض قواعد المعلومات كما سنرى فيما بعد بإمداده بمكانز مباشرة أو مطبوعة تقدم له المترادفات والمصطلحات ذات العلاقة. ولكن يجب أن يفهم أن تلك المكانز ليست جزءاً من أى نظام للتوثيق الآلى ولكنها ضمن مكونات نظام الاسترجاع، بل وأكثر من هذا فإن تلك المكانز التى تعرض شبكة من المصطلحات ذات الصلة الموضوعية لا يمكنها أن تستوعب معظم المصطلحات الضرورية للاسترجاع الناجح. وهى من جهة ثانية أدوات شديدة التعقيد قد لا يفيد منها إلا المكشفون المحترفون وليس

المستفيدون الذين قد لا يعرفون كيف يستخدمونها بل لا يكلفون أنفسهم عناء النظر فى المصطلحات التى تضمها. ونريد أن نؤكد على أنه لا يوجد مكنز واحد يستطيع أن يساعد فى استرجاع المفاهيم الضمنية فى النص.

إن التوثيق اليدوى على الجانب الآخر لا يقدم فقط المصطلحات الدالة على المفاهيم الموجودة فى النص بالوثيقة، ولكن أيضاً مرادفاتها وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى فى بناء منطقى ويمكن استيعابه. إنه يفعل ذلك عن طريق رؤوس الموضوعات متعددة المستويات، وعن طريق الإحالات المزدوجة وغير ذلك من الوسائل التى تعتبر جزءاً من البنية العامة للكشاف والتى لا تتطلب استخدامها منفصلة مستقلة من جانب المستفيد.

إن جميع نظم التوثيق الآلى تبنى على ظهور وتداعى الكلمات فى النصوص وعند هذه النقطة فلابد وأن نتوقف أمام: ماذا يجعل الكلمة صالحة لأغراض التوثيق الآلى؛ من حيث المبدأ ومن الناحية النظرية العامة؟ إنها أية وحدة مكتوبة فى النص مفصولة عن الوحدات الأخرى بمسافات أو علامات ترقيم وهناك عدة استثناءات من هذه القاعدة، وخاصة فيما يتعلق بعلامات الترقيم مثل الشرطة والمسافة والفاصلة والأقواس التى قد تعتبر إما جزءاً من كلمة أو تهمل استناداً إلى نظام التوثيق الآلى ولوغاريتم الفرز فى الحاسب المستخدم.

نظم الاسترجاع الآلى:

هناك عدد من الأدوات التى يمكن عن طريقها استرجاع المادة العلمية المختزنة فى الحاسب من بينها:

البحث بالكلمات الدالة. وهى الطريقة القديمة فى التوثيق الآلى. وكانت فى الأصل تستخدم لاسترجاع عناوين الوثائق فقط. وكانت تفترض أن عناوين المقالات والتقارير تعبر ببساطة عن موضوعاتها. وهو افتراض غير صحيح حتى بالنسبة لأكثر المقالات تخصصاً.

وتعتمد كل نظم التوثيق الآلى على **«قوائم إيقاف»**. الكلمات التى يعتقد أنها غير هامة أو غير ضرورية لأغراض الاسترجاع مثل أدوات التعريف والتنكير والضمائر وحروف الجر وأدوات الوصل والظرف والتى تتردد كثيراً فى النصوص والتى ليس لها معنى فى حد ذاتها. وبعض قوائم الإيقاف قد يحمل مئات من الكلمات من الضمائر والصفات إذ تعتبر لا قيمة لها فى السياق. وكلما كانت قاعدة البيانات كبيرة كلما كانت قائمة الإيقاف قصيرة ومن مشاكلها أن وقف أداة التعريف فى العربية «أل» قد يتسبب فى عدم استرجاع كلمات «الله»، ألفونس وغيرهما. وفى الإنجليزية قد يتسبب إيقاف أداة التنكير A فى عدم استرجاع Vitamin A وهكذا.

وتسمح **أوامر الربط والتقريب** للمستفيدين بتحديد أن مصطلحين يجب أن يتقاربا من بعضهما حتى يسترجعا معاً أو أنهما يجب أن يقعا على مسافة محددة (عدد من الكلمات) من بعضهما. وهذه الطريقة ليست جزءاً من التوثيق الآلى ولكنها ملمح من ملامح نظم الاسترجاع، وتساعد فى بحث النصوص بطريقة آلية.

والتجذير هو تنقية الكلمات الدالة وإرجاعها إلى أصولها بحيث تسمح للباحث أن يحدد فقط جذور الكلمات التى قد يكون لها بادئة أو لاحقة.

الجدع أو البتر وهو قريب الصلة من التجذير ويهدف إلى حذف بعض حروف من نهاية الكلمات فى حالة الجدع الأيمن أو من بداية الكلمات فى حالة الجدع الأيسر، وهناك كذلك جدع الغرز

الذى يضيف حرفًا فى وسط الكلمة، والذى يستخدم أساسًا للبحث عن المركبات الكيميائية ذات الصلة فى الوسط ولكنها غير محددة.

المنطق البوليانى. وقد سمى باسم مخترعه جورج بول فى القرن التاسع عشر والذى يساعد المستفيد على تشكيل بحث عن علاقات عدة مصطلحات بثلاث طرق مختلفة، والذى يكشف عنه الرسم المرفق. وبسبب الاستخدام غير التقليدى للكلمات: **و** AND، **أو** OR ، **ليس** NOT والتكوينات المختلفة التى تستخدم فيها هذه المفاتيح فى حالة البحث المعقد ـ مثال ذلك (أ **و** ب) **أو** ج **وليس** د ـ بسبب ذلك فإن كثيراً من المستفيدين لا يستطيعون تطبيق المنطق البوليانى تطبيقًا دقيقًا. وفى إحدى قواعد البيانات الشهيرة فى سنة ١٩٩٧م أجريت ٢٤٥٥٢١ عملية بحث، ٢٧ ٪ منها لم تسترجع أية مداخل على الإطلاق، ٥٧ ٪ من بينها كان بسبب المنطلق البوليانى.

المفتاح	نوع البحث	تصوير العلاقة	شرح البحث
و	الضرب	أ ب هـ	الناتج المنطقى: أ × ب × ج عبر عنه بـ أ، ب، ج وحيث يجب أن يكون كل من أ، ب، ج فى الوثيقة. مثال ذلك التكشيف والميكنة والكتب.
او	الجمع	أ ب هـ	حاصل المنطق: أ + ب + ج يعبر عنها بـ أ أو ب أو ج. أى من المصطلحات الثلاثة فى الوثيقة. مثال ذلك التكشيف أو الميكنة أو الكتب.
ليس	الطرح	أ ب هـ	الفرق المنطقى أ × ب ـ ج ويعبر عنه أ و ب وليس ج، فقط أ و ب وليس ج مما قد يوجد فى الوثائق. مثال ذلك: التكشيف والميكنة وليس الكتب.

وزن المصطلح يعتبر واحداً من أكثر نظم التوثيق الآلى تعقيداً، وقد تطور منذ أوائل الستينيات بقصد التغلب على مشاكل البحث بالكلمات الدالة. ويقوم ذلك النظام على استخدام طرق إحصائية واحتمالية مختلفة لترتيب المصطلحات طبقا لمعدلات ترددها فى مجموعة الوثائق حتى نجد الوثائق التى تناسب السؤال. بيد أن هذا النظام يصلح للتطبيق على مجموعات صغيرة نسبياً من الوثائق ويفشل فى الحصول على نتائج أفضل من النظم الأخرى فى حالة قواعد البيانات الكبيرة التى تضم ملايين التسجيلات.

الطرق اللغوية مثل مضاهاة الجمل، وإعراب الكلمات والتراكيب اللغوية فى النص، بل وحتى تحليل بعض المعانى بمساعدة المعاجم والمكانز، ولقد جرت بعض المحاولات التجريبية فى هذا الصدد ولكن

قيمتها العملية ماتزال حتى الآن مشكوكاً فيها. وغالباً ما يفشل النظام فى التعرف على الموصوف كما يفشل فى التفريق بين الاستخدام المجازى والاستخدام الحقيقى للكلمات.

ورغم أن الطرق اللغوية قد تصادف بعض النجاح فى المجالات المتخصصة نظراً للثبات النسبى والتوحيد فى المصطلحات المستخدمة، إلا أنها لاتستخدم فى نظم الاسترجاع الواسعة النطاق أو التجارية فى الوقت الحاضر.

ويعتقد الخبراء أن مزيجاً من النظم المتعددة فى التوثيق الآلى قد يكون علاجاً شافياً لمشكلات البحث فى مجموعات الوثائق الكبيرة، ولكن هذا المزيج لم يتحقق بعد.



التوثيق بالمصطلحات الحرة :

لقد بدأت عملية التوثيق الآلى بما عرف بالمصطلحات الحرة أو غير المقيدة. وهذه المصطلحات الحرة مرت بعدد من المراحل:

١- الكلمات الدالة فى السياق KWIC : ويقصد بالسياق هنا أساساً عنوان العمل حيث تؤخذ الكلمات المفتاحية أو ذات الدلالة الاصطلاحية وتعتبر مدخلاً إلى النص. وعيوب ذلك الأمر هو تعدد المصطلحات المترادفة الدالة على مفهوم واحد ومن ثم تشتت المادة العلمية تحت العديد من المصطلحات، وأكثر من هذا ربما تختلف المصطلحات التى يستخدمها المستفيدون فى استرجاع الوثائق. ففى بحث مستفيض عن الطريقة التى يسمى بها الناس الأشياء عند الاسترجاع، وجد أن شخصين اتفقا فى نفس المصطلح فى ٢٠٪ فقط من الحالات وأن ٨٠٪ من الحالات استخدمت فى المتوسط ١٥ مصطلحاً فى استرجاع نفس الشيء.

وقد اتفق الباحثون على أنه ليس هناك مصطلح واحد صالح لاسترجاع معظم الأشياء وأن فكرة المصطلح «الواضح» «القائم بذاته» أو «الطبيعى» هى مجرد خرافة.

٢- الكلمات الدالة خارج السياق KWOC : أى أن نعتمد على المصطلحات الأكثر استخداماً من جانب المؤلفين والمستفيدين على السواء وبصرف النظر عن المصطلحات الواردة فى الوثائق قيد التكشيف. ولكن المشكلة هنا هى أن المصطلحات المستقاة من خارج السياق تخضع هى الأخرى لمعايير شخصية، ومن ثم لا يكون هناك التوحيد من جانب الموثقين أنفسهم ولا يكون هناك سهولة الإدراك من جانب المستفيدين أيضاً على نحو ما صادفناه فى المرحلة السابقة.

٣- الكلمات الدالة من خارج وداخل السياق KWAC : وهى مزيج من الطريقتين السابقتين فى محاولة للتوحيد والتقنين ولكنها ماتزال تخضع للمعايير الشخصية البحتة التى تختلف من موثق إلى آخر فى الوقت الواحد وللموثق الواحد فى أوقات مختلفة من عمله.

٤- الكلمات الدالة من التصنيف العشرى العالمى KWUC : وتمثل محاولة الاقتراب من التوحيد حيث تعتمد على المصطلحات التى استخدمها التصنيف العشرى العالمى والذى يمثل أداة واسعة الانتشار فى المكتبات العالمية. وقد فتح ذلك الطريق واسعاً أمام استخدام المصطلحات المقيدة.

التوثيق بالمصطلحات المقيدة :

يقصد بالمصطلحات المقيدة تلك المصطلحات التى اتفق عليها سلفاً وسجلت فى أداة سابقة الإعداد والتجهيز ويعتمد عليها كل من الموثق والمستفيد: الموثق فى اختيار المصطلحات أو المداخل

التى يحلل بها النصوص، والمستفيد فى استرجاع الوثائق. والمصطلحات المقيدة هذه غالباً ما تسجل فى نوعين من الأدوات هما:

- قوائم رؤوس الموضوعات Subject Headings Lists.

- المكانز Thesauri.

وقد ارتبطت قوائم رؤوس الموضوعات بالتوثيق اليدوى، بينما ارتبطت المكانز بالتوثيق الآلى. وقد تطورت المكانز بمعزل عن قوائم رؤوس الموضوعات ونحتت لنفسها مصطلحات بعيدة عن مصطلحاتها وإن أدت نفس وظائفها تقريباً.

وقد بدأت قوائم رؤوس الموضوعات فى الظهور تباعاً منذ أواخر القرن الفارط فى الولايات المتحدة وبعد ذلك فى أنحاء متفرقة من العالم فى القرن العشرين وخاصة فى النصف الثانى منه. ولعله من نافلة القول أن نذكر أن قوائم رؤوس الموضوعات تنقسم إلى قوائم عامة تحاول الإحاطة بجميع جزئيات المعرفة البشرية، وقوائم متخصصة تختص بمجال واحد فقط. وهذه الأخيرة قد تكون قوائم بلدان تدور حول بلد معين.

وقد عرفت المكتبة العربية قوائم رؤوس الموضوعات بفئتيها العامة والمتخصصة منذ نحو ثلاثين عاماً، إلا أن القوائم المتخصصة كانت أسبق ظهوراً من العامة. وعلى الساحة الآن فى المكتبات العربية عدد من تلك القوائم نأتى على أوسعها انتشاراً:

* قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى / شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدى (ثلاث طبعات مختلفة لثلاثة ناشرين وتدور الصفحات حول ٢٠٠٠ صفحة وعدد الرؤوس حول خمسين ألف رأس).
* رؤوس الموضوعات العربية / إبراهيم الخازندار. ثلاث طبعات فى نحو ٥٠٠ صفحة وعدد الرؤوس يدور حول سبعة آلاف رأس.
* قائمة رؤوس الموضوعات العربية / عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك سعود. طبعة واحدة فى ٤٠٠ صفحة ثلاثة آلاف رأس موضوع (تجمدت).
* السعودية : قائمة رؤوس موضوعات للمكتبات ومراكز المعلومات. - الرياض: دار المريخ، ١٩٨١.
* قائمة رؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامى - القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

ورغم أن مفهوم المكانز هو مفهوم قديم، إذ هى كلمة يونانية الأصل تعنى المخزن أو الخزانة، فقد ذكر قاموس أكسفورد أن هذا المصطلح بدأ استخدامه عام ١٧٣٦ م كمستودع للمعرفة أو خزانة للمعلومات يشبه فى كثير من الوجوه دوائر المعارف أو الموسوعات. وجاء من بين تعريفاته فى قاموس وبستر أنه **«كتاب يضم مفردات أو معلومات عن حقل معين أو مجموعة مفاهيم، وهو على الأخص معجم مترادفات»**.

وقواميس المعانى بمفهوم المكانز فى اللغة العربية قديمة. ولقد بدأ هذه القواميس عثمان بن جنى (ق ٤ هـ: ١٠م) وتبعه ابن سيدة (على بن أحمد) فى المخصص وأبو عبيد القاسم بن سلام فى «الغريب المصنف» وغيرهم.

وفى الغرب كان أول مكنز لغوى فى حدود علمنا هو مكنز بيتر مارك روجيه الذى نشره سنة ١٨٥٢ بعنوان «مكنز الكلمات والجمل الإنجليزية» ويتألف من قسمين أحدهما بالمعانى والآخر هجائى بالمفردات.

أما استخدام المكانز فى مجال المكتبات والمعلومات بالمعنى المتخصص فهو وليد النصف الثانى من القرن العشرين، وربما جاءت أول إشارة إلى ذلك سنة ١٩٥٦، وأول من استخدمت المصطلح فى سياق استرجاع المعلومات هى هيلين برونسون فى مايو سنة ١٩٥٧ وتبعها أو ربما جاء معها فى نفس العام بيترلون الذى طالب بإعداد قاموس معانى يجمع تحت المفهوم الواحد كل المصطلحات الدالة عليه فى «شجرات مفاهيم» يشبه ذلك الذى أعده بيتر مارك روجيه.

ولعل أول مكنز شامل استخدم فى أغراض التوثيق الآلى واسترجاع المعلومات هو ذلك الذى توافرت عليه وزارة الدفاع الأمريكية سنة ١٩٦٠. وقد استند إلى قائمة رؤوس الموضوعات التى كانت تعدها الوزارة من قبل. وقد تلت هذا المكنز مكانز أخرى سنة ١٩٦١م أكثر تخصصاً واستمرت المسيرة حتى يومنا هذا.

ورغم أن قوائم رؤوس الموضوعات العربية قد تخلفت عن نظيراتها فى الغرب نحو ثلاثة أرباع القرن إلا أن المكانز فى اللغة العربية كانت أسعد حظاً، فلم تتخلف أكثر من ربع قرن. ورغم وجود ترجمات عربية مختلفة لكلمة Thesaurus منذ منتصف الستينيات إلا أن الترجمة الحالية «مكنز» أخذت فى الظهور فى الكتابات العربية مع منتصف السبعينيات ويعزى الفضل فى نحت هذا المصطلح العربى الأصيل إلى الزملاء «المغاربيين» وإن لم نستدل على الشخص وجنسيته الذى كان أول من نحته. أما إنتاج مكانز عربية فقد تأخر عقداً على الأقل بعد نحت المصطلح.

ولقد سارت المكانز فى نفس الطريق الذى سارت فيه قوائم رؤوس الموضوعات فثمة مكانز عامة ومكانز متخصصة. وقد يكون المكنز فى هذا الصدد أحادى اللغة أو متعدد اللغات.

أما عن ترتيب المصطلحات داخل المكنز فهناك خط التنظيم الأول وخطوط التنظيم الجانبية، والأصل أن يكون خط التنظيم الأول مصنفاً يعكس العلاقات الهرمية والطبقية بين المصطلحات؛ ويتبعه فى الأعم الأغلب تنظيم جانبى هجائى يعتبر بمثابة الكشاف الهجائى. وقد يكون خط التنظيم الأول هجائياً مع خطوط تنظيم جانبية أخرى مصنفة وغير مصنفة.

وبعض المكانز يقف فيها خطا التنظيم المصنف والهجائى على قدم المساواة يكمل أحدهما الآخر.



المكانز فى اللغة العربية :

تتعامل نظم المعلومات الآن مع اللغة العربية والخط العربى بكفاءة، اختزاناً واسترجاعاً وإن لم يخل الأمر من بعض المشكلات التى سنعرض لها فيما بعد. ونتيجة لذلك أنشئ العديد من قواعد البيانات سواء الببليوجرافية أو النصوص الكاملة. وكان من الطبيعى أن يتم تطوير بعض المكانز التى تخدم فى أغراض التوثيق الآلى والاسترجاع باللغة العربية والخط العربى.

وتعتبر جامعة الدول العربية ومنظماتها النوعية هى الحضانة الأساسية لتفريخ الجانب الأكبر من المكانز العربية، ونحن لا نسعى فى هذا البحث إلى حصر كل المحاولات العربية فى هذا الصدد وإنما نحاول رصد الخطوط العامة للمكانز المنشورة على انفراد ومحركات البحث فى بعض قواعد البيانات النصية.

ويعتبر إصدار المواصفة القياسية العربية رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٤ الخاصة بإعداد المكانز أحادية اللغة، والمواصفة القياسية العربية رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٨٥

الخاصة بالمكانز متعددة اللغات (اللتين بنيتا على المواصفتين العالميتين ٥٩٦٣ و ٥٩٦٤ على التوالى) يعتبر صدورهما علامة فارقة فى إعداد المكانز فى اللغة العربية.

من أشمل المكانز العربية **«الجامعة: مكنز ثلاثى اللغات؛ العربية؛ الإنجليزية، الفرنسية»** الذى أصدره مركز التوثيق والمعلومات فى جامعة الدول العربية، سنة ١٩٨٧. وهذا المكنز ليس تأليفاً خالصاً وإنما هو تعريب لمكنز مكتبة الأمم المتحدة (داج همرشولد) وذلك بعد محاولة الاعتماد على عدد من المكانز الأجنبية. ومن الواضح أن الاختيار وقع على هذا المكنز لتشابه اهتمامات كلا المنظمتين وقد جرت إضافة الموضوعات العربية البحتة وحذفت بعض الموضوعات التى لا تخدم المكتبة العربية، كما حدث تعديل فى هيكل المكنز. ويبلغ عدد المصطلحات المستخدمة فيه نيفاً وعشرة آلاف مصطلح. وينقسم مكنز الجامعة إلى أربعة أقسام رئيسية هى:

أ ـ قائمة هجائية مرتبة حسب الواصفات العربية.

ب ـ قائمة مصنفة باللغات الثلاث.

ج ـ كشاف عربى بالكلمات الدالة خارج السياق.

د ـ كشافات باللغات الثلاث.

ويعرض **القسم الهجائى** كل مصطلح فى هيكله الكامل فتشتمل الواصفات على جميع العلاقات (الطبقية أو الهرمية والندية أو التساوى والتداخل أو الترابط) ويتبع ذلك الملاحظات أو التبصرات ورقم الوجه. أما اللاواصفات فإنها تضم المحال إليه (علاقة الندية) ورقم الوجه.

وقد تم ترتيب الواصفات ترتيباً هجائياً طبقاً لقواعد معينة (الشفرة العربية الموحدة، (**أسمو** ٤٤٩)، على أساس طريقة كلمة بكلمة وليس حرفاً بحرف.

وبقيت أداة التعريف فى بداية المدخل رسماً فقط وحذفت حكماً، وثبتت رسماً وحكماً فى أى موضع آخر من الواصفة. كما اعتبرت حروف الجر المرتبطة بالكلمة جزءاً أساسياً منها.

أما **القسم المصنف** فإنه يحدد الفئات الفرعية ويعرض جميع المصطلحات التى تدخل تحت كل فرع. ولا يتضمن هذا القسم العلاقات بين المصطلحات ولا يتبع المصطلح سوى الملاحظات وإحالة «استخدم».

وقسم **الكشافات** ورد فيه كشافان:

الأول مرتب باللغة الإنجليزية مع المقابلات بالفرنسية والعربية.

الثانى مرتب باللغة الفرنسية مع المقابلات بالإنجليزية والعربية.

وفيما يتعلق بأسماء الأماكن والمنظمات فقد آثر المكنز استخدام الصيغ التى وردت فى المواصفة العربية ٦٤٢ واستخدمت الصيغة الكاملة فى اللغات الثلاث وفى حالة أسماء المنظمات استخدمت الصيغة المختصرة فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حسب دليل مختصرات الأمم المتحدة وأحيل من الاسم الكامل إلى الاسم المختصر. أما بالنسبة لأسماء المنظمات فى اللغة العربية فقد أدخلت بالصيغة الكاملة.

وتتألف الواصفة من كلمات مفردة أو مركبة وجاء ترتيب الكلمات فى الأعم الأغلب بالصيغة الطبيعية. واستخدمت صيغة الجمع فى حالة الواصفات القابلة للعد وفئات وأقسام الأشياء، واستخدمت صيغة المفرد فيما يتعلق بالعمليات والخواص والأشياء المتفردة.

وفى حالة اتفاق الواصفات لفظاً واختلافها دلالة استخدمت حواشى حدية (مقيدات محصورة بين قوسين).

وترد الواصفات والمختصرات فى الجسم الرئيسى على النحو التالى:

الواصفة العربية

الواصفة الإنجليزية

الواصفة الفرنسية

رقم الوجه

س ل : استخدم ل

ت : تبصرة

م ع : المصطلح الأعم (العريض)

م ض : المصطلح الأضيق

م ت : المصطلح المترابط

اللاواصفة

رقم الوجه

س : استخدم

وفى سنة ١٩٩٥ قامت مؤسسة عبد الحميد شومان فى عمان بالأردن بإعداد **المكنز الشامل** الذى بنى أساساً على مكنز الجامعة ولكنه وسع مجاله توسيعاً كبيراً مما جعله أضخم مكنز عام فى اللغة العربية (خمسون ألف مصطلح).

وفى إطار جامعة الدول العربية قام مركز التنمية الاقتصادية بإصدار «المكنز الشامل للمصطلحات فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» سنة ١٩٧٩ وربما كان هذا المكنز هو أول محاولة فى اللغة العربية لإعداد مكنز. وقد وقع اختيار مركز التنمية الاقتصادية على مكنز **منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى باريس** الذى شارك فى إعداده سبع وعشرون منظمة دولية وإقليمية وأشرفت على إصداره باللغتين الإنجليزية والفرنسية منظمة التعاون المذكورة ثم صدر بعد ذلك باللغات الإسبانية والألمانية والبرتغالية والفارسية والأندونيسية. والهيئات الرئيسية التى أسهمت فى إعداد هذا المكنز هى:

١- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بروما.

٢- المؤسسة الألمانية للدول النامية ببون.

٣- اللجنة الدولية للعلوم الاجتماعية والتوثيق بباريس.

٤- مكتب العمل الدولى بجنيف.

٥- منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بباريس.

وكان من بين المنظمات الإقليمية الاثنتين والعشرين التى ساهمت فى إعداد هذا المكنز **«مركز التنمية الصناعية للدول العربية»** الذى تولى وضع الطبعة العربية من المكنز.

وهذا المكنز ليس ترجمة صريحة ولكنه تعريب للمكنز الأجنبى بقصد: «تطويع وإعداد أداة مناظرة تحكم التحليل الموضوعى للوثائق العربية الصادرة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام مع التركيز على التنمية الصناعية».

ويغطى المكنز تسعة عشر مجالاً من مجالات النشاط الاقتصادى الاجتماعى وهى:

١- التعاون الدولى والعلاقات الدولية.

٢- السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط.

٣- الأحوال الاقتصادية والبحث الاقتصادى والنظم الاقتصادية.

٤- هياكل المؤسسات.

٥- ثقافة المجتمع.

٦- التعليم والتدريب.

٧- الزراعة.

٨- الصناعة.

٩- التجارة والتبادل التجارى.

١٠- النقل.

١١- العلاقات الدولية والتمويل والعملة.

١٢- الإنتاجية والتسيير.

١٣- العمل .

١٤- علم السكان .

١٥- الأحياء والغذاء والصحة.

١٦- البيئة والموارد الطبيعية .

١٧- العلوم الجوية والعلوم الأرضية.

١٨- العلوم والبحث وطرق البحث.

١٩- الإعلام والتوثيق.

وكانت ترجمة هذا المكنز قد بدأت بالفعل سنة ١٩٧٤ ولكن النشر لأسباب مختلفة لم يتم إلا كما رأينا سنة ١٩٧٩.

وينطوى هذا المكنز على قسمين: القسم المصنف والقسم الهجائى، وفى القسم المصنف تأتى بيانات المصطلحات كاملة: المصطلح ورقم الكود ثم المقابل بالإنجليزية والفرنسية وفروع المصطلح والملحوظة والعلاقات. وفى القسم الهجائى استخدم رقم الكود للربط مع القسم المصنف.

وقد استخدمت اختصارات مختلفة عن تلك المستخدمة فى مكنز الجامعة ولم يتفقا إلا فى واحد فقط وتسير المختصرات فيه على النحو الآتى:

أعم	BT
أخص	NT
متصل	RT
استخدم	USE
بدلاً من	UF

وهذا المكنز بدائى، جنح إلى استخدام صيغة المفرد أكثر من صيغة الجمع. والمكنز ملىء بالأخطاء ووجوه القصور.

وفى سنة ١٩٨٩ قامت منظمة العمل العربية ـ المؤسسة العربية للتشغيل بإصدار مكنز (**العمل: مكنز القوى العاملة والتشغيل؛ ثلاثى اللغات: العربية ـ الفرنسية ـ الإنكليزية**). وهو الآخر ذو قسمين: قسم هجائى وقسم مصنف. ويسير فى نفس الخطوط العامة التى سار عليها مكنز الجامعة.

وفى أوائل التسعينيات قامت المنظمة العربية للثروة المعدنية بإصدار «**المكنز العربى لعلوم الأرض**». ويغطى هذا المكنز واحداً وعشرين موضوعاً رئيسياً تمثل مختلف الميادين التى تم التطرق إليها فى التقارير والمنشورات والخرائط الجيولوجية والمعدنية العربية. ويضم المكنز نحو خمسة آلاف مصطلح عربى وعالمى لتحليل وتخزين المعلومات الجيولوجية والمعدنية من بينها ألف مصطلح خاص بالموضوعات العربية.

وفى سبيل إعداد هذا المكنز تم الاعتماد على العديد من المكانز والتصانيف والمراجع المتخصصة فى الجيولوجيا والمعادن.

وقد استخدمت هنا أيضًا اختصارات مختلفة عن مكنز الجامعة :

م ش	المصطلح الشامل	TG	BT
م ض	المصطلح الضيق	TS	NT
ن ى	انظر أيضًا	VA	SA
س ل	استعمل لـ	EP	UF
س	استعمل		USE

وقد قسم المكنز إلى قسمين: القسم الهجائى الذى يضم الكلمات المفتاحية الجيولوجية العامة مع بيان العلاقات بينها. ويقدم هنا لكل مصطلح ضيق المصطلحات الشاملة بصفة تسلسلية. القسم الثانى يضم المصطلحات الجغرافية والجيولوجية العربية حيث رتبت التكوينات الجيولوجية العربية هجائياً مع بيان العلاقات بينها وبين الأعمار الجيولوجية العامة التى تمثل المصطلحات الشاملة لها مع إعطاء علاقة الترابط مع البلد أو البلدان التى توجد فيها التكوينات.

والموضوعات التى يغطيها المكنز تسير على النحو التالى:

٠١- عموميات
٠٢- طرق (أو مناهج)
٠٣- تحليل رياضى
٠٤- الخواص الكيميائية والفيزيائية
٠٥- الجيوكيمياء
٠٦- علم المكامن
٠٧- الاقتصاد المنجمى
٠٨- المواد الصناعية
٠٩- علم المعادن
١٠- علم الصخور (صخور متبلورة ـ علم الصخور الرسوبية)
١١- أوسيانوغرافيا
١٢- أستراتيغرافيا
١٣- الجيولوجيا البنيوية
١٤- فيزياء الأرض
١٥- الجيوفيزياء
١٦- هيدرولوجيا
١٧- هدروجيولوجيا
١٨- جيولوجيا هندسية
١٩- جيومورفولوجيا
٢٠- علم التربة
٢١- علم الأحياء القديمة

وخارج إطار جامعة الدول العربية تم إعداد عدد من المكانز من بينها ما هو منشور ومن بينها ما هو حبيس قواعد البيانات التى أعد من أجلها. ومن تلك المنشورة (مكنز الفيصل: مكنز عربى شامل فى علوم الحضارة: قسم علوم الدين الإسلامى) والذى نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية سنة ١٩٩٤، وينقسم هو الآخر إلى قسمين قسم للعرض الهرمى (المصنف) وقسم للعرض التباديلى (الهجائى).

والمجالات الأساسية فيه تسير على النحو التالى:

ق / ب	علوم الدين الإسلامى
ب	مصطلحات عامة
ج	علوم القرآن
د	علوم الحديث
س	سيرة
ص	أصول الفقه
ع / ط	فقه
ف	تصوف
ق	عقائد

وعلى سبيل المثال تسير المصطلحات العامة على النحو الآتى:

مبادئ الإسلام	٥ ب
الدعوة الإسلامية	١٠ ب
ثقافة إسلامية	١٥ ب
تربية إسلامية	٢٠ ب
مساجد	٢٥ ب

أوقاف	ب	٣٠
الإسلام والعلم	ب	٣٥
استشراق	ب	٤٠
مذاهب فكرية	ب	٥٠
مقارنة الأديان	ب	٦٠
فلسفة إسلامية	ب	٦٥
فلاسفة إسلاميون	ب	٧٠
قضايا معاصرة	ب	٧٥
الأوقات	ب	٨٠

وحيث عالجها الزميل مساعد بن صالح الطيار بشيء من التفصيل في بحثه (انظر المصادر) فسوف نلم بها هنا فقط إلماماً سريعاً.

تعتبر الموسوعة الذهبية أكبر مستودع للحديث النبوى الشريف حيث حملت عليها ١٢٨ كتاباً من أمهات كتب الحديث النبوى وشروحها وبلغ عدد المجلدات ٤٠٠ مجلد، وعدد الروايات فيها ٢٠٠ ألف رواية و٨٠ ألف حكم على الأحاديث. والكشافات فيها متنوعة حيث يمكن الوصول إلى محتوياتها عن طريق راوى الحديث والكلمات المفردة والجذور وعدة كلمات. ويمكن لمستخدم النظام التعليق عليه، كما يمكن القص واللصق والطبع.

وعلى جانب المكانز حبيسة قواعد البيانات، أى التى لم تنشر مطبوعة فقد صاحبت هذه المكانز حركة النشر الإلكترونى، وخاصة لما يعرف بالكتب المرجعية، وهناك العشرات من تلك الأعمال المرجعية ذات النصوص الكاملة التى يحتاج البحث فيها إلى مكانز أو أدوات بحث ذاتية مبنية مع النصوص نفسها، ومن بين تلك الأعمال نذكر:

١- الموسوعة الذهبية	التراث	١٤١٨ هـ	١٩٩٧ م
٢- موسوعة الكتب التسعة	العالمية	١٤١٦ هـ	١٩٩٥ م
٣- برنامج السنن الأربع	السيليكون	١٤١٦ هـ	١٩٩٥ م
٤- موسوعة الفقه الإسلامى	العريس	١٤١٧ هـ	١٩٩٦ م
٥- فقه المعاملات	العالمية	١٤١٦ هـ	١٩٩٥ م
٦- برنامج المغنى	البرامج الإسلامية	١٤١٥ هـ	١٩٩٤ م
٧- برنامج حياة الصحابة	المعالم	١٤١٥ هـ	١٩٩٧ م
٨- مكتبة البيت المسلم	الخطيب	١٤١٨ هـ	١٩٩٧ م
٩- لسان العرب	المستقبل	١٤١٦ هـ	١٩٩٥ م
١٠- موسوعة المورد الإلكترونى	المستقبل	١٤١٦ هـ	١٩٩٥ م

وموسوعة الكتب التسعة هى الأخرى كسابقتها حملت عليها أحاديث الكتب التسعة الصحاح: صحيح البخارى، صحيح مسلم، سنن أبى داود، سنن الترمذى، سنن النسائى، سنن ابن ماجه، موطأ مالك، سنن أحمد، سنن الدارمى. وقد بلغ عدد الأحاديث هنا نحو ثلاثة وستين ألف حديث، وهذه الموسوعة متنوعة الكشافات حيث يوجد نحو ٤٥٠٠ رأس موضوع إضافة إلى أسماء الأماكن والأشخاص.

وبرنامج السنن الأربع هو الآخر يتضمن أحاديث

كتب السنن الأربعة إضافة إلي أحكام الشيخ الألبانى عليها من حيث درجة الثقة فى كل حديث، ويرى بعض الثقاة أن هذه الإضافة قد أضفت قيمة عالية عليها. ويمكن البحث فى هذه القاعدة عن طريق الكلمات المفردة وعدة كلمات مركبة، كما يمكن البحث عن طريق جذر الكلمة وموضوع الحديث، وكذلك يكفل النظام استعراض قائمة محتويات كل كتاب على حدة كما وردت فى الأصل المطبوع. كما يؤدى النظام خدمات الطباعة وحفظ نتائج البحث.

ومما لاشك فيه أنه يمكننا القول مطمئنين أن الأحاديث النبوية قد تمت تغطيتها بتوثيق آلى واسع النطاق.

وقد حظى الفقه الإسلامى هو الآخر بنصيب لا بأس به من التوثيق الآلى كذلك، فهناك مكتبة الفقه الإسلامى، التى تضم أكثر من مائتى مجلد فى الفقه على المذاهب الأربعة الأشهر (الحنفى - المالكى - الشافعى - الحنبلى). ويتم البحث فيها عن طريق التجذير وكشافات الآيات القرآنية والأحاديث والأسماء وغيرها. وينطوى البرنامج على إمكانيات تخزين وطباعة النصوص.

أما برنامج **فقه المعاملات** فهو يدور حول جزء من الفقه وهو عبارة عن فصول مختارة وأبواب من كتب الفقه العامة ولكنها متخصصة فقط فى فقه المعاملات. ولما كان ناشر هذه القاعدة هو نفسه ناشر موسوعة الكتب التسعة فى الحديث فقط استخدم نفس محركات البحث؛ وهى البحث بالكلمة والجذور ورؤوس الموضوعات وأسماء الأماكن والأشخاص والمدارس الفقهية والآيات القرآنية والأحاديث.

وبرنامج **كتاب المغنى** يدخل هو الآخر فى باب الأعمال الفقهية إذ هو موسوعة علمية ضخمة فى الفقة المقارن والبحث فيه عن طريق عناوين المسائل الفقهية. وعموماً فإن محركات البحث فيه ضعيفة مهزوزة.

وبرنامج **حياة الصحابة** يدخل فى باب قواعد المعلومات البيوجرافية أو السير ويتضمن معلومات عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومحركات البحث الأساسية هنا الروابط المنطقية مع إمكانية البحث من خلال النص وقائمة محتويات الكتاب بأجزائه الثلاثة.

وأما **مكتبة البيت المسلم** فهى سلسلة من الكتب تضم فى حلقاتها الأولى سبعة وستين كتاباً فى علوم القرآن والحديث والسيرة النبوية واللغة العربية والنحو، وبعض الكتب تقع فى عدد من المجلدات. ومحركات البحث الأساسية هنا هى كلمات النص وقوائم محتويات الكتب. ويتيح البرنامج إمكانية طباعة النصوص.

ولسان العرب هو المعجم اللغوى الأشهر لابن منظور. ويتم البحث فيه كما يتم فى النسخة المطبوعة على الحروف الهجائية، كما يوفر طريقة البحث عن طريق الجذور وكذلك يوفر البرنامج نظاماً لنطق الحروف والجذور لمعرفة النطق الصحيح.

وموسوعة المورد هى دائرة معارف عربية مطبوعة فى اثنى عشر مجلداً حملت فى قاعدة واحدة ويدور عدد مداخلها حول ١٥٠٠٠ مادة فى فروع المعرفة البشرية ولكن المواد عموماً قصيرة أقرب إلى المعاجم الموسوعية. وهذه الموسوعة تؤمن النص والصوت والصورة فى آن واحد. وليس هناك طريقة البحث الحر فيها وإنما يتم الدخول إلى كل مقالة عن طريق عنوانها حيث يتم استعراضه. ويمكن الوصول إلى المقالات كذلك عن طريق الموضوعات العريضة: علماء فلاسفة، تاريخ، جغرافيا، طب.

ورغم أن الخط العربى واللغة العربية يستخدمان الآن فى قواعد البيانات وقواعد النصوص الكاملة اختزاناً واسترجاعاً ومحركات البحث، إلا أنه ماتزال هناك بعض مشكلات التعامل التى من بينها مشكلات فنية بحتة ومشكلات لغوية بحتة ويأتى على رأسها:

١- عدد الحروف العربية ٢٨ حرفاً بينها حرف واحد متحرك (الألف) وحرفان شبه متحركين (الواو والياء)، حيث فى بعض المواضع تستخدمان كحرف متحرك وفى مواضع أخرى كحرف أصلى. يضاف إلى ذلك علامات التشكيل الخمس التى تستخدم كعلامات إعراب أحياناً مما يزيد من قائمة الرموز اللازمة فى الكتابة العربية.

٢- تبدأ الكتابة العربية من اليمين إلى اليسار عكس الخط اللاتينى وهذا الاتجاه فى الكتابة يمثل سلسلة من المشكلات فى قواعد البيانات وخاصة متعددة الخطوط.

٣- تغير شكل الحرف الواحد طبقاً لوضع الحرف داخل الكلمة: أولها، داخلها، آخرها. وبعض الحروف كما نرى له ثلاثة وأحياناً أربعة أشكال. وربما كانت الهمزة من أعقد الحروف العربية فى هذا الصدد فهى تعتبر حيناً حرفاً صامتاً وأحياناً علامة نطق. والهمزة قد تأتى فوق الألف أو تحته، كما قد تأتى على السطر وقد تأتى على الواو وعلى الياء وقد تكون ممدودة لتصبح ألفين وفى هذا الصدد فإن القيم الصوتية فى الخط العربى تصل إلى ٤٣ قيمة مقارنة بها فى الخط اللاتينى الذى يمثل ٢٦ فقط وحيث لا تتغير قيمة الحرف الواحد هناك.

٤- هناك مشكلة أخرى تتعلق بالأرقام حيث تكتب بشكلين أرقام الغبار أو التخت 1, 2, 3, 4, 5. 6.7.8.9 والشكل الهندى١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ٠ وأياً كانت أشكال الأرقام فإنها لابد وأن تكتب من اليمين إلى اليسار وإن كانت حالياً تقرأ من اليسار إلى اليمين فى حالة الرقم.

٥- الافتقار إلى الحروف المتحركة فى جذور الكلمات العربية وخاصة الأفعال وغالبيتها ثلاثية الجذر. وربما يختلط الفعل مع الاسم مثل ك ت ب ومع إضافة بعض الحروف قد يختلف المعنى: مكتب، مكتبة. وربما لاتكون هناك مشكلة فى هذا مع البشر ولكنها تمثل مشكلة حقيقية مع الحاسبات الآلية.

٦- الضمائر التى تلحق بأواخر الكلمات والتى تغير أواخر الكلمات كتابى، كتابها، كتابهم، كتابهما، كتابهن...

٧- هناك أيضاً مشكلة ضبط الإملاء حيث إن بعض حروف العطف والجر قد تلتصق بالكلمة مثل واو العطف وباء الجر وكاف الجر... حيث يجب أن تكون هناك مسافة بين الحرف والكلمة الأصلية حتى تنطق الكلمة بعيدة عن الحرف.



مستقبل التوثيق الآلى:

يقول جيرالد سالتون إن استرجاع المعلومات من قواعد المعلومات الآلية عن طريق اللغة الطبيعية بدون قيود وبلا حدود هو أمر مستبعد على الأقل فى المستقبل المنظور، خاصة وأنه ليس هناك اتفاق على الطريقة المثلى لقولبة محتويات الوثائق وتحليلها بل وحول المعرفة البشرية نفسها خارج المعرفة المتخصصة فى موضوع ما على الأقل. ذلك الاتفاق المطلوب لفهم النصوص وفهم جمل اللغة الطبيعية ووضع استراتيجيات البحث واسترجاع المعلومات.

وقد خرجت دراسات أخرى بنفس النتيجة

تقريباً «إن التكشيف الآلى الكامل مسألة غير عملية وغير ممكنة فى قواعد البيانات الكبيرة فى المستقبل المنظور». وقد أثبتت التجارب فى العقود الأربعة المنصرمة أن الإعداد الآلى لكشافات النصوص فى الكتب والأبحاث والتقارير وغيرها من النصوص الطويلة لم يفلح ولم ينجح نجاح الإعداد اليدوى بدليل أن قواعد البيانات الكبرى التى تغطى مجالات واسعة مثل مستخلصات الكيمياء CA والمستخلصات الحيوية BIOSIS والمستخلصات الطبية MEDLINE وغيرها لا تستخدم أى نظام آلى كامل فى تكشيف ملايين التسجيلات الببليوجرافية. وبدلاً من ذلك تعتمد على فرق عمل مدربة من المكشفين البشر، يدعم عملهم الحاسب الآلى، الذى يساعد فقط فى توفير الوقت لتنفيذ الأعمال التى تتطلب التكرار والجهد العضلى والبحث عن الكلمات فى المكانز فقط وأسماء المركبات الكيميائية وأسماء أعضاء الجسم البشرى وأسماء الأماكن وغير ذلك عن طريق الأمور التى تتطلب التوحيد واستخدام قوائم الاستناد، بل إن بعض نظم التوثيق مثل نظام المكتبة القومية الزراعية الأمريكية قد وجد أن استخدام الحاسب فى مسح النصوص واستخراج المصطلحات منها من المكانز يستغرق وقتاً أطول من البحث البشرى؛ بل وأكثر من هذا فإن المصطلحات المستخرجة من مكانز الحاسب الآلى تحتاج إلى عمليات تحرير من جانب المكشفين أنفسهم.

إن المشكلة الرئيسية في التكشيف والترجمة الآلية تكمن فى أن الآلات الإلكتروبية أو الميكانيكية يمكنها فقط أن تطابق أو تضاهى الكلمات مع النص ويمكنها أن تسترجعها بطريقة أو بأخرى ولكنها لا تستطيع أن تفهمها: إنها فقط، تقرؤها. إن ملكة البشر فى الفهم واستيعاب المعانى والسياق، إنما هى عملية تتأتى من معرفة العالم، إنها خليط من التجارب والذكريات والعلاقات والغرائز لا يملكها أى حاسب إلكترونى حتى الآن.

إن علينا أن ننتظر ما قد يأتى به القرن الحادى والعشرون فى مجال التوثيق الآلى، وقد يطول هذا الانتظار.



بعض المصادر

إضافة إلى المكانز نفسها التى جرى فحصها ثمة بعض المصادر التى يمكن الرجوع إليها للاستزادة ومن بينها:

١ ـ أمنية مصطفى صادق. الأسس والملامح الرئيسية لمكانز العلوم الاجتماعية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. المجلد الخامس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٥.

٢ ـ جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. مركز التوثيق والمعلومات. بناء المكانز وتطويرها. تونس: الجامعة، ١٩٨٧.

٣ ـ حسين الهبايلى. المكانز متعددة اللغات ومنهجية إعدادها. المجلة العربية للمعلومات، مج٨، ع١، ١٩٨٧.

٤ ـ شوقى سالم. المكانز المتخصصة: نظرة على بعض جوانب إعدادها. المجلة العربية للمعلومات. مج٢، ع٤ يونية، ١٩٨٠.

٥ ـ مساعد بن صالح الطيار. الكتب الإلكترونية العربية: دراسة استطلاعية. دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات. مج٤، ع١ يناير ١٩٩٩.

٦ ـ محمد تيسير درويش. المكنز ودورة كركيزة

فنية أساسية لاستخدام الحاسب الإلكترونى «الكمبيوتر» فى خزن واسترجاع المعلومات. رسالة المكتبة ـ مج ١٩، ع٣، سبتمبر ١٩٨٤.

7 - Attchison, Jean. Thesaurus construction; apractical manual..- London, Aslib, 1972.

8 - Borko, Harold and Charles Bernier. Indexing concepts and methods. New York: Academic press, 1978.

9 - Foskett, Douglas J. Thesaurus. in Encylopedia of Library and Information Science. New York: Marcel Dekker, 1980. Vol. 30.

10 - Gilchrist, Alan. The role of thesauri in mechanized systems. Indexer. Vol. 9. Oct. 1979.

11 - Gilchrist, Alan. The thesaurus in retrieval. London: Aslib, 1971.

12 - Ghose, A. Problems of thesaurus construction. JASIS, Vol. 28, No. 4 1977.

13 - Wall, E. Information retrieval thesauri. New York: Engineers Joint Council, 1962.

14 - Willisch, Hans H. Indexing from A to Z. 2 nd ed. - New York: Wilson, 1995.



أ . د. شعبان عبد العزيز خليفة
دراسة تحليلية لإنتاجه الفكرى
من ١٩٦٣م إلى ١٩٩٧م

إعداد. د. محمد جلال سيد محمد غندور
أستاذ مساعد قسم المكتبات والمعلومات
وكيل الكلية لشئون الطلاب
كلية الآداب ـ بنى سويف ـ جامعة القاهرة

مقدمة:

كان ولايزال لدراسات تحليل الإنتاج الفكرى للباحثين، والعلماء أهمية كبيرة فى إلقاء الضوء على جوانب غير مرئية فى شخصيته الأكاديمية، والتى قد لا تتضح بصورة جلية إلا من خلال الرؤية المتفحصة الدقيقة لإنتاجه الفكرى خلال رحلته العلمية الممتدة عبر الأزمنة والمسافات فى دروب البحث العلمى وعوامله اللامحدودة، واستخدامه للغة والمدونة للتعبير عن منظوره العلمى ورؤاه البحثية، ومن هنا تعد الكتابة إحدى الوسائط الرئيسية التى يعبر بها المفكر عن داخل نفسه، وما تذخر به من آراء وأفكار، وطموحات تتصارع وتتدافع فيما بينها لتنطلق من قيدها فى عالم الحبيسة إلى عالم المعرفة المتاحة. إلا أن عبور الأفكار وانطلاقها بين هذين العالمين، لا يتصف بالسهولة واليسر ـ كما قد يتراءى للبعض ـ فهناك دائما المحاذير والمعايير، والقيود الصارمة التى تقف بحزم كمرشحات أخلاقية وعلمية، فى مفازة العبور، لتدقق وتفحص وترفض وتسمح، وتمنع وتجيز، ثم تعطى فى النهاية تأشيرة الخروج للأفكار .... أو تحجبها. فمجال البحث العلمى، عالم صارم متشدد، زاخر بالمحذورات وملىء بالممنوعات، ويحتوى على الكثير من الإشارات الحمراء، والقليل جداً من الضوء الأخضر، وبقدر إيماننا بحرية البحث العلمى، إلا أنها ليست بالضرورة، حرية مطلقة، فهنالك قيود عديدة، منها ما يتعلق بالقيم الأخلاقية والاعتبارات الإنسانية، وأكثرها يرتبط بالحياد العلمى، والرؤية الموضوعية، والتجرد من الذاتية، وتجنب التحيز غير المرتكز على أسانيد علمية، وفروض بحثية موثقة، فلامجال فى عالم البحث العلمى للأفكار المشوشة، والآراء المغرضة، والرؤية النرجسية، ولاسبيل للفرض الجبرى للمعتقدات العلمية الضحلة، ولا للافتراضات العشوائية، فللبحث العلمى حرمته، وللأمانة العلمية قدسيتها، التى يحترمها الباحثون ويعمل بها معظم المنتمين إلى هذا المجال السامى.

وانطلاقا من هذه القناعة الراسخة بقدر العلم وقيمه، نبعت المسئولية الثقيلة الملقاة على عاتق الباحث، والعالم، والمفكر، حيث يضعها نصب عينيه قبل أن يبدأ برسم حرف واحد على ورقة بحثه، أو يعمل على طرح فكره على الآخرين. ومن هنا ـ أيضاً ـ جاءت أهمية تحليل الإنتاج الفكرى لهؤلاء الصفوة، للتعرف ـ ليس فقط ـ على مدى إسهامهم الفكرى فى المجال العلمى الذى ينتمون إليه، بل أيضاً للتعرف على مناهج تفكيرهم وتطورها

عبر المراحل الفكرية والمستويات العلمية المختلفة التى مروا بها منذ بدءوا أول خطوة لهم على طريق المعرفة.

التعريف بالدراسة وموضوعها:

يعنى هذا البحث بدراسة الإنتاج الفكرى للأستاذ الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة، أحد أعلام مجال المكتبات والمعلومات فى العالم العربى، فى محاولة بحثية للتعرف على تطور منظوره العلمى، وتأثير ذلك على إنتاجه الفكرى خلال رحلته العلمية الطويلة منذ الستينيات من هذا القرن، ولاشك أن الإسهامات الفكرية والعلمية للدكتور شعبان خليفة فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر والعالم العربى، لاتحتاج إلى تأكيد منى أو من غيرى، فأعماله الأكاديمية والميدانية لها مردود إيجابى واضح لكل من يعمل فى هذا المجال، فمنذ حصوله على الليسانس فى المكتبات والوثائق من كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٦٣م، والتحاقه بالعمل ذات العام معيداً فى علوم المكتبات بذات القسم الذى تخرج فيه، وعلى مدى خمسة وثلاثين عاماً من العمل المتواصل، ارتقى خلالها السلم الأكاديمى والوظيفى؛ ليحصل على أعلى الدرجات العلمية كأستاذ علم المكتبات والمعلومات عام ١٩٨٤م، ورئاسة عدد من أقسام المكتبات والمعلومات والوثائق فى مصر وخارجها، وعضوية الكثير من الهيئات المهنية المصرية والعربية، وتقلده مناصب استشارية فى عدة مؤسسات محلية وإقليمية، ورئاسة الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات منذ عام ١٩٩٥م، وهو فى هذا وذاك، بذل - ولايزال - الكثير من الجهود البحثية والفكرية والميدانية، بغية الارتقاء بالتخصص، ودفع مسيرته ليلحق بركب التخصصات العريقة التى سبقته على الخارطة العلمية العربية، وبذلك أوجد لنفسه «مساحة ما» فى مجال تخصص المكتبات والمعلومات، وأصبح علماً من أعلامه. ولذا أجدنى فى غير حاجة إلى التحدث عنه وعن مكانته فى التخصص، فأعماله وجهوده كفونى الكلام عنه والتعريف به، وسأترك للدراسة التالية ونتائجها أن تقوم عنى بهذه المهمة.

مصادر الدراسة:

اعتمدت - وعلى الله الاعتماد - فى جمع المادة العلمية المتعلقة بالإنتاج الفكرى للدكتور شعبان ومراجعتها على مصادر متعددة، ورجعت فى ذلك إلى عدد من الأعمال، إلا أن أهم مصادرى تتلخص فى المراجع التالية:

١ - قائمة حديثة للإنتاج الفكرى من إعداد المؤلف نفسه (أعدت عام ١٩٩٧م).

٢ - أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات: المجلد الأول ١٩٦٣ - ١٩٧٩/ إعداد شعبان عبد العزيز خليفة - (القاهرة): العربى للنشر والتوزيع، (١٩٨٩) - ٢٨٣ ص.

٣ - أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات: المجلد الثانى ١٩٧٩ - ١٩٨٣/ إعداد شعبان عبد العزيز خليفة - (القاهرة): العربى للنشر والتوزيع، (١٩٩٠) - ٢١١ ص.

٤ - أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات: المجلد الثالث ١٩٨٣ - ١٩٨٤/ إعداد شعبان عبد العزيز خليفة - (القاهرة): العربى للنشر والتوزيع، (١٩٩٠) - ٢١٢ ص.

٥ - أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات: المجلد الرابع ١٩٨٥ - ١٩٩٠/ إعداد شعبان عبد العزيز خليفة - (القاهرة): العربى للنشر والتوزيع، (١٩٩٢) - ٢٤٢ ص.

٦ - أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات: المجلد الخامس ١٩٩١ - ١٩٩٢/ إعداد شعبان

عبـد العزيز خليفة . (القاهرة): العربى للنشر والتوزيع، (١٩٩٣) . ٢٥٣ ص.

٧ ـ الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومـات/ إعداد محمد فتحى عبد الهادى. ط٢. الريـاض: دار المـريـخ للنـشر، ١٩٨١ ـ ٣٩٤ ص.

٨ ـ الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات فى عشر سنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥/ إعداد محمد فتحى عبد الهادى. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٩. ٥٧٧ ص.

٩ ـ الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات: ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠/ إعداد محمد فتحى عبد الهادى . الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٥ . ٦٥٥ ص.

١٠ ـ الجمع الفعلى للأعمال التى ظهرت للمؤلف فى الأربع سنوات الأخيرة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧.

الحدود الزمنية للدراسة:

تغطى الدراسة فترة زمنية تبدأ بعام ١٩٦٣م وقد وقع اختيارنا على هذا العالم بالذات؛ لأنه يمثل معطيات مهمة فى دراستنا، فهو من جهة يمثل ذات العام الذى حصل فيه دكتور شعبان خليفة على ليسانس الآداب، فى علوم المكتبات والوثائق، ومن جهة أخرى فهو ذاته الذى عين فيه معيدا فى قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة، وتصادف أيضاً أن يكون نفس العام الذى نشر فيه أول أعماله، فهو بذلك يمثل نقطة بداية وانطلاق لها ما يبررها بحثيا. وقد رأينا أن ننهى دراستنا عام ١٩٩٧ لعدة اعتبارات، أولها؛ كما يعلم جميع الباحثين، عن ضرورة تحديد موعد لإنهاء مرحلة الإعداد للبحث، وتجميع المصادر، وثانيهما؛ أنه بالرغم من تعدد الأنشطة الأكاديمية، والمهنية والميدانية، المحلية منها والإقليمية، التى قام بها الرجل فى هذا العام فقد صدر له أربعة أسماء ضخمة تناولت أربعة مؤلفات تخصصية، تاريخية، ومنهجية، وتشريعية، ووثائقية فى محال المكتبات والمعلومات، مما جعل البعض يتساءل: كيف، ومتى تم له ذلك؟!

وقد كان تساؤلى البحثى: هل أظل أتابع إصدارات الرجل، بغية تغطية أكبر قدر منها؟ أم أكبح طموحى وفضولى المهنى، وأتوقف عند هذه السنة؟ وقد كان أن اتخذت قرارى الثانى، حمدت الله كثيرا على ذلك، فبعد قرارى هذا بعدة أسابيع صدر له مؤلف جديد، وكما علمت، فله إصدارات أخرى تحت الطبع، فلو اتبعت طموحى وفضولى، لما رأى بحثى هذا النور إلى الآن؛ أما ثالث الأسباب فكان معرفتى بقرب صدور كتاب تذكارى عن الرجل، فكان فى هذا الخبر فصل الختام، فى قضية الفترة الزمنية وتحديدها، حيث رأيت أن أشارك فى هذا العمل، بدراستى المتواضعة هذه.

التغطية الوعائية، اللغوية، الجغرافية:

تعاملت هذه الدراسة مع أوعية المعلومات من كتب وبحوث ودراسات، ومقالات، وترجمات وأوراق عمل مؤتمرات وندوات، وتحقيقات وعروض، نشرها المؤلف فى داخل مصر وخارجها باللغات العربية والإنجليزية، ولم أهمل تسجيل أطروحيته فى الماجستير والدكتوراه، وبذا أستطيع القول بأننى حققت أفضل تغطية وعائية حصرية ممكنة، تقارب فى نسبتها المائة فى المائة من إنتاجه الفكرى خلال الفترة المغطاة بالدراسة.

جدول رقم (١)

إجمالى الإنتاج الفكرى مصنف زمنيا بنوع الأوعية وعددها من ١٩٦٣ - ١٩٩٧

السنة	نوع الوعاء									المجموع
	أطروحات	كتب		بحوث ودراسات		أوراق عمل مؤتمرات	مراجعات تحقيقات	مقالات		
		تأليف	ترجمة	تأليف	ترجمة			تأليف	ترجمة	
١٩٦٣	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
١٩٦٤	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢
١٩٦٥	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢
١٩٦٦	١	-	-	١	-	-	-	-	-	٢
١٩٦٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٦٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٦٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٧٠	-	١	-	-	-	-	-	١	-	١
١٩٧١	-	-	-	-	١	-	-	-	١	٢
١٩٧٢	١	-	-	-	١	-	-	-	٣	٥
١٩٧٣	-	١	١	-	-	-	-	١	-	٢
١٩٧٤	-	-	-	-	-	-	-	١١	-	١
١٩٧٥	-	٣	١	١	-	-	-	١	-	٦
١٩٧٦	-	-	-	-	-	-	-	٣٠	-	١
١٩٧٧	-	-	-	١	-	-	-	٢٠	-	٣١
١٩٧٨	-	٣	-	١	-	-	-	٢٨	-	٢٤
١٩٧٩	-	١	-	-	-	-	-	٣	-	٢٩
١٩٨٠	-	-	-	١	-	-	-	٥	-	٤
١٩٨١	-	٣	-	٣	-	-	٢	٣	-	١٣
١٩٨٢	-	-	-	٣	-	-	٣	٤	-	٩
١٩٨٣	-	-	-	١	-	٤	-	٧	-	٩
١٩٨٤	-	-	-	١	-	-	-	٥	-	٨
١٩٨٥	-	٢	-	١	-	-	-	١٠	-	٨٩
١٩٨٦	-	-	-	٥	-	-	-	١	-	١٧
١٩٨٧	-	-	-	١	-	-	-	١	-	٢
١٩٨٨	-	٣	-	١	-	-	-	١	-	٥
١٩٨٩	-	٢	-	١	-	١	-	-	-	٢
١٩٩٠	-	٢	-	١	-	-	-	-	-	٤
١٩٩١	-	٤	-	٢	-	-	١	-	-	٥
١٩٩٢	-	٢	-	١	-	-	-	١	-	٦
١٩٩٣	-	١	-	-	-	-	-	-	-	٢
١٩٩٤	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	٢
١٩٩٥	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	٢
١٩٩٦	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣
١٩٩٧	-	٤	-	١	-	-	-	-	-	٥
المجموع	٢	٣٧	٢	٢٧	٢	٧	٧	١٢٦	٤	٢١٤

* المقالات تتضمن الافتتاحيات Editorials، وتقدمات الكتب لأعمال الآخرين.

* لم تحتسب مجموعة أعمال أوراق الربيع (خمسة أعمال) ضمن الكتب، حيث تم حصر الأعمال التى وردت بها، وضمنت حسب تصنيفها (بحوث ودراسات، ومقالات، ومراجعات... إلخ).

الدراسة التحليلية :

لأغراض هذه الدراسة، تم تحليل الإنتاج الفكرى للدكتور شعبان خليفة، عن طريق ثمانية جداول إحصائية يتبعها تسعة أشكال بيانية، اختص كل منها، بتحليل خاصية من خواص الإنتاج الفكرى على ضوء أحد المتغيرات البحثية التى تتناولها الدراسة، واعتمدنا فى دراستنا على جملة من المتغيرات، بلغ عددها سبعة، تتعلق بـ: سنوات النشر، أشكال الأوعية، المراحل العمرية، المؤهل الأكاديمى، الدرجة العلمية لغة النشر، التغطية الموضوعية، ومع إفراد دراسة منفصلة لمجموعة مؤلفات «أوراق الربيع» التى تضمنت خمسة مجلدات، وقد رأينا ضرورة القيام بذلك، حيث إن العمل المذكور يضم بين دفتيه حوالى ٧٦٪ من جملة الأعمال الفكرية للمؤلف ـ لفترة الدراسة المغطاة ـ ويعد سجلا تاريخيا للغالبية العظمى من البحوث والدراسات، والمقالات، والمراجعات العلمية، وأوراق عمل المؤتمرات، وكافة أعماله باللغة الإنجليزية ـ ما عدا واحدا منها ـ التى نشرت فى مصادر مختلفة خلال فترة ثلاثين عاما (١٩٦٣-١٩٩٣)، وهى ظاهرة وجدنا فيها ما يستحق الرصد والتحليل.

إجمالى الإنتاج الفكرى: رؤية شمولية

نشر الدكتور شعبان خليفة على مدى فترة زمنية تقدر بخمسة وثلاثين عاما (بداية بعام ١٩٦٣ وحتى نهاية عام ١٩٩٧) ٢١٤ عملا، تباينت فى خصائصها الزمنية، الوعائية، الموضوعية حيث شكلت فى مجموعها إضافة لها قيمتها الأكاديمية والعلمية للمكتبة العربية فى مجال المكتبات والمعلومات، وقد كان من الطبيعى أن يتأثر إنتاجه الفكرى كمًا ونوعا وكيفا، بالفترة الزمنية التى أنتج فيها، وبالظروف الأكاديمية والعلمية والحياتية المحيطة بكل فترة منها، فتزداد وترتفع، فى بعض الفترات وتنكمش وتنخفض فى البعض الآخر ولكنها فى هذا وفى ذلك لم تتوقف بأى حال من الأحوال، إلا فى ثلاث سنوات فقط خلال الأعوام من ١٩٦٧م إلى ١٩٦٩م، وهى الفترة التى أعقبت حصوله على درجة الماجستير عام ١٩٦٦م، وقبل حصوله على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٢، وتشير رؤيتى البحثية، إلى إمكانية إرجاع انشغاله فى هذه الفترة بالتحضير لرسالة الدكتوراه، فى أصعب مراحلها وهى مرحلة الإعداد، والبحث، والاختيار، والتحضير، وجمع المصادر وتنظيمها، وغيرها من الهموم والشواغل التى يعاينها طلاب الدكتوراه فى جميع أنحاء العالم، وخاصة فى البلاد النامية والعالم الثالث، إلا أنه استطاع ـ بعد هذه الفترة ـ أن يستعيد نشاطه البحثى مرة أخرى، حيث بدأ إنتاجه فى التصاعد التدريجى حتى وصل إلى أعلى معدلاته (من زاوية الكم) ما بين الأعوام ١٩٧٦م ١٩٧٩، وهى ذات الفترة التى أعير فيها من جامعة القاهرة ليعمل كأستاذ مشارك، ورئيس لقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والإنسانيات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقد تشكلت معظم أعماله فى هذه الفترة، والتى بلغت حوالى ٨٥ عملا، من المقالات، يستثنى من ذلك سبعة أعمال، أربعة منها مؤلفات كتب، والثلاثة الأخرى بحوث ودراسات نبعدها بدأ معدل إنتاجه فى الهبوط من زاوية الكم لفترة زمنية بلغت ست سنوات من عام ١٩٨٠م وحتى عام ١٩٨٥. وتتزامن هذه الفترة مع انتهاء فترة إعارته فى جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وعودته إلى جامعته الأم (جامعة القاهرة)، حيث أنتج خلالها خمسة عشر عملا، منها خمسة مؤلفات (كتب) وعشرة بحوث،

وحصل خلالهما على درجة الأستاذية عام ١٩٨٤. ثم أعقب ذلك ارتفاع نسبى فى معدل إنتاجه خلال العام ١٩٨٦ ليبلغ فى هذا العام وحده سبعة عشر عملا، منها عشرة مقالات وخمسة بحوث، وورقتى عمل مؤتمرات، نجد أيضا أنه أتم إنتاجه هذا خلال فترة إعارة لم تستمر إلا سنة واحدة (العالم الأكاديمى ٨٥/ ١٩٨٦)، بالملكة العربية السعودية، كأستاذ علم المكتبات والمعلومات، بقسم المكتبات والمعلومات والوثائق، بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام ثم بدأ إنتاجه بالتذبذب صعودا وهبوطا (من ناحية الكم) واستمر ذلك حتى عام ١٩٩٧ وحتى الفترة التى يقلد فيها رئاسة العديد من الأقسام فى داخل مصر وخارجها، حيث أعير خلال هذه الفترة إلى دولة قطر لمدة ست سنوات من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٢م، كأستاذ ورئيس قسم المكتبات، بكلية الإنسانيات جامعة قطر، أنجز خلالهما ٢٤ عملا تضمنت أحد عشر مؤلفا (كتابا)، وسبعة بحوث وأربعة مقالات، وورقة عمل مؤتمر، ومراجعة علمية واحدة ليرجع بعدها إلى جامعة القاهرة، لشغل منصب أستاذ ورئيس قسم المكتبات والمعلومات، بكلية الآداب جامعة القاهرة، ويستمر فى عمله، حتى عام ١٩٩٤، حيث تقلد منصب أستاذ ورئيس قسم المكتبات والمعلومات بكليتى الآداب جامعة القاهرة، وفرع بنى سويف حتى الآن، وقد نشر خلال هذه الفترة اثنى عشر مؤلفا (كتابا)، تعد من أبرز إبداعاته الفكرية.

وعموما فالخط البيانى لإنتاج الدكتور شعبان خليفة يأخذ ـ إلى حد كبير ـ شكل (سرج الفرس) وهو النمط السائد الذى يتبعه خط الإنتاجية البيانى إذا ما قيس على ضوء المعدلات الكمية للإنتاج، وهو الأمر الذى يشار إليه دائما فى مراجع المجال المتخصصة، والذى ينشأ عن وجود مرحلتين تبلغ فيهما الإنتاجية أعلى معدلاتها، فينتج عنها دورتين، ومنخفضاً بيانياً، وبالتالى نحصل على منحنى شبيه «بسرج الفرس» وقد كان أول ما لفت إنتباهى عند دراسة الإنتاج الفكرى شعبان خليفة، هذا التطابق الواضح بين الإنتاجية وإحدى النظريات التى وضعت حول مسار خط الإنتاجية للبحثين.

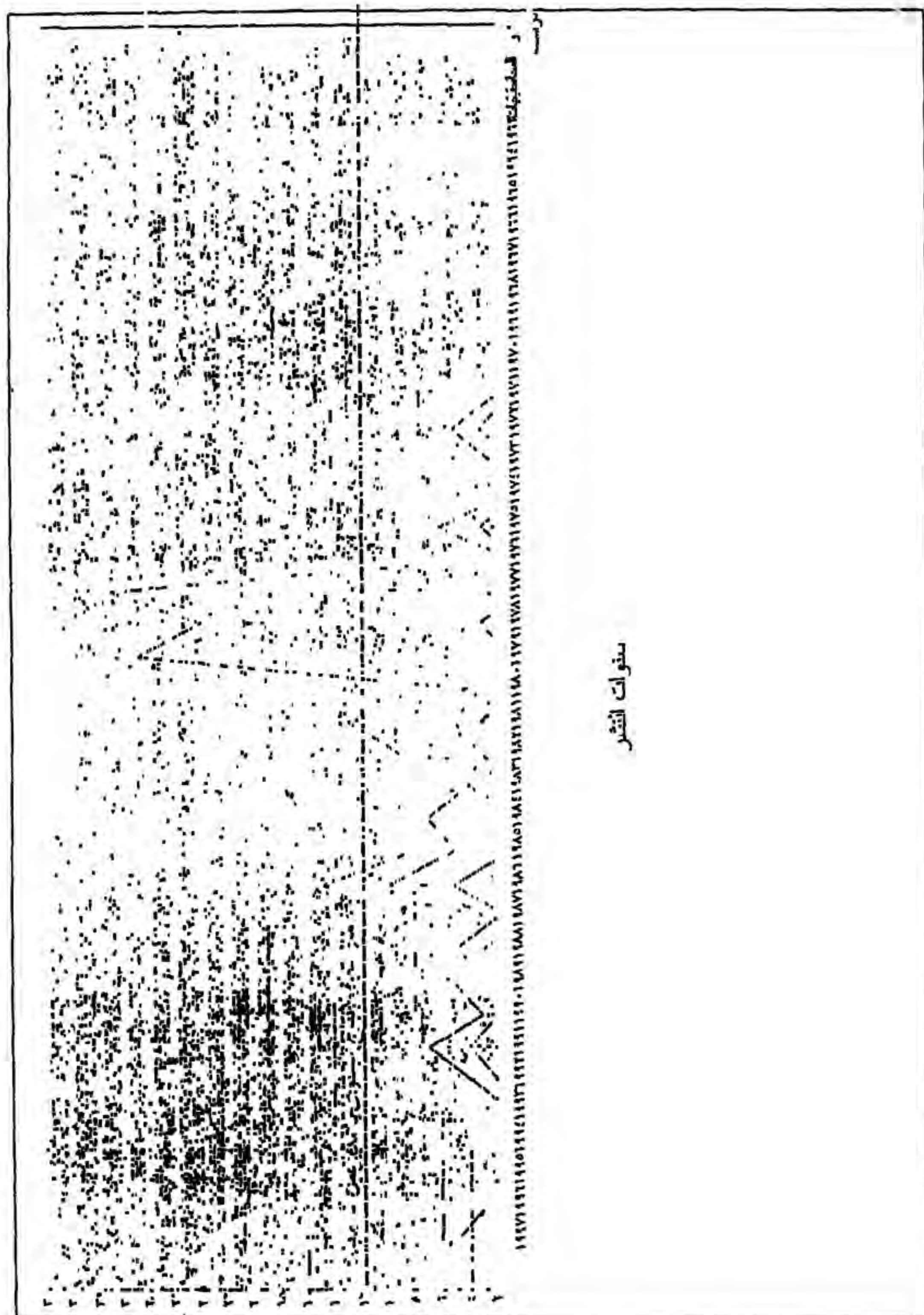
ويوضح الشكل البيانى رقم (١) خط الإنتاجية وتطابقه مع الشكل «سرج الفرس» الذى أشرنا إليه، كما يوضح ـ أيضا ـ أن أعلى إنتاجية له سجلت عام ١٩٧٧، حيث بلغت ٣١ عملا (أو ما يساوى ١٤,٥٪ من المجموع الكلى للإنتاج)، تليها السنوات ١٩٧٩ (١٣,٦) و١٩٧٨ (١١,٣) وأن أقل إنتاجية تمت فى عمل واحد، سجل للسنوات ١٩٦٣، ١٩٩٤م بينما بلغ متوسط إنتاجه العلمى السنوى ٦,١ عملا فى السنة.

الإنتاج الفكرى: أشكال الأوعية وطبيعتها

تفيد الدراسة التحليلية إلى أن الإنتاج الفكرى فى أنواع متعددة من أوعية المعلومات فأخذ شكل الأطروحة، والكتاب، والبحوث والدراسات، وأوراق عمل المؤتمرات، والمراجعات العلمية وتحقيقات الكتب وعروضها، ومن الجلى أن المقالات المؤلفة، احتلت المرتبة الأولى من زاوية الكم، بنسبة بلغت نصف الإنتاج (٥٩)، هذا عدا المقالات المترجمة التى بلغ عددها أربعة مقالات (تمثل ١,٩٪). أى ما يرفع المجموع الكلى للمقالات (ما بين ومؤلف ومترجم) إلى مائة وثلاثين مقالا (أى ما يساوى ٦١٪ من جملة الإنتاج) نشرت معظمها فى السنوات ١٩٧٩/٧٨/٧٧م حيث بلغ عدد ما نشر منها خلال هذه السنوات الثلاثة ٧٨ مقالا (أى ما يساوى ٦٠٪ من مجموع المقالات المنشورة)

شكل بيانى رقم (١)

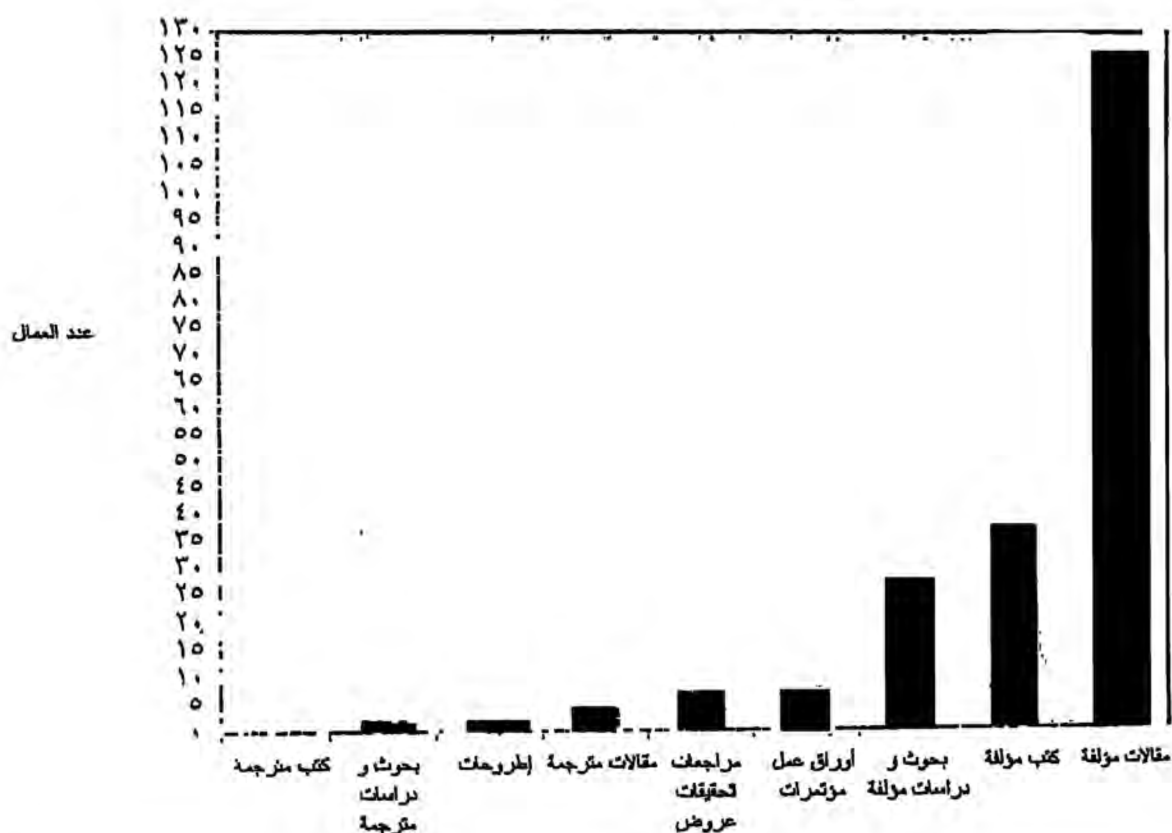
إجمالى الإنتاج الفكرى مصنف زمنيا بنوع الأوعية وعددها من ١٩٦٣ - ١٩٩٧



جدول رقم (٢)
الإنتاج مصنف بنوع الوعاء/ النسبة المئوية

نوع الوعاء		التكرار	النسبة المئوية
أطروحات		٢	٪٠,٩
كتب	مؤلفة	٣٧	٪١٧,٢
	مترجمة	٢	٪٠,٩
بحوث ودراسات	مؤلفة	٢٧	٪١٢,٦
	مترجمة	٢	٪٠,٩
مقالات	مؤلفة	١٢٦	٪٥٩
	مترجمة	٤	٪١,٩
أوراق عمل مؤتمرات		٧	٪٣,٣
مراجعات / تحقيقات / عروض		٧	٪٣,٣
المجموع		٢١٤	٪١٠٠

شكل رقم (٢)
إجمالى الإنتاج مصنف بنوع الوعاء



وتتزامن هذه السنوات مع التى كان فيها د. شعبان خليفة معارا كأستاذ مشارك، ورئيس القسم المكتبات والمعلومات، بكلية الآداب والإنسانيات، بجامعة الملك عبد العزيز، بجدة. ونجد أن الكتب المؤلفة تحتل المرتبة الثانية بنسبة قدرها ١٧,٤ بجانب كتابين مترجمين (يمثلان ١,٩ ٪) مما يجعل النسبة الكلية ١٩,٣ ٪ من جملة الإنتاج، ومن الملاحظ أن نشر الكتب المؤلف توزع على مدى ثمانية وعشرين عاما، بدأت بعام ١٩٧٠ (بعد حصوله على درجة الماجستير، وقبل حصوله على درجة الدكتوراه) حيث نشر أول كتاب مؤلف له، بينما انفرد العقد الأخير من هذه السنوات الثمانية والعشرين (ثمانى سنوات من عام ١٩٩٠م إلى عام ١٩٩٧) بأكبر عدد من الكتب المؤلفة المنشورة، حيث بلغ عددها عشرين كتابًا مؤلفا، أى أكثر من نصف العدد الكلى للكتب (حيث بلغ ٥٤ من عدد الكتب المؤلف) وتسجل الأعوام ١٩٩٢م، ١٩٩٧م، أعلى معدل نشر للكتب، حيث بلغ عدد الكتب المنشورة أحد عشر كتابا، وتشير الدراسة أن معظم كتبه المؤلفة تمثلت فى أطروحتيه، وعدد سبع أوراق عمل مؤتمرات ومثلها عدد من المراجعات العلمية، وتحقيقات الكتب وعروضها، فهى تمثل ٧,٥ ٪ عن مجموع الإنتاجية، بدأها بنشر دراسة نقدية عام ١٩٦٣م (فى بداية حياته العلمية، لموسوعة «عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان» لمؤلفها بدر الدين العينى، وآخرها دراسة ببليوجرافية ببليومترية «لفهرست ابن النديم»، نشرت عام ١٩٩١، وكان آنذاك أستاذا معارا ورئيسا لقسم المكتبات والمعلومات، بكلية الإنسانيات، بجامعة قطر.

الإنتاج الفكرى وارتباطه بالمؤهل الأكاديمى:

تشير الدراسة إلى قيام الدكتور شعبان خليفة بنشر أول أعماله بمجلة المكتبة العربية المجلد الأول، العدد الثالث عام ١٩٦٣م وهو ذات العام الذى حصل فيه على درجة الليسانس فى المكتبات والوثائق، بكلية الآداب، جامعة القاهرة (وإن كانت المعلومات المتوافرة لدى لا توضح ما إذا كان النشر قد تم قبل الحصول على الدرجة أو بعدها)، وقد أشرنا إلى هذا العمل فى الجزئية السابقة من الدراسة، وهو يتعلق، بدراسة نقدية لموسوعة بدر الدين العينى «عقد الجمان فى تاريخ الزمان».

وتوالت أعماله الفكرية بعد حصوله على درجة الليسانس حتى بلغت خمسة أعمال؛ فبخلاف الدراسة السابقة، عمل على نشر أربعة مقالات، توزعت على السنوات ١٩٦٤م (مقالين مؤلفين)، و١٩٦٥ (مقالين مؤلفين). ومن الأشياء التى كشفت عنها الدراسة، أن عدد أعماله المنشورة بعد حصوله على درجة الليسانس، تساوت ـ تقريبا ـ فى عددها مع عدد الأعمال التى نشرها بعد حصوله على درجة الماجستير، حيث بلغ عددها (بعد الماجستير)، أربعة أعمال، بخلاف إنجازه لأطروحة الماجستير التى ناقشها عام ١٩٦٦م، وبعدها قام بنشر بحث مؤلف (عام ١٩٦٦م)، ثم توقف عن الإنتاج لمدة ثلاث سنوات كاملة ـ ربما لانشغاله بالتحضير والإعداد لرسالة الدكتوراه ـ ليستأنف نشاطه البحثى جهة أخرى عام ١٩٧٠م، بكتابه المؤلف «بطاقات فهارس المكتبات العربية» وهو يعد باكورة كتبه المؤلفة، كما شهد العام الذى يليه (١٩٧١) باكورة أعماله المترجمة التى تمثلت فى بحث ومقال مترجمين نشرا فى ذات العام.

هذا وقد بلغت جملة أعماله عن هذه الفترة

(الليسانس والماجستير) عشرة أعمال، تقدر نسبتها بـ ٤,٦٪ من جملة إنتاجه الفكرى عن الفترة المغطاة.

أما باقى أعماله التى بلغت حوالى ٢٠٤ عملا (أى ما يساوى ٩٥,٤٪ من جملة الإنتاج الفكرى) فقد نشرها بعد حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة عام ١٩٧٢م، وحتى نهاية الفترة الزمنية للدراسة عام ١٩٩٧م. ويتضح من المقارنة الإحصائية للبيانات الرقمية التى وردت عن الإنتاج الفكرى قبل الحصول على درجة الدكتوراه وما بعدها أن مرحلة ما بعد الحصول على درجة الدكتوراه استحوذت على نصيب الأسد من الإنتاج الفكرى للدكتور شعبان خليفة، وإذا ما استثنينا أطروحتى الماجستير والدكتوراه، نجد أن

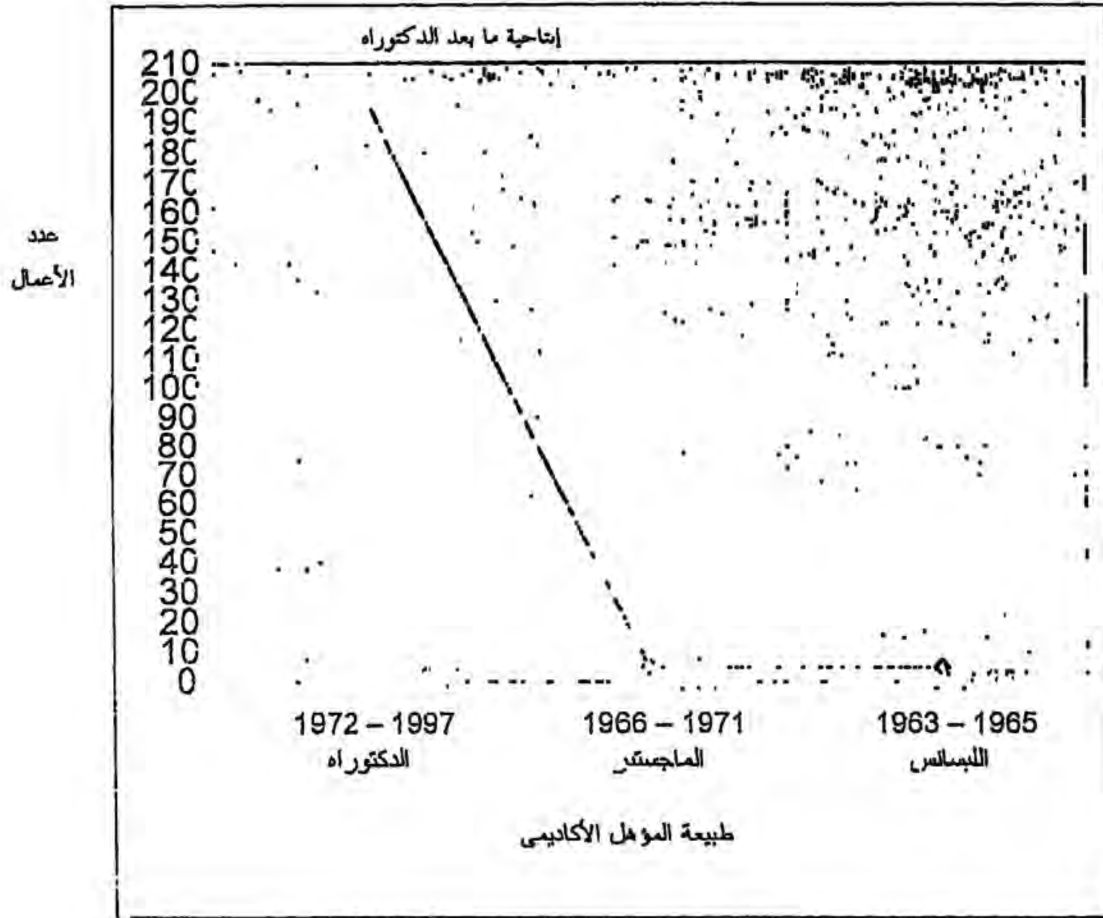
دراسة إحصائية مقارنة للإنتاج الفكرى مصنفاً بنوع الوعاء والدرجة الوظيفية

نوع الوعاء	مرحلة ما قبل درجة الدكتوراه		مرحلة ما بعد درجة الدكتوراه	
	العـــدد	النسبة	العـــدد	النسبة
كتاب (مؤلف)	١	٢,٧٪	٣٦	٩٧,٣٪
كتاب (مترجم)	-	-	٢	١٠٠ ٪
بحوث ودراسات (تأليف)	١	٣,٧٪	٢٦	٩٦,٣٪
بحوث ودراسات (ترجمة)	١	٥٠ ٪	١	٥٠ ٪
مقاولات (تأليف)	٤	٢,٣٪	١٢٢	٩٧,٧٪
مقاولات (ترجمة)	١	٢٥ ٪	٣	٧٥ ٪
أوراق عمل مؤتمرات	-	-	٧	١٠٠ ٪
مراجعات علمية/ تحقيقات/ عرض	١	١٤,٣٪	٦	٨٥,٧٪

جدول (٣): الإنتاجية وارتباطها بالمؤهل الأكاديمى

المؤهل الأكاديمى	السنوات	الإنتاجية	النسبة المئوية
الليسانس	١٩٦٣ ـ ١٩٦٥	٥	٢,٣٥٪
الماجستير	١٩٦٦ ـ ١٩٧١	٥	٢,٣٥٪
الدكتوراه	١٩٧٢ ـ ١٩٩٧	٢٠٤	٩٥,٣٪
المجموع	١٩٦٣ ـ ١٩٩٧	٢١٤	١٠٠٪

شكل بيانى رقم (٣) : الإنتاج الفكرى وارتباطه بالمؤهل الأكاديمى



التوزيع الوعائى للإنتاجية يتمثل فى المقارنة الإحصائية التالية.

دراسة إحصائية مقارنة للإنتاج الفكرى مصنفا بنوع الوعاء ومؤهل الدكتوراه

وكما هو واضح، فباستثناء البحوث والدراسات المترجمة التى تساوت نسبتها (٥٠٪ لكل مرحلة) فإن الإنتاجية الفكرية لباقى الأوعية لمرحلة ما بعد درجة الدكتوراه، تتعدى نسبة الـ ٧٥٪ فى أقل تقدير لها (للمقالات المترجمة)، لتصل إلى ١٠٠٪ فى بعض أشكال الأوعية (كتب مترجمة، وأوراق عمل مؤتمرات)، بينما تتعدى نسبتها الـ ٩٠٪ فى باقى أشكال الأوعية، مما يؤكد على أن الانطلاقة الحقيقية للأستاذ الدكتور شعبان خليفة فى مجال البحث العلمى، بدأت بعد حصوله على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٢م.

الإنتاج الفكرى وارتباطه بالدرجة الوظيفية

بالرغم من أن منح الدرجة العلمية، مرتبط ـ بالضرورة ـ بالحصول على المؤهل الأكاديمى المكافئ للدرجة الممنوحة، إلا أن هذا الأمر ينطبق

فقط على المراحل الأولى للترقى الأكاديمى بداية من درجة «معيد» مرورا بدرجة «مدرس مساعد/ محاضر»، وحتى درجة «مدرس/ أستاذ مساعد». أما ما يلى ذلك من درجات علمية «أستاذ مساعد/ مشارك، وأستاذ» فتتوقف الترقية إليهما على معايير علمية أخرى من أهمها، بل من أولها، الإنتاج العلمى المنشور ـ أو المقبول للنشر ـ لطالب الترقية والمستحق لها.

ولذا، فإن لدراسة الارتباط بين الإنتاج الفكرى والدرجة الوظيفية له ما يبرره، ليس فقط من زاوية الرؤية الأكاديمية البحثية، بل ـ أيضاً ـ من زاوية الرؤية العلمية العملية، حيث يرتبط الإنتاج العلمى لمرحلة ما بعد الحصول على الدكتوراه، ومنح لقب «مدرس/ أستاذ مساعد» وحتى درجة الأستاذية، كما وكيفا مع الارتقاء الوظيفى والحصول على الدرجة العلمية الأعلى التى يتطلع إليها العاملون فى المجال الأكاديمى وميدان البحث العلمى.

وقد يعتقد البعض أن المعطيات الرقمية الناتجة عن دراسة علاقة الإنتاج الفكرى بالمؤهل العلمى سوف تتطابق مع تلك التى تنتج عن دراسة العلاقة المشابهة بين الإنتاج، والدرجة العلمية، وهو اعتقاد له ما يبرره من الزاوية النظرية، حيث إن كليهما يعتمد على مراحل تتزامن إلى حد بعيد مع بعضها البعض، وتتداخل فى كثير من جزئياتهما وخاصة فى البدايات الأولى لكل منها، إلا أن الدراسة التى أجريناها حول ارتباط الإنتاج بالدرجة الوظيفية، أبرزت عددا من الفروقات الإحصائية، مما نتج عنه مؤشرات بحثية تختلف فى نتائجها عن تلك التى أفرزتها الجزئية السابقة المتعلقة بعلاقة الإنتاج بالمؤهل العلمى.

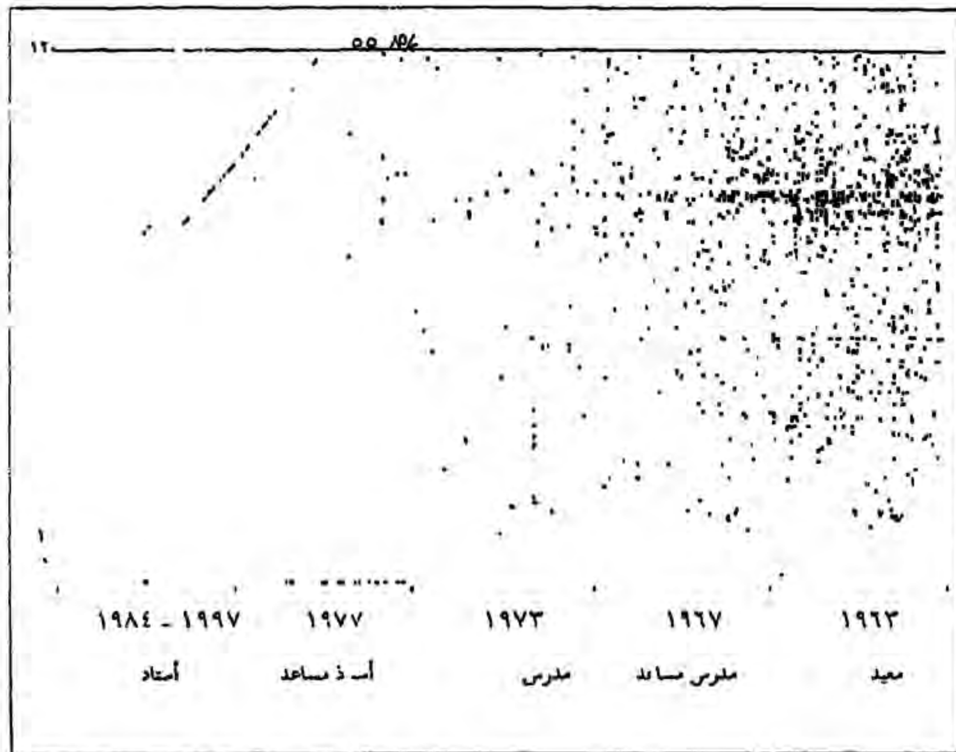
وقد أشار المنحنى البيانى للإنتاج الفكرى فى إطار هذه العلاقة، إلى الارتفاع التدريجى المستمر لكم الإنتاج منذ بداية حصول د. شعبان خليفة على درجة معيد، ليصل إلى أعلى معدلاته فى الفترة التى حمل فيها لقب أستاذ مساعد/ مشارك، ثم بدأ معدل إنتاجه فى الهبوط (كما) مرة أخرى، بعد حصوله على درجة الأستاذية.

وفى هذا الصدد، تشير البيانات الرقمية إلى أن أقل معدلات الإنتاج ارتبط بالفترة التى حمل فيها د. شعبان خليفة لقب «معيد» حيث بلغ إنتاجه

جدول رقم (٤)
الإنتاج الفكرى وارتباطه بالدرجة الوظيفية

الدرجة العلمية	السنوات	الإنتاجية	النسبة المئوية
معيد	١٩٦٣ ـ ١٠٦٦	٧	٣,٢٪
مدرس. م (محاضر)	١٩٦٧ ـ ١٩٧٢	٨	٣,٧٪
مدرس (أستاذ مساعد)	١٩٧٧ ـ ١٩٨٣	١٠	٤,٦٪
أستاذ مساعد (أستاذ مشارك)	١٩٧٧ ـ ١٩٨٣	١١٩	٥٥,٨٪
أستاذ	١٩٨٤ ـ ١٩٩٧	٧٠	٣٢,٧٪
المجموع	١٩٦٣ ـ ١٩٩٧	٢١٤	١٠٠٪

شكل بيانى رقم (٤): الإنتاج الفكرى وارتباطه بالدرجة العملية



نسبة ٣,٢٪ من الإنتاج الكلى وواصل ارتفاعه الطفيف حتى بلغ ٣,٧٪ عند حصوله على لقب المدرس المساعد/ محاضر. أما بعد حصوله على درجة مدرس/ أستاذ مساعد، وخلال فترة خمس سنوات متتالية، أى قبل حصوله على لقب أستاذ مساعد/مشارك، فقد أنتج د. شعبان خليفة مجموعة أعماله تمثل ٤,٦٪ من جملة إنتاجه العلمى، وهى ذات الأعمال التى أهلته ـ دون شك ـ للحصول على درجة الأستاذة المساعد/ المشارك. وقد بلغ عددها الفعلى عشرة أعمال، تفاصيلها كالآتى:

كتاب واحد مؤلف، وكتاب واحد مترجم (١٩٧٣م)، ومقال واحد مؤلف (١٩٧٤م)، و٣ كتب مؤلفة، وكتاب واحد مترجم، وبحث واحد مؤلف، ومقال واحد مؤلف (١٩٧٥م)، وأخيرا مقال واحد مؤلف (١٩٧٥م).

وبعدها جاءت الانطلاقة الكبرى، ففى خلال السنوات التالية من ١٩٧٧م إلى ١٩٨٤م، والتى حمل خلالها لقب أستاذ مساعد/ مشارك، نشر د. شعبان خليفة إنتاجا بلغ فى مجمله ١١٩ عملا، وبلغت نسبته ٥٥,٨٪ من جملة إنتاجه العلمى، وهو الإنتاج الذى تضمن ـ بالضرورة ـ أعماله التى تقدم بها للحصول على لقب الأستاذية، وقد تشكل إنتاجه فى هذه الفترة من:

بحث مؤلف، وثلاثين مقالا مؤلفا ١٩٧٧

ثلاثة كتب مؤلفة، وبحث مؤلف، وعشرين مقالا مؤلفا ١٩٧٨

كتاب مؤلف، وثمانية وعشرين مقالا مؤلفا ١٩٧٩

بحث مؤلف، و٣ مقالات مؤلفة ١٩٨٠

ثلاث كتب مؤلفة، ومراجعتين علميتين، وخمسة مقالات مؤلفة ١٩٨١

ثلاث بحوث مؤلفة، ثلاث مراجعات علمية، وثلاث مقالات مؤلفة ١٩٨٢

بحث مؤلف، أربع أوراق عمل مؤتمرات، وأربعة مقالات مؤلفة ١٩٨٣

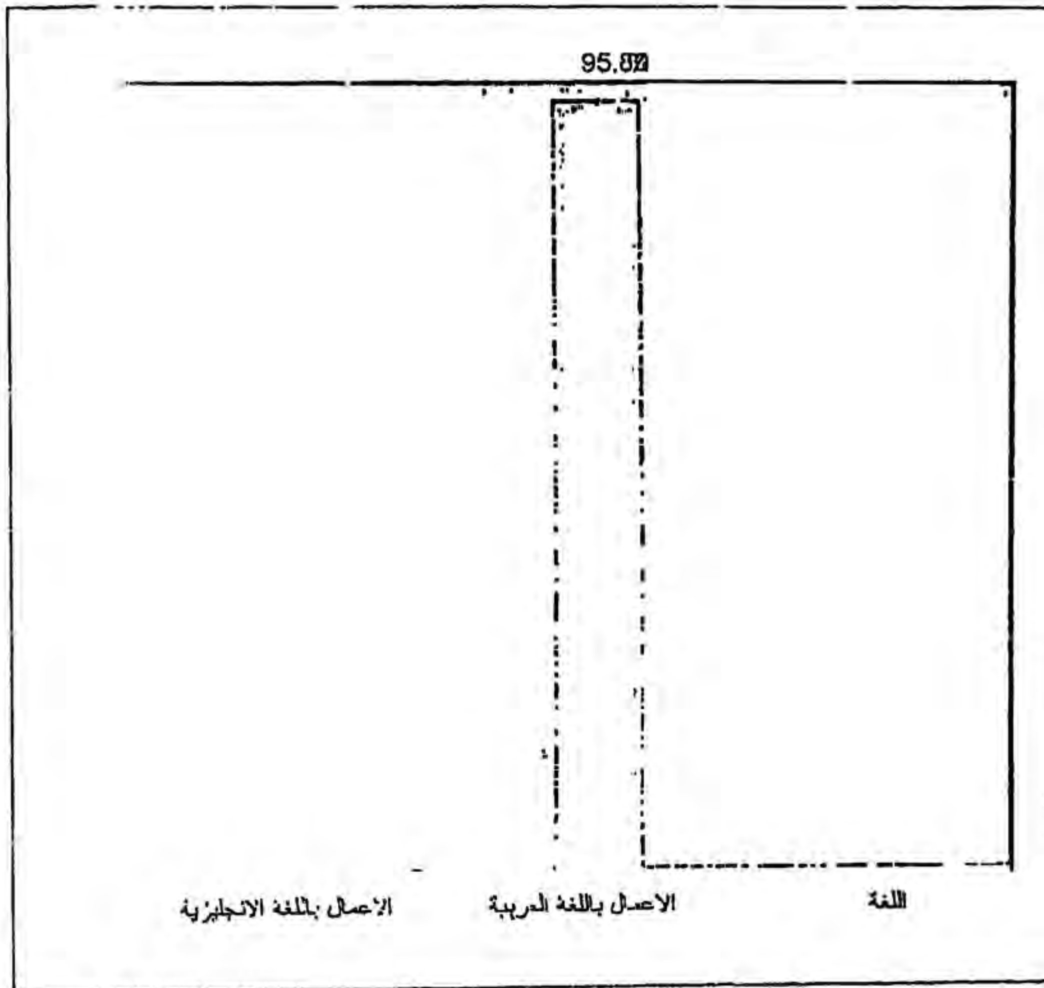
بحث مؤلف، وسبعة مقالات مؤلفة ١٩٨٤

ومنذ أن حمل لقب الأستاذية عام ١٩٨٤ وحتى تاريخه (١٩٩٧)، وخلال ثلاثة عشر عاما أصبح د. شعبان خليفة ـ فيما يبدو ـ مقلا فى

جدول رقم (٥) الإنتاجية مصنفة بلغة النشر

الدرجة العلمية	السنوات	الإنتاجية
العربية	٢٠٥	٪٩٥,٨
الإنجليزية	٩	٪٤,٢
المجموع	٢١٤	٪١٠٠

شكل بيانى رقم (٥)
الإنتاج الفكرى ولغة النشر



إنتاجه، حيث نشر خلال هذه الفترة ٦٩ عملا أى ما يوازى ٣٢,٧٪ من إنتاجه الكلى، وهو ما يقل عن إنتاجه فى المرحلة السابقة (الأستاذ المساعد المشارك) بـ ٢٣,١٪، ولذا نجد أن متوسط إنتاجه السنوى فى هذه المرحلة يقدر بـ ٥,٣ عملا فى السنة، مقابل ١٩,٨٪ عملا فى السنة للمرحلة التى سبقتها مباشرة. ولكن إذا ما تأملنا إنتاجه فى المرحلة الأخيرة بنظرة فاحصة، نجده يحتوى على ٦٧,٥٪ من مجموع مؤلفاته من الكتب، ٥٠٪ من كافة دراساته وبحوثه المؤلفة، بينما لا تتعدى مقالاته عن نفس الفترة نسبة ٢٠٪ من جملة المقالات فى إنتاجه الفكرى، مما يشير إلى دخول الأستاذ الدكتور شعبان خليفة مرحلة جديدة فى رحلة بحثه الأكاديمى والعلمى، حيث بدأ التركيز على معطيات أخرى غير «كمية» عند تأليفه لأعماله ونشرها.

الإنتاج الفكرى ولغة النشر

تشير نتائج الدراسة إلى قيام الدكتور شعبان خليفة بنشر أعماله بلغتين، العربية والإنجليزية. وكما هو واضح من الجدول التالى رقم (٥)، فإن عدد الأعمال المنشورة باللغة العربية تفوق إلى حد كبير (من زاوية الكم) مثيلاتها من الأعمال التى نشرت باللغة الإنجليزية، وقد يكون لهذه الظاهرة، ما يبررها من وجهة النظر البحثية، حيث إنه كان ينشر أعماله فى دوريات، ودور نشر عربية، لها قاعدتها العريضة من القراء ذوى اللسان العربى، الذين يجيدون هذه اللغة ويفضلون التعامل معها وبها، كتابة وقراءة، أما أعماله باللغة الإنجليزية فقد انحصرت فى سبعة أعمال نشرها ما بين الأعوام ١٩٨٢/٨١، عدا أحدها نشر عام ١٩٦٦، والآخر ١٩٨٦م، وعمل لم أجد له تاريخ نشر، بعنوان "Library Education in Qatar" أو إن كنت أرجح نشره فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات (١٩٨٦ ـ ١٩٩٢م)، حيث كان وقتها معارا إلى الجامعة القطرية. أما عمله الأخير فقد نشر عام ١٩٩٧ هذا وقد نشرت خمسة من أعماله فى دوريات عربية (عالم المكتبات، ومجلة المكتبات والمعلومات العربية)، أما العملان الآخران فقد نشرا خارج الوطن العربية، أحدهما فى الولايات المتحدة الأمريكية فى:

- World Encyclopedia of Library and Information Services ALA

والآخر فى باكستان

- Librarianship in the Muslim World, University of Karachi.

أما آخر أعماله فقد نشره فى

- Encyclopedia of Library and Information Science

ولذا، يمكن وصف التوجه اللغوى للإنتاج الفكرى للدكتور شعبان خليفة، بأنه توجه ينحو إلى حد كبير نحو اللغة العربية، فى كافة أشكاله الوعائية، وموضوعاته المغطاة.

الإنتاج وارتباطه بالمراحل العمرية

لأغـراض هذه الجزئية من الدراسة، قمت بتقسيم المراحل العمرية للأستاذ شعبان خليفة إلى فترات، يمثل كل منها عقداً كاملاً (عشر سنوات)، بدأت بعام ١٩٦١م وحتى عام ١٩٩٧م، وبذا تشكلت لدى ثلاث مراحل عمرية كل منها يمتد لفترة عشر سنوات، ومرحلة عمرية أخيرة، قوامها ست سنـوات (انظـر جـدول (٦)) وقد تخيرت سنة البداية لتتزامـن مـن سن العشرين، حينما كان الدكتـور شعـبان خـليفة آنذاك، لايـزال طـالبا فـى بداية دراسته الجامعية، بكلية الآداب، قسم علـوم المكتبات والوثـائق، بجامعـة

العقد / نوع الوعاء	١٩٦١ ـ ١٩٧١	١٩٧٢ ـ ١٩٨١	١٩٨٢ ـ ١٩٩١	١٩٩٢ ـ ١٩٩٧	المجموع
أطروحات	١	١	ـ	ـ	٢
كتب مؤلفة	١	١١	٩	١٦	٣٧
كتب مترجمة	ـ	٢	ـ	ـ	٢
بحوث ودراسات مؤلفة	١	٧	١٧	١	٢٧
بحوث ودراسات مترجمة	١	١	ـ	ـ	٢
مقالات مؤلفة	٤	٨٩	٣٢	١	١٢٦
مقالات مترجمة	١	٣	ـ	ـ	٤
أوراق عمل مؤتمرات	ـ	ـ	٧	ـ	٧
مراجعات/ تحقيقات/ عروض	١	٢	٤	ـ	٧
مجموع	١٠	١١٦	٦٩	١٨	٢١٤

القاهرة. (ومن الأرجح أن الدكتور شعبان خليفة التحق بالجامعة فى العام الدراسى ١٩٦٠/٥٩، حيث تخرج فى جامعة القاهرة العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢م).

يتضح من المعطيات الرقمية للدراسة التحليلية، أن دكتور شعبان خليفة حقق أعلى إنتاجية له ما بين الأعوام ١٩٧٢م، و١٩٨١م، حينما كان ما بين الواحد والثلاثين والأربعين عاما (٥٤,٥٪)، تليها المرحلة العمرية ما بين الواحد والأربعين والخمسين عاما (٣٢,٤٪)، وتحتل المرحلة العمرية ما بين الواحد والخمسين والسادس والخمسين عاما، المرتبة الثالثة بنسبة قدرها (٨,٤٪)، بينما تقع المرحلة العمرية الأولى التى تمتد من العشرين إلى الثلاثين عاما فى المرتبة الأخيرة بنسبة قدرها (٤,٧٪).

إلا أن هذه المعطيات الرقمية، وإن كانت تقيس الإنتاجية من زاوية الكم فقط، فإنها لا تعد مؤشرا جيدا لنوعية الإنتاج وطبيعته، مما يستوجب طرح هذه المعطيات الرقمية، بصورة أخرى، لتتضح لدينا الصورة كاملة، لذا نورد فى الدراسة الإحصائية المقارنه التالية رؤية أخرى لتلك البيانات الرقمية.

دراسة إحصائية مقارنة لأشكال الأوعية للإنتاج الفكرى وعلاقتها بالمراحل العمرية

تشير الدراسة المقارنة التى تميز كل مرحلة عمرية بنوع معين من أوعية المعلومات يمثل غالبية الإنتاج فى كل منها، نجد أن المرحلة الأولى التى امتدت من عام ١٩٦١م إلى عام ١٩٧١، تميزت بوجود أربعة مقالات مؤلفة تمثل ٤٠٪ من جملة الإنتاجية فى هذه المرحلة، وينطبق هذا الأمر ـ أيضاً ـ على المرحلة الثانية التى غطت السنوات من ١٩٧٢م إلى ١٩٨١م، حيث بلغ عدد المقالات المؤلفة المنشورة فى تلك المرحلة نسبة ٧٦,٧٪ من جملة الإنتاجية الكلية لهذه المرحلة، امتدت هذه الظاهرة لتشمل المرحلة الثالثة التى غطت السنوات من ١٩٨٢م إلى ١٩٩١م، حيث بلغت نسبة المقالات المؤلفة فيها ٤٦,٤٪ من جملة الإنتاجية. أما المرحلة الرابعة فقد تميزت باحتوائها على كتب مؤلفة بلغت نسبتها ٨٨,٩٪ من جملة إنتاجية المرحلة.

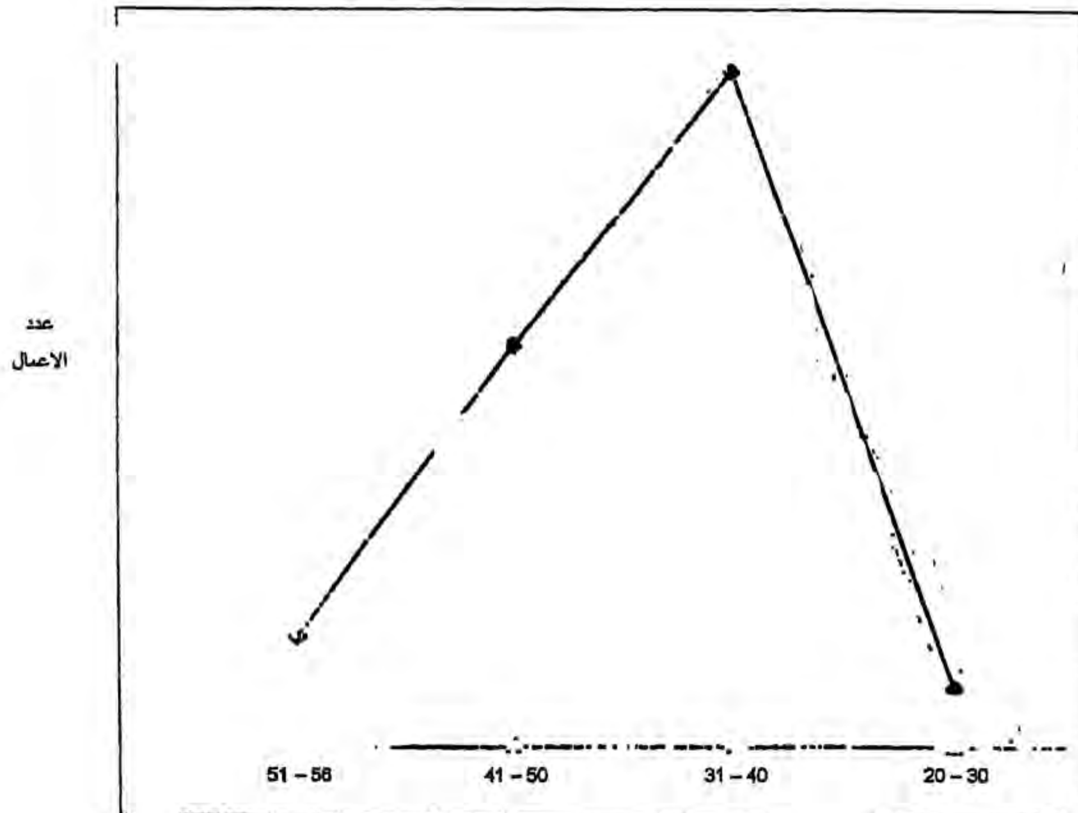
ومن ناحية أخرى، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المرحلة الثانية تضمنت الغالبية العظمى من المجموع الكلى للمقالات المؤلفة، حيث بلعت نسبة ما نشر منها فى هذه المرحلة ٧٥,٦٪ من المجموع الكلى للمقالات المؤلفة بكامل الإنتاجية، بينما تميزت المرحلة الثالثة باحتوائها على أكثر من ثلثى البحوث والدراسات والمؤلفة للإنتاجية، حيث بلغ ما نشر منها فى هذه المرحلة ١٧ بحثا ودراسة، أى ما يساوى ٦٥,٤٪ من المجموع الكلى لبحوث ودراسات الإنتاجية، فى حين نجد أن المرحلة الرابعة تفوقت على جميع المراحل فيما يخص أعداد الكتب المؤلفة، حيث بلغت نسبة ما نشر منها فى هذه المرحلة ٤٣,٢٪، أى ما يقارب نصف عدد الكتب المؤلفة، التى نشرها د. شعبان خليفة خلال كافة المراحل العمرية.

وبناء على المعطيات السابقة، يستطاع تلخيص علاقة المراحل العمرية، بنوع الأوعية وطبيعتها على النحو التالى:

جدول رقم (٦) الإنتاج الفكرى ارتباطه بالمراحل العمرية

العقد	١٩٦١ ـ ١٩٧١	١٩٧٢ ـ ١٩٨١	١٩٨٢ ـ ١٩٩١	١٩٩٢ ـ ١٩٩٧	المجموع
المرحلة العمرية	٢٠ ـ ٣٠	٣١ ـ ٤٠	٤١ ـ ٥٠	٥١ ـ ٥٦	٢٠ ـ ٥٦
الإنتاجية	١٠	١١٦	٦٩	١٩	٢١٤
النسبة المئوية	٤,٦٪	٥٤,٢٪	٣٢,٤٪	٨,٨٪	١٠٠٪

شكل بيانى رقم (٦) : الإنتاج الفكرى وارتباطه بالمراحل العمرية (١٠ سنوات)



المرحلة الأولى من سن العشرين إلى الثلاثين عاما: مقالات مؤلفة.

المرحلة الثانية من سن الحادية والثلاثين إلى الأربعين عاما: مقالات مؤلفة.

المرحلة الثالثة من سن الحادية والأربعين إلى الخمسين عاما: مقالات مؤلفة ودراسات مؤلفة.

المرحلة الرابعة من سن الحادية والخمسين إلى السادسة والخمسين عاما: كتب مؤلفة، بحث واحد.

أما فيما يخص باقى أشكال الأوعية، فنجد الكتب، والمقالات المترجمة (ما عدا واحدا فقط)، نشرت بالكامل فى المرحلة الثانية، بينما اختصت المرحلة الثالثة بنشر أوراق عمل المؤتمرات بالكامل و٥٧٪ من المراجعات العلمية وأعمال التحقيق وعروض الكتب.

الإنتاج الفكرى والتغطية الموضوعية:

كان واضحا منذ بداية تعاملى مع التحليل الموضوعى للإنتاج الفكرى للدكتور شعبان خليفة، أننى أخوض غمار إنتاج فكرى ثرى بتغطيته الموضوعية، فهو إنتاجا تناول بالدراسة والبحث العديد من قضايا مجال المكتبات والمعلومات وموضوعاته المتخصصة. وقد اتضح ـ فعليا ـ بعد إتمام الدراسة أن هذا الإنتاج غطى عددا من الموضوعات المحورية للمجال بلغت ٥٢ موضوعا (انظر جدول ٧)، وإن تفاوتت عدد الأعمال التى تغطى كل منها، فمنها ما غطى بعمل واحد، وأخرى تم تغطيتها بأكثر من عمل (انظر شكل ٧).

وتشير الدراسة الإحصائية التحليلية إلى أن موضوع المكتبات النوعية (دراسات المناطق) يتربع على رأس الموضوعات المطروحة فى الإنتاج (من زاوية الكم)، بعدد أعمال بلغ أربعة وخمسين عملا تمثل ٢٥,٢٪ من مجموع الإنتاج الكلى، وبالرجوع إلى الأعمال ذاتها وجدت أن غالبيتها نشرت على شكل سلسلة من المقالات عن المكتبات الوطنية فى العالم، غطى خلالها المكتبات الوطنية لخمسة وعشرين دولة، بدأها بنشر مقال حول «المكتبة الوطنية النمساوية فى فيينا» فى يناير ١٩٧٩، وأنهى السلسلة بمقال نشره حول مكتبة مالطا الوطنية فى فاليتا فى يناير ١٩٨٠م، وقد وجدت جميع مقالات السلسلة سبيلها للنشر فى جريدة البلاد والسعودية وفيما عدا ذلك، نشر له مقالين حول نفس الموضوع، الأول بعنوان «نحو مكتبة وطنية بالمملكة» (١٩٧٧م)، والثانى «المكتبات الوطنية، وماذا تعمل؟» فى نفس العام، أما عمله الثالث فكان عبارة عن دراسة حول «المكتبات الوطنية ودورها فى تخطيط وتنفيذ سياسات الدولة» (١٩٩٠م) والآخر تجسد فى دراسة مسحية تحليلية: عن «دار الكتب القطرية الواقع والمستقبل» نشر عام ١٩٩٢م.

ويبدو أن الكتاب وقضاياه كانت موضع اهتمام الدكتور شعبان خليفة، حيث احتلت الأعمال التى تناولت هذا الموضوع المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٩,٣٪ من جملة الإنتاج. كان بدايتها مقالاً مترجماً نشر عام١٩٧١م حول «مجاعة الكتب بالدول النامية» ثم توالت أعماله حول هذا الموضوع، فأصدر عددا من المقالات والكتب، توجها فى النهاية بمؤلفه الضخم «الببليوجرافيا علم الكتاب: دراسة فى أصول النظرية الببليوجرافية وتطبيقاتها». الذى يقع فى مجلدين أحدهما يتناول «النظرية العامة» (١٩٩٥م) والثانى يتناول النظرية

الخاصة (١٩٩٦م). ولنا عودة مع هذين العملين لمناقشة رؤية د. شعبان خليفة البحثية فى موضوع البيليوجرافيا.

وتشير الدراسة إلى أن موضوع دراسات المناطق احتل مساحة من اهتمامات د. شعبان خليفة الفكرية، فقد أنتج حول هذا الموضوع أربعة عشر عملا شموليا ٦,٥٪ من مجموع الإنتاجية، تألفت معظمها من بحوث ودراسات ومقالات نشرت على مدى سنوات متفرقة، ويعد عمليه «الكتب والمكتبات فى قطر» الذى نشر عام ١٩٩٠م، و«المكتبات ومراكز المعلومات فى قطر» المنشور عام ١٩٩٢م، من أبرز أعماله حول هذا الموضوع. هذا وقد أنتج د. شعبان خليفة أعمالا فى ذات الاتجاه تعرض فيها للأنواع المختلفة للمكتبات (المدرسية، والعامة، والجامعية، والمتخصصة)، نشرت على شكل سلسلة بلغ عددها عشرة مقالات، مثلت حوالى ٤,٦٪ من مجموع أعماله.

أما موضوع النشر فقد احتل المرتبة الثالثة، بعدد أعمال بلغ اثنى عشر عملا، مثلت حوالى ٥,٦٪ من مجموع إنتاجيته، وقد بدأ اهتمام د. شعبان خليفة بموضوع «النشر» منذ زمن بعيد، حيث نشر أول مؤلفاته حول هذا الموضوع عام ١٩٧٥م ـ بعد ثلاث سنوات من حصوله على الدكتوراه ـ وكان عنوان أول عمل له حول موضوع النشر بعنوان «دليل النشر فى الوطن العربى»، أعقبه فى نفس العام بنشر عمل آخر بعنوان «حركة نشر الكتب فى مصر» مع قيامه بترجمة كتاب «حركة نشر الكتب فى الدول النامية» للببليوجرافى الفرنسى الشهير روبير إسكاربيه عام ١٩٧٥م أيضا.

هذا وقد نشر بعض الأعمال المتفرقة المتصلة بموضوع المكتبات ومراكز المعلومات مثل: خدمات المكتبات والمعلومات (أربعة أعمال: ١,٨٪)، التربية المكتبية (ثلاثة أعمال: ١,٤٪)، تصميم المكتبات (عملين: ٠,٩٪)، بنوك المعلومات وقواعد البيانات (عملين: ٠,٩٪)، شبكات المكتبات والمعلومات (عملين: ٠,٩٪) والاستخدام الآلى فى المكتبات (عمل واحد: ٠,٤٥٪).

أما التأريخ للكتب والمكتبات فقد أفرد له ثمانية أعمال (٣,٧٥٪)، بدأها بكتاب مترجم بعنوان «تاريخ الكتاب» لألفرد هيسيل عام ١٩٧٣، كما صدر له اثنان من أهم أعماله الفكرية الحديثة فى هذا الموضوع، أولهما بعنوان «الكتب والمكتبات فى العصور القديمة (١٩٩٦م)، والثانى «الكتب والمكتبات فى العصور الوسطى: عند المسلمين والشرق الأقصى (١٩٩٧م)، ومصادرى البحثية تؤكد عن قرب إصداره لمؤلف ضخم خلال عام (١٩٩٨م)، ليستكمل به حلقات هذه السلسلة من الأعمال التاريخية، وسيحمل عنوان «الكتاب والمكتبات» فى العصور الوسطى: أوربا والدولة البيزنطية.

ويعد موضوع المواد السمعية والبصرية أحد الموضوعات التى أولاها الدكتور شعبان خليفة اهتمامه، وقد أنتج فيه عدد من الأعمال بلغت ثمانية (٣,٧٪)، ومن أهم مؤلفاته فيها كتابه «المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية: فى المكتبات ومراكز المعلومات» الذى نشر عام ١٩٨٥م، وأعيد طبعه مرة أخرى ـ بعد تنقيحه ـ عام ١٩٩٦م. وبالرغم من أن البيانات الرقمية، تشير إلى أن بعض الموضوعات قد غطيت بعدد متواضع من الأعمال، إلا أن هذه الأعمال على قلتها، تعد من الزاوية الموضوعية، من أهم الأعمال الفكرية التى أنجزها الدكتور شعبان خليفة، خلال رحلته البحثية الطويلة، مثال لذلك:

ـ كتاباته فى موضوع «رؤوس الموضوعات»، التى تبلغ من الزاوية العددية أربعة أعمال (١,٨ ٪)، إلا أن من بينها أعمالاً موسوعية ضخمة، مثل «قائمة رؤس الموضوعات الكبرى» (مجلدان)، الذى نشر عام ١٩٨٦/٨٥م، وأعيدت طباعته عام ١٩٩٣م،وكتابة «قائمة رؤوس الموضوعات القياسية للمكتبات المدرسية» الذى نشر عام ١٩٩٣.

ـ أعماله فى الفهرسة الوصفية، التى بلغ عددها ٦ أعمال (٢,٨ ٪)، والتى من بينها باكورة مؤلفاته المنشورة «بطاقات فهارس المكتبات العربية» ١٩٧٠م، ومؤلفه الضخم «الفهرسة الوصفية للمكتبات ومراكز المعلومات» بجزأيه، (المطبوعات والمخطوطات) ١٩٧٩م و(المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية) ١٩٨١م، كما يوجد بينها أيضا عمله الكبير «موسوعة الفهرسة الوصفية للمكتبات ومراكز المعلومات» (مجلدان) الذى نشر عام ١٩٩١م، ويذكر فى هذا الصدد أيضا، دراساته البيليوجرافية والبيوجرافية، والتى ظهرت بعدد متواضع فى الأعمال (من زاوية الكم)، فقد بلغ عدد الأعمال بها أربعة أعمال (١,٨ ٪)، إلا أنها تمثل ثقلا له وزنه من الزاوية الموضوعية والفكرية، حيث تضمنت ثلاثة أعمال كبيرة، الأول «الفهرست لابن النديم: دراسة، ببليوجرافية، ببليومترية، وتحقيق ونشر مع كشافات» (مجلدان)، نشر عام ١٩٩١، والثانى «مفتاح السعادة ومصباح الزيادة فى موضوعات العلوم: دراسة بيوجرافية ببليوجرافية، وتحقيق ونشر، مع كشافات، (مجلدان)، نشر عام ١٩٩٢م، والثالث «فهارس الشيوخ: دراسة فى الببليوجرافيا الحيوية لعلماء المسلمين» نشر عام ١٩٩٢م.

فى هذا الصدد نود أن نشير إلى أن علم الببليوجرافيا استحوذ على قدر كبير من اهتمام الدكتور شعبان خليفة، وبالرغم من قلة أعماله (من زاوية الكم) حول هذا الموضوع: ببليوجرافيا وبيوجرافيا (١,٨ ٪)، علم الببليوجرافيا (١,٨ ٪)، والضبط الببليوجرافى (١,٤ ٪)، إلا أنها أعمال اتصفت بالضخامة والشمولية، وخاصة الأخيرة، أشرنا إليها سابقا فى هذه الدراسة،وقد طرح د.شعبان خليفة رؤاه البحثية التنظيرية والعملية فى موضوع الببليوجرافيا وما يتصل بها من ممارسات، من خلال كتاباته، حيث يرى أن النظرية الببليوجرافية تنطلق من فرضية بحثية تنص على أن الببليوجرافيا هى أساسا مهنة تمارس، وأى مهنة أيا كان شأنها لابد وأن تقوم على شقين، شق نظرى فلسفى، ينظر ويؤطر، ويقعد العمل فيها، بجانب إرسائه لأساسياتها الفكرية العلمية؛ وشق تطبيق عملى، يقود إلى الممارسات الفعلية وينظمها وأى خلل للتوازن بين هذين الشقين يؤدى ـ بالضرورة ـ إلى خلل مماثل فى الممارسات المهنية، وعدم توازن فى التوجهات الفكرية، فإذا اقتصر الأمر على الجانب النظرى الفلسفى أصبحنا أمام علم مجرد بحت، كالفلسفة، أو التأريخ، وإذا حدث العكس وانحصر الأمر على الشق التطبيقى العلمى وحده، فنجد أنفسنا أمام حرفة قد تؤدى الممارسة فيها إلى إتقانها وتجويدها، ولكن لا سبيل إلى تطويرها والارتقاء بها. ومن هذا المنطلق، فإن د. شعبان خليفة ينظر إلى الببليوجرافيا على أنها كيان مهنى يعتمد فى وجوده، واستمراريته، وتصوره على نبعين أساسيين، أحدهما يتصف بالتنظير والفلسفة، والآخر ذو طبيعة تطبيقية وعملية، ويشكلان معا

فى النهاية رافدا واحدا، وكيانا موحدا، شأنها فى ذلك شأن كبير من فروع مهنة المكتبات، بل وشأن العديد من المهن التى تمارس فى المجتمع مثل: الطب، والصيدلة، والهندسة، والزراعة، والخدمات الاجتماعية، والصناعات على اختلافها .... إلخ.

استنادا على هذه الرؤية البحثية، وفى إطارها، يرى د. شعبان خليفة أن البيليوجرافيا تنصرف إلى ثلاثة محاور أساسية يتعلق الأول منها بـ:

البيليوجرافيا التاريخية: وهو ذلك الفرع من البيليوجرافيا الذى ينظر فى تطور الكتاب من زواياه الثلاث عبر المسافات والأزمنة، والتى تتجسد فى الرمز الذى تسجل به المعلومات، والوسيط المادى الذى تسجل عليه المعلومات، والمعلومات ذاتها ككيان منفصل له أهمية فى هذه الثلاثية المتوحدة.

أما المحور الثانى فهو يتصل بـ:

البيليوجرافيا البحثية: والتى تنقسم بدورها إلى فرعين أساسيين، أولهما يتعامل مع «البيليوجرافيا التحليلية» وهى التى تعالج الملامح المادية للكتابة، مثل: صفحة العنوان، والهوامش، والعلامات المائية، وحرف المتن، والإيضاحات، والتجليد، والورق.... وغيرها من الملامح المادية لمجال الكتابة، وفنونها. وثانيهما، ذلك الفرع الذى يتناول موضوع «البيليوجرافيا النقدية والنصية»، وهو ذات الفرع الذى يعنى بمعالجة انتقال النصوص ما بين مرحلتى الإبداع والإفادة، وبعبارة أخرى «من المؤلف إلى القارئ».

أما المحور الثالث فهو يختص بـ:

البيليوجرافيا التطبيقية: وهى التى تعنى بالممارسات البيليوجرافية العلمية، أو العمل البيليوجرافى الذى يأخذ أشكالا متعددة، مثل الضبط البيليوجرافى، وما ينتج عنه من بيليوجرافيات تحصر الإنتاج الفكرى وتنظمه، وتصنفه وتسجله. وتعد البيليوجرافيات العالمية، والإقليمية، والوطنية، والبيليوجرافيات القومية على اتساعها، وبيليوجرافيات البيليوجرافيات، والفهارس المختلفة، نماذج مثالية للبيليوجرافيات التطبيقية. وما يدخل أيضا فى إطار هذا النوع من البيليوجرافيات ـ من المنظور البحثى للدكتور شعبان خليفة ـ تلك الممارسات البيليوجرافية العلمية التى تتناول العلاج بالكتب Bibliotherapy، وتوثيق الكتب Abstarcting Indexing وجمع الكتب Bibliophil والبيليومتريقا Bibliometrics. ويشير د. شعبان خليفة إلى حقيقة أن العمل البيليوجرافى له جذور قديمة ضاربة فى أعماق التاريخ الإنسانى، وكما هى الحال فى كل مهنة، يبدأ العمل بالتطبيق والممارسة، ثم يأتى بعد ذلك ـ فى مرحلة لاحقة ـ التنظير، والتقعيد والتأطير، ويكون ذلك بعد مرور ردح طويل من الممارسة العملية، كما ينوه د. شعبان خليفة بأن العمل البيليوجرافى، عبر الزمان والمكان، كان يتسع ويتضخم ـ أحيانا ـ ليبتلع فى جوفه مجالات كثيرة كمهنة المكتبات، وعلم التصنيف، وعلم الكتابة، وعلم الكتاب، ويتقزم فى أحيان أخرى ليصبح مجرد إعداد للقوائم البيليوجرافية، والتى تعنى فقط بحصر الكتابات وتوصيفها وتصنيفها.

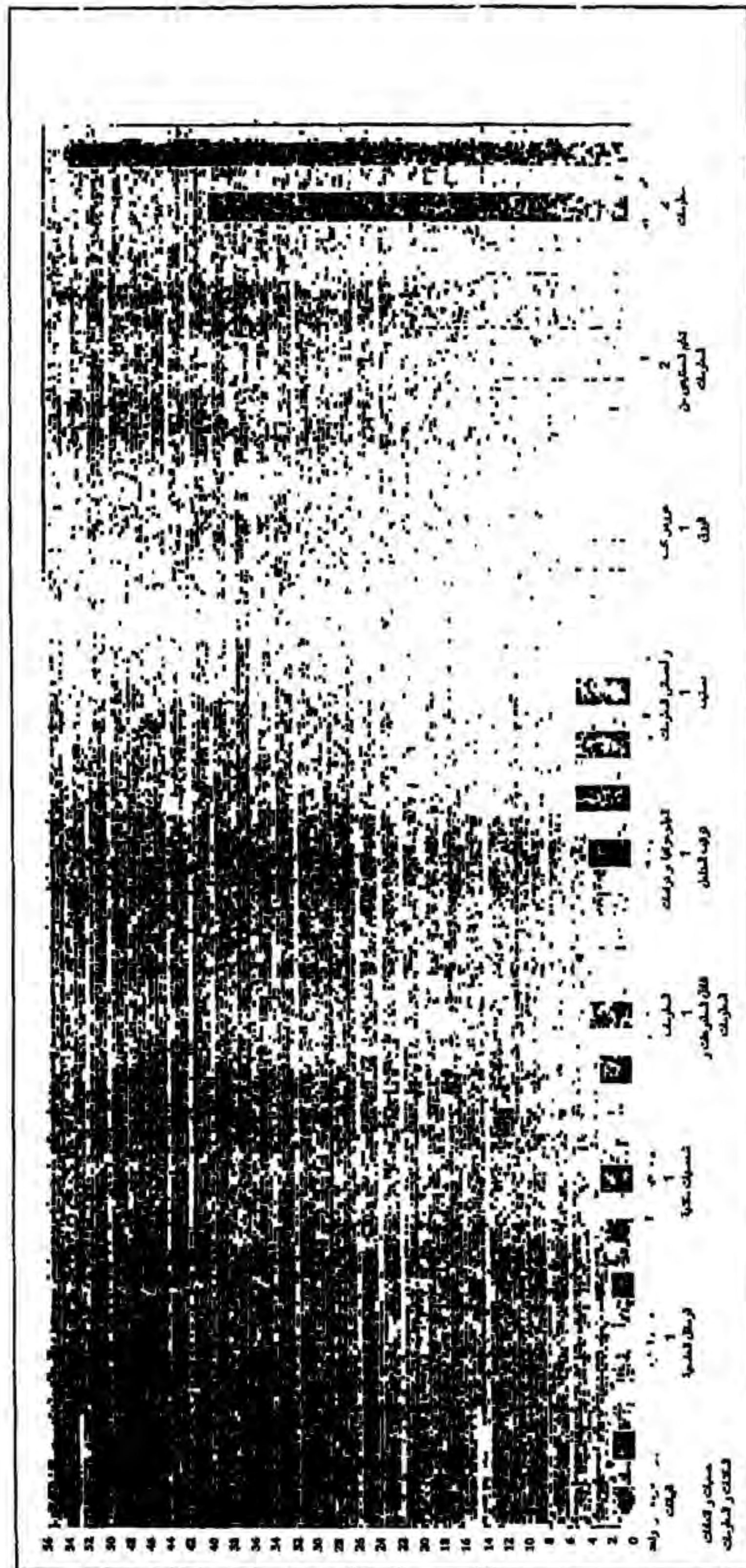
يتضح لنا من العرض السابق، أنه بالرغم من التفوق العددى الذى اتصفت به بعض الموضوعات الواردة فى الإنتاج الفكرى للدكتور شعبان خليفة، وبالرغم ـ أيضا ـ من شمولية التغطية واتساعها (٥٧ موضوعا متخصصاً). إلا أن هناك موضوعات تمثل عضد هذا الإنتاج وأساسه الحقيقى، وهى الموضوعات التى تناولها الإنتاج عن طريق الأعمال

جدول رقم (٧) المجالات الموضوعية المغطاة بالإنتاج

مسلسل	الموضوع	عدد الأعمال	مسلسل	الموضوع	عدد الأعمال
١	أدب أطفال	١	٢٧	حق المؤلف	٥
٢	أدلة	٢	٢٨	خدمات المكتبات والمعلومات	٤
٣	أرشيف ووثائق	٥	٢٩	دوائر المعارف	١
٤	أقراص ضوئية	١	٣٠	الدوريات	٤
٥	إيداع قانونى للمطبوعات	١	٣١	الرسائل الجامعية	١
٦	ببليوجرافيا، دراسات	٣	٣٢	رؤوس موضوعات	٤
٧	ببليوجرافيا، ضبط	٢	٣٣	شبكات المكتبات والمعلومات	٢
٨	ببليوجرافيا، علم الـ	٣	٣٤	شخصيات مكتبية	١
٩	ببليوجرافيا، قياس ببليوجرافى	١	٣٥	طباعة ومطابع	١
١٠	ببليوجرافيا والبيوجرافيا، دراسات الـ	٤	٣٦	الفهارس الموحدة	١
١١	بنوك معلومات وقواعد البيانات	٢	٣٧	الفهرسة الوصفية	٦
١٢	تاريخ مكتبات	٨	٣٨	القراءة والقراء	٤
١٣	تأهيل وتدريب المكتبيين واختصاصى المعلومات	٥	٣٩	الكتاب	٢٠
١٤	تبادل المطبوعات والمعلومات	١	٤٠	الكتابة العربية والمخطوط العربى	٦
١٥	تراجم	٢	٤١	مراجعة وتحقيقات وعروض كتب	٧
١٦	تربية مكتبية	٣	٤٢	المصطلحات	١
١٧	ترتيب المداخل	١	٤٣	المطبوعات الحكومية	١
١٨	ترجمة، تقنيات وخدمات	٢	٤٤	معاجم	٢
١٩	تشريعات معلومات	١	٤٥	معلومات، علم الـ	٢
٢٠	تصميم المكتبات	١	٤٦	مكتبات، الاستخدام الآلى فى الـ	١
٢١	تصنيف	٢	٤٧	مكتبات نوعية، دراسات مناطق	٥٤
٢٢	تعليم المستفيدين من المعلومات	٢	٤٨	مناهج البحث فى علوم المكتبات	٢
٢٣	تكشيف وكشافات	١	٤٩	منظمات وأجهزة إقليمية دولية للمعلومات	٣
٢٤	تكنولوجيات المعلومات	٢	٥٠	مواد سمعية وبصرية	٨
٢٥	تنمية المجموعات	٢	٥١	النشر	١٢
٢٦	جمعيات واتحادات المكتبات والمعلومات		٥٢	الورق	١
			المجموع		٢٢٢

* استفدنا فى مصطلحات رؤوس الموضوعات على عمل أ.د/ محمد فتحى عبد الهادى، الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات.

شكل بيانى رقم (٣) المجالات الموضوعية المغطاة بالإنتاج الفكرى



الشمولية، الموسوعية المتعمقة، ويمكن حصر الاتجاهات الموضوعية الرئيسية فى إنتاج الدكتور شعبان خليفة، فيما يلى (الترتيب ألفبائى):

البيليوجرافيات ما يتصل بها.

التاريخ للكتب والمكتبات.

رؤوس الموضوعات.

الفهرسة الوصفية.

الكتاب وقضاياه.

المواد السمعية والبصرية.

النشر

دراسة تحليلية لمجموعة اعمال «أوراق الربيع» (٥ مجلدات):

أشرت فى بداية هذه الدراسة إلى المبررات التى دفعتنى إلى تحليل الإنتاج الفكرى الذى ورد فى مجموعة أعمال «أوراق الربيع» التى نشرت فى خمس مجلدات على مدى خمس سنوات من عام ١٩٨٩م إلى عام ١٩٩٣م، وبناء على ما ورد فى مقدمة المجلد الأول؛ فقد غطت هذه الأعمال أبحاث عميقة ودراسات جادة ومقالات طائرة وعجالات سريعة فى دوريات مختلفة عامة ومتخصصة، منذ أن كان د. شعبان خليفة طالبا فى قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة، إلى أن صار أستاذا به، وقد رأى أن يجمعها بين دفتى كتاب بعد أن تشتت فى الدوريات المختلفة لأكثر من عشرين سنة.

هذا وقد بلغ عدد صفحات المجلدات الخمسة مجتمعة ١٢٠١ صفحة من القطع المتوسط (١٦,٥ × ٢٤ سم)، منها ١٠٤٠ صفحة باللغة العربية، و١٦١ صفحة باللغة الإنجليزية حيث احتوى هذا العمل التجميعى ـ وحده ـ على ١٦٣ عملا، بلغت نسبتها ٧٦,٥٪ من جملة إنتاجية المؤلف. وقد قمت بتحليل الإنتاج الفكرى الذى ورد فى هذه الأعمال الخمسة، من خلال جدول إحصائى تجميعى (جدول رقم ٨)، نشأ عنه شكلان بيانيان رقما (٨)، و(٩) وعلى ضوئهما قمت بدراسة ما ورد فيها من أعمال.

أوضحت نتائج الدراسة بأن هناك تناسبا عكسيا بين أرقام المجلدات وعدد الأعمال التى وردت فى كل منها، فبينما احتوى المجلد الأول على العدد الأكبر من الأعمال، تناقصت أعداد الأعمال فى كل إصدار جديد، ونشأ عن ذلك منحنى بيانى تنازلى بدأ بسبعين عملا، وانتهى بسبعة أعمال، وبالرغم من وجود الإصدار الأخير (المجلد الخامس) فى نهاية الترتيب بالنسبة لعدد الأعمال (٧ أعمال)

جدول رقم (٨) التحليل الإحصائى لسلسة أعمال أوراق الربيع (٥ مجلدات)

رقم المجلد	سنوات النشر	التغطية الزمنية	عدد الصفحات	بحوث ودراسات		مقالات		أوراق عمل مؤتمرات	تحقيقات مراجعات عروض	مجموع الأعمال
				مؤلفة	مترجمة	مؤلفة	مترجمة			
المجلد الأول	١٩٨٩م	١٩٦٢ ـ ١٩٧٩	٢٨٣	٣	٢	٦١	٤	ـ	ـ	٧٠
المجلد الثانى	١٩٩٠م	١٩٧٩ ـ ١٩٨٣	٢١١	٤	ـ	٣٩	ـ	ـ	٦	٤٩
المجلد الثالث	١٩٩٠م	١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	٢١٢	٤	ـ	١٧	ـ	٤	ـ	٢٥
المجلد الرابع	١٩٩١م	١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٢٤٢	٩	ـ	٢	ـ	١	١	١٣
المجلد الخامس	١٩٩٣م	١٩٩١ ـ ١٩٩٣	٢٥٣	٤	ـ	٢	ـ	ـ	ـ	٦
المجموع	١٩٩٣/٨٩م	٣١ سنة	١٢٠٢	٢٤	٢	١٢١	٥	٥	٧	١٦٤

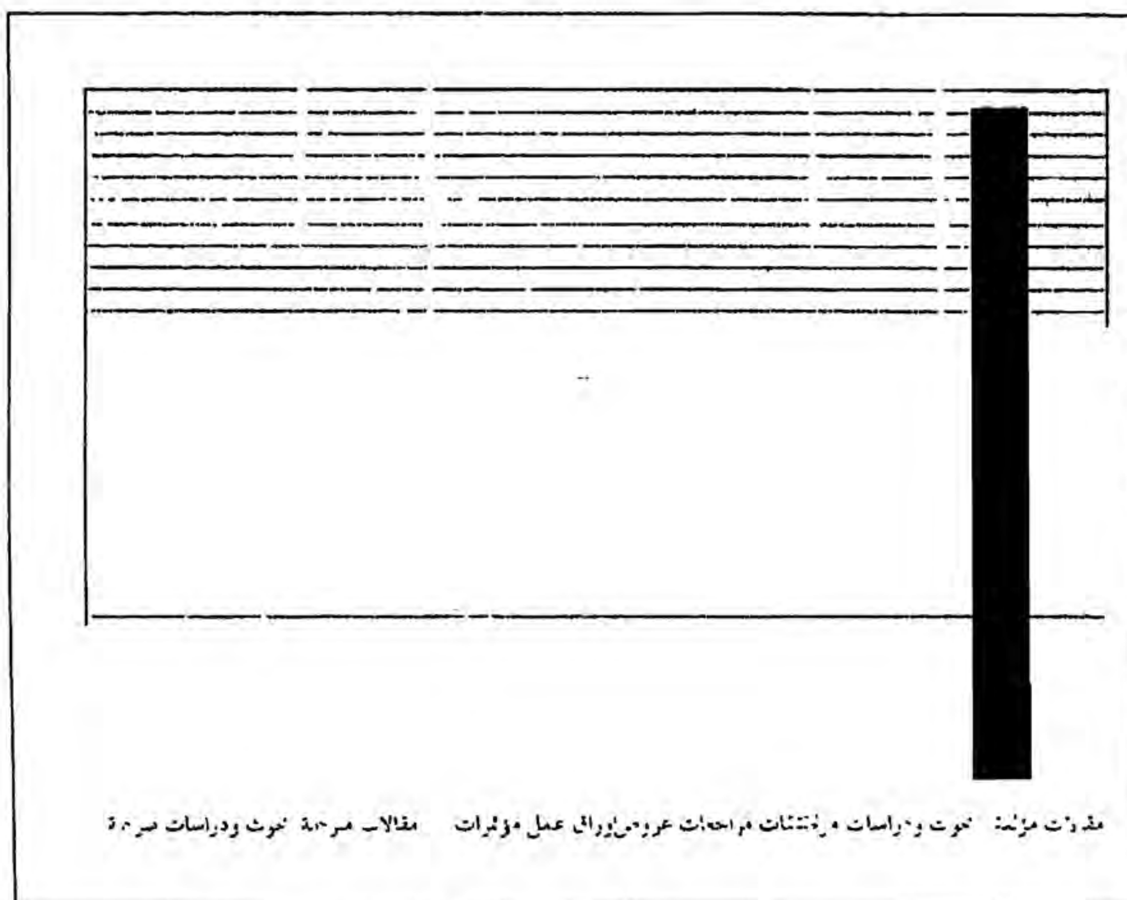
شكل بيانى رقم (٩)

نصيب الأعمال التى وردت بالمجلدات الخمسة



شكل بيانى رقم (٨)

توزيع الأعمال على المجلدات الخمسة



إلا أنه تصدر المجموعة فيما يخص عدد الصفحات (٢٥٣ صفحة)، وينطبق الشيء نفسه على الإصدار الرابع (المجلد الرابع)، حيث احتل المرتبة قبل الأخيرة من حيث عدد الأعمال (١٢ عملا)، إلا أنه جاء فى المرتبة الثالثة بالنسبة لعدد الصفحات (٢٤٢ صفحة)، وتشير هذه الظاهرة إلى احتواء المجلدين الأول والثانى على مجموعة المقالات الطائرة والعجالات السريعة، بينما يحتوى المجلد الثالث على مزيج من تلك المقالات والعجالات بجانب بعض الدراسات والبحوث الطويلة، فى حين يحتوى المجلدان الرابع والخامس - بصفه أساسية - على الدراسات والبحوث والمقالات المطولة، وهو ما أقر به المؤلف بنفسه فى مقدمة المجلد الخامس، قائلا «هذا هو المجلد الخامس من أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات وهو يضم مجموعة من الأبحاث الدسمة المتخصصة التى نشرت أو أعدت أساسا سنتى ١٩٩٠ و١٩٩١ وإن كنا قد بدأناه ببحث صغير قديم نشر سنة ١٩٨٦ ولم نعثر عليه إلا مؤخرا». كما أشارت الدراسة - أيضا - إلى أن الأعمال التى نشرت باللغة الإنجليزية تركزت فى الإصدار الرابع (المجلد الرابع) وعددها سبعة أعمال، ما عدا عملا واحدا فى المجلد الخامس، وهو الأمر الذى صرح به المؤلف فى مقدمة الرابع، قائلا «إلا أننى أدرجت فى هذا المجلد كذلك، المقالات التى كتبتها باللغة الإنجليزية ونشرت على مدى ربع قرن من الزمان فى دوريات مصرية أو عربية، أو أمريكية أو بريطانية أو باكستانية».

وتبرز أهمية هذا العمل التجميعى فى لمه لشتات الإنتاج الفكرى من المقالات والبحوث والدراسات والمراجعات العلمية، وأوراق عمل المؤتمرات وغيرها من الأعمال التى نشرت فى أشكال مختلفة من الأوعية عبر فترات زمنية طويلة، وفى أماكن متفرقة فى العالم، مما يساعد فى حصر الإنتاج الفكرى للمؤلفين وتنظيمة ويسهل إلى حد كبير على الباحثين مهمة دراسة هذا الإنتاج وتحليلة، ولذا فالأمل معقود على أن تعمم هذه الظاهرة الصحية، يتم تبنيها من قبل المؤلفين ذوى الإنتاج الغزير فى كافة المجالات العلمية، حتى يمكن تحقيق ضبط ببليوجرافى أفضل لإنتاجهم الفكرى، وهى تعد - فى ذات الوقت - خدمة جليلة يقدمونها إلى الباحثين فى مجال دراسات الإنتاج وتحليلة، خاصة فى غياب أدوات الضبط الببليوغرافى الفاعلة فى مجال الإنتاج الفكرى العربى.

كلمة أخيرة:

بقدر ما لدراسات تحليل الإنتاج الفكرى للباحثين من أهمية قصوى، تحدثنا عن إيجابياتها فى مقدمة هذه الدراسة، إلا أنها تنتمى إلى تلك الفئة من الدراسات المعقدة والصعبة وخاصة إذا ما أخذها الباحث بجدية وعمق، فهى تتطلب أقصى درجات الدقة فى الحصر والتسجيل، والالتزام التام بالأمانة العلمية والحيادية المطلقة فى العرض والتحليل من جانب القائمين عليها، وهو الأمر الذى يبدو شديد الإرهاق ماديا، وبالغ المشقة معنويا، حيث يندر وجود أدوات الضبط الببليوجرافى الكفء فى معظم المجالات المعرفية والعلمية، ويكثر الحرص على علاقات الزمالة المهنية والعلمية، وبالرغم من حرص الباحث - الجاد - على الالتزام بمبدأى الدقة والحياد فى عرض بياناته وتحليلها، إلا أن الكمال لله وحده سبحانه تعالى.. ولذا أرجو أن أكون قد وفقت - بعون الله وقدرته - إلى الاقتراب قدر الإمكان من معايير الدقة، ومبدأ الحياد، وللقارئ الحكم على ذلك.

والله من وراء القصد

اتجاهات الإنتاج الفكرى لكتب الأستاذ الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة

د. عايدة نصير
مكتبة الجامعة الأمريكية فى القاهرة
وعضو مجلس الشورى المصرى

مقدمة

دراسة تحليلية لإنتاج مفكر معطاء وعالم فاضل هو الأستاذ الدكتور/ شعبان عبد العزيز خليفة أطال الله عمره ونفعنا بعلمه.

هذا الأستاذ الجليل الذى أكن له كل التقدير والود والاحترام واعتز بأستاذيته وتلمذتى على يديه فى أثناء إعدادى لرسالة الدكتوراه حيث لم يبخل علىّ بالجهد والوقت وإعطاء المشورة السديدة..

ولأنى أعرف غزارة إنتاجه العلمى فقد حددت دراستى هذه بتحليل ببليوميترى لمعرفة اتجاهات إنتاجه الفكرى من الكتب فقط منذ صدور أول كتاب له فى سنة ١٩٧٠ حتى كتابة هذه السطور فى فبراير ٢٠٠٠ وذلك من الناحية العددية والناحية النوعية.

شملت الدراسة العددية:

ـ العدد الكلى والإجمالى والتطور العددى للكتب المنشورة للأستاذ.

ـ عدد النسخ وعلاقة هذا العدد بنوعية الكتب المنشورة.

ـ عدد الصفحات للمؤلفات ذات المجلد الواحد والمؤلفات متعددة المجالات وعلاقتها بموضوع الكتاب والفئة الموجهة إليها.

وشملت الدراسة النوعية:

ـ الاتجاهات الموضوعية ودلالاتها.

ـ عدد الطبعات التى صدرت للعناوين المختلفة ودلالاتها.

ـ مسئولية التأليف من حيث انفراد الأستاذ بأعمال معينة ومشاركة آخرين له فى بعض من هذا الإنتاج.

ـ أشكال أوعية المعلومات التى اهتم بمعالجتها وتأصيلها ودراستها فى إنتاجه العلمى.

ـ اللغات التى صدر بها هذا الإنتاج سواء أكان تأليفاً أو ترجمة.

الفروض:

وضعت الفروض التالية وأنا أقوم بجمع المادة العلمية وهى تندرج تحت الآتى:

الفرض الأول: يقل الإنتاج العلمى للأستاذ متى حصل على درجة الأستاذية لارتباط ذلك الإنتاج بالترقية.

الفرض الثانى: يقل الإنتاج العلمى لارتباط ذلك بالمرحلة العمرية كلما تقدم به العمر.

الفرض الثالث: يقل الإنتاج العلمى كلما تدرج فى الدرجات العلمية لزيادة المسئوليات والارتباطات الإدارية والاستشارية.

الأدوات التى اعتمدت عليها الدراسة:

اعتمدت فى سبيل إعدادى لتلك الدراسة على الإنتاج العلمى من الكتب ذاتها سواء أكانت مؤلفة أو مترجمة أو محققة وسواء أعدت خصيصاً لغرض معين أو نتيجة لشغف الأستاذ بالتخصص وإيمانه بالمهنة والمهنيين حيث يؤمن بها كأشرف مهنة وبالمتخصصين فيها كورثة للأنبياء باعتبارهم يتعاملون مع عقل الإنسان وفكره.

نتائج الدراسة:

تعارضت نتائج الدراسة مع كل التوقعات والفروض الموضوعة لها، فأمامنا إنتاج فكرى وفير بعد الحصول على الأستاذية وتنوع الموضوعات التى تناولها الإنتاج فى حرص على تأصيل المهنة ووضع آلياتها وتشريعاتها والخوض فى نظرياتها المختلفة.

وأخيراً فإن هذا المجهود الذى قمت به هو نقطة فى محيط عطاء أستاذى ولمسة وفاء أقدمها إليه داعية الرب أن يعطيه الصحة ويعينه على مزيد من العطاء الفكرى ومزيد من التوفيق.

١ ـ الاتجاهات العددية:

العدد الكلى للإنتاج من الكتب:

اقتصر اختيارى على كتب الأستاذ المنشورة فقط دون باقى أعماله من مقالات نشرت فى الدوريات المتخصصة والعامة ودراسات قدمت لمؤتمرات ولجان وورش عمل وفصول نشرت فى كتب ودوائر معارف محلية وعالمية.

ورغم أن متابعتى لإنتاجه العلمى المتميز، لم أكن أتوقع أن يمثل هذا الثراء العددى والذى وصل إلى ٥٤ كتاباً.

ولقد جرى العرف ولمسنا بحكم واقع الزمالة لكثير من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات أن إنتاجهم العلمى يسير فى اتجاه عكسى مع نموهم فى الدراسات الأكاديمية بمعنى أنه ما دام لم يصل بعد إلى درجة الأستاذية، وهى أعلى درجات السلم الأكاديمى، يكون هناك إنتاج يؤهله للوصول إلى تلك الدرجة وعندما يحصل عليها يبدأ مؤشركم الإنتاج فى الهبوط حيث لا يوجد الدافع للقيام بإنتاج علمى متميز مع تقدمه فى العمر مما يقلل من عطائه، بجانب زيادة المسئوليات والارتباطات الإدارية والاستشارية التى يكون قد تقلدها بعد الأستاذية وتكون سبباً فى انشغاله عن البحث والتنقيب والتأليف.

ولكننا هنا أمام ظاهرة فريدة متميزة تعارضت مع كل التوقعات السابقة فهناك غزارة فى الإنتاج، وحكمة فى الأداء الإدارى وصدق فى إعطاء المشورة وهو فى أعلى درجات السلم الأكاديمى، ويرأس قسم المكتبات والمعلومات والوثائق، والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، وعضو مجلس إدارة دار الكتب القومية، ومقرر لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة، ومشاركاً فى معظم اللجان المتخصصة. وبرغم هذه المسئوليات جميعها فقد قام بإنتاج ما يزيد على ٤٠ كتاباً فى مرحلة التسعينيات وكتابين فى مطلع القرن الواحد والعشرين. والجدول التالى يعطى فكرة عن إنتاجه فى الفترات من السبعينيات إلى أوائل القرن الواحد والعشرين.

ويتضح من الجدول السابق أن ٦٥٪ من إنتاج الأستاذ الدكتور/ شعبان عبد العزيز خليفة والبالغ

عدد الكتب المنشورة من السبعينات إلى السعينات

الفترة	عدد الكتب	النسبة
السبعينيات	١٠	٪١٩
الثمانينيات	٨	٪١٥
التسعينيات	٣٤	٪٦٥
أوائل القرن الحادى والعشرين	٢	
المجموع	٥٤	

عدده (٣٤ كتاباً) قد نشر فى التسعينيات ناقضاً كل الفروض والتوقعات ومخالفاً لما جرى عليه العرف ولمسناه بين أعضاء الهيئة التدريسية ولم يكن مجرد تفوق عددى، بل ـ كما سنرى فى التحليل النوعى للإنتاج ـ إنه إنتاج متميز يتصف بالأصالة والمثابرة فى البحث والإصرار على التنقيب فى دهاليز مصادر المعلومات للوصول إلى الحقائق.

كانت فترات السبعينيات والثمانينيات تتزامن مع توقيت الترقية من مدرس إلى مساعد أستاذ ومن مساعد أستاذ إلى أستاذ وعندما وصل إلى الأستاذية فى التسعينيات، واستقر به المقام فى الجامعة الأم رئيساً للقسم وللجمعية بدأ يثرى المهنة والتخصص بهذا الكم من الكتب.

عدد النسخ:

تراوح عدد النسخ للإنتاج الفكرى من الكتب بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف نسخة وفيما يلى أمثلة من الكتب التى وصلت أعداد نسخها إلى خمسة آلاف نسخة:

ـ قائمة رؤوس الموضوعات القياسية للمكتبات المدرسية.

ـ المحاورات فى مناهج البحث فى علم المكتبات والمعلومات.

ـ الببليوجرافيا أو علم الكتاب: النظرية العامة.

ـ التصنيف العشرى القياسى للمكتبات المدرسية والعامة.

أما الكتاب الذى وصل عدد نسخه إلى خمسين ألف نسخة نتيجة لطباعته خمس عشرة مرة فهو بعنوان:

ـ تزويد المكتبات بالمطبوعات. هذا الكتاب قد بنى فى الأصل على رسالة الماجستير لمؤلفنا.

هذا يدل على مدى قبول سوق النشر لإنتاجه المميز ومدى إقبال المتخصصين من مهنيين وأكاديميين وممارسين على استخدام الأدوات الأساسية من هذا الإنتاج للتطبيق والممارسة والتدريس.

١ ـ٣ عدد الصفحات:

قبل أن نخوض فى تحليل الاتجاه العددى لصفحات الإنتاج يلزم التنويه إلى كيفية حساب عدد الصفحات إذا زاد عن مجلد واحد.

ولأن الإنتاج قد شمل عناوين متعددة المجلدات فسوف يكون حسابنا للصفحات على النحو التالى:

ـ المجلد وحدة مستقلة إذا كان الترقيم غير متصل بترقيم صفحات المجلد الذى يليه للعمل الواحد.

ـ إذا كان الترقيم متصلاً بين المجلدات تحسب آخر صفحة تنتهى عندها المجلدات المنشورة حتى شهر يناير سنة ٢٠٠٠.

ويتضح من الجدول أن :

ـ عدد الصفحات لمفردات الإنتاج الفكرى تتراوح بين أكثر من ٣٠٠ صفحة إلى أكثر من ١٤٠٠ صفحة وذلك فى عدد من الأعمال يبلغ عددها ٣٣ كتاباً بنسبة ٦١٪ أما الأعمال التى تراوحت صفحاتها بين ٨٠ صفحة إلى ٢٠٠ صفحة فقد بلغ عددها ٢١ مجلداً بنسبة ٣٩٪.

جدول يبين الاتجاه العددى للصفحات

مسلسل	عدد الصفحات		عدد الكتب	النسبة
	من	إلى		
الفئة رقم ١	٨٠	٢٠٠	٢١	٪٣٩
الفئة رقم ٢	٣٠٠	٤٠٠	١٢	٪٢٢
الفئة رقم ٣	٥٠٠	٦٠٠	٨	٪١٥
الفئة رقم ٤	٧٠٠	٨٠٠	٦	٪١١
الفئة رقم ٥	٩٠٠	١٠٠٠	٤	٪٧
الفئة رقم ٦	١١٠٠	١٣٠٠	١	٪٢
الفئة رقم ٧	١٤٠٠	١٥٠٠	٢	٪٤
المجموع	-	-	٥٤	٪١٠٠

- وبالرجوع إلى مجموعة الأعمال فى الفئة الأولى نجد أن لها ملامح معينة وهى: أن هذه الفئة هى مجموعة الكتب الدراسية التى حرص الأستاذ على اختصارها وتبسيطها لطالب السنوات الأولى من الجامعة، ويغلب على هذه الفئة كونها أعداداً داخل سلسلة.

الفئة الثانية والتى تراوحت صفحاتها ما بين ٣٠٠ صفحة إلى ٤٠٠ صفحة والبالغ عددها ١٢ كتاباً فهى مجموعة أدوات العمل الأساسية التى يرجع إليها الطلاب والممارسون من أخصائى المكتبات والمعلومات والمزاولون للمهنة بدون إعداد أكاديمى مسبق.

الفئة الثالثة التى تراوحت عدد الصفحات بين ٥٠٠ صفحة إلى ٦٠٠ صفحة والتى بلغت مجلداتها ٨ كتب يغلب عليها الأعمال الضخمة فى مجال الببليوجرافيا والنشر ودوائر المعارف متعددة المجلدات.

- الفئة الرابعة تراوحت عدد صفحاتها ما بين ٧٠٠ صفحة إلى ٨٠٠ صفحة وبلغ عددها ٦ كتب وتدخل فى هذه الفئة مجموعة الأدوات المنبثقة من أعمال قام بتفصيلها الأستاذ لتلائم مستوى المكتبات المدرسية والعامة.

الفئة الخامسة والتى تراوحت عدد صفحاتها من ٩٠٠ صفحة إلى ١٠٠٠ صفحة وبلغ عدد الكتب فيها ٤ كتب يغلب عليها تلك الكتب القديمة التى قام الأستاذ بدراستها ببليوجرافيا وبيوجرافيا وببليومتريا مع التحقيق والنشر.

الفئة السادسة والتى تراوحت صفحاتها ما بين ١٤٠٠ صفحة إلى ١٥٠٠ صفحة فقد وصل عددها إلى كتابين وهى الأعمال الموسوعية.

٢ - الاتجاهات النوعية:

٢ - ١ الاتجاهات الموضوعية:

عند تتبع الاتجاه الموضوعى للإنتاج الفكرى لأستاذنا من الكتب المنشورة، نجد أننا أمام عطاء وفير وثراء فى موضوعات مختلفة غطت مجالات عديدة يوضحها الجدول التالى:

جدول يبين عدد الكتب فى كل موضوع

مسلسل	موضوع	عدد الكتب	مسلسل	موضوع	عدد الكتب
١	بيليوجرافيا	٩	١٦	فهرسة مخطوطات	١
٢	تاريخ المكتبات	٤	١٧	فهرسة مطبوعات	١
٣	تراجم	٢	١٨	فهرسة مواد سمعية وبصرية	١
٤	تربية مكتبية	٣	١٩	كتابة عربية	١
٥	تزويد	١	٢٠	كتب دراسية	٤
٦	تشريع مكتبى	١	٢١	مصغرات فيلمية	٢
٧	تصنيف	١	٢٢	مطبوعات حكومية	١
٨	دوائر معارف	١	٢٣	معاجم مصطلحات	١
٩	دور نشر	١	٢٤	مكتبات عامة	١
١٠	دوريات	١	٢٥	مكتبات مدرسية	٦
١١	رسائل جامعية	١	٢٦	مكتبات وطنية	١
١٢	رؤوس موضوعات	٥	٢٧	مكتبات فى قطر	١
١٣	معلومات ومكتبات ـ مناهج بحث	١	٢٨	مواد سمعية وبصرية	١
١٤	فهرسة	١	٢٩	نشر	٩
١٥	فهرسة وصفية	٥	٣٠	تحقيق	٢

من استقراء الجدول السابق يتضح أن المجالات الموضوعية التى استأثرت بالاهتمام الأكبر من الأستاذ كانت فى مجال الببليوجرافيا (٩ كتب) ومجال النشر (٩ كتب) ثم المكتبات النوعية من مدرسية وعامة (٨ كتب) ثم رؤوس الموضوعات والفهرسة الوصفية (٥ كتب) لكل منهما وفى مجال تاريخ المكتبات والكتب الدراسية (٤ كتب) لكل منهما وفى مجال التربية المكتبية (٣ كتب) وفى مجال التراجم والتحقيق والمصغرات الفيلمية (كتابان) لكل منها، وفيما عدا تلك الموضوعات فقد أنتج الأستاذ كتاباً واحد فى موضوعات التخصص الأخرى والتى بلغ عددها ٢١ موضوعاً

وفيما يلى نستعرض الإنتاج فى أطر موضوعية عريضة وهى:

أولاً: الإنتاج فى مجال الببليوجرافيا :

ويرجع سبب غزارة الإنتاج فى مجال الببليوجرافيا إلى ولعه بهذا الفرع من التخصص منذ أن كان لا يزال طالبا بالسنة الثانية بقسم المكتبات والوثائق حيث مارس مع عميد المكتبيين العرب أستاذنا الجليل الدكتور السيد محمود الشنيطى إصدار الكشاف التحليلى للصحف والمجلات العربية وشغف بهذا الفرع دراسة بالسنة الرابعة عندما درس الببليوجرافيا على يد أستاذ عظيم، الأستاذ بدر الدين الديب.

وحتى تخرج أعماله الببليوجرافية إلى حيز الوجود عكف على قراءة مئات من الكتب والمقالات فى كل ما يتصل بهذا الفرع وتصفح مئات من الببليوجرافيات التى نشرت منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين.

وكانت نتيجة المثابرة والجدية وطبيعة العالم الباحث، أن توصل أستاذنا إلى نظريتين فى علم الببليوجرافيا:

ـ الأولى: النظرية العامة وهى علم قوائم الإنتاج الفكرى وكيفية إعداد تلك القوائم وكيفية إنتاجها ويندرج تحت هذا المفهوم ما قام به من مشاركة مع زملائه فى إعداد دليل المطبوعات المصرية: ١٩٤٠ ـ ١٩٥٦ والذى قامت بنشره دار النشر بالجامعة الأمريكية سنة ١٩٧٥ وما أعده حديثًا بعنوان «دليل إصدارات الناشرين: ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨».

كما أعد مؤلفًا قيمًا فى النظرية العامة لتأصيل المصطلح ووضعه على خريطة المعرفة البشرية بعنوان «الببليوجرافيا أو علم الكتاب؛ دراسة فى أصول النظرية الببليوجرافية وتطبيقاتها: النظرية العامة» وقامت الدار المصرية اللبنانية بنشره سنة ١٩٩٦.

ـ الثانية: النظرية الخاصة، وهى أن الببليوجرافيا هى علم الكتاب يدرس من ثلاث زوايا هى: الرمز والوسيط والفكر، ومن حيث الكتاب هو: ماضٍ وتاريخ وكيان مادى وأداة.

ترجم الدكتور/ شعبان هذا كله فى إنتاج وفير وعميق فأصدر مجلدين فى النظرية الخاصة شمل المجلد الأول الببليوجرافيا التاريخية والببليوجرفيا التحليلية وشمل المجلد الثانى الببليوميتريا والببليوثيرابى وقد أفرد لهذا الفرع الأخير من التخصص كتابًا صدر فى يناير ٢٠٠٠ تحت عنوان «العلاج بالقراءة أو الببليوثيرابيا» كما ترجم كتاب رودلف بلوم «الببليوجرافيا: بحث فى تعريفها ودلالاتها.

وتحت مظلة النظرية الخاصة ألف مجموعة الببليوجرافية التاريخية ومن أمثلة تلك المجموعة:

ـ الكتب والمكتبات فى العصور القديمة.

ـ الفهرست لابن النديم: ببليوجرافية تاريخية، ببليومترية، تحقيق ونشر.

ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم: ببليوجرافية تاريخية، ببليومترية، تحقيق ونشر.

ـ الكتب والمكتبات فى العصور الوسطى: الغرب المسيحى ـ الدولة ابيزنطية.

ـ الكتب والمكتبات فى العصور الوسطى: الشرق المسلم والشرق الأقصى.

تلك أمثلة الإنتاج المميز لهذا الفرع من علوم المكتبات والمعلومات كسبت منه المكتبة العربية زادًا وكسب به أخصائيو المكتبات والمعلومات سندًا فى مجال التنظير والتأصيل وأداة لنجاح الممارسة.

ثانيًا: الإنتاج فى مجال النشر:

تعامل أستاذنا مع مجال النشر منذ أن عين معيدًا سنة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ بقسم المكتبات والوثائق حيث أدخل الأستاذ الدكتور سعد الهجرسى النشر كمادة تدرس فى السنة التمهيدية للماجستير وفى نفس الوقت كان يعد مع زملائه دليلاً بالكتب العربية الموجودة فى سوق النشر المصرى تحت إشراف الأستاذ الدكتور السيد محمود الشنيطى وقد نشر فيما بعد بسويسرا عن طريق ترادیکسیم سنة ١٩٧٥، وكان يتطلب هذا الإعداد احتكاكًا مباشرًا بالناشرين.

ومنذ هذا الحين استشعر بالخطر الذى كان يهدد

الكتاب المصرى وأن مركز الكتاب العربى أخذ فى التحول من القاهرة إلى بيروت وشغلته تلك القضية هل يكون السبب هو التأليف أم التصنيع أم تسويق وتوزيع الكتاب، أم هذه الأمور جميعاً؟.

وعليه وضع النشر هدفاً لدراسته للحصول على درجة الدكتوراه وذلك برصد وتصوير وقياس حركة نشر الكتاب المصرى، وكان نتيجة لهذا الجهد أن أتم الرسالة فى ثلاث مجلدات تحت عنوان: حركة نشر الكتب فى مصر؛ واقعها ومستقبلها، سنة ١٩٧٢ ثم قام بنشرها سنة ١٩٧٤ عن دار الثقافة تحت عنوان: حركة نشر الكتب فى مصر؛ دراسة تطبيقية. وكان قد كلف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد: دليل دور النشر فى الوطن العربى نشرته المنظمة سنة ١٩٧٣.

وكان للترجمة فى مجال النشر نصيباً حيث قام بترجمة كتاب رونالد، وروبرت إسكاربيت تحت عنوان: حركة نشر الكتب فى الدول النامية، نشرته له دار الثقافة سنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨.

وفى أواخر السبعينيات صدر له كتاب بعنوان: الإنتاج الدولى للكتب سنة ١٩٧٩ عن العربى للنشر والتوزيع وصدر له أيضاً: الكتاب الدولى؛ دراسة فى حركة النشر الحديث سنة ١٩٩٢ عن المكتبة الأكاديمية. كان الأستاذ أيضاً حريصاً على أن يفيد طلابه فى سنواتهم الأولى من الجامعة بعلمه الغزير فى هذا الفرع من التخصص فقام بتبسيط واستخدام لغة خاصة تلائمهم وأصدر كتاباً دراسياً فى النشر سنة ١٩٨٠ تحت عنوان: فذلكات فى أساسيات النشر الحديث، ووضعه فى صورة موجزة وركز على الخطوط العامة العريضة، وقد صدر منه حتى الآن عشر طبعات وآخرها سنة ١٩٩٨ تحت عنوان: النشر الحديث ومؤسساته.

وتمثل فى إنتاج أستاذنا المكتبة الوطنية والمكتبة العامة والمدرسية وذلك بعدد من الكتب بلغ عددها ٩ كتب كما هو موضح فى الجدول السابق.

هذا لا يعنى أن كتابات الأستاذ اقتصرت فقط على تلك الأنواع الثلاث من المكتبات، فقد تطرق فى جميع أنواع المكتبات: قومية، أكاديمية، مدرسية، متخصصة، عامة وشخصية وذلك فى مقالات كتبها منذ أن كان طالباً، وقد جمعت فى خمس مجلدات تحت عنوان: أوراق الربيع وأصدرها العربى للنشر والتوزيع.

وإذا كان الإنتاج فى مجال المكتبات النوعية قد شمل المكتبة القومية، ذلك لأن حرصه كان شديداً على مكتبتنا الأم فأطلق صرخة فى كتابه بعنوان: دار الكتب القومية فى رحلة النشوء والارتقاء والتدهور، نشرها العربى للنشر سنة ١٩٨٩.

ـ استأثرت المكتبات المدرسية بالنصيب الأكبر نتيجة لأهميته كأول منارة تضيء عقول النشء. هذا من جهة ومن جهة أخرى كان نتيجة لطلب مئات من أخصائى المكتبات المدرسية لوضع أدوات عمل أساسية خصيصاً لتلك المكتبات فصدر له: التصنيف العشرى القياسى للمكتبات المدرسية والعامة، عن المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦، كما قام بتفصيل قائمة رؤوس موضوعات اقتصرها على ثمانية آلاف رأس موضوع واقتصر فيها على إحالات انظر وانظر أيضاً والإحالة العامة، وضمنها إشارات عملية فى التحليل الموضوعى وصدرت تحت عنوان: قائمة رؤوس الموضوعات القياسية للمكتبات المدرسية عن المكتبة الأكاديمية سنة ١٩٩٣.

وفى مجال الخدمة بالمكتبات المدرسية وضع ثلاثة كتب هى مناهج لتدريس كيفية استخدام

التلاميذ للمكتبة متضمنة دليل للمعلم تحت العناوين التالية:

- التربية المكتبية فى المدرسة العربية - القاهرة - المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥.

- التربية المكتبية فى المدرسة القطرية، عن وزارة التعليم القطرية، ١٩٩١.

- التربية الكتبية - دليل المعلم، عن الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣.

ونظراً لأن ما يعد للمكتبات المدرسية من أدوات عمل أساسية خصوصاً فى مجال التصنيف يمكن تطبيقه فى الإعداد الفنى لمقتنيات المكتبات العامة فقد نص فى عنوان كتاب التصنيف العشرى القياسى أنه للمكتبات المدرسية والمكتبات العامة.

كانت تلك هى نوعيات المكتبات التى شملها أستاذنا باهتمامه واستأثرت بنفس الاهتمام الذى أولاه أستاذنا لموضوع الببليوجرافيا وموضوع النشر.

ثالثاً: الكتب المرجعية:

ويندرج تحت هذا المجال الأدلة والقواميس ودوائر المعارف. ومن الأمثلة التى قام الأستاذ بإعدادها والتى أشرنا إليها من قبل «دليل دور النشر فى الوطن العربى» وقد كلفته بإعداده منظمة اليكسو وقامت بنشره سنة ١٩٧٣.

وفى مجال القواميس ما قام بإعداده تحت عنوان: قاموس البنهاوى الموسوعى فى مصطلحات المكتبات والمعلومات وقام بنشره العربى للنشر سنة ١٩٩٠ ولهذا القاموس قصة وهى قصة وفاء وتضحية بالجهد والطاقة والوقت والمال عايشها أستاذنا فى إعداد هذا القاموس وتحريره فى سبيل إخراجه فى صورة تليق بذكر الراحل الكريم الدكتور محمد أمين البنهاوى (١٩٣٤ - ١٩٨٥) والذى كان قد بدأ فى إعداده ولكن لم تمهله المنية. بلغ عدد المفردات فى هذا المعجم نحو سبعة آلاف مصطلح غطت المحاور الأربعة لعلوم المكتبات والمعلومات وهى:

- مصطلحات المعلومات (السبعة).

- مؤسسات توفير المعلومات (الإحدى عشرة).

- عمليات المعلومات (السبع).

- خدمات المعلومات (الإحدى عشرة).

ومن أمثلة دوائر المعارف ما قام بإصداره من مجلدات وصل حتى المجلد الرابع لدائرة معارف بعنوان: دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات وأصدرتها الدار المصرية اللبنانية فى ١٩٩٨، و١٩٩٩، و٢٠٠٠.

وهذه الدائرة قد توجت أعمال الأستاذ، وحيث يزمع بنشرها بوعد صادق فى خمسة عشر مجلداً ونحو عشرة آلاف صفحة لتعالج ألفى مادة تصل الموضوعات فيها إلى ٦٠٪ والمؤسسات المكتبية نحو ١٠٪ ومداخل المناطق الجغرافية حول ١٠٪ وهنا نقول وعد فأوفى وقال فصدق واجتهد فأنتج أربع ثمرات من تلك الدائرة فى خلال ثلاثة أعوام زاد المجلد فيها عن ستمائة صفحة.

رابعاً: أدوات العمل الأساسية:

يقول الأستاذ «لقد أخذت على عاتقى منذ أكثر من عقدين من الزمان أن أقدم لمهنة المكتبات والمعلومات العربية بعض أدواتها؛ مثل قوائم رؤوس الموضوعات، وخطط التصنيف وتقانين الفهرسة الوصفية وقوائم الاستناد، بل وأطر سياسات التزويد وموسوعات التشريعات المكتبية» ذلك فى مقدمته لدائرة المعارف العربية المشار إليها سابقاً.

كان من نتاج هذا الجهد المحمود أن صدرت

للأستاذ الجليل الأدوات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- مداخل الأسماء العربية القديمة.
- تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات.
- قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى.
- السعودية: قائمة رؤوس الموضوعات للمكتبات ومراكز المعلومات.
- قائمة رؤوس الموضوعات القياسية لمكتبات المدارس.
- التصنيف العشرى القياسى للمكتبات المدرسية والعامة.
- موسوعة الفهرسة الوصفية للمكتبات ومراكز المعلومات.
- الفهرسة الوصفية للمكتبات المدرسية.

٢ ـ ٢ اتجاه الطبعات:

تعلمنا من أستاذنا أن الإنتاج الفكرى إما ينمو باضطراد من الخارج نتيجة لإضافة كتب جديدة وفكر جديد وإما ينمو من الداخل نتيجة تعديل الطبعات بالإضافة والتنقيح والتحديث وإما يجمد بتكرار الإصدارات لطبعات صدرت من قبل بدون أى تغيير.

والإنتاج الذى نحن بصدده لأستاذنا الجليل ينمو بوتيرة سريعة من الخارج حيث بلغ عدد الكتب التى طبعت مرة واحدة (٤١ كتابا) من مجموع (٥٤ كتاباً) أى بواقع ٧٥٪ من هذا الإنتاج من عناوين جديدة وهذا إن دل على شىء فهو يؤكد على مدى العطاء المتجدد والمتنوع لمؤلفنا أما الطبعات المعدلة والتى تمثل النمو الداخلى للإنتاج الفكرى من الكتب فهى تغيير وإضافة وتحديث لما هو قائم والجدول التالى يبين عدد الطبعات المعدلة مع استمرار طبعها عن طريق نفس الناشر أو عن طريق ناشرين مختلفين وكذلك عدد العناوين التى صدرت فى الطبعة الأولى فقط.

عدد الطبعات	عدد الكتب	لناشر واحد	لناشرين مختلفين	النسبة
مرة واحدة	٤١	٤١		٪٧٥
مرتان	٤	٣	١	٪٧
ثلاث مرات	١	١		٪٢
أربع مرات	٦	٤	٢	٪١١
عشر مرات	١		١	٪٢
خمس عشرة مرة	١		٢	٪٢
المجموع	٥٤	٤٩	٦	٪٩٩

ومن الجدول السابق يتضح مدى تنوع عدد الطبعات والتى وصلت إلى عشر طبعات وإلى خمس عشرة طبعة.

وفيما يلى عناوين الكتب التى طبعت أكثر من مرة.

طبعة ثانية:

- السعودية: قائمة رؤوس الموضوعات للمكتبات ومراكز المعلومات، لنفس الناشر.
- موسوعة الفهرسة الوصفية، لناشرين مختلفين.

ـ التحليل الموضوعى للمكتبات ومراكز المعلوات، لنفس الناشر.

ـ مداخل الأسماء العربية، لنفس الناشر.

طبعة ثالثة:

ـ قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى، لنفس الناشر.

طبعة رابعة:

ـ تاريخ المكتبات، لناشرين مختلفين.

ـ الدوريات فى المكتبات ومراكز المعلومات، لنفس الناشر.

ـ الإنتاج الدولى للكتب، لنفس الناشر.

ـ الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية، لنفس الناشر.

ـ المصغرات الفيلمية فى المكتبات ومراكز المعلومات، لنفس الناشر.

ـ المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية، لناشرين مختلفين.

طبعة عاشرة:

ـ فذلكات فى أساسيات النشر الحديث، نشر أيضاً تحت عنوان النشر الحديث ومؤسساته، وقد نشرت الطبعات لناشرين مختلفين.

طبعة خامسة عشر:

ـ تزويد المكتبات بالمطبوعات، لناشرين مختلفين.

٢ ـ ٣ مسئولية التاليف:

وأقصد هنا عدد الكتب التى قام أستاذنا الجليل منفرداً بتأليفها والكتب وعددها التى شارك معه آخرون. بلغ عدد الكتب التى انفرد بتأليفها الأستاذ ٣٧ كتاباً من مجموع ٥٤ كتاباً.

وباستعراض الإنتاج الفكرى للكتب التى قام بتأليفها منفرداً لمعرفة ما هى نوعية ومجالات وطبيعة تلك الكتب نجد أنها تتمثل فى:

ـ الكتب فى مجال النشر.

ـ الكتب فى مجال الببليوجرافيا.

ـ الأعمال الموسوعية مثل دوائر المعارف.

ـ التأريخ للكتب والمكتبات ومراكز المعلومات.

ـ المترجمات.

ـ الإنتاج باللغة الإنجليزية.

ـ مناهج البحث.

والجدول التالى يبين عدد الكتب من إعداد أستاذنا وتأليفه منفرداً والكتب التى شاركه فيها شخص واحد أو أكثر.

جدول يبين مسئولية التأليف

مسئولية التأليف	عدد الكتب	النسبة
الأستاذ مؤلف منفرد	٣٧	٪٦٧
مؤلف واحد مشارك معه	١٤	٪٢٧
مؤلفان مشاركان	٢	٪٤
ثلاثة مؤلفين	١	٪٢
المجموع	٥٤	٪١٠٠

والجدول السابق يبين عدد الكتب التى انفرد بتأليفها ٣٥ كتاباً البالغ نسبتها ٦٧٪ بينما الكتب التى شارك فيها مؤلف أو أكثر تصل إلى ١٧ كتاباً بنسبة ٣٣٪ من مجموع الإنتاج الفكرى الكلى.

هذا وقد كان لبعض المؤلفين مشاركة متكررة بينما مؤلفين آخرين اقتصرت مشاركتهم على كتاب أو اثنين، وفيما يلى أسماء هؤلاء المؤلفين للتعرف عليهم ومعرفة مدى مشاركتهم:

محمد عوض العايدى	١٠ كتب
حسن شحاته وحسن عبد الشافى	كتابان
وليد محمد العوزة	كتابان
محمد فتحى عبد الهادى	كتاب واحد
محمد أمين البنهاوى	كتاب واحد
أحمد منصور وفتحى عبد الهادى وزينب عبد الفتاح	كتاب واحد

ويلاحظ مما سبق أن الأستاذ الدكتور فتحى عبد الهادى قد شارك الأستاذ مرة كمؤلف مشارك ومرة أخرى ضمن مجموعة.

٢ ـ ٤ الاتجاهات الشكلية لأوعية المعلومات المعالجة:

عالج الإنتاج الذى بين أيدينا أشكالاً متنوعة من مصادر المعلومات منها المخطوط والمطبوع؛ قديمه وحديثه؛ المسموع والمرئى وخليط من هذا وذاك. كانت طريقة المعالجة ما بين التعريف والتأصيل والرصد والتسجيل لتلك الوسائط المختلفة فى دنيا المعلومات، أو بين الإعداد والمعالجة والتقنين.

ففى مجال المصادر المخطوطة والمطبوعة وما فى حكمها تناول الإنتاج الأشكال التالية:

ـ الكتب: حيث قام بالتأريخ والتأصيل والتعريف والرصد والتسجيل والمعالجة لهذا النوع من الأوعية؛ قديمه وحديثه؛ باعتبار الكتاب المطبوع سيظل هو الملك المتوج على كافة أوعية المعلومات لقرون عديدة.. ومن هذا الإنتاج على سبيل المثال:

ـ الببليوجرافيا أو علم الكتاب.

ـ الكتب والمكتبات فى العصور القديمة.

ـ الكتب والمكتبات فى العصور الوسطى.

ـ الفهرست لابن النديم.

ـ الإنتاج الدولى للكتب.

ـ حركة نشر الكتب فى مصر.

ـ الدوريات: تناولها بالتأريخ والتعريف والتأصيل فى: الدوريات فى المكتبات ومراكز المعلومات.

كذلك تناولها بالمعالجة حيث أفرد لها بابا فى كتابه: الفهرسة الوصفية للمكتبات: المطبوعات والمخطوطات.

وذلك بالإضافة إلى المقالات المجمعة والتى صدرت فى خمسة مجلدات تحت عنوان: أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات، والتى أشرنا إليها من قبل.

ـ الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية: وقد جمع أستاذنا بين هذين الشكلين من الأوعية فى كتاب واحد نتيجة لحظها الضئيل فى الإتاحة والتوزيع وصعوبة وصولها للقارئ بالطريق العادى الذى تسلكه المطبوعات الأخرى من كتب تجارية ودوريات. وقد صدر هذا الكتاب الذى يتضمن كليهما تحت عنوان:

ـ الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية.

ـ مواد سمعية وبصرية ومصغرات فيلمية: وقد عالج فى هذا الصدد الأشكال غير التقليدية من أوعية المعلومات على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومن أمثلة هذا الإنتاج:

ـ المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية فى المكتبات ومراكز المعلومات.

ـ الفهرسة الوصفية للمكتبات: المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية.

- المصغرات الفيلمية فى المكتبات ومراكز المعلومات.

٢ ـ ٥ الاتجاهات اللغوية والمترجمات:

صدر للأستاذ حديثا باللغة الإنجليزية كتاب Library and information texts in English وقد قام بنشره دار الثقافة العلمية بالإسكندرية سنة ١٩٩٩.

ورغم إقلال الأستاذ من تأليف الكتب باللغة الإنجليزية فله العديد من المقالات والدراسات التى ألفت بتلك اللغة قدمت فى مؤتمرات ونشرات فى دوريات ودوائر معارف، ويمكن الرجوع إليها فى المقالات والأبحاث المجمعة فى ٥ مجلدات والتى سبق الإشارة إليها تحت عنوان «أوراق الربيع».

ورغم أن الأستاذ الجليل يملك ناصية الإتقان المميز للغتين، اللغة العربية واللغة الإنجليزية، فقد فضل أن يؤلف بلغته الأم لإفادة أبنائه من الطلبة وزملائه فى التخصص ولخدمة كل من يهمه أو يهتم بهذا المجال فى وطننا العربى.

ولا ننسى فى هذا المضمار الإشارة إلى الكتب التى قام بترجمتها من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية وبياناتها كالتالى:

- تاريخ المكتبات: ألف الكتاب باللغة الألمانية ونقل إلى اللغة الإنجليزية ونقله أستاذنا إلى اللغة العربية عن الترجمة الإنجليزية.

- الببليوجرافيا: بحث فى تعريفها ودلالاتها، وقد كتب أيضاً باللغة الألمانية فى الأصل وترجم إلى الإنجليزية ونقله الأستاذ إلى العربية.

- حركة نشر الكتب فى الدول النامية، ترجم عن الإنجليزية.

- ويمكن إدراج هنا القاموس الذى أشرنا إليه سابقاً وهو قاموس البنهاوى الموسوعى فى مصطلحات المكتبات والمعلومات.

الخلاصة:

بعد دراسة ورصد وتحليل الإنتاج الفكرى من الكتب للأستاذ الدكتور/ شعبان، نخلص إلى النقاط التالية:

- بلغ العدد الكلى للكتب المنشورة (٥٤ كتاباً) صدر منها فى التسعينيات (٣٤ كتاب) بنسبة ٦٥٪ من المجموع الكلى وهذا يدل على غزارة الإنتاج ووفرته العددية.

- تراوح عدد النسخ بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف نسخة باستثناء كتاب واحد بلغ عدد نسخه خمسين ألف نسخة.

- تراوح عدد الصفحات من ثمانين صفحة إلى أكثر من ألف وأربعمائة صفحة، وقد غلب على النوع الأول ما صدر من كتب دراسية وأعداد من سلاسل وعلى النوع الثانى الأعمال الموسوعية وأدوات العمل الأساسية اللازمة فى مجال التطبيق.

- بلغ عدد الموضوعات التى تناولها الإنتاج ثلاثين موضوعا تركز معظمها فى مجال الببليوجرافيا، النشر، الكتب المرجعية، أدوات العمل الأساسية وأما الموضوعات خارج تلك المجالات فقد صدر كتاب واحد فى كل منها.

- بلغ عدد الكتب التى صدرت فى طبعة واحدة ٣٩ كتاباً وتراوحت باقى الكتب بين طبعتين إلى أربع طبعات وصدر بعنوان واحد عشر طبعات وبعنوان آخر خمس عشرة طبعة.

- بلغ عدد الكتب التى انفرد بتأليفها سبعة وثلاثين كتاباً من مجموع أربعة وخمسين كتابا.

- عالج الإنتاج الفكرى أغلب أوعية المعلومات من كتب، دوريات، رسائل جامعية، ووسائل سمعية وبصرية ومصغرات فيلمية.

- صدرت معظم الكتب باللغة العربية ما عدا

كتاب واحد صدر باللغة الإنجليزية بجانب ترجمته من الإنجليزية إلى العربية لثلاثة كتب.

قائمة بكتب الأستاذ الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة منفرداً بنشرها أو مشاركا مع آخر

١ ـ نماذج بطاقات الفهارس العربية للمكتبات. القاهرة: محمد الأمين، ١٩٧١.

٢ ـ تزويد المكتبات بالمطبوعات: أسسه النظرية وإجراءته العملية. القاهرة: الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٥.

٣ ـ حركة نشر الكتب فى الدول النامية (مترجم). القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٧.

٤ ـ الدوريات فى المكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

٥ ـ الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

٦ ـ الإنتاج الدولى للكتب: دراسة نوعية وعددية. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

٧ ـ تنظيم المكتبات. مراجع. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٧٩.

٨ ـ تزويد المكتبات بالمطبوعات. ط٢. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٠.

٩ ـ الفهرسة الوصفية للمكتبات: المطبوعات والمخطوطات. ط١. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٠.

١٠ ـ الفهرسة الموضوعية للمكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

١١ ـ المصغرات الفيلمية فى المكتبات ومراكز المعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

١٢ ـ الفهرسة الوصفية للمكتبات: المواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية. ط١. جدة: مكتبة العلم، ١٩٨١.

١٣ ـ الفهرسة الوصفية للمكتبات: المطبوعات والمخطوطات. ط١. الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٢.

١٤ ـ قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٥.

١٥ ـ المواد السمعية البصرية الفيلمية. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٦.

١٦ ـ الكتابة العربية فى مرحلة النشوء والارتقاء. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

١٧ ـ أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٩. مج١.

١٨ ـ أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٠. مج٢.

١٩ ـ أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٠. مج٣.

٢٠ ـ موسوعة الفهرسة الوصفية للمكتبات. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٠.

٢١ ـ تطور الكتب والمكتبات فى قطر. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

٢٢ ـ الفهرست لابن النديم. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

٢٣ ـ حركة الترجمة فى مصر. ط١. مقدم. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

٢٤ ـ فذلكات فى أساسيات النشر. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

٢٥ ـ المكتبات ومراكز المعلومات فى قطر. الدوحة: جامعة قطر، ١٩٩٢.

٢٦ ـ قاموس البنهاوى الموسوعى فى

مصطلحات المكتبات والمعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

٢٧ ـ الكتاب الدولى. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣.

٢٨ ـ أوراق الربيع فى المكتبات والمعلومات. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣. مج ٥.

٢٩ ـ قائمة رؤوس الموضوعات القياسية للمكتبات المدرسية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣.

٣٠ ـ قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى ط٢ ـ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤.

٣١ ـ الفهرسة الوصفية للمكتبات المدرسية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥.

٣٢ ـ خدمة الإعارة الداخلية والخارجية بمكتبات جامعة القاهرة. مشرف. القاهرة، ١٩٩٦.

٣٣ ـ البيليوجرافيا: بحث فى تعريفها ودلالاتها. ـ مترجم. ـ القاهرة: الدار الصرية اللبنانية، ١٩٩٦.

٣٤ ـ البيليوجرافيا أو علم الكتاب: النظرية الخاصة: دراسة فى أصول النظرية البيليوجرافية وتطبيقاتها البيليوجرافية التاريخية التحليلية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٣٥ ـ تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات فى مصر. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٣٦ ـ الكتب والمكتبات فى العصور القديمة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٣٧ ـ الكتب والمكتبات فى العصور الوسطى: الشرق المسلم والشرق الأقصى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٣٨ ـ المحاورات فى مناهج البحث فى علم المكتبات والمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٣٩ ـ الكتاب الدولى: موسوعة النشر الحديث. القاهرة. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧.

٤٠ ـ مداخل الأسماء العربية القديمة. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧.

٤١ ـ التربية المكتبية فى المدرسة العربية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧.

٤٢ ـ البيليوجرافيا أو علم الكتاب: النظرية العامة: دراسة فى أصول النظرية البيليوجرافية وتطبيقاتها. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨.

٤٣ ـ الكتب والمكتبات فى العصور الوسطى: الغرب المسيحى، الدولة البيزنطية، اليهود. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨.

٤٤ ـ دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨. المجلد الأول.

٤٥ ـ البيليوجرافيا أو علم الكتاب: النظرية الخاصة: البيليومتريقا. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩.

٤٦ ـ البيليوجرافيا أو علم الكتاب: النظرية الخاصة الوصف البيليوجرافى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩.

٤٧ ـ الكتب والمكتبات فى العصور الحديثة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩.

٤٨ ـ دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩. المجلد الثانى.

٤٩ ـ دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩. المجلد الثالث.

٥٠ ـ دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات القاهرة الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠. المجلد الرابع.

٥١ ـ العلاج بالقراءة أو الببليوثيرابيا. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠.

نحو دستور أخلاقى لأخصائيى المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى[1]

د. هانئ محيى الدين عطية
قسم المكتبات والمعلومات ـ كلية الآداب
جامعة القاهرة (فرع بنى سويف)

مقدمة

فى عام ١٩٦١م أثار Philip Ennis أخصائى المكتبات تساؤلا عمّا إذا كانت وظائف المكتبات تمثل مهنة أم لا؟ (٢) وقد جاء هذا التساؤل ضمن ورقته التى وضعها كمقدمة لمجموع أوراق مؤتمر عقد عن مهنة المكتبات. والواقع أن Ennis لم يحيى جدلا وضعه Pierce Butler منذ عشرة أعوام سابقة لهذا المؤتمر.. ولقد استشهد Ennis بما ذكره Butler آنذاك من أن وظائف المكتبات ليست مهنة لثلاثة أسباب هى:

(١) أنه لا توجد مبادئ مجردة خلف علم المكتبات.

(٢) أن وظائف المكتبات يمكن تعلمها بسرعة كبيرة.

(٣) أنه لا يوجد أساس إنسانى يقف وراء ممارسة المهنة.

وحيث إن وظائف المكتبات قد تغيرت ملامحها بشكل كبير خلال الأربعين عاما الماضية منذ تاريخ طرح هذا السؤال، مما جعل تناول السببين الأول والثانى غير ذى موضوع على الأقل فى هذه الدراسة، فإن السبب الثالث ما زال قيد المناقشة والطرح على مائدة الباحثين فى تخصص المكتبات والمعلومات. ولعل مما زاد الأمر أهمية أن أخلاقيات مهنة المكتبات أصبحت تدرس الآن فى الجامعات الأمريكية جنبا إلى جنب مع مقررات علم الأخلاق التطبيقى. والأخير هو أحد فروع علم الأخلاق الذى يتناول دراسة مسائل أخلاقية معينة تشهد نوعا من الجدل ولكن لها تطبيق عملى. ويندرج تحت علم الأخلاق التطبيقى عادة عدة تخصصات تضم أخلاقيات المهن الطبية، وأخلاقيات التجارة وإدارة الأعمال، وأخلاقيات البيئة، وأخلاقيات القضايا الاجتماعية. ومن أهم القضايا التى تتناولها أخلاقيات المهن الطبية مسائل مثل الهندسة الوراثية، والموت الإكلينيكى، وبنوك البويضات، والتجارب على الإنسان المحكوم عليه بالموت كما تتناول أخلاقيات التجارة مسائل مثل الإعلانات المضللة، وحقوق العاملين الأساسية، والتفرقة بين العاملين، ورقابة أصحاب العمل وخصوصية العاملين، وغيرها. بينما تتناول أخلاقيات البيئة مسائل الحفاظ على الحيوانات الآخذة فى الانقراض والتجارب على الحيوان، والتلوث، والتجارب النووية. كذلك تتناول الأخلاقيات الاجتماعية مسائل مثل الإجهاض، والتبنى، والانتحار، والإباحية والعلاقات غير السوية(٣).

ولكن ما أخلاقيات مهنة المكتبات والمعلومات؟ وما أهم القضايا الفلسفية العملية التي تواجهها؟ وما السبل للتعامل مع هذه القضايا؟ وهل يمكن أن يكون هناك دستور أخلاقى واقعى يعبر عن أخلاقيات هذه المهنة؟

تناقش هذه الدراسة مجموعة هذه الأسئلة وذلك كما يلي:

أولا: نبذة تاريخية لمراحل تطور الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات والمعلومات، وذكر أهم الاعتراضات الموجه إليه.

ثانياً: المشكلات الأخلاقية الرئيسية التى يتعرض لها أخصائيو المكتبات والمعلومات فى أشكالها المختلفة وهى حياد القيم، والخدمة المرجعية، والخصوصية والسرية والملكية الفكرية، والحرية الفكرية، والاتصال المهنى.

ثالثاً: التعرف على أشهر النظريات الأخلاقية المطروحة لحل تلك المشكلات وهى النظرية النفعية، Utilitarianism Theory ونظرية النسبية الأخلاقية Relativism Theory Moral، ونظريات الواجبات Deontological Theories ونظرية المنظور النسوى [للأخلاق] Feminist Theory.

رابعاً: وضع تصور للمعايير التى يمكن أن تحقق صياغة معتدلة لدستور أخلاقى لأخصائى المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

أولا: نبذة تاريخية

لعل أول تسجيل تاريخى للنواحى الأخلاقية فى مهنة الكتبات جاء بعد تأسيس أقدم جمعية مهنية للمكتبات تأسست عام ١٨٧٦م على يد رائد عالم المكتبات الأمريكى Melvil Dewey. ومنذ ذلك التاريخ وحتى أوائل القرن العشرين كانت الجمعية غارقة فى المسائل الفنية التى عانت منها مهنة المكتبات خلال تلك الفترة. أما أول اهتمام يمكن أن يشار إليه حول النواحى الأخلاقية فى مهنة المكتبات فكان عام ١٩٠٣م عندما ذكر Plummer أن النواحى الأخلاقية فى المهنة تعنى بالضرورة التركيز على السمات الشخصية مثل الأمانة، والتواضع، والدقة التى يجب أن يتحلى بها أمين المكتبة [٤]. وفى عام ١٩٠٩م نشر C.K. Bolton اقتراحا يتضمن ثلاثين قسما لقواعد أخلاقية تم نشره فى عدد مايو عام ١٩٩٢م لمجلة Annals of the American Academy of Political and Social Science. وقد أخذت هذه القواعد مناقشات كثيرة وتحليلات من قبل المتخصصين فى المهنة، انتهت عام ١٩٢٩م بقبولها من قبل مجلس جمعية المكتبات الأمريكية American Library Association كمبادئ أولية لأخلاقيات المهنة. ثم أحيلت هذه القواعد إلى لجنة خاصة لدراستها وانتهت بقبولها فى ديسمبر عام ١٩٣٨م كقواعد رئيسية للجمعية. وقد نشر نص القواعد كاملاً فى نشرة الجمعية لعدد فبراير عام ١٩٣٩م. (انظر ملحق ١).

ولقد كان لقواعد عام ١٩٣٩م[٥] ردود فعل سلبية كثيرة، وفى عام ١٩٦١م كتب William Goode أن هذه القواعد إنما تفتقر إلى الكثير من الحس العملى والتى تعطى انطباعا أن هذه المهنة ليس لها مهمة، أو غاية، أو حتى مجموعة قضايا تهتم بها[٦]. و فى عام ١٩٦٨م أشار مؤرخ المكتبات Samuel Rothstein أن دستور عام ١٩٣٩م ما هو إلا مجموعة طريفة من الأقوال البديهية. وقد اقترح اقتراحا يدلل به على خواء أو تفاهة فقرات هذا الدستور، فقال «اذكر لنفسك عكس ما ذكر من البنود فى هذا الدستور، ثم سل نفسك ما إذا كان هناك شخص ما سيناقش هذا الموضوع ويأخذه على محمل الجد، فإذا كانت إجابتك بالنفى فإن هذا البند من البديهيات». وفى عام ١٩٧٠م أضاف L.C. DeWeese أن هذه القواعد فى الواقع قواعد بالمعنى الحقيقى... وإنما سلسلة من التشريعات الإدارية والشخصية[٨].

لقد كان لجميع هذه الآراء، وبصفة خاصة رأى Goode ردود فعل لدى مجلس جمعية المكتبات الأمريكية التى أعادت النظر فى القواعد وفق المتغيرات التى طرأت على مهنة المكتبات، تم بموجبها ظهور دستور أخلاقى جديد عام ١٩٧٥م (انظر ملحق ٢).

ولكن هذا الدستور لم يلق التأييد الكامل له، ففى عام ١٩٧٦م سجل Johan Bekker فى رسالته للدكتوراه المقدمة لجامعة Case Western Reserve نتائج دراسته لعدد من الدساتير الخاصة بتخصصات أخرى تشمل الطب والقانون وإدارة الأعمال توصل من خلالها إلى أن الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات الذى وضعته جمعية المكتبات الأمريكية لعام ١٩٧٥م هو أسوؤها على الإطلاق[٩]. وقد أيد هذه النتائج Robert Hauptman عام ١٩٧٦م فى مقاله الذى نشره فى Wilson Library Bulletin نقد فيه الكثير من تلك القواعد التى وضعتها الجمعية[١٠]. وبناء على ذلك قامت الجمعية بمراجعة دستورها عام ١٩٨١م الذى نشرته عام ١٩٨٢ حيث ميزت بين القواعد الخاصة بأمناء المكتبات والقواعد الخاصة بالمؤسسات المهنية. (انظر ملحق ٣).

ولكن قواعد دستور ١٩٨١م بدورها لم تقابل بالارتياح هى الأخرى فقد كتب كل من Jonathan Lindsey و Ann Prentice فى كتابهما Professional Ethics and Librarians المنشور عام ١٩٨٥م، أن هذه القواعد يجب أن تخضع للتفسير من قبل رواد المهنة، وأن يتم اقتراح بدائل أفضل[١٢]. كما عقب Robert Hauptman فى كتابه المنشور عام ١٩٨٨ بعنوان Ethical Challenges in Librarian ship على هذه القواعد مشيراً إلى أن هذا الدستور غير مفيد ولا يمكن تطبيقه بشكل فعال مع متغيرات المهنة[١٣]. كذلك نشر Lee W. Finks فى دورية American Libraries فى عددها الصادر فى يناير عام ١٩٩١م مقالاً شديد اللهجة ذكر فيه: «إن أخلاقيات المهنة تعنى أكثر بكثير من معنى الصدق والعدل. فالأخلاقيات بطبيعتها يجب أن تتضمن بدون ذكر فى نصها أننا لن نسرق المال من صندوق الغرامات أو نقوم بتعيين أصدقائنا أو أقاربنا فقط. وإنما يجب أن تنصب أخلاقيات المهنة على الأسلوب الذى نؤدى به العمل، والذى يمكن أن نحكم به عما إذا كان هذا الأداء يمثل أداء مهنيا بالمعنى الصحيح أم لا. إن الدستور الأخلاقى هو، أو يجب أن يكون، تطبيق المثاليات والمسئوليات الخاصة بمجموعة المهنيين. إنه الدستور الذى يعطى أى مهنى الفرصة أن يقول هذا هو ما نؤمن به. وهذا هو نحن. إن الدستور الأخلاقى ليس واجهة محل (فاترينة)، أو دعاية، أو علاقات عامة... وإن على المكتبيين أن يأخذوا فى الاعتبار دستوراً أخلاقياً جديداً يخدم مهنتنا بشكل أفضل من ذلك الدستور القاصر الذى اعتمدته جمعية المكتبات الأمريكية»[١٤].

وبناء على ذلك فقد قام مجلس جمعية المكتبات الأمريكية بتعديل صياغة هذا الدستور عام ١٩٩٥م[١٥] (انظر ملحق ٤)، ولكن هذا الأخير قد أثار بدوره حفيظة أخصائيى المكتبات، إذ لم يطرأ أى شىء تقريبا عليه يختلف عن سابقه سوى الصيغة، فذكر Mark Alfino و Linda Pierce «أن من ضمن الابتداعات التى ذكرها دستور ١٩٩٥م أنه غيَّر الفاعل فى كل بند من بنوده من (أمناء المكتبات) إلى (نحن) بحيث يشير إلى كل أعضاء جمعية المكتبات الأمريكية، وبالتالى لم يقصر العضوية على أمناء المكتبات المحترفين»[١٦].

وعلى الرغم من كل ما وجهه الأخصائيون فى

المهنة إلى هذا الدستور عبر مراحله المختلفة من نقد، فقد أثر بشكل مباشر على صياغة بنود الدساتير الأخلاقية لجمعيات المكتبات عبر العالم، ولا سيما تلك التى لديها نهضة كبيرة فى المكتبات. فلقد ظهرت بنود الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية لعام ١٩٣٨م بشكل مباشر فى دستور جمعية المكتبات السنغافورية Library Association of Singapore.(١٧) كما ظهرت بنود دستور عام ١٩٨١م فى دستور جمعية المكتبات والمعلومات الأسترالية Australin Library and Information Association(١٨)، ودستور جمعية المكتبات والمعلومات النيوزيلاندية Library and Information Association Newzeland Aotearoa(١٩). ذكرت ظهرت بنود دستور عام ١٩٨١م مع اختلاف فى الصياغة والترتيب والإضافة والحذف فى كل من دستور جمعية المكتبات البريطانية The Library Association(٢٠)، ودستور جمعية المكتبات السويدية The Librarians Association, Sweden(٢١)، ودستور جمعية المكتبات الإيطالية Italian Library Associatio(٢٢)(٢٣) كما أثر الدستور بشكل غير مباشر فى كل من دستور جمعية المكتبات اليابانية Japan Library Association ودستور جمعية المكتبات الإسرائيلية Israeli Librarian's Associations(٢٤).

ومن هنا وحيث إن الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية يعد هو المورد الأساسى لمعظم دساتير جمعيات المكتبات الأخرى، فإننا سنتخده فى هذا البحث كقاعدة نطلق منها إلى عرض الدساتير الأخرى فى كل موقعه خروجا بنتائج تفيدنا فى وضع معايير أفضل لدستور أخلاقى لأخصائيى المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى.

ثانياً: المشكلات الأخلاقية

لعل ثانى أهم النقاط التى يجب أن نتعرض لها بعد عرضنا للنقد الشديد الذى يواجهه الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية أن نتساءل عن ماهية هذه المشكلات الأخلاقية التى يواجهها أمناء المكتبات، والتى لم يستطع الدستور الأخلاقى أن يعالجها فى بنوده. فى الواقع أن المشكلات كثيرة وتختلف من دولة إلى أخرى، كما تختلف من مكتبة إلى أخرى أيضاً، ولكننا فى هذه الدراسة سنلقى الضوء على أكثرها أهمية وإثارة للجدل فى الأوساط المكتبية وهى: حياد القيم، والخدمة المرجعية، والحرية الفكرية، والملكية الفكرية، والخصوصية والسرية، والاتصال المهنى.

١ - حياد القيم

فى عام ١٩٦٢ وضع D.J.Foskett كتابا بعنوان عقيدة المكتبيين The Creed of a Librarian وجعل له عنواناً فرعياً no politics, no religion, and no morals. ولقد أثار هذا العنوان الفرعى «لا سياسة(٢٥)، لا دين، لا أخلاق» جدلاً فى أوساط المكتبيين حول ما يجب وما لا يجب، إلا أنه ألقى بظلاله على صياغة الدستور الأخلاقى لاتحاد المكتبات الأمريكية لعام ١٩٨١م والذى جاء فى مقدمته: «الدقة، الحياد، التجاوب التام مع جميع الاحتياجات»(٢٦).

ومنذ ذلك الحين سيطر مفهوم الحياد على تفسيرات أمناء المكتبات فيما يتعلق بمعالجتهم للمعلومات، وانعكس ذلك بشكل واضح فى صياغة البند الأول من الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية لعام ١٩٩٥م ونصه: «نحن نقدم أعلى مستوى من الخدمة لجميع مستخدمى المكتبة من خلال المجموعة المناسبة والمنظمة بطريقة مفيدة، وأيضاً من خلال التوزيع العادل المتساوى وسياسات الخدمة المتوازنة والاستجابات الماهرة والدقيقة وغير المتحيزة والنزيهة لكل طلبات الحصول على المعلومات»(٢٧).

ومن هذا النص يمكن أن نحصر أربعة مكونات ربما قد تجتمع لتشكل صورة المكتبة كجهة حيادية ألا وهى: حياد المهنة ذاتها وهو ما يمثله دستورها، وحياد المواد التى تحتويها المكتبة، ثم حياد الأفراد أو مجتمع المستفيدين، وأخيراً حياد أمين المكتبة فى المعلومات التى يزودها المستفيدين بها.

أما بشأن حياد المهنة، فمن الناحية التاريخية ـ كما يشير Linda Pierce و Mark Alfino لم تكون لجمعيات المكتبات الأمريكية صوت نشيط فى القضايا الاجتماعية أو السياسية باستثناء التدخل فى المسائل المتعلقة بالحرب العالمية الأولى والثانية. كما لم تهتز لها شعرة ـ باستثناء بعض الأصوات ـ ضد مكتبات السود والتمييز العنصرى ضد أمناء المكتبات من الزنوج، بل لم يذكر أى تعليق بخصوص حقوق المرأة فى التصويت أو أية قضايا تتعلق بحقوق مدنية أخرى قد برزت إلى الساحة فى القرن العشرين. وقد كانت المهنة غير راغبة بل وغير قادرة على اتخاذ مواقف تتعارض مع الآراء المتحفظة التى كانت تسود المجتمع بأسره. وقد كان تجنب التدخل فى القضايا الاجتماعية المعاصرة يظهر للعالم موقفاً يتسم بالحياد المسبب، أو بمعنى آخر تخليا عن الريادة الأخلاقية(٢٨).

ويضيف Alfino و Linda Piercr أنه مع تغير الاهتمامات والقيم الاجتماعية فى الستينيات، تغيرت أفكار بعض أعضاء جمعية المكتبات الأمريكية. وقد عكس ذلك ظهور جماعات نشطة من الناحية الاجتماعى داخل الجمعية. ومن ثم فقد شغلت الساحة بمناقشات ساخنة حول دور المهنة فى القضايا الاجتماعية، ولكن عندما حاولت المهنة أن تبدى رأيها فى القضايا الاجتماعية انقسمت على نفسها(٢٩).

أما سبب الانقسام فكان اعتراض بعض الأعضاء أن تدخل المهنة بالتعبير عن رأيها فى القضايا الاجتماعية أو السياسية مما يعد انتهاكاً مباشراً لقانون الحريات وبنود دستور جمعية المكتبات الأمريكية. وفى مقال بعنوان Social Responsibility vs. The Library Bill of Rights عرض David رأيا أثار به العديد من ردود الفعل، إذ ذكر أنه بغض النظر عن أهمية القضايا موضوع النزاع مثل العدل الطبقى والسلام وفصل الدين عن الدولة أو أية قضية أخرى فإنه ليس من أهداف جمعية المكتبات الأمريكية أن تتخذ موقفا يتعلق بكيفية حل الناس لهذه القضايا»(٣٠).

وقد عبر Berninghausen عن رأيه هذا بقوله إنه بما أننا لا يمكن أن نعرف الحقيقة تماماً، فكيف يمكننا اتخاذ قرارات حول قضايا اجتماعية أو أن نقول ما هو الحسن أو العادل أو الأخلاقى؟ ثم استخدم وثيقة حقوق المكتبة Library Bill of Rights(٣١) الذى تتبناه جمعية المكتبات الأمريكية للدفاع عن موقفه الداعى إلى عدم اتخاذ أى موقف مفترضاً أنه إذا أخذت الجمعية موقفا تجاه قضية ما، فمن الطبيعى أن تقوم المكتبات بتشكيل أو عدم تشكيل مجموعاتها طبقا لهذا الموقف، وسوف يؤدى هذا التصرف إلى تعرض المكتبات للنقد بل ويعتبر انتهاكـاً لوثيقة حقوق المكتبة(٣٢).

وعندما نشر هذا المقال فى دورية Library Jour-nal فى نوفمبر ١٩٧٢م، جاء فى عدد يناير ١٩٧٣م تسع عشرة مقالة كرد فعل لهذا المقال. فبينما أيد البعض وجهة نظر Berninghausen تأيداً قوياً، انتقده آخرون انتقاداً عنيفاً لغضه الطرف عن أسباب أخرى تدعم تدخل المهنة فى القضايا الاجتماعية. فقد كتبت Betty - Carol Sellen أن التدخل فى القضايا الاجتماعية كان لعدة أمور منها: أنه جاء كرد فعل لما تتسم به خدمات

المكتبات من عدم التوازن، وأن القضايا المحافظة قد تلقت الدعم والتأييد منذ أمد بعيد فى المكتبات، وأن المثل العليا والجماعات غير الممثلة تمثيلاً جيداً فى المكتبات أرادت أن يكون لها نفس القدر المتاح لغيرها[٣٣]. بينما ادعت Jane Robbins أن «المكتبة ليست مؤسسة منفصلة عن عالمنا المتداخل الذى تتحكم فيه السياسة بصورة مستمرة، فرجال المهنة الذين يسيطرون على المؤسسات المعلوماتية الأمريكية لا يمكنهم أن يتراجعوا إلى داخل أسوار هذه المؤسسات ويغضوا الطرف عن المجتمع الكبير الذى يعيشون فيه. إن نتيجة هذا النوع من الاحتراف القاصر للمهنة هو تأييد الحرية الفكرية للأقوياء وإنكارها على الضعفاء»[٣٤]. بينما ذكرت Clara S. Jones أنه «يجب على أمناء المكتبات أن ينضموا إلى الساحة الديمقراطية كممثلين للمهنة، وإذا لم يفعلوا فسوف يكونون مقصرين إذا أخفقت مهنتهم فى القيام بدورها المنوطة به»[٣٥].

وعلى هذا يرى البعض مثل Berninghausen أن السعى للبقاء على الحياد فى كل القضايا الاجتماعية والسياسية هو السبيل الوحيد للاحتفاظ بمكانة أمناء المكتبة ومسئولياتهم المهنية. أما بالنسبة للبعض الآخر فإن عدم الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية يعتبر تخليا عن المسئولية المهنية. وقد أثير هذا الصراع على مستوى الجمعية عدة مرات منذ المناقشات التى أثارها Berninghausen عامى ١٩٧٢م و١٩٧٣م. وبقى هذا الحوار رتيباً لا يضيف جديداً قرابة عشرين عاماً، إلى أن أتى قرار الرقابة الإسرائيلية الذى أصدرته لجنة العضوية عام ١٩٩٣م ليثير التساؤلات مرة أخرى بخصوص الحياد المهنى تجاه القضايا الاجتماعية والسياسة، وللمرة الثانية تدفق سيل من الكتابات على صفحات Library Journal، وتعالج هذه الكتابات دور الجمعية والمهنة فى هذه المجالات. إن هذه المناقشات المستمرة بل والحادة توضح مدى تعقد وجهات نظر المهنة تجاه الحياد المهنى[٣٦].

أما على مستوى المقتنيات، فلم يحدث قط فى تاريخ المكتبات أن نُظر إلى الكتب على أنها مصدر غير متحيز للمعلومات. وتمثل الرقابة على الكتب والمصادرة أكبر دليل على أنه لم ينظر قط للكتب على أنها محايدة. ويذكر Alfino و Pierce إن الحل لهذه المشكلة ـ أى أن الكتب غير محايدة ـ لا يمكن أن يكون مجرد إجابة أمين المكتبة بأنه «ليس لدينا أى منها». فالمكتبة تتكون من مصادر معلوماتية، ومن ثم فإن كيفية ضمان الحياد يأخذ مجرى مختلفاً. والحل كما يرى البعض يكون من خلال تكوين مجموعات متوازنة فى المكتبة تدور حول القضايا الشائكة، بحيث تعرض القضية من كل جوانبها من خلال كتب مختلفة، وبذلك يمكن أن تصبح المكتبة مكاناً محايداً حيث إنه سيكون هناك توازن بين الموقف الذى يتبناه كتاب ما والمواقف التى تتبناها الكتب الأخرى. وإذا نفدت هذه النظرية فسوف يعنى هذا الحل أنه عند شراء كل كتاب يتعرض لنظرية الخلْق مثلاً سيتم شراء كتاب يعالج نظرية النشوء والارتقاء، أو ربما يتوازن كتاب ضخم الحجم يعالج موضوعا ما مع كتابين أقل حجماً وأقل شهرة يؤيدان وجهة النظر المعارضة لهذا الموضوع[٣٧].

ويضيف Alfino و Pierce وبطبيعة الحال فإن المجموعات المتوازنة الحقيقية ليست أمراً ممكناً، فإن القدرة على تحديد الموقف السياسى أو الاجتماعى أو الأخلاقى للكتاب أمر صعب، فالكتب لا تعنى بعناوين تدل على مضمونها، كما تنشأ قضايا تتعلق بعدد وجهات النظر التى يمكن طرحها، فإذا ما طرحت جانبا كل الكتب التى تدور حول النشوء

والارتقاء، فهل يعنى هذا أن مجموعة الكتب الأخرى قد أصبحت مؤيدة لنظرية الخلق؟ إن الاعتراف بأن التحيز الأخلاقى والسياسى يشكل ركناً ركيناً من تفكيرنا وكتاباتنا تجعل هذا «التوازن» أمراً مستحيلاً. وعلى الرغم من أن التوازن يبدو مستحيلا، إلا أن السعى نحو تحقيقه يعتبر إحدى القيم التى تطمح نحوها معظم المكتبات، فعمليات الشراء تتم مع معرفة أنه لابد من عرض أكثر من جانب للقضية، وأن اختيار كتب متميزة تغطى قطاعاً عريضاً من الموضوعات هو أفضل ما يمكن أن تقوم به المكتبة ليكون لديها مجموعة محايدة(٣٨).

فإذا انتقلنا إلى النقطة الثالثة وهى حياد مجتمع المستفيدين فإن مسألة المجموعات المتوازنة تصبح أمراً شائكاً، أو كما يقول Alfino و pierce هل تصبح محاولات المكتبة لتحقيق الحياد فى المعلومات لها الأولوية على قيم وحاجات المجتمع؟ فقد تسلك المكتبة طريق تشجيع مفهوم الحياد على الرغم من اعتراضات المجتمع، فقد تكون هناك مجموعات متوازنة فى المكتبة ولكن قد لا يرى المجتمع أن ثمة حاجة لعرض جانبى القضية إذا اعتبر أحدهما قد جانبه الخطأ من الناحية الأخلاقية. فما هو دور المكتبة عندئذ فى الوصول إلى الحياد على الرغم من معارضة المستفيدين الذين تخدمهم المكتبة(٣٩)؟

علاوة على ذلك فإن محاولة تطوير مجموعات متوازنة أمر لا يخلو من المشاكل الإضافية، حيث إن معظم المكتبات تعتمد فى تجميع منشورات من دور نشر صغيرة ومستقلة تضيف عنصراً آخر من الانحياز إلى مجموعة ما حيث إن مهنة النشر تحكمها قيم ومعايير قد تجعل من الصعب معالجة وجهات النظر المتعارضة بصورة متوازنة، كما أن الصعوبة التى تواجه دور النشر الصغيرة فى الحصول على مواد تمت مراجعتها يؤثر أيضاً على قرارات شراء المجموعات، حيث إن هذه المراجعات تمثل أهمية قصوى لقرارات اقتناء هذه المجموعات. وعلى هذا تصبح الصورة المحايدة من المسائل الشائكة التى تواجه المكتبة(٤٠).

وينتهى Alfino و Pierce بقولهما إنه إذا لم تتمكن المكتبات من أن تكون محايدة حياداً نزيها فى تجميع المواد، فربما تتميز بهذا الحياد فى تقديم خدماتها. وهو الأمر الذى يضعنا مباشرة أمام المشكلة الرابعة وهى حياد أمين المكتبة وهو ما سنناقشه فى إشكالية الخدمة المرجعية.

٢ ـ الخدمة المرجعية

إن أول سؤال طرح فى إشكالية الخدمة المرجعية كان الذى طرحه Robert Hautman عام ١٩٧٥ فى دراسة ميدانية شملت ست مكتبات عامة وسبع مكتبات أكاديمية فى الولايات المتحدة، طلب من خلالها مساعدته فى الحصول على معلومات تتيح له إمكانية تعلم صنع قنبلة. وكانت مفاجأة له أنه تلقى الخدمة المطلوبة بكفاءة من جميع أخصائيى المكتبات موضع الدراسة، باستثناء مكتبة واحدة أكاديمية امتنعت بسبب أن المستفيد ليس طالباً فى الجامعة التابع لها المكتبة وكما أشار Hauptman أن البعض كان أكثر تفانياً فى الخدمة عن البعض الآخر، ولم تظهر حالة عدم تعاون على الإطلاق إلا من أخصائى واحد فقط أشار إلى استشارة مهندس متخصص وليس أمين مكتبة. كما ذكر Hauptman أنه لم يختلف فى هذا الأمر الرجال عن النساء فى جميع المكتبات التى زارها(٤١).

وقد أثار هذا الموضوع جدلاً كبيراً فى الأوساط المكتبية، كما كان مدعاة للسخرية إذ أصبحت المقولة الشائعة آنذاك: إذا أردت أن تنسف مكتبة فإن

خير معين لذلك هو أخصائي المكتبة المرجعية. ولقد تساءل Hauptman هل يجب على أخصائي الخدمة المرجعية أن يمتنع عن أداء الخدمة لاعتبارات أخلاقية؟ أم هل يجب أن يتحقق أولاً من نية طالب الخدمة؟ أم أن أخصائي الخدمة المرجعية يجب أن يكون ذا حيادية تامة بعيدة عن أى مشاعر أو ضمير؟(٤٢).

وتظهر قيمة هذه التساؤلات إذا علمنا ـ كما أشار Hauptman ـ أن هذه الدراسة قد تمت فى وقت أعلن فيه مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI أنه خلال عام ١٩٧٥م كان هناك ١,٥٧٤ تفجيراً فى الولايات المتحدة وبرتريكو، أسفرت عن ٤٢ قتيلاً و٢٤٢ جريحاً(٤٣).

وبعد أربعة عشر عاماً من دراسة Hauptman قام Robert Dowd فى عام ١٩٨٩م بدراسة أخرى ميدانية زار من خلالها عدة مكتبات طلبا لمعلومات تتيح له تعلم كيفية التخلص من الكوكايين؟ وكانت النتيجة مرة أخرى تفانى أخصائى الخدمة المرجعية فى تلبية المعلومات التى طلبها Dowd دون أى اعتبارات لمعايير أخلاقية. وعلى الرغم من تطابق النتائج التى توصل إليها الباحثان إلا أن Dowd قد خالف Hauptman فى تساؤلاته حول ضرورة وضع أخصائى الخدمة المرجعية المعيار الأخلاقى أساساً للخدمة إذا أكد Dowd على ضرورة التحرر فى تقديم المعلومات(٤٤).

إن مثل هذه التساؤلات حول دور أخصائى الخدمة المرجعية لم تكن لتطرح فى الماضى، إذ لم يكن يوجد بالفعل كتاب أو مرجع عن كيفية صنع قنبلة مثلاً. ولكن مع التطور التكنولوجى وزيادة التدفق المعلوماتى والنشر أصبح من الطبيعى أن توجد مؤلفات حول تصنيع القنابل فى مجال الهندسة الإنشائية لأغراض علمية وتطبيقية.

إن الدستور الأخلاقى لعام ١٩٩٥ ينص فى بنده السابع «إننا نميز بين معتقداتنا الشخصية وواجباتنا المهنية ولا نسمح لآرائنا الشخصية أن تتداخل مع عرض أهداف مؤسساتنا، أو مع إتاحة المصادر المعلوماتية الموجودة بها(٤٥). فما هو معيار التمييز بين معتقداتنا الشخصية وواجباتنا المهنية؟

لقد ذكر Foskett فى كتاب The Creed of the Librarian «إذا لم يكن لأمين المكتبة أية آراء سياسية أو ليس له دين أو أخلاق، فيمكنه حينئذ أن يكون لديه الكتب التى تتناول كل الآراء السياسية وكل الملل وكل الأخلاقيات»(٤٦). فهو يرى أن أمين المكتبة ما هو إلا صفحة بيضاء خالية من كل أنواع التحيز والتحامل والآراء الشخصية بحيث يمكن أن يقدم خدماته للمستفيدين على أفضل نحو ممكن.

ولكن يذكر Foskett فى كتابه، إن هذا المنهج لا يعنى بالضرورة ألا يكون لأمناء المكتبات آراء شخصية قوية حول أية قضايا، ولكن فى الحقيقة أنهم ينبغى أن يكون لهم آراء قوية بحيث يكون هناك تواصل أفضل بينهم وبين المستفيدين، إلا أن هذه المشاعر الشخصية ينبغى أن تطرح جانباً عندما يتعامل أمين المكتبة شخصياً مع كل مستفيد على حدة. إن المعتقدات الشخصية القوية تجعل أمناء المكتبات يتفاعلون مع المستفيدين، إلا أن غض الطرف عن هذه المعتقدات يجعلهم يخدمون المستفيدين بصورة أفضل(٤٧).

ثم أضاف Foskett أنه لا ينبغى على أمين المكتبة و هو فى أوج حماسه وتفاعله مع المستفيد بأن يهجر حكمه الموضوعى. إن معرفة أمين المكتبة والخلفية التى لديه تقدم وجهة النظر المتعلقة بالموضوع الذى قد يحتاجه المستفيدون(٤٨)، وعلى هذا فإن تعليق Foskett الوارد فى العنوان الجانبى

لكتابه «لا سياسة، لا دين، لا أخلاق» يعنى أن أمين المكتبة يكون محايداً ليس بعدم فرض رأيه الخاص على المستفيد، ولكن بأن يكون فى موقع يتيح له محاولة تعريف القارئ بنطاق واسع من المعلومات أكثر مما يطلب(٤٩).

ولقد استهجن Hauptman ذلك الموقف الحيادى المطلق مثل تعبير Foskett «لا سياسة، لا دين، لا أخلاق»، حيث وجد Hauptman أنه لا يمكن تطبيق هذا النوع من الخدمات الذى يتعامل مع طلبات الحصول على المعلومات بصفاتها طلبات محايدة، حيث يرى أن هناك التزاما أخلاقيا على أمين المكتبة ألا يكون محايداً عندما يواجه بقضية قد تكون مثاراً لمسائل أخلاقية، بل يذهب Hauptman إلى أن مسئولية الفرد تجاه نفسه لها أولوية على مسئوليته المهنية تجاه المستفيد. ومن ثم سينشأ احتمال مؤداه أنه يجب على أمين المكتبة أن يحكم على كل قضية من حيث اتفاقها مع آرائه الأخلاقية قبل أن يجيب على أى سؤال يتعلق بها(٥٠).

وبالنسبة للكثيرين فإن هذه النظرة لأمين المكتبة على أنه قاض أخلاقى ليست نظرة مقبولة، حيث يرون أنه ينبغى أن يرتكز المنظور المهنى على تفسير متفق عليه إلى حد ما لوجهة نظر Foskett فى الحياد. ولقد دعا هذا الاختلاف Gillian S. Gremmels أن تطرح منظوراً آخر فى مسألة الحياد بقولها: «إن عدم اعتبار الموضوعية كأساس للتفكير أو الممارسة يجعل وجهة النظر التقليدية فى الرجوع إلى الأخلاق أمراً مشكوكا فيه»(٥١). وبالتالى فهى تقترح ما يسمى بنظرية أخلاقيات المجتمع فى مهنة المكتبات A Theo ry of Comunitarian ethics to Librarianship. وهى تضع فى هذا النظرية المصلحة العامة فوق حاجات الأفراد من المعلومات والأخلاق الشخصية لأمين المكتبة. وتهدف هذه النظرية أن يتوصل أمناء المكتبات والجمهور سواء على المستوى العام إلى إجماع بشأن تحديد مفهوم المصلحة العامة تحديداً دقيقاً(٥٢).

إن وجهة نظر Gremmels تمدنا بإطار يساعدنا فى المناقشات التى تجرى حول الحياد المعلوماتى. وعلى الرغم من أن النظرية قد لا تحظى بقبول عام إلا أنها تمدنا بطريقة للتعامل مع قضية الحياد. وإن كان تحديد مفهوم المصلحة العامة والأخلاق الخاصة سيمثل أزمة أخرى عند التطبيق.

وإذا كانت مشكلة التحيز وحياد القيم هى محور النقاش فى المكتبات العامة، فإن المكتبات المتخصصة تشهد نقاشاً آخر حول مفهوم الخدمة المتميزة، كما ورد فى نص البند الأول للدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية لعام ١٩٩٥م «نحن نقدم أعلى مستوى من الخدمة لجميع مستخدمى المكتبة من خلال... الاستجابات الماهرة والدقيقة وغير المتحيزة والنزيهة لكل طلبات الحصول على المعلومات»(٥٣).

فالمكتبات المتخصصة هى المكتبات التى تخدم فئات نوعية معينة من المستفيدين مثل الأطباء والقانونيين والزراعيين وغيرهم. ومن ثم فإن طبيعة المجموعات المكتبية فى هذه المكتبات تنصب بشكل أساسى على هذه التخصصات. وهو ما يستدعى بالضرورة أن يكون أخصائيو المكتبات من أهل هذه التخصصات. والسؤال المطروح فى هذا الإطار هو إذا كان أخصائى المكتبة حاصلا على شهادة مزاولة الطب أو القانون ومسجلا نقابيا، فهل له أن يتعدى بالخدمة المكتبية التى يؤديها إلى النصيحة أو الإفتاء فى حالة الأسئلة المرجعية فى المجال؟ بمعنى آخر إذا كان هناك أحد المستفيدين يرغب فى الحصول على معلومات طبية أو قانونية من أحد الأدلة الطبية أو اللوائح القانونية، فما هو المدى الذى يجب أن

يتدخل فيه أخصائى الخدمة المرجعية المسجل نقابيا كطبيب أو قانونى لتوجيه المستفيد إلى إجابته؟

إن الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الطبية الأمريكية Medcial Library Associaton (MLA) ينصى فى بنده الخاص بالمستفيدين علي أن على «أخصائى مكتبات العلوم الطبية أن يتأكد من أن أفضل المعلومات المتاحة قد تم تزويدها للمستفيد»(٥٤). ومثل هذا البند غير محدد فى معنى «أفضل المعلومات المتاحة» فإذا كان المستفيد على سبيل المثال مريضاً يبحث عن وصفة علاجية من أحد المراجع الطبية التى تعالج بالأعشاب، فهل يحق لأخصائى المكتبات الطبيب أن يفسر حالته المرضية ويصف له المقالات التى يجب أن يقرأها بهذا الشأن فى إطار «أفضل المعلومات المتاحة»، أم أنه يعتبر متجاوزاً لوجباته.

إن من المفسرين لمفهوم أفضل المعلومات المتاحة Nancy Rainey حيث تشير إلى أن أخصائى المكتبات من هذا النوع يجب أن يتبع القواعد التالية:

(١) ألا يلجأ إلى تفسير أى معلومات طبية.

(٢) ألا يتبرع بإعطاء نصيحة مبنية على معلومات طبية.

(٣) ألا يلجأ إلى تزكية أى علاج مبنى على معلومات طبية(٥٥). إلا أن أمثال هذه التفسيرات تظل غير قاطعة لمفهوم «الاستجابات الماهرة والدقيقة وغير المتحيزة النزيهة» الواردة فى دستور جمعية المكتبات الأمريكية.

٣ - الحرية الفكرية

يعد موضوع الحرية الفكرية أحد البنود الهامة فى معظم الدساتير الخاصة بجمعيات المكتبات. فقد اهتمت جمعيات المكتبات فى جميع أنحاء العالم بالحرية الفكرية ورفع الرقابة عن الكتب والمكتبات. وتعتبر جهود جمعية المكتبات الأمريكية من الجهود البارزة فى هذا المقام.. إذ تبنت الجمعية عام ١٩٤٨م وثيقة حقوق المكتبة The Library Bill of Rights وأكدت فى هذه الوثيقة عل ضرورة مقاومة كل ما من شأنه أن يعوق الانتقال الحر للأفكار(٥٦). كما أكدت على حرية القراء، وأن تقتنى المكتبة كل المواد التى تحتوى على جميع وجهات النظر والآراء المتعارضة بالنسبة لمشاكل وقضايا العصر سواء كانت تلك القضايا محلية أو قومية أو دولية(٥٧).

والجدير بالذكر أن هذا البند لا يمثل مشكلة للمكتبيين على مستوى جميع دول العالم، فالدول التى تمارس فيها الحكومة رقابة على الإنتاج الفكرى لا يجد فيها أخصائيو المكتبات أى مشكلة فى تطبيق وثيقة حقوق الإنسان الخاصة بهذا البند، حتى وإن تعارض ذلك مع ما جاء فى تلك الوثيقة. أما الدول التى تنادى بالديمقراطية فى تطبيق قوانينها مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول أوروبا الغربية وبعض الدول الآسيوية، فإن أمناء المكتبات فيها يقفون فى مواجهة كاملة مع ما جاء فى نص الدستور من جهة، وما تمارسه السلطات من جهة أخرى.

فمن الناحية التاريخية ـ لم تكن مسألة الحرية الفكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مشكلة حقيقية للمكتبيين حتى أواخر الثلاثينيات. ففى عام ١٩٠٨م ذكر George Bowerman الأمين السابق للمكتبة العامة لمقاطعة كولومبيا: «إذا وجد كتاب، وبصفة خاصة رواية، يجعل الرذيلة تبدو وكأنها فضيلة، وذلك عن طريق إدانة الأعمال والمبادئ الأخلاقية، وإن كان يجعل من الخيانة

والصفاقة مثلاً عليا فلا ينبغى أن يكون لهذا الكتاب مكـان فـى مكتبة عامـة تفتـح أبوابهـا للصغير والكبير»[٥٨]. وقد كانت هذه الرغبة فى انتقاد المواد التى لم تكن تتميز بالسمو الأخلاقى أمراً مقبولاً ومتعارفا عليه بشكل واضح عند كثير من أمناء المكتبات حتى وصل الحال إلى أن المكتبة التى ظلت لسنوات تمارس الرقابة الذاتية على المواد من منطلق مقاييسها ومعاييرها الخاصة قد اضطرت إلى التأكيد على حقها فى اختيار المواد التى يراها الآخرون على أنها مواد إباحية أو فاحشة أو غير أخلاقية.

علاوة على ذلك فقد كان التدخل الحكومى فيما يتعلق بالرقابة ممثلاً فى وجود أقسام مثل مصلحة الجمارك ومكاتب البريد وسلطات المجالس المحلية. كل ذلك كان إشارة إلى أن جماعات أخرى غير أمناء المكتبات ترى نفسها فى وضع يسمح لها بأن تحكم على ما ينبغى للأفراد والمكتبات أن تشتريه وتستخدمه. كما كانت هناك جماعات رقابية أهلية تقوم بالرقابة نيابة عن المكتبات ومن ثم كانت تلقى قبولاً أكثر من الجهات الرقابية التى تراها المكتبات أنها جهة خارجية واعتباطـية ولا تسيـر علـى منهـج موضوعى[٥٩].

وعلى الرغم من أن أمناء المكتبات كانوا يقومون بالنقد الذاتى لنوعيات الكتب التى يمكن وضعها فى المكتبات، فإنهم كانوا يكافحون من أجل الرقابة على مواد من تحت أيدى الرقابة، إلا أن جمعية المكتبات الأمريكية التزمت الصمت فى قضية الرقابة والحرية الفكرية. وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى أواخر الثلاثينيات عندما ظهر كتاب تعرض للنقد الشديد ليس بسبب الإباحية أو العنف، وإنما بسبب موقفه الاجتماعى، وكان عنوان هذا الكتاب The Grapes of Wrath لمؤلفه John Steinbeck. وكرد فعل لهذه الجهود الرقابية وخوفًا من أن يزداد التهديد بأن تقوم الحكومة أو جماعات خاصة أو حتى الأفراد باتخاذ القرارات المتعلقة بالمواد التى تتوافر فى المكتبات أصدرت جمعية المكتبات الأمريكـية أول وثيقة لحـقوق المكتبـة عـام ١٩٣٩م[٦٠]. ومنذ ذلك التاريخ أصبح على المكتبيين أن يكافحوا الجهود الرقابية من الدول والجماعات الرقابية الأخرى، هذا بالإضافة إلى تعرضهم لنقد الذات داخل المكتبة نفسها، وذلك بفصلهم بين ميولهم الشخصية وبين تطبيق بنود الدستور.

أما بالنسبة للنقد الذاتى فغالبًا ما يعزو أمناء المكتبات امتناعهم عن اقتناء كتب معينة إلى تكاليف المادة المشتراة وسياسات تطوير المجموعات المكتبية أو موضوعات أخرى. ولكن إدراك أمين المكتبة أو إدراك الجمهور للقيمة الأخلاقية للكتاب تعتبر غالباً من العوامل المرعية فى عدم اختيار مثل هذه الكتب. ومن ثم فإذا كان أمناء المكتبات قديماً وحديثاً راغبين فى أن يعيشوا وفى أذهانهم الانتقاد الذاتى لمواد المكتبة، فإن الجماعات الخارجية[٦١] التى تطالب برفع كتب من الأرفف تثيرهم مجموعات الكتب بشكل أكبر من أى مناقشات تدور بين المكتبيين داخل المكتبة أو حتى فى إطار مهنة النشر. ففى دراسة أعدتها Eileen Werth عام ١٩٩٦م عن موضوع الكتب المطلوب رفعها من المكتبات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية [٦٢] أثبتت الدراسة أن كتب الأطفال هى أكثر الكتب عرضة لطلبات الاعتراض من مجالس الآباء[٦٣]. أما الطلبات الخاصة بالبالغين فقد كانت الأعمال الخاصة بالشواذ، والمناهضة للدين أكثر الطلبات إحاطة من الجمعيات الضاغطة. كما أن هناك طلبات تأتى من ممثل الحى لرفع قصص الأشباح من الأرفف[٦٤]، وكذلك طلبات أخرى متعلقة

بروايات أدبية(٦٥). كما أوردت الدراسة أن هناك بعض الطلبات الغريبة تأتى من أشخاص منفردين مثل طلب تقدم به أحد الأشخاص يعترض على وجود كتاب لتربية الدواجن يعرض من خلاله صورة سيئة لمزارعى الأبقار(٦٦).

أما عن نوعية المتقدمين بطلبات رفع الكتب عن الأرفف فتشير الدراسة إلى أنها موزعة بين الأفراد والجماعات الضاغطة، إلا أن الأفراد يمثلون المصدر الرئيسى لطلبات الاعتراض. أما الجهات فهى ممثلة فى الجمعيات الدينية، تليها الجمعيات النسائية فجمعيات مقاومة الرذيلة، ثم الجمعيات المناهضة للتفرقة العنصرية(٦٧).

وفى بريطانيا حيث تتزايد جماعات الضغط لمكافحة المطبوعات البذيئة(٦٨) فإن طلبات الحظر لا توجه إلى المكتبات مباشرة بل تخضع للأحكام القضائية مما يحتم على أخصائيى المكتبات أخذ مبادرة المصادرة. ولعل أشهر أنواع تلك الممارسات ما تقوم به الخزانة الخاصة بالمكتبة البريطانية، وهى خزانة تضم مجموعات من الكتب المصادرة لأسباب سياسية وقانونية تحمل علامة S.S. وكانت هذه الخزانة قد أنشأت عام ١٩٥٦م لفصل الكتب الإباحية وكتب الأدب المكشوف وسير الحياة الذاتية وأدب الشذوذ ومعاجم الألفاظ البذيئة بعيداً عن متناول جمهور القراء. ثم تطورت الخزانة وضمت إليها مكتبات جامعى الكتب النادرة مثل Richard Monchton Milnes (1895 - 1809) Frederick Hankely (1882 - 1832). كما ضمت أيضاً مكتبة Henry Ashbee الذى ترك بعد وفاته عام ١٩٠٠م خمسة عشر ألفا ومائتين وتسعة وعشرين كتابا. ثم اتسعت المكتبة وأصبحت تضم مجموعة الكتب الداعية إلى الإطاحة بالنظام الملكى وهى تلك المنشورة خارج حدود المملكة المتحدة والمسيئة لحكوماتها، كذلك الكتب المناهضة للكنيسة وهى كتب صدرت ضدها أحكام بسبب ما تتضمنه من قذف وتشهير. وكذلك تشمل الكتب التى تفشى أسرار الجمعيات الماسونية، والأسرار الرسمية الخاصة بالشرطة وبأساليب المجرمين وخبراتهم فى عالم الجريمة(٦٩).

ورغم أن الحظر المفروض على هذه الكتب حظر مطلق فإنه يعاد النظر فيه من آن إلى آخر. ويذكر الدليل الخاص بهذه المجموعة الصادر عام ١٩٦٦م أن الكتب المصادرة تشمل أساسا تلك الكتب التى قام الناشرون والمؤلفون بسحبها وهى كتب صودرت بموجب أحكام قضائية بالقذف والتشهير إلى جانب الكتب الخاصة للغاية التى لا يريد أصحابها نشرها إلا بعد انقضاء فترات زمنية محددة، وتلك كتب محظورة على القراء الاطلاع عليها تحت أية ظروف(٧٠).

وفى عام ١٩٦٧م نشر أحد المسئولين عن المكتبة وهو Peter Fryer كتابا بعنوان The Private Case يكشف فيه النقاب عن أسرار الخزانة الخاصة. وفى عام ١٩٨١م نشر P.J. Kearney كتاباً آخر بعنوان The Private Case: Public Scandal يضم معلومات عن الكتب التى درج أمناء المكتبة البريطانية فيما مضى على إخفائها عن الجمهور(٧١).

ومنذ أوائل الثمانينيات تزايد عدد الجمعيات التى تدافع عن حرية الفكر وتكونت فى أنحاء متفرقة من العالم جمعيات للمكتبات وأخرى للناشرين بهدف الدفاع عن الحرية الفكرية وعن حرية المواطنين فى القراءة(٧٢). ويمثل ميثاق حرية القراءة(٧٣) الذى تبنته كل من جمعية المكتبات الأمريكية ومجلس ناشرى الكتب ABPC نموذجاً يضم أحكاما عديدة عن حرية اقتناء المكتبات

للكتب التى تحمل جميع وجهات النظر، وحقها فى ألا تتعرض عند الاقتناء للضغوط أو الرقابة بأى شكل من الأشكال فالمجتمع المفتوح هو المجتمع القادر على الصمود ومواجهة التحديات والأزمات. ولكن هذا الميثاق وقف عاجزاً عن التطبيق فى الحالات التى تصبح فيها السياسة طرفاً. (انظر ملحق ٦).

فعلى سبيل المثال ينص الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الإسرائيلية ـ والذى ركز على موضوع الحرية الفكرية فى بنوده بشكل أكثر صراحة من الأمريكى ـ على ما يلى[٧٤]:

- يجب على أخصائى المكتبات أن يختار ويدعم استخدام المجموعات المكتبية دون مصادرة لأى منها بناء على رؤيتها الدينية أو السياسية، ما دامت هذه المواد تدخل ضمن أهداف المكتبة وتقابل معاييرها.
- يجب على أخصائى المكتبات ألا يستبعد أى مادة علمية بسبب طبيعتها الجدلية أو بسبب أنها عدائية لبعض مستخدمى المكتبة.
- أخصائى المكتبة مسئول عن تزويد المجموعات المكتبية التى تعرض للآراء المختلفة فى الموضوعات المعاصرة، والتى تعكس على الأقل وجهات نظر مستخدمى المكتبة واهتماماتهم المختلفة، ولا تستبعد أية مواد بناء على اعتراضات الجماعة الضاغطة، أو لأنها فقط تهم فئات أقل من المستفيدين.
- يجب على المكتبات أن تدعم الأفراد والجماعات والمؤسسات الذين يؤيدون حرية الكلمة، وحرية التعبير عن الرأى، وحرية تداول المعلومات.

ومع ذلك فتشير Zola Horn إلى أن الوثائق التى أتيحت لمجلس المعلومات والحرية والمصادرة فى التقرير الدولى عام ١٩٩١م والذى نشرته ALA فى صفحاته ٣٦٩ ـ ٣٧٧ يتضمن الحقائق التالية عن إسرائيل: يوجد حوالى عشرة آلاف كتاب مصادر، وإعاقة اتصالات من خلال أجهزة الفاكس منذ أغسطس عام ١٩٨٩؛ وقطع اتصالات هاتفية عمداً؛ وإغلاق جامعات، ومراكز تعليمية، ومسارح، وإدانة كتاب؛ ومهاجمة صحفيين وضربهم واعتقالهم؛ ومنع طبع أى منشورات أو مطبوعات فى الضفة الغربية ذات طابع سياسى[٧٥]. فأين هى بنود الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الإسرائيلية؟

وإذا كان موقف جمعية المكتبات الإسرائيلية مفهوماً نظرا لطبيعة الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فماذا عن موقف جمعية المكتبات الأمريكية، فكما تشير Horn أن جمعية المكتبات الأمريكية استطاعت بنجاح ولعدة سنوات أن تتفادى موضوع مصادرة إسرائيل للأعمال الفكرية الفلسطينية فى القطاع المحتل. وتذكر أنه على الرغم من أن مجلس أمناء الجمعية قد انتقد عدداً آخر من الدول، فإن إسرائيل كانت دائماً لا تطرح ضمن هذه الدول. وعلى الرغم من أن مجلس الحرية الفكرية (IFC) ومجلس العلاقات الدولية (IRC) قد ناقش طرح موضوع الحرية الفكرية عام ٨٤ ـ١٩٨٥م فإن موضوع المصادرة الفكرية فى إسرائيل لم يطرح أبداً فى النقاش. وتتساءل Horn لماذا لا يتم التعامل مع إسرائيل مثل باقى الدول إذا كان دليل الجمعية الأمريكية للمكتبات يتضمن الميثاق العالمى لحقوق الإنسان[٧٦].

ويمثل العجز الذى وقفت به جمعية المكتبات الأمريكية، وقف مجلس ناشرى الكتب عاجزاً أمام الفتوى التى أطلقها آية الله خمينى عام ١٩٨٩م بشأن سلمان رشدى عن نشر كتابه Statanic Vers-es وتعرضه للدين بشكل ساخر يمثل إساءة لجمهور

المسلمين. ولقد اقتضت الفتوى إباحة دم رشدى ومنح مليونى دولار لمن يقوم بقتله أو قتل أى شخص آخر يجرؤ على التعرض للدين بهذا الأسلوب الساخر. ولقد قام الناشر أمام هذه الفتوى بسحب الكتاب والامتناع عن إعادة طبعه حفاظا على حياة العاملين لديه. كما امتنع كذلك كل الموردين عن توزيع الكتاب بعد مقتل المترجم اليابانى لكتاب رشدى، وكذلك تعرض المترجم الإيطالى للكتاب نفسه لإصابات بالغة. بل إن زيارة سلمان رشدى للولايات المتحدة عام ١٩٩٢م والتى واكبت انتخابات الرئيس جورج بوش قد قوبلت من المتحدث الرسمى بالبيت الأبيض بجفاء شديد وعدم رغبة فى إثارة أى قضايا خاصة بحرية الفكر. وأعلن المتحدث أن هذه الزيارة لم تكن إلا زيارة عادية لمؤلف يريد ترويج كتابه، رغم أن سبب الزيارة الحقيقى كان رغبة رشدى فى إقناع المسئولين بالولايات المتحدة باستخدام علاقاتهم الدبلوماسية لإثناء المسئولين الإيرانيين عن الفتوى(٧٧).

وبالمقابل رفضت دور النشر الفرنسية طبع كتاب روجيه جارودى «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» خوفا من اللوبى الصهيونى. ومع ذلك فطبقا لقانون فابيوس ـ جيسو، تمت محاكمة جارودى وغرمه القاضى عشرين ألف دولار. واستأنف جارودى الحكم، واعتدى صهاينة بيتار على الصحافيين والإعلاميين العرب والإيرانيين على عتبة المحكمة، وطاردوهم حتى محطة مترو الأنفاق وأصابوهم بما يستلزم علاجا فى المستشفى. كما تلقى جارودى عدة مكالمات هاتفية تهدده بالقتل، وتم الاعتداء على المكتبات التى تبيع كتبه فى فرنسا وسويسرا واليونان، حتى امتنعت عن ذلك. كل ذلك كان بسبب دعوة جارودى لمراجعة علمية لرقم ٦ مليون الذى شاع عن عدد ضحايا الاضطهاد النازى لليهود(٧٨).

وأمام هذا التعارض والتناقض بين ما هو مثال وما هو واقع اقترح Mark Stover ضرورة التفرقة بين رفع كتاب من الأرفف فى المكتبة وبين حظر نشر كتاب. وهو يرى أن لفظ المصادرة يجب أن يطلق فقط على الحالة الثانية، أما الأولى فلا يمثل إلا وضع مؤقت لظروف خاصة(٧٩). وأيًا كان المصطلح المستعمل فإن الظروف التى يواجهها أخصائيو المكتبات تتطلب ضرورة إعادة النظر فى بنود الدستور الأخلاقى للمهنة.

لقد حاول Richard Stichler أن يضع إطاراً نظرياً يربط بين إتاحة مصادر المعلومات للمستفيدين وبين الأرضاع السياسية فى المجتمع. وهو يتخذ الأهداف المنصوص عليها فى مقدمة الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية منطلقاً لهذا الإطار(٨٠)، حيث يناقش نص الدستور وفقا لتفسير Anne Mintz فيقول: «نحن [أمناء المكتبات] نؤثر بصورة كبيرة أو نتحكم فى المعلومات وتنظيمها وحفظها وتوزيعها. وفى ظل نظام سياسى تأسس على مبدأ إتاحة المعلومات للمواطنين، أضحى علينا كأعضاء فى مهنة أن نلتزم التزاما واضحا بالحرية الفكرية وحرية التعامل مع المعلومات. وأصبح لزاماً علينا أن نضمن التدفق المجانى للمعلومات والأفكار للأجيال الحاضرة والمستقبلة»(٨١).

ويشير Stichler إلى أن الدستور الأخلاقى للجمعية كما جاء فى نصه بهذا الشكل، قد أرسى التزامه بإتاحة الحصول على المعلومات بناء على حقيقة مؤداها أن أمناء المكتبات يعملون فى إطار نظام سياسى يلتزم بأطر اجتماعية وأخلاقية معينة. ويذكر أن أساس هذا الإطار هو النظم التى تعمل من خلالها الليبرالية المعاصرة التى تنظر إلى الحرية

الفكرية كنوع من الحقوق الطبيعية التى ينبغى حمايتها فى حد ذاتها. ومن منطلق هذه النظرة يتمتع الناس بالحرية الفكرية عندما تتكون لديهم القدرة على قراءة أى رأى أو اعتقاده أو التعبير عن عنه. ولكن مفهوم الحرية قد أخفق فى أن يأخذ فى حسبانه حقيقة أن الرغبة التى لم تكتمل صياغتها أو الرغبة المنحرفة قد تضع قيوداً حادة على حقيقة الحرية الشخصية(٨٢).

ويستطرد Stichler أنه إذا سلمنا بموقف الليبرالية من أن تطوير الحرية الفكرية لا يعنى أكثر من تلبية رغبات الناس فى الحصول على المعلومات فإن توزيعنا للمعلومات سوف يكون له - إلى مدى بعيد - مردود غير كبير لا يزيد عن مجرد دعم الوضع الحالى. ولكن من ناحية أخرى، إذا أخذنا فى الاعتبار كيف أن الظروف السياسية والاجتماعية تقيد أو تغير من رغبة الناس فى نوعيات معينة من المعلومات، فيمكننا أن نعرف لماذا ينبغى أن تهدف عملية تطوير الحرية الفكرية، ليس فقط إلى تلبية رغبات الناس، ولكن إلى تعليمهم تحديد هذه الرغبات بحيث يكونون قادرين على اختيار نموذج عمل بشرى. إن العلاقة المضمرة فى الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية بين الحرية الفكرية والنظام السياسى الذى رسخت فيه حقوق المواطنين فى الحصول على المعلومات توحى بأن الجهود المبذولة فى تطوير الحرية الفكرية ينبغى أن تهدف بصورة أساسية إلى تمكين الناس من أن يتصرفوا كأعضاء أحرار تماما فى مجتمع سياسى. فإذا كان المواطن المطلع هو شخص لديه القدرة على التأمل والتفكير الانتقادى فى عدد كبير من القرارات التى تؤثر على رفاهية المجتمع الذى يعيش فيه، فمن الواضح أن مهمة المكتبة ستكون توفير أنواع المصادر والمراجع التى ستدعم تطوير هذه القدرات البشرية بعينها، أما المهمة الأعم المنوطة بالحكومة فهى تحديد العوائق التى تمنع استخدام هذه المصادر والمراجع بصورة فعالة ثم التخلص من هذه العوائق.

ولعل أفضل تعبير عن علاقة مفهوم الحرية الفكرية بالمجتمع ما جاء تحت بند الحرية الفكرية فى الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات اليابانية والذى يفسر مفهوم الحرية الفكرية كما يلى: «إن حرية النشر لا تعنى ببساطة حرية الناشر فى نشر المطبوعات أو المعلومات، ولكن بصفة أساسية تعنى حق القارئ أن يعرف ماذا يدور. ومن هذا المنطلق فإن أمناء المكتبات فى حاجة أن يتعرفوا فى وجهات نظر القارئ المختلفة، وأن يتأكدوا من أن المكتبة لديها دور اجتماعى ومسئولية لمواجهة المشكلات الناجمة عن نشر وإعارة المطبوعات. هذا بالإضافة إلى أن على أمناء المكتبات أن يكونوا على دراية بأهمية ميثاق حرية القراءة فى المكتبات. فالالتزام بهذا الميثاق من قبل أمناء المكتبات سوف يضمن علاقة وثيقة بين الأنشطة المختلفة للدفاع عن حرية التعبير عن الرأى فى مجالات النشر، والصحافة، والإعلام. والمتابعة المستمرة فى التعرف على اهتمامات القراء تعنى بالتأكيد أن أمناء المكتبات سوف يهتمون بالتعاون مع المجالات التى لها علاقة مباشرة مع مهنة المكتبات»(٨٤).

إن المتغيرات الاجتماعية - فى الحقيقة - تؤثر بشكل كبير فى تغير المعايير المهنية ومن ثم تؤثر فى تغير دور المكتبة تبعا لذلك. وحيث إن الحرية الفكرية قد أصبحت ركنا ركيناً فى رسالة المكتبات المعاصرة فإنها يجب أن تصاغ بشكل يتناسب مع الظروف الاجتماعية والسياسية لكل دولة. ولكن هناك سؤال لم يحظ بالإجابة حتى الآن، ألا وهو ما مدى رسوخ هذا الركن فى خضم الثورة التكنولوجية؟ إن اتجاه أمناء المكتبات نحو تشجيع دخول الإنترنت فى المكتبات يثير قضايا تتعلق بتخلى المكتبة عن موقفها الأخلاقى لصالح الحرية الفكرية. وهناك احتمال أن مهنة المكتبات كلها

على وشك الانقراض أو على الأقل على أعتاب تغيير جذرى، ويعد بند الحرية الفكرية هو المجال الوحيد الذى ما زال يوفر للمهنة تلك المكانة بل والريادة التى يرى الكثير أنها صفات تضمحل فى عصر المعلومات.

٤ ـ الخصوصية والسرية

تعتبر مسألة الخصوصية Privacy من أهم المسائل الأخلاقية فى معظم المهن، ولقد جاءت مسألة الخصوصية فى مهنة المكتبات، كنظيراتها فى مهنة المحاماة، ومهنة الطب، ومهنة إدارة الأعمال وغيرها، من منظور تلك الثقة التى تحكم العلاقة بين طرفين. ولقد تم التركيز على نص الخصوصية بدرجة كبيرة فى دستور جمعية المكتبات الأمريكية لأعوام ١٩٣٨م، و١٩٧٥م، ١٩٨١م. أما فى دستور عام ١٩٩٥ فقد جاء أكثر تفصيلا بإضافة كلمة السرية أيضاً مضافة. (انظر ملاحق ١ ـ ٤).

وعلى الرغم من أن تعريف الخصوصية بعيد عن البساطة، ومختلف بشأنه، إلا أنه فى أبسط أشكاله كما يعرفه Joseph M.Grcic هو حق الشخص فى ألا يعرف أشخاص غيره معلومات خاصة عنه(٨٥). وهو فى هذا يختلف عن السرية التى تعنى أن تداول المعلومات تكون بين شخصين فقط دون إفشائها لطرف ثالث. وهو الأمر الذى يعد أكثر أهمية فى حالة تداول المعلومات(٨٦).

ويرى W.A Parent أن هناك أسباباً مقنعة لوضع قواعد أو معايير لحماية الأشخاص من الاعتداد على خصوصيتهم أو أسرارهم، وهى أنه عندما يحصل بعض الناس على معلومات عن بعض الأشخاص فإنهم بذلك يملكون درجة أعلى من المعرفة تجعل لهم من القوة ما يمكنهم من القيام بممارسات تخص هؤلاء الأشخاص، وتكون عادة فى غير صالحهم. وفى مجتمع غير متكافئ تتعدد فيه الاتجاهات وأساليب المعيشة، تكون المعلومات عن نمط حياة الشخص عنصر ضغط عليه. هذا بالإضافة إلى أن فى حياة الجميع حقائق لا يرغبون أن يطلع عليها الأغراب(٨٧).

وفى مجتمع المكتبات تدور الخصوصية بصفة رئيسية حول سجلات الإعارة، فإن كشف المعلومات الواردة فى هذه السجلات قد يحدث تأثيراً على الأفراد الذين يستعيرون المواد من المكتبات، فإذا اعتقدوا أن عاداتهم القرائية سوف تكون متاحة للجمهور فقد يؤدى ذلك إلى عدم إقبال القراء على استعارة بعض الكتب التى تتناول موضوعات محرجة لهم، أو عدم إجراء بحوثهم بشكل واف للموضوعات المثيرة للجدل، ومثل هذه المسائل قد تواجه مسئول الإعارة فى المكتبة وتضعه بين ما هو واجب عليه وبين ما يمليه عليه ضميره.

ففى معظم الحالات يعد حق إتاحة مواد المكتبة للأطفال مقابل حق الآباء للتحكم فى هذه الإتاحة متمثلة فى المكتبات العامة والمدرسية. فحيث يرى الآباء أن واجبات المكتبة أن تقوم بالتحكم فى نوعية المواد التى تتاح للأطفال، فإن معظم المكتبات ترى أن هذه الوظيفة منوطة بالآباء وليست المكتبات. وعلى ذلك فبعض المكتبات لا تقوم بأى تحكم فى إعارة المواد للأطفال، بينما قامت بعض المكتبات بابتداع نظام سجلات إعارة مزدوج بلونين مختلفين أحدهما للكبار والآخر للأطفال والشباب. ويتطلب الثانى ضرورة توقيع الآباء على سجلات الإعارة. وتمثل أشرطة الفيديو بصفة خاصة مشكلة شائعة فى المكتبات العامة، حيث أعلنت معظم مكتبات الولايات المتحدة وكندا وأوروبا عن منع استعارة أشرطة الفيديو لأعمار تحت ١٨ سنة. وبذلك فإن المكتبة تقع بين مجموعة من المتناقضات يجب أن توفق فيما بينها. فمن ناحية على المكتبة أن تراقب المجموعات المكتبية غير المناسبة للأطفال سواء من جهة السن أو الخبرة. ومن ناحية أخرى على المكتبة أن تبقى مجتمع المستفيدين راضياً

بالخدمة المكتبية وممارساتها، ومن ناحية ثالثة فإن على المكتبة أن تحترم وثيقة حقوق المكتبة وميثاق حرية القراءة فى الحصول على المعلومات(٨٨).

إن وضع قواعد غير مرنة فى مثل هذه الحالات يضع المكتبات أمام مشكلة أخلاقية، فليس السن أو النضوج هما المعياران الصحيحان لممارسة حق الرقابة على المستفيدين، وإنما ثقة المستفيدين، وتناغم المجتمع، وخدمته ومسئوليته هى المعايير الصحيحة لممارسة هذا الحق.

وفى حالات أخرى كثيرة يكون على أخصائى المعلومات أن يعطى معلومات عن مستفيد إجباريا أو قهرياً وذلك بحكم المحكمة، أو لظروف أمنية. ففى الفترة ما بين عام ١٩٦٠ - ١٩٧٠ حاولت المباحث الفيدرالية أن ترغم جميع المكتبات الأمريكية أن تراقب سجلات الإعارة لجميع المستفيدين من الأجانب، كما حاولت بعض المنظمات المتطرفة قهراً أن تمارس عملية الرقابة على نوعية الكتب الدراسية فى المكتبات المدرسية(٨٩). ومثل هذه الممارسات تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنها تمارس بحكم القانون أو من قبل جهات حكومية مكلفة بذلك. ولقد صرح بهذا الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات النيوزيلاندية فى بند الخصوصية بما نصه: «إن أى معلومات تتاح لأخصائيى المكتبات عن مستفيدين معلومين وعن اهتماماتهم الفردية فى أثناء أدائهم واجباتهم يجب ألا تستخدم لأى غرض إلا لتلك المخصصة له، ما لم يكن هناك تصريح واضح بذلك من المستفيدين المعنيين أو مطلوب بحكم القانون. ويظل هذا الالتزام ساريا حتى بعد انتهاء علاقة المستفيد (بالمؤسسة)(٩٠).

ويشير Parent إلى أنه فى هذه الظروف التى يتعرض لها أخصائيو المكتبات والمعلومات لا يكون هناك انتهاك لحق الخصوصية إلا فى المواقف التالية:

(١) ألا يكون هناك سبب على الإطلاق لهذا الفعل.

(٢) أن تكون المعلومات الشخصية المتاحة ليس لها علاقة بالسبب المطلوب من أجله الانتهاك.

(٣) أن يكون هناك إسراف فى إعطاء المعلومات الشخصية وكان يمكن الاكتفاء بالحد الأدنى منها(٩١).

وعلى الرغم من أن هذه الشروط تبدو كأنها تحكمية، إلا أن هذا التحكم يجب أن ينحصر فقط فى الانتهاك المسيء للخصوصية، وليس التحكم فى قدرة الأشخاص للحصول على معلومات عن آخرين. بمعنى آخر إن قضايا الخصوصية لا تنسحب على جميع قطاعات المعلومات التى تخص حياة الأفراد كصفاتهم الشخصية مثل الطول والوزن، إلا إذا كانت تسيء لهم. كأن يكون الشخص قصير جدا أو سمين جداً أو غير ذلك، وهو ما تسلتزمه بعض البحوث والدراسات الميدانية. ومن ثم فيجب على أخصائى المكتبات أو المعلومات قبل إعطاء أى معلومات شخصية عن أحد المستفيدين أن يتحقق من الأسباب التى تستوجب الإدلاء بمثل هذه المعلومات؛ كأن تكون معلومات علاجية، أو قضايا قانونية، أو دراسات نفسية، ولا سيما فى الدراسات الميدانية التى تستخدم استبيانات أو مقابلات شخصية مع أخصائيى المكتبات.

ويذكر Joseph F. Coates أنه على الأقل فى المجتمع الأمريكى الذى يتميز بالحرية فإن المعلومات التى يمكن أن تعد ذات خصوصية هى تلك الخاصة بالتفضيلات الشخصية، والعادات والتقاليد، والظروف الاقتصادية، والحياة الاجتماعية الخاصة، والأفكار السياسية للأشخاص(٩٢).

أما فى المجتمعات الأوروبية فإن الخصوصية كما تشير Helen Yoxall تكون ضمن القطاعات التالية:

الدين أو الفلسفة، صحيفة السوابق، عضوية الاتحادات المهنية، الحالة النفسية، الحالة العقلية، العلاقات العائلية، حالة الصحة أو المرض، تمرد ضد النظام العام (كمخالفة مرورية)، ظروف الحياة الشخصية، مسائل السُّكْر والشذوذ. ومما لا شك فيه أن هذه القطاعات تختلف من مجتمع إلى آخر.

ولقد أضفى دور الحاسب بعدا آخر لمشكلة الخصوصية فى المكتبات، فعلى الرغم من أن سجلات الإعارة تمحى من ملفات المستفيدين بمجرد إعادة الكتب، إلا أن النظم الآلية المتكاملة فى المكتبات ليست معدة بشكل جيد بحيث تمنع المحترفين من اختراق نظم الإعارة عبر طرفيات شبكات المكتبات والاطلاع على سجلات الإعارة أو استرجاع المعلومات الملغاة. وكذلك الأمر بالنسبة للعناوين والموضوعات التى يطلبها المستفيد من خلال البحث على الخط المباشر، أو أسئلة الخدمة المرجعية التى يمارسها الشخص بحرية دون حذر. فمعظم آليات البحث فى نظم الأقراص الضوئية والإنترنت تحتفظ بنتائج البحث مما يبطل سرية تلك المعلومات. وتمثل السرية فى هذا المجال نقطة مهمة جداً نحو حماية خصوصية الأفراد فى المكتبات.

٥ ـ الملكية الفكرية

ورد ضمن البند الرابع للدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية لعام ١٩٩٥م ما نصه: «نحن نعترف بحقوق الملكية الفكرية ونحترمها»(٩٤). ويواجه أخصائيو المكتبات بموجب هذه العبارة مشكلة أساسية بين ما يتعلق بطاعة القانون واحترام حقوق ملكية المصنفات وبين الواجب المهنى الذى على أساسه تقدم الخدمة المعلوماتية. كما اختلفت التفسيرات حول حدود إتاحة نسخ أو تصوير المطبوعات للمترددين على المكتبة، فبعض المكتبات تمنع تصوير المطبوع كله وتقصر التصوير على عدد من الصفحات، وبعض المكتبات تتيح أجهزة التصوير لمستفيدين دون قيود أو رقابة.

وبصفة عامة هناك أربع اتفاقيات دولية تحكم حقوق الملكية الفكرية. أولها كانت اتفاقية بيرن Berne Convention التى وقعت عام ١٨٨٦م لحفظ حقوق النشر بين دول السوق الأوروبية المشتركة وهى تتضمن فى بنودها أن تلتزم هذه الدولة بحماية حقوق المؤلفين من المواطنين والأجانب على حد سواء، للأعمال التى تظهر على هيئة كتب، أو كتيبات، أو منشورات، أو خطب، أو ألحان، أو أعمال النحت والعمارة. كما جاء فى أحد التعديلات الخمسة التى خضعت لها الاتفاقية فى برلين عام ١٩٠٨م، أن تكون مدة الحماية فى حياة المؤلف ٥٠ سنة، بينا نص فى تعديل روما عام ١٩٢٨م على اعتبار الحقوق الأدبية للمؤلفين والفنانين، وهو ما يعطيهم الحق فى الاعتراض على أى تطوير يطرأ على أعمالهم. أو الدفاع عنه وفى عام ١٩٨٩م انضمت الولايات المتحدة إلى هذه الاتفاقية، وتم تشكيل المنظمة المنبثقة عن اتفاقية Berne وهى المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization (WIPO).

أما الاتفاقية الثانية للملكية الفكرية فهى الاتفاقية الدولية لحقوق النشر Universal Copyright Convention (UCC) والتى تم توقيعها عام ١٩٥٢م وهى تضم ١٤ دولة من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية وشروط هذه الاتفاقية أقل من تلك الواردة فى اتفاقية Brene، حيث نصت أن يكون الحد الأدنى لحماية حق المؤلف هو منذ تاريخ صدور المطبوع فى حياته مضافا إليها ٢٥ سنة أخرى. ولقد انضم لإدارة هذه الاتفاقية كل من اليونسكو و UNESCO WIPO. وبدخول اليونسكو أتيح للأمم المتحدة أن تضيف شروطاً خاصة فى هذه الاتفاقية

تسمح لبلدان الدول النامية أن تترجم وتعيد إنتاج الأعمال المؤلفة، وذلك بهدف تطوير التعليم والبحث العلمى وترجمة الكتب الدراسية للمدارس، والأدلة العلمية(٩٥).

وفى عام ١٩٥٧م تم تشكيل السوق الأوروبية المشتركة، وهى ما تعرف الآن بالاتحاد الأوروبى، وبدأت مراجعة بنود حقوق النشر للدول الأوروبية المشتركة فى كل من اتفاقية Berne و اتفاقية UCC لحل إشكالية التعارض بين القوانين الدولية والقوانين الخاصة بالدول. وقد تم من خلال هذه الاتفاقية التعامل مع بنود هذه الاتفاقيات بشكل أكثر تحرراً. فعلى سبيل المثال قامت بريطانيا بمد فترة حماية حقوق النشر ما بين ٥٠ ـ ٧٠ سنة. وبصفة عامة فقد اتفقت الدول الأوروبية فى هذه التعديلات على إمكانية تصوير جزء من الكتاب أو الكتاب بأكمله لأغراض البحث العلمى الخاص، أو التعليم(٩٦) هو ما يعرف باسم الاستخدام العادل Fair Use.

أما الاتفاقية الرابعة فهى اتفاقية حماية الملكية الفكرية لأغراض التجارة Trade related aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) وهى إحدى نتائج اتفاقية الجات General Agreement on Tariffs and Trade (GATT). وتتضمن هذه الاتفاقية البنود الخاصة باتفاقية Berne وبعض التعديلات الواردة فى بنود اتفاقية روما. كما تضمنت أيضاً بعض التشريعات بخصوص المسائل المتنازع عليها، وقد وقع على هذه الاتفاقية ١٢٥ دولة(٩٧).

ورغم كل هذه الاتفاقيات فقد ظلت مشكلة حقوق النشر تواجه بعض العقبات. ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال، يتيح القانون أن تصور المكتبة مقالاً واحداً من دورية أو جزءاً صغيراً من كتاب تنطبق عليه حقوق النشر. فإذا كانت النسخة المصورة من حق المستفيد فإن المكتبة ترى أن الاستخدام يجب أن يقتصر فقط على الاستخدام الشخصى مثل الدراسة، والبحث، والتدريس، مع ضرورة التأكيد على هذا الاستخدام وذلك بأن تظهر المكتبة هذه الشروط على استمارة التصوير وفى مكان التصوير. أما فى المملكة المتحدة فإن الانتهاك أو التعدى يحدث فقط عندما يتم تصوير جزء كبير Substantial part لكتاب تنطبق عليه حقوق النشر. كما يعد الفعل انتهاكاً أيضاً إذا تم تصوير نسخة من النسخة المصورة، ولكنها لا تستعمل لأغراض البحث الشخصى(٩٨). وكلمة جزء كبير Substantial part غير محددة فالمكتبات تجعل التصوير يتراوح ما بين ٢٠٪ ـ ٤٠٪ كما تعامل معظم أوعية المعلومات الأخرى بطرق غير متفق عليها، فالموسوعات والكتب المجمعة تعامل أحياناً مثل الكتب، وأحيانا أخرى مثل الدوريات. ومع ذلك فإن المستفيدين ذاتهم لا يخضعون أنفسهم لكل هذه التعقيدات، وإنما يتحايلون عليها بطرق شتى.

ويواجه أخصائيو المكتبات مشكلات أخرى فى مجال صناعة المعلومات مثل نسخ المواد السمعية والبصرية، أو نقل بيانات ببليوجرافية من قواعد البيانات، أو نسخ أصوات أو صور من الوسائط المتعددة Multimedia. وتمثل الأخيرة مشكلة المشكلات، فملكية الأصوات والصور المرتبطة بالوسائط المتعددة تختلف فى مفهوم ملكيتها عن درجة ملكية المادة المطبوعة. وتعد الصفات المرتبطة بطبيعة التقنية ذاتها هى أحد أسباب حدوث التعقيدات القانونية بشأنها ومن ذلك سهولة نسخها، وسهولة بثها، واستخدامها مرات عديدة.

وكما يشير Lois Lunin فإنه لا يتم استنساخ الصور من الوسائط المتعددة بنفس المحتوى، بل إنها قد تبث، أو يتم اختزانها بشكل إلكترونى، أو حتى

نسخها بشكل مطبوع(٩٩). فهنا يكون من الصعوبة تحديد طبيعة الاستخدام العادل للمواد، وخصوصا المرئية والمسموعة منها، حيث يصعب تحديد الملكية الحقيقية فى تطبيقات متعددة الوسائط تجمع فيها العديد من الصور والأصوات فى منتج ما كانت فيه الصور والأصوات موجودة من قبل إما فى منتج آخر أو فى وسائط إلكترونية أخرى. ويضيف Lunin بأن الحصول على الموافقة لاستخدام المواد ذات الحقوق الفكرية مكلف، فمثلا فى حالة قواعد البيانات الضخمة فإن تكلفة الحصول على حقوق استخدام الصور الثابتة، والفيديو، والنصوص، أحياناً تكون أكبر من تكلفة الإنتاج، بل إنها أحيانا تكون مرتفعة إلى درجة تدفع المنتج إلى إدخال التعديلات على النص، أو استخدام لقطات أخرى جديدة(١٠٠).

ولقد تناول مكتب التقويم التقنى The Office of Technological Assessment (OTA) فى تقريره عام ١٩٩٢م موضوع حقوق الملكية الفكرية فى ضوء التطورات التقنية السريعة وذلك من حيث حماية حقوق نشر برامج الحاسبات الآلية، وحماية حقوق الاختراعات المتعلقة بالبرامج وأنظمتها الحسابية، وبصفة خاصة دور المكتب الأمريكى لبراءات الاختراع والعلامات المسجلةUnited States Patent and Trademark Office فى التعامل مع مثل تلك التطبيقات، والتعقيدات والصعوبات التى تواجه المكتبات والمنتجين التجاريين على المستويات العامة والخاصة، بالإضافة إلى المستفيدين من المعلومات الرقمية والوسائط المتعددة. كما تضمن التقرير ملحقا للقضايا الدولية، قدم من خلاله تحليلاً لمعاهدة التعاون الاقتصاد الأوروبى-European Economic Community Treaty (EECT). ورغم توقيع العديد من بلدان العالم على اتفاقية TRIPS التى حاولت تقديم الحماية الأدبية للمبدعين، إلا أن الملكية الفكرية للوسائط المتعددة لا زالت تواجهها التعقيدات، مما دفع بالعديد من الوكالات واللجان إلى الاهتمام بتلك الاتفاقية من أجل صياغة الحقوق الفكرية العالمية بصورة أكثر وضوحا.

وينصح Steve Allen أحد المسئولين فى شركات تسويق المعلومات المنتجين بأن يكونوا على يقين تماما بالنسبة للقدر الذى يمتلكه العميل من التطبيقات التى يتم إنتاجها، وإلا فإنه قد يمنح المنتج من استخدام تلك التطبيقات فى أى مكان آخر. وهو يبين بأن شركته تتفاوض بالتفصيل حول العقول المبرمة مع العلماء، بما يضمن أن تملك الشركة أجزاء من إبداعاتهم هى ملك لهم بينما طريقة إنتاجها هى ملك للشركة(١٠١).

وترى Kathryn Downing بأنه يجب التعامل مع المعلومات الإلكترونية حسب النمط الذى تقترحه الجمعية الأمريكية للملحنين والمؤلفين والناشرين American Society Of Composers, Authors and publishers (ASCAP). كما تشير إلى أن منتجى تلك المواد، ومستخدميها، غالبا ما يحاولون أن «يلفتوا أنظارنا بعيداً عن قضايا حقوق النشر، والاستخدام العادل للمواد، وتركيز اهتمامنا على ضرورة دفع المقابل المادى لمبتكرى ومتعهدى تلك المعلومات لقاء استخدامها. إن علينا ألا نفكر فى عدد النسخ وإنما فى مدى الاستخدام، وكيف يمكن لنا أن نقيس وندفع المقابل بعدالة لقاء كل استخدام؟ وأن نفعل ذلك بهدف جعل استخدام المعلومات أكثر يسراً بالنسبة للمستفيد من العامة، والمواطن الذى يعتبر حقه فى الحصول على المعلومات على نفس الدرجة من الأهمية كحق المؤلف فى حقوقه من أعماله الإبداعية»(١٠٢).

٦ - الاتصال المهنى

لقد احتلت مسألة العلاقة بين أخصائى قسم التزويد فى المكتبة وبين المورد موقعا متقدما فى موضوع الأخلاق. فقد نص البند السادس فى

الدستور الأخلاقى لعام ١٩٩٥م «نحن لا نقدم مصالحنا الشخصية على حساب المستفيدين من المكتبة، أو على حساب الزملاء، أو على حساب المؤسسة التى نتبعها»(١٠٣). ومثل هذا النص وإن كان يبدو واضحاً لا يحتاج إلى شرح، إلا أن الفصل بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل كانت دائما مشكلة فى إدارة الأعمال.

لقد طرح Jonathan Lindsey عدداً من الأسئلة تبين علاقة المكتبة مع الناشر والتى كانت موضع نقاش فى اجتماع لجنة الأخلاقيات المهنية لجمعية المكتبات الأمريكية، ومن هذه الأسئلة:

١ - إلى أى مدى يمكن لأخصائى المكتبات أن يقبل دعوة [شخصية] من الناشر؟

٢ - كيف يمكن أن يميز بين العلاقات الشخصية والمهنية فيما بين الناشر وأخصائى المكتبات؟

٣ - هل يعمل الناشرون فى نطاق المهنة بمستوى أخلاقى يختلف عن المستوى الذى يعمل به أخصائيو المكتبات؟

٤ - هل يجوز أن تبرم عقداً مع صديق شخصى له معزة خاصة لديك؟

٥ - هل يصبح الحكم المهنى للأخصائى بشكل أفضل إذا لم يقبل أى دعوات اجتماعية من الناشرين.

وقد توصل Lindsey من خلال الرد على سؤال الدعوات الاجتماعية من بعض ممثلى الناشرين الذين حضروا الاجتماع أنه موضوع متداخل يحمل التقدير والمبادرة معا، ولا يمكن الفصل بينهما(١٠٤).

ولما كان أخصائيى المكتبات والموردين هم القادرون على تحديد المستوى الأخلاقى فى علاقتهم ببعضهم البعض فقد قامت Donna Goehner بعمل دراسة ميدانية تضمنت ستة من مسئولى التزويد المتمرسين تم اختيارهم من مكتبات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وستة من الموردين الناجحين الذين يمثلون شركات توريد كتب وشركات خدمات إعلانية، وتم توزيع استبيان يشمل تسعة أسئلة هى:

١ - هل الدعوات الاجتماعية [من الموردين] ملزمة للمكتبة أو لأخصائى التزويد؟

٢ - هل من العدل مقارنة عقود الموردين المبرمة مع المكتبة مع عقودهم المبرمة مع مكتبات أخرى؟

٣ - ما هى المعلومات التى يجب على الموردين أن يصرحوا بها فيما بينهم عن المكتبات؟

٤ - ما هى المعلومات التى يجوز للموردين أن يصرحوا بها للمكتبات عن موردين آخرين؟

٥ - ما هو الوعد الملزم لكلا الطرفين؟

٦ - ما هى أهم المسائل الأخلاقية التى تواجه مجتمع الموردين والمكتبيين؟

٧ - ما الموضوع الذى تعتقد أنه يحتل أعلى درجة كسلوك أخلاقى فى المؤسسات؟

٨ - ما الأمر الذى تعتقد أنه السبب الرئيسى لمشكلة الأخلاق؟

٩ - ما هى الملاحظات الأخرى التى ترغب فى طرحها؟

وتفاديا لأية إجابات ارتجالية أو غير مسئولة قامت Goehner بعقد مقابلات شخصية بعيداً عن المناقشات العامة. وقد تم إرسال الأسئلة له مسبقاً بالبريد مع تحديد مواعيد لقاءات للمشتركين فى العينة ولم تدرج الأسماء فى أى من الإجابات. وكانت نتائج تحليل Goehner للإجابات كما يلى:

بالنسبة للسؤال الأول جاءت إجابات جميع المشتركين تنفى بالقطع أن الدعوات الاجتماعية ملزمة لأخصائى المكتبات. وقد أشارت Goehner إلى

أن عدداً كبيراً من أخصائيي المكتبات يؤمنون ـ على الأقل نظرياً ـ بأن قبول دعوة المورد على الغداء أو الذهاب إلى حفل اجتماعي يقيمه المورد فى أثناء وجود ممارسة تزويد لا يلزم أخصائى المكتبات بأى شكل على عقد الصفقة له، إلا أن قبول هذه الدعوات يولد نوعاً من الإحساس بالالتزام الخفى تجاه المورد. كما تضيف Goehner أن هناك علاقة طردية بين تأثر قرارات أخصائى المكتبات بالدعوات الاجتماعية وحجم الصفقة. كما تبين أيضاً أنه كلما كانت دعوة العشاء أكثر فخامة وكانت المناسبة الاجتماعية أكثر سخاء وكانت الدعوات أكثر تكراراً، كلما مثل ذلك ضغطا على أخصائى المكتبات فى إرساء الممارسة على المورد الأكثر كرماً(١٠٥).

وتشير Goehner إلى أنه كان ضمن الأشخاص الذين أجريت لهم مقابلات، من يرى أن اللقاءات الاجتماعية بين أخصائيى المكتبات والموردين أمر تقليدى وطبيعى جداً فى هذا الوسط، ولا أحد يتوقع أن يتغير هذا التقليد. بل على العكس من ذلك فإن المنتديات الاجتماعية تجعل كلا الطرفين يفهم أحدهما الآخر، ومن ثم فهى تطور من مستوى أداء الاتصال المهنى بين الطرفين. فكما أشار بعض الموردين أن كثيراً من المناقشات الإيجابية تتم بشكل دورى خلال فترة تناول الإفطار أو الغداء حيث يكون أخصائيو المكتبات بعيدين عن ضغط المسئوليات والمقاطعات المستمرة فى بيئة العمل(١٠٦).

ولكن المسألة ليست بتلك البراءة فكما تشير Goehner إلى أنه طالما أن بعض الموردين حريصون على أن ينفقوا مالاً على دعوات اجتماعية، فإن باقى الموردين سيرغمون على نفس الفعل. وتسير اللعبة فى النهاية فى اتجاه أفضل المضيفين، ويكون المستفيدون هم الضحية من حيث ضعف وقلة تنوع المصادر(١٠٧).

أما بالنسبة للسؤال الثانى فقد جاءت إجابات أخصائيى المكتبات متباينة، فقد أجاب البعض أن المشاركة بين أخصائى المكتبات فى الاطلاع على العقود المبرمة بين المكتبات والموردين، دون اطلاع على الأسماء هى أحد السبل لجعل مهنة المكتبات صادقة ونظيفة. كما رأى البعض أن مثل هذه المقارنات تدعم من أواصر العلاقات بين المكتبات وتطور الخدمة المكتبية. بينما رأى قلة من أخصائى المكتبات أن مناقشة المسائل المالية بين أخصائيى المكتبات أمر لا يجوز أخلاقيا، لأنه قد تعطى مكتبة ما اتفاقاً مالياً معيناً بناء على ميزة تخص تلك المؤسسة وحدها لا ينسحب على باقى المكتبات. ومن ناحية أخرى فقد جاءت ردود فعل الموردين متباينة، فقد رأى بعض الموردين أنه لا يجوز على الإطلاق الاطلاع على العقود المبرمة أيا كان نوعها، لأن العقد هو وثيقة سرية بين المكتبة والمورد ويجب أن تظل كذلك. وكان سبب ذلك التعقيب هو أن ما يمنحه المورد للمكتبة من خصومات أو مزايا يرتبط بشكل مباشر بمجموعة من الاحتياجات والطلبات الخاصة بتلك المكتبة، وهذا الأمر يختلف من مكتبة إلى أخرى. أما إذا كان العقد المبرم عقداً تقليدياً فلا مانع من مشاركته بين أطراف أخرى. بينما رأى بعض الموردين أنه لا مانع فى جميع الأحوال أن يطلع أطراف آخرون على العقد المبرم بين المورد والمكتبة، ما لم ينص على غير ذلك فى العقد صراحة. وأضاف مورد آخر أن شركته لا تمانع على الإطلاق من اطلاع الآخرين على العقود المبرمة لديها لأنها تؤمن بأن أفضل العملاء هم أولئك المطلعون (على ما يجرى فى السوق)(١٠٨).

وبخصوص السؤالين الثالث والرابع تطابقت إجابات كل من الموردين وأخصائيى المكتبات إذ ذكروا أنه يمكن فقط تبادل المعلومات ذات الطبيعة

العامة دون الخاصة، ويقصد بتلك العامة هى المتاحة من خلال منشورات المكتبة أو التى أذيعت علنا (مثل أن يذكر عن خدمة جديدة أضيفت للمكتبة). بينما كان هناك رأى مخالف لمكتبى واحد ومورد واحد مؤداه أنه لايجوز لأى طرف أن يدلى بأى معلومات أيا كانت، وأن ما هو متاح للعامة فهو معلوم بطبيعته(١٠٩).

أما بشأن السؤال الخامس فقد اختلفت فيه الإجابات نظرا لعموميته، فقد أجاب الموردون أن الوعد الذى يتوقعون أن يفى به أخصائيو المكتبات هو حجم الصفقة التى يتم دائما الاتفاق عليها. بينما أشار موردون آخرون أنهم يتوقعون من أخصائيى المكتبات تنوع الطلبات ودقتها لمنع التكرار وبالتالى إرجاعها، وسرعة صرف الالتزامات المالية عند تسلمهم الطلبات. ومن ناحية أخرى أجاب أخصائيو المكتبات أن ما يتوقعونه من الموردين هو قانونية العقود، وأمانة التسليم وفق المواصفات والشروط المتعاقد عليها(١١٠).

وعن السؤال السادس جاءت إجابات كل من أخصائيى المكتبات والموردين متفاوتة، فذكر أحد أخصائيى المكتبات أن أكبر مشكلة أخلاقية تؤثر فى العلاقة بين أخصائى المكتبات والمورد هو أن بعض الموردين يعلنون بنية مبيتة عن خدمات وسلع غير حقيقية، وأن الموردين لا يخبرون أخصائيى المكتبات بكامل التكلفة، وما هو متضمن فى السعر وما هو خارجه، وما الفوائد التى تجنى من شراء منتج دون آخر على المدى القريب أو البعيد وما مزايا وعيوب كل منها كما أن الموردين أخصائيى المكتبات وعوداً بخصومات ليست حقيقية أو قابل للتنفيذ. أما فى جانب الموردين فقد ذكر بعضهم أن أكثر ما يؤثر فى علاقتهم بأخصائيى المكتبات هو إصرارهم على عقود أبرمت سابقاً دون اعتبار لعامل تغير سعر السوق، وكذلك رغبتهم المتزايدة فى الدعم الفنى لمنتجاتهم فى ظل تناقص معدلات الربح مع تزايد عدد المنافسين، وكذلك مشكلة إرجاع الكتب بشكل مستمر على نفقة الموردين(١١١).

وعن السؤال السابع حول الموضوع الذى يعتقد أنه يحتل أعلى درجة كسلوك أخلاقى فى المؤسسات، جاءت الإجابات متباينة تشمل فى مجملها قيم الاحترام المتبادل، والعدل، والصدق، والسمعة الحسنة، والابتعاد عن الحلول السريعة غير المدروسة(١١٢).

وبالنسبة للسؤال الثامن ذكرت معظم الإجابات أن الجشع هو السبب الرئيسى لمشكلة الأخلاق فى العلاقة بين أخصائيى المكتبات والموردين. وإن كان هناك انطباع عام أن بيئة المكتبات ودور النشر هى أفضل البيئات من الناحية الأخلاقية مقارنة مع بيئات الأعمال الأخرى(١١٣).

وعند التعقيب على السؤال التاسع علق عدد من أخصائيى المكتبات وآخر من الموردين أن المشكلة التى تواجههم أن مدارس المكتبات تقوم بتدريس مادة تنمية المقتنيات بكل ما فيها دون أن تربطها بسوف النشر. ومن ثم فإن المتخرجين من هذه المدارس لا يعلمون كيفية التصرف خارج إطار المؤسسة المكتبية(١١٤).

وأمام هذه التعقيدات فقد ضمنت بعض الدساتير بشكل واضح حدود العلاقة بين أخصائيى التزويد والمورد، فقد أورد الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات السنغافورية فى بنده الخاص بعلاقة أخصائيى المكتبات بالمورد ما يلى(١١٥):

١ ـ يجب على أخصائى المكتبات فى حالة مقارنته بين الناشرين وموردى الكتب أن يخضع أحكامه على ما يلى:

* أفضل المنتجات المتاحة بأسعار معقولة.

* خدمة طويلة المدى مع تحمل المسئولية.

كما يجب عليه أن يرفض جميع المجاملات الشخصية.

٢ - يجب على أخصائى المكتبات ألا يشارك فى أى أعمال بصفته ممثلا المكتبة بما ينتج عنه ربح شخصى.

ولكن دراسة Goehner أوضحت مدى تعقد مسألة العلاقات الاجتماعية بين أخصائى التزويد والمورد، إلا أن Bekker قد أثار بعدا آخر لهذه العلاقة وهو قانونية أن يعمل أخصائى المكتبة عملاً إضافيا بعد ساعات عمله الرسمية، وطبيعة هذه الأعمال. فكما يشير Bekker أن هناك بعض التخصصات مثل السلك السياسى الأكاديمى، والقضاء، والعمل فى المتاحف قد نص فى دستور مهنتهم الأخلاقى أنه لا يجب على أى شخص ينتمى للمهنة ألا يعمل عملاً إضافياً يتعارض مع واجبات عمله الرئيسى. بينما فى مهنة المكتبات فإن العمل الإضافى يناقش باعتباره حياة خاصة[١١٦].

وعلى ذلك فإن عمل أخصائى مكتبة عند مورد أو ناشر بعد انتهاء مواعيد عمله الرسمية يعد نوعاً من التعارض مع واجبات عمله الرئيسى أو على الأقل يوجد نوع من التداخل الذى قد يؤثر على أداء عمله فى المكتبة من حيث العلاقات الداخلية التى قد يسيرها لصالح المورد.

ثالثاً: أهم النظريات الأخلاقية فى مهنة المكتبات

إن النتائج التى توصل إليها Bekker و Hauptman و Finds وغيرهم جعلت المشرعين لمهنة المكتبات يعيدون النظر فى رؤيتهم للمهنة بعيدا عن المهن الأخرى. ووجدوا أن أى معالجة فلسفية للمهنة يجب أن تضع فى الاعتبار مشكلات المهنة الخاصة. وفى ضوء ذلك كتب Richard N. Stichler عام ١٩٩٢م مقالاً نشر فى American Journal راجع فيه ملاحظات وتعرض لجميع المشكلات الحقيقية التى تواجهها مهنة المكتبات، وقد ذكر أن الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات يجب ألا يقارن بالدساتير الأخرى مثل القانون والطب والمحاسبة وغيرها لاختلاف طبيعة المهنة، وإنما يدرس على أرض الواقع.

وحيث إن جميع هذه البنود الواردة فى دساتير المهن الأخرى لم تأت بأى حلول فعلية فقد رأى البعض الآخر أن نحاول تطبيق مفاهيم النظريات الأخلاقية على هذه المشكلات.

وفى غضون السنوات الأخيرة انتشر بالفعل فى الفكر المكتبى بعض من النظريات الأخلاقية التى كان من أشهرها النظرية النفعية، ونظرية النسبية الأخلاقية، ونظرية الحقوق، ونظرية الواجبات، ونظرية المنظور النسوى [للأخلاق].

فأما النظرية النفعية فهى ترى أن حل المشكلات الأخلاقية بصفة عامة يمكن أن يتحقق إذا ما عرفنا أى الخيارات أكثر نفعا للصالح العام. فأصحاب هذه النظرية يرون أنه من الصواب أن نحافظ على القاعدة حتى فى الظروف التى نعتقد أنه يكون من الأفضل أن نخرج عليها، لأن ذلك سوف يجلب لنا خيراً أكثر[١١٧]. بمعنى آخر هم يرون بضرورة الالتزام بقواعد أخلاقية صارمة دون استثناء لأن المنفعة ستكون أكبر من خرق القاعدة فى حالة ظهور منفعة جزئية فى حالة معينة. ومن ثم يكون تطبيق تلك النظرية على قواعد تصوير الكتب فى المكتبة مثلاً بشكل صارم دون استثناء، وكذلك عدم انتهاك قواعد الإعارة سواء كانت لمستفيد أو لزميل أو لمسئول لأنها ستحقق فائدة أكبر فى حالة الالتزام بها.

ومن ثم فالنظرية النفعية تبدو بذلك سليمة جداً، ولكن عند تطبيقها على مستوى الأولويات تصبح بعيدة عن الواقع. فعلى سبيل المثال تذهب النظرية النفعية إلى أن قول الحقيقة دائماً سيكون فائدته أفضل من أن أكذب ولو لمرة واحدة، وكذلك الحال بالنسبة للوفاء بالوعد تحت أى ظرف. وبذلك إنه يجب قول الحقيقة لمجرم يريد أن يقترف جريمة وأن أدله فى أى اتجاه ذهبت ضحيته. وكذلك يجب على الإنسان الوفاء بالوعد لموعد سابق وترك شخص ملقى فى الطريق من أثر حادث. ومن ثم فيجب على أخصائى المكتبات وفقا للنظرية النفعية أن يمتنع عن إطلاع الشرطة المحلية بأسماء المستعيرين مهما كانت الأسباب حماية لخصوصية المستفيدين. وهو أمر يبعد عن المنطق والمنفعة العامة، ثم ما هو المقياس الذى ستقاس به المنفعة العامة أصلا فيما يخص المجتمع؟ ما هى المعايير التى يمكن أن أتعرف بها على حاجات المستفيدين؟ هل الامتناع عن شراء كتاب أثار ضجة إعلامية بسبب مهاجمته شعائر الدين أو التعرض لأحد القيم الاجتماعية بشكل ساخر أفضل حتى لا أثير سخط رواد المكتبة، أم من حق المواطنين معرفة أصل المشكلة؟

ورداً على مشكلة الأولويات كانت النظرية الثانية التى أثيرت فى مجال المكتبات هى نظرية النسبية الأخلاقية وهى نظرية تنتمى إلى الدراسات الأنثروبولوجية ومؤداها أن هناك اختلافات بينة فى العادات والتقاليد والمفاهيم التى تؤمن بها الشعوب المختلفة. وهذا ما دفعهم إلى القول بأن ما هو صائب بالنسبة للمجتمع:

(أ) ليس بالضرورة صائب بالنسبة لمجتمع آخر.

(ب) كذلك ما هو واقع خارج نطاق الحكم الأخلاقى بالنسبة لهذا المجتمع يظل واقعا خارج نطاق الحكم الأخلاقى بالنسبة لهذا المجتمع وحده دون أن يكون كذلك بالضرورة بالنسبة لمجتمع آخر، بل ودون أن يكون كذلك بالضرورة بالنسبة لنفس المجتمع خلال حقبة غابرة أوحقبة مقبلة من الزمان[١١٨].

ولقد ساعد على هذا الاعتقاد ما تعرضت له فكرة المطلق من اهتزاز فى مجالات كثيرة غير مجال الأخلاق، وبوجه خاص فى مجال العلوم الفيزيائية، حيث حلت ميكانيكا أينشتين «النسبية» محل ميكانيكا نيوتن المطلقة، وفى الوقت ذاته فقد حلت فكرة الترجيح محل فكرة الضرورة بالنسبة لسائر القوانين الفيزيائية بوجه عام.

ويرى أنصار النسبية الأخلاقية أن هذه النسبية إنما تعمل على مستويين، المستوى الفردى والمستوى الاجتماعى. فأما الأول فهو المستوى النفسى الذى يجد الفرد فيه نفسه من خلال قدرته العقلية المحدودة على التخيل أن يكو ميالا إلى قيمة ما أكثر من ميله إلى غيرها. فمثلا قد نجد أن كل فرد فى أعماقه يتمنى أن تسود معايير عامة للسلوك الأخلاقى تتناسب مع ظروفه وأحواله ومزاجه، فالضعيف مثلاً قد يتمنى أن تكون الفضيلة الأولى التى يلزم بها البشر هى الرحمة والتعاطف، بينما يرى القوى أن الفضيلة الأولى يجب أن تكون للشجاعة. وكذلك الدائن يتمنى أن تكون الفضيلة الأولى هى الوفاء بالحقوق، بينما يتمنى المدين أن تكون الفضيلة الأولى هى التسامح. وهكذا كل يرى الفضيلة الأولى وفق أولوياته أو احتياجاته، وإن كانوا يتفقون فى مجموعهم على ضرورة وجود سلم أخلاقى معين.

وعلى الرغم من أن الجميع يعلم فى الوقت ذاته أن إصرار كل فرد على تعميم أولوياته الخاصة من شأنه فى نهاية المطاف أن يؤدى إلى امتناع أى

تعميم سواء فى ذلك تعميم أولوياته وتفضيلاته هو أو تفضيلات سواه، إلا أن الجميع يظل دائما يحاول الحصول على تفضيلاته هو دون غيره حتى ولو كان ذلك بالضغط على الآخرين واستخدام كافة التدابير والوسائل لذلك.

ولهذا السبب فإن العديد من الأفراد الذين يرون بضرورة تعميم فضيلة الطهارة لا يزالون يطالبون برغباتهم فى رفع مجموعات الكتب التى تتناول الإجهاض أو الشذوذ أو غيرها بشتى الطرق والأساليب، بينما يقف أمناء المكتبات الذين يرون ضرورة تعميم فضيلة الحرية موقفاً معارضاً ومتشدداً تماماً من ذلك. كذلك يرى كل من المؤلفين والناشرين أن الفضيلة الأولى يجب أن تكون حماية حقوقهم فى الملكية من جراء التصوير والنسخ، بينما يرى المستفيدون من الباحثين والطلاب أن الفضيلة الأولى يجب أن تكون فى إتاحة مصادر المعلومات لهم بالمجان.

أما عن المستوى الاجتماعى فإن أنصار النسبية الأخلاقية يرون أن للمجتمع وسائله الخاصة فى فرض وجهة نظره وترسيخها فى وجدان أفراده بحيث تصبح جزءاً من مكونات ضمائرهم، فبالإضافة إلى أنماط التربية التى تنقل بها الخبرات من جيل إلى جيل، هناك الإعلام الذى يساعد على ترسيخ مفاهيم وتغييرها، وكذلك العقوبات المعنوية التى يلقاها الأفراد من الاستياء والاستنكار من المجتمع عند خروجهم عن العادات والتقاليد السائدة، وأيضاً العقوبات المادية التى يفرضها القانون فتلزمهم أخلاقياً بمفاهيم معينة تحول دون خروجهم عنها.

إن النسبية الأخلاقية على المستوى الاجتماعى لا تمثل مشكلة مثلاً فيما يتعلق بالمفاهيم الجمالية فالألوان والتكوينات الهندسية تختلف كثيراً بين الشعوب الأوروبية والآسيوية والإفريقية وتظهر فى شتى أنواع المساكن والألبسة، ولا تحدث ضرراً على الإطلاق. ولكن الضرر يقع إذا انتقلت المفاهيم إلى المعنى الذى يؤثر على المفاهيم الدينية مثل الأدب المكشوف والصور الإباحية وغيرها. وكذلك العادات والتقاليد الشائعة بين الشعوب مثل الأكل والشرب واللباس والنكاح فهى طبيعية بين سائر البشر، ولكنها تختلف فى حالة تطبيق مفاهيم الشرائع التى تدين بها مثل تحريم بعض أنواع الأطعمة، وتحريم أو إباحة المسكرات، وأصول الملبس، وحدود العلاقة التى تحكم الجنسين.

ومعنى هذا وفق النظرية النسبية الأخلاقية أنه لا يمكن أن توجد معايير أخلاقية يمكن أن تسود جميع البشر، فما يراه المجتمع (أ) شيئاً طبيعيا، يراه المجتمع (ب) مستنكراً بل وقد يجرمه الشرع أو القانون. من ثم فلا يمكن لقضايا مثل العنصرية والعصبية وغيرها أن تحل فى ضوء النظرية النسبية. ولكن النظرية النسبية الأخلاقية لا تستطيع أن تفسر كيف استطاعت جميع المجتمعات أن تتفق على أن فضائل مثل الصدق، والعدل، والأمانة، والشجاعة هى فضائل جيدة، بينما نقائضها تعد خصالاً سيئة بطبيعة الحال. إن مثل هذا الاتفاق يعنى أن هناك فضائل مطلقة يمكن أن تعم جميع المجتمعات، وإن اختلفت معايير هذه الفضائل.

وأمام هذا القصور من النظرية النفعية والنظرية النسبية الأخلاقية كان هناك الصعوبة بمكان تحقيق دستور أخلاقى يحقق التوازن. فالدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات والمعلومات يجب أن ينص أو يتضمن القيم المشتركة بين العاملين فى المهنة فى كل مكان فى العالم وهى معايير الفضائل المطلقة. وفى الوقت نفسه يجب أن يحمل فى طياته الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للدولة وهى تلك

التفضيلات التى يراها كل مجتمع بعينه وحده أو يشترك معه فيها البعض. وهذا يعنى أنه يجب أن يكون هناك توازن بين جميع المبادئ الخاصة بالمهنة والعوامل المؤثرة فى المجتمع.

ولحل هذه الإشكالية ظهر ما يعرف بنظريات الواجبات Deontological Theories وهى مجموعة من أربع نظريات، إلا أن أهميتها فى موضوعنا هما نظريتان: نظرية الحقوق Duty Theory ونظرية الواجبات Rights Theory وهما نظريتان مكملتان إحداهما للأخرى.

فأما نظرية الحقوق فتنص على أن هناك حقوقا طبيعية خلق بها جميع الناس وهى هبة من الله تعالى. ويعطى قانون الحق هذا شروطا إلزامية تنص على أنه لا يحق لأى إنسان أن يؤذى آخر فى نفسه، أو فى صحته، أو فى عمله، أو فى ممتلكاته. وتتبع هذه الحقوق الطبيعية حقوقا أخرى مثل حقوق الملكية، وحقوق حرية الحركة، وحقوق حرية التعبير، وحقوق حرية العقيدة. كما أن هناك أربع خصائص تصاحب هذه الحقوق بطبيعتها، أولاً: أن هذه الحقوق طبيعية فهى لم تكتشف أو تخترع من قبل الحكومات. ثانياً: أن هذه الحقوق عالمية ولا تختلف من مجتمع إلى آخر. ثالثاً: أن هذه الحقوق متساوية لجميع الناس بغض النظر عن النوع، أو العرق، أو الإعاقة. رابعاً: أن هذه الحقوق غير قابلة للتحويل من شخص إلى آخر (كأن يبيع إنسان حريته)[١١٩]. ووفقا لهذه النظرية فقد شكلت وثيقة حقوق الإنسان التى أخذ منها، ميثاق حرية القراءة (انظر ملحق ٦)[١٢٠]، ووثيقة حقوق المكتبة (انظر ملحق ٧)[١٢١].

أما نظرية الواجب فتنص على أن الالتزامات التى تحكم سلوكيات الأفراد بحكم قانون الطبيعة يمكن تصنيفها على ثلاثة أقسام، الواجبات نحو الله تعالى وهى تعظيمه، وخدمته، والصلاة له. والواجبات نحو النفس وهى الحفاظ عليها وطلب السعادة لها، وتنمية مواهبها وقدراتها. والواجبات نحو الآخرين وهى تقع فى ثلاث مجموعات: أولها الواجبات نحو الأسرة وتشمل احترام الأبوين، ورعاية الزوجة والأطفال، وثانيها الواجبات الاجتماعية والتى تشمل الامتناع عن أذى الآخرين، وحفظ الوعد، وعمل الخير، وثالثها الواجبات السياسية والتى تشمل طاعة القانون. وبناء على ذلك فإنه يكون من الخطأ أن يهمل شخص عبادته، أو يرتكب جريمة، أو يسرق الآخرين. ومن خلال هذه الواجبات تتحدد القيم فى جميع السلوكيات[١٢٢]. ووفقا لهذه النظرية شكلت معظم دساتير المهن الأخلاقية، كما أخذ منها دستور جمعية المكتبات الأمريكية لعام ١٩٣٨م (انظر ملحق ١)، ودستور الجمعية الأمريكية لعلـم المعـلومات عـام ١٩٩٠م[١٢٣]. (انظر ملحق ٥).

ولكن المشكلة التى يواجهها صياغة الدستور الأخلاقى لتحقيق غايته هو هل يكون مقيداً أم عاماً قابلاً للتفسيرات؟ وإذا كان مقيداً فكيف يمكن تطويره حتى يكون ذا معنى وقابلاً للتطبيق؟ فلا يكون بسيطاً للغاية يحمل مفاهيم عامة أو معقداً للغاية لا يصلح للتطبيق على حالات بعينها. وإذا كان عاما فكيف له أن يخدم المهنة فى ظل التفسيرات المختلفة؟ إن مثل هذه المعادلة الصعبة وضع حلها ـ على الأقل نظرياً ـ Froehlich وذلك من خلال رواية مقتبسة روتها Carol Gilligan فى كتابها In A Different Coice وهى أن هناك وجهين للتعامل مع القيم أحدهما ما يسمى بأخلاقيات الحقوق والواجبات (ethic of rights) والثانى بأخلاقيات الرعاية والرحمة (ethic of care) وهى ترى أن الأولى تمثل سمات التفكير عند الرجل،

بينما الثانية تمثل سمات التفكير عند المرأة. وما يجب أن يتم هو أن يكون هناك نوع من النقاش بين هذين السمتين وليس غلبة أحدهما على الآخر وتشبه Gilligan الفرق بين الأولى والثانية بقصة ترويها من خلال تعليق طفلين أحدهما ذكر واسمه Jake والآخر أنثى واسمها Amy. وموضوع القصة أن أحد الأشخاص قام بسرقة دواء غال الثمن لا يقدر على شرائه من أجل إنقاذ زوجته المريضة جداً. وكان تعليق Jake الممثل لصوت أخلاقيات الحقوق والواجبات أن هذا التصرف يعد صحيحا فى جوهره لأن حياة زوجته لها أولوية. فإذا كانت السبل قد ضاقت به ولا يجد وسيلة أخرى أن يشترى بها الدواء فإن السرقة هى الطريق الوحيد لذلك. أما Amy وهى الممثلة لصوت أخلاقيات الرعاية والرحمة فقد رفضت المبدأ مشيرة إلى أن الرجل سوف يلقى فى السجن، ومن ثم فلن يكون له فرصة أن يعتنى بزوجته. كما أنه لن يستطيع أيضاً أن يبحث عن طرق أخرى يوفر بها الدواء لها. والحل عند Amy هو أن يطلب الرجل تعاطف الصيدلى معه، وأن يأخذ الدواء كقرض أو يطلب مساعدة الآخرين له فى ذلك[١٢٤].

إن هذه القصة والتى تبين الفارق بين أخلاقيات الجنسين، قد بنتها Gilligan على مفهوم نظرية المنظور النسوى [للأخلاق] Feminist Ethics التى شاعت فى الأوساط الغربية فى العقد الأخير من القرن العشرين[١٢٥]. ولقد نالت هذه النظرية تفسيرات عدة، إلا أن ما يهمنا فيها ما انتهى إليه تعقيب Froehlich على القصة وهو أن تخصص المكتبات والمعلومات هو مهنة خدمية تتبع فى جملتها أخلاقيات الرعاية والرحمة، بينما قادة العالم ينظرون إلى أخلاقيات الحقوق والواجبات ومنها تصاغ الدساتير. ولكن العالم يحتاج إلى تراحم أكثر، ومن ثم فيجب لأى دستور أخلاقى يصاغ فى مهنة المكتبات والمعلومات أن يحوى فى بنوده أخلاقيات الرعاية والرحمة التى تشمل كل البشر بخصائصهم المنفردة وعلاقاتهم بعضهم ببعض[١٢٦].

رابعا: معايير الدستور الأخلاقى لأخصائى المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى

يوجد حاليا فى الوطن العربى عدد من الجمعيات المهنية فى مجال المكتبات والمعلومات يأتى فى مقدمتها من الناحية العددية أربع جمعيات مصرية وهى وفق الترتيب الزمنى لتأسيسها جمعية المكتبات المدرسية (١٩٦٧م)، والجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف (١٩٨٥م)، والجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات (١٩٧٩، والجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات (١٩٩٣م). ويلى هذه الجمعيات عدداً إحدى عشرة جمعية موزعة على إحدى عشرة دولة عربية وهى وفقا للترتيب الزمنى لتأسيسها جمعية المكتبات اللبنانية (١٩٦٠م)، جمعية المكتبات الأردنية (١٩٦٣م)، الجمعية التونسية للمكتبيين والموثقين والخزنة (١٩٦٥م)، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات (١٩٦٧م)، جمعية المكتبات السودانية (١٩٦٩م)، جمعية المكتبات والوثائق فى القطر العربى السورى (١٩٧٢م)، الجمعية المغربية لأخصائيى المعلومات (١٩٧٣م)، الجمعية الموريتانية لأمناء المكتبات والأرشيفيين والموثقين (١٩٧٩م)، جمعية المكتبيين والأرشيفيين والموثقين الجزائريين (١٩٨٩م)، جمعية المكتبات البحرينية (١٩٩٤م)، جمعية المكتبات والمعلومات الفلسطينية (١٩٩٤م). وجميع هذه الجمعيات فيما عدا الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف ليس لأى منها

دستور أخلاقى معلن لها. أما الأخيرة فقد اعتمدت قَسَماً من ستة بنود هى(١٢٧):

* أن أضع قلبى وراء الكتب والمكتبات.

* وأن أضع إمكاناتى كلها لتحقيق التنمية والوطنية الشاملة والبشرية العامة، وتحقيق السلم والتفاهم بين طوائف البشر.

* وألا أفرق فى الخدمة المكتبية وخدمات المعلومات بين المستفيدين.

* وأن أحافظ على أسرار العلماء والباحثين.

* وألا استخدم سلاح المعلومات فيما يضر الوطن أو البشر.

* وأن أناهض الإرهاب الفكرى من جانب الدولة أو الأفراد على السواء.

والقسم ببنوده هذه ـ فيما عدا البنود الثالث والرابع والسادس ـ لا يعبر عن أى معنى حقيقى يمكن أن يرتكز عليه كدستور أخلاقى يعرض للمشكلات السابقة الذكر. كذلك إن البندين الثالث والرابع جاءا بصيغة عامة لدرجة كبيرة بما لا يسمح لتطبيقها على المشكلات المتعلقة بالخدمة المرجعية، أو الخصوصية. أما البند السادس فإن تعبير مناهضة الإرهاب الفكرى غير كافية لحل الإشكاليات الخاصة بالرقابة التى تفرضها الدولة، أو جماعات الضغط من قبل الأفراد.

ومن ثم فإن معايير الدستور الأخلاقى لجمعيات المكتبات فى الوطن العربى يجب أن تأخذ فى اعتبارها أنها تمارس دورها فى مجتمع عربى مسلم. وبناء على ذلك فإن مثل هذا الدستور يجب أن تتوافر فيه المعايير الدينية أولاً، لأن الدين هو عنصر رئيسى فى نصوص دساتير تلك الدول، وهو ما يحتم على دستور أى مهنة أن لا يتعارض مع دستور الدول. كما يجب كذلك أن تراعى الظروف الاجتماعية والسياسية التى تحكم المجتمع وهذا يعنى أن يكون مرنا حتى يواكب التغيرات التى يشهدها المجتمع على مر العصور.

لقد أشار أحمد بدر أن هناك حاجة حالية إلى «دستور أخلاقى لمهنة المعلومات تكون المرجعية الأساسية فيه السلوكيات والأخلاقيات الواردة بالأديان السماوية خصوصا نصوص القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص)»(١٢٨). كما كتب محمد فتحى عبد الهادى أنه يجب أن يكون هناك دستور أخلاقى لمهنة المعلومات فى عالمنا العربى، وأن هذا الدستور «يجب أن يستند إلى السلوكيات والأخلاقيات الواردة بالأديان السماوية خصوصا نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية»(١٢٩). أما محمد مجاهد الهلالى فقد وضع تصوراً مبدئيا لهذا الدستور، جاعلا من أخصائى المعلومات محوراً، فتناول أولا علاقة أخصائى المعلومات بالله عز وجل، يليها بالمجتمع، ثم بالمهنة، ثم الإدارة، ثم مؤسسات المعلومات، ثم الزملاء، ثم المستفيدين، وأخيراً علاقته بنفسه(١٣٠).

وكما هو واضح أن جميع هؤلاء الباحثين قد اتفقوا على أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يجب أن يكونا هما أساس الدستور، إلا أن الباحثين الأوليين لم يتعديا التوصية فقط، بينما أقدم الثالث على محاولة التفصيل. والواقع أن هذا التفصيل لم يقصد صاحبه أن يكون بمثابة دستور، وإنما هو بمثابة تشريعات مكتبية يمكن الاستئناس بها.

لقد أشار Froehlich ـ أن أحد الإشكاليات التى تواجهها صياغة الدساتير الأخلاقية لمهنة المكتبات هو أنها لا تحدد الجهة التى يكتب لها الدستور. فمعظم النماذج للدساتير الموجودة فى المهنة يقصد بها المكتبات العامة والأكاديمية والتى تمثل جزءاً من مشكلته. ولكن كثيراً من بنود هذه الدساتير لا

تنطبق على المكتبات المتخصصة، على سبيل المثال حماية حق الخصوصية للمستفيدين. ومن ثم فإنه من المستحيل أن نضع دستوراً أخلاقياً يمكن تطبيقه على جميع أنوع المكتبات، كما أن محاولة التوفيق بين العام والخاص قد لا تكون طريقة ناجحة أو سليمة بجملتها(١٣١).

ومن ناحية أخرى فقد ذكر Mark Frankel أن هناك اختلافات جوهرية فى الصياغة بين الدساتير المهنية يمكن حصرها من الناحية التركيبية فى ثلاثة أنواع هى: الدستور المثالى الذى يستحضر المثاليات التى يجب أن يحذو حذوها الممارسون للمهنة. والدستور التعليمى الذى يضم المبادئ المهنية مع تفسيراتها وتأويلاتها. والدستور التنظيمى الذى يزود المهنيين بقاعدة مفصلة من القواعد تضبط ممارسات المهنة وتزودهم بأساس يمكن به حل المشكلات. وهو يرى بناء على هذا التقسيم أن معظم الدساتير الخاصة باتحادات مهنة المكتبات والمعلومات هى من النوع المثالى وبشكل ما من النوع التعليمى.

وحيث إن صياغة الدستور ليست هى موضوع هذه الدراسة الآن، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن وضع المعايير يؤثر بشكل عام على الصياغة. والمعايير التى نقترحها فى هذا البحث لصياغة دستور فعال تتكون من أصول وفروع. فأما الأصول فهى التى تنبع من الدين وهى غير قابلة للتغير، وأما الفروع فهى تلك التى تنبع من الظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع وهى قابلة للتغيير وفق متغيرات العصر دون تعارض مع الأصول. ويمكن تحديد معايير كل من الأصول والفروع كما يلى:

الأصول: وهى المقاصد العامة للشريعة الإسلامية التى تحقق أخلاقيات الحقوق والواجبات وهى حفظ النفس ـ حفظ الدين ـ حفظ العرض ـ حفظ المال ـ حفظ العقل.

الفروع: وهى تلك القواعد الفقهية النابعة من المقاصد العامة، وتحقق أخلاقيات الرعاية والتراحم مثل: إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ـ كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ـ لا ضرر ولا ضرار ـ الضرورات تبيح المحذورات ـ دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة.

فالأصول هى التى تحفظ حقوق المستفيدين بصفة عامة، فحفظ النفس تكون بالامتناع عن وضع كتب تحث على الإجهاض أو طرق الانتحار أو ارتكاب جرائم القتل، وحفظ الدين يكون بالامتناع عن شراء كتب تحث على الرذيلة، وحفظ العرض يكون بالحفاظ على خصوصية وسرية المستفيد، وحفظ المال يكون بالحفاظ على الملكية الفكرية، وحفظ العقل يكون بالتفاعل التام مع متطلبات المجتمع وقيمه وليس بالحياد عنها. أما الفروع فتأتى لحل المسائل الأقل وضوحا، ومن ذلك حل إشكالية الخدمة المتميزة التى تصاحبها النصيحة والإفتاء فيجب أن تكون من منطلق إنما الأعمال بالنيات. وكذلك إشكالية الحرية الفكرية والذى يجب أن تحكمه قاعدة كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته. وأيضا التعامل بين الموردين وأخصائى التزويد يجب أن يكون من منطلق لا ضرر ولا ضرار، وبالمثل إتاحة معلومات خاصة وسرية عن المستفيد يجب أن تكون من باب الضرورات تبيح المحظورات، وأيضا تقديم الخدمة المرجعية لأشخاص مشبوهين أو مرضى نفسيين يجب أن تكون من منطلق دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة.

ووفقا لهذه المعايير ومن خلال الجمع بين الأصول والفروع يمكن صياغة الدستور الأخلاقى الذى سيكون من النوع التنظيمى. إذ سيسمح هذا النوع أن يكون لكل مجتمع، بل ولكل نوع من

المكتبات (وطنية، جامعية، متخصصة، عامة، مدرسية) أن تضع صياغة مناسبة لدستورها.

الخلاصة

إن جميع ما أشرنا إليه فى هذه الدراسة ليس إلا محاولة لوضع تصور عام لدستور أخلاقى لمهنة المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى. وإلى أن يتشكل هذا التصور وتتضح معالمه، فإنه يمكن توزيع محاور هذا الموضوع على المقررات الدراسية المتاحة حاليا فى اللوائح الجامعية. فيمكن مثلاً مناقشة موضوع حياد القيم فى مادة تنمية المقتنيات، وموضوع الخدمة المرجعية فى مواد خدمات المعلومات والمراجع العامة والمتخصصة، وكذلك مشكلة الخصوصية فى مادتى خدمات المعلومات وإدارة الأرشيف، وموضوع الملكية الفكرية فى مادة تشريعات المعلومات، وموضوع الاتصال المهنى فى مادة إدارة المكتبات وهكذا. ويمكن أن تبدأ النقاشات مع الطلبة من خلال مجموعة من الأسئلة التى تساعد على إثارة اهتمام الطلبة بمثل هذه الموضوعات (انظر ملحق ٨).

وفى نفس الوقت يمكن أن يتم عمل استبيان يوزع على أخصائى المكتبات والمعلومات فى المكتبات بأنواعها للتعرف على المشكلات الحقيقية التى يواجهونها. وترتيب هذه المشكلات على سلم الأخلاقيات ومن ثم بنود الدستور. إنه من خلال هذا الطرح يمكن تطوير دستور أخلاقى للمهنة على المستوى الأكاديمى يمكن به قياس مدى فاعليته لدى العاملين فى المهنة من خلال المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية. إنه من خلال هذا التفاعل فقط بين القطاع الأكاديمى والقطاع المهنى يمكن الوصول إلى دستور أخلاقى لأخصائيى المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى.

ملاحق الدراسة

ملحق ١

الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية

أقرت الجمعية الأمريكية للمكتبات القواعد التالية فى عام ١٩٣٨م:

علاقة أمين المكتبة بالجهة المسئولة

* يجب على أمين المكتبة أن يؤدى واجباته مع إدراكه لحقيقة أن الأحكام النهائية بشأن إدارة المكتبة إنما تقع على الجهة المسئولة المشكلة رسميا. وهذه الجهة قد تكون ممثلة فى فرد بعينه، أو مجموعة مثل لجنة أو هيئة.

* يجب على مدير المكتبة أن يخبر الجهة المسئولة بالمستوى المهنى والتقدم فى الأداء. وتقع على عاتق كل أمين مكتبة مسئولية تطبيق سياسات الجهة المسئولة وسلطتها التنفيذية المعينة وذلك بروح الولاء إلى المكتبة.

* يجب على مدير المكتبة أن يفسر للعاملين قرارات الجهة المسئولة، وأن يتصرف كضابط اتصال فى الحفاظ على العلاقات الودية بين الأعضاء العاملين وأولئك (المسئولين).

* يجب أن تكون التوصيات الموجهة للجهة المسئولة والخاصة بتعيين الأعضاء العاملين من قبل مدير المكتبة على أساس الالتزام المهنى والمؤهلات الشخصية للمتقدم للوظيفة. وأن يكون الاستمرار بالخدمة والترقية مبنيا على طبيعة أدائه التى تتبع سياسة واضحة ومحددة. وإذا ما تطلب صالح العمل تغيير فى العمالة، فيجب أن يعطى المستغنى عنه إخطاراً قبلها بفترة. وإذا لم يكن بالإمكان الحصول على بديل مناسب فيجب أن توقف الخدمة غير الموفقة وفقا لسياسة المكتبة وقواعد الوظيفة.

* يجب أن ترفع القرارات، والالتماسات، والطلبات الخاصة بموظف المؤسسة أو بمجموعة الموظفين من خلال اثنين من المعينيين كنائبين عن مدير المكتبة، وبناء على طلب العاملين، ترفع بدورها إلى الجهة المسئولة. كما يسمح للعاملين أيضاً أن يرسلوا مندوبا عنهم إلى الجهة المسئولة، لعرض وجهة نظرهم.

علاقة أمين المكتبة بمجتمع المستفيدين

* يجب على مدير المكتبة بمعاونة الأعضاء العاملين فى علاقتهم بالمستفيدين أن يتعرفوا على حتياجات المكتبة الآنية والمستقبلة، وأن يقوموا بتنمية المقتنيات بناء على هذه الاحتياجات. ويجب أن يتم التزويد من خلال تغطية شاملة للمنشورات ومن خلال تمثيل للآراء المتنوعة بما يتوافق مع سياسة المكتبة والميزانية المتاحة.

* يقع على عاتق أمين المكتبة مسئولية تعريف المستفيدين بالمصادر والخدمات [المتاحة] بالمكتبة. ويجب أن توفر الخدمة النزيهة لجميع مستخدمى المكتبة.

* إنه من واجبات أمين المكتبة أن يتعامل بسرية تامة مع أى معلومات خاصة تتاح له من خلال الاتصال بالمستفيدين الدائين للمكتبة.

* يجب على أمين المكتبة أن يحمى ممتلكات المكتبة وأن ينمى الشعور لدى المستفيدين بمسئولياتهم تجاه الحفاظ عليها.

علاقة أمين المكتبة بمكتبته

* يجب على مدير المكتبة أن يفوض عنه [واحداً أو أكثر] من الأعضاء العاملين، وأن يشجعهم على تحمل المسئولية والابتداع المطلوب لتطوير مهنتهم وأداء عمل جيد. ويجب أن يخطر الأعضاء العاملين بواجباتهم المنوطة بهم فى وظائفهم وأن يتم إحاطتهم بمشكلات المكتبة وسياستها [تجاه هذه المشكلات].

* يعد الولاء للزملاء العاملين وروح التعاون الطيبة، سواء بين الأفراد أو الأقسام، أساسا فى أداء خدمة متميزة.

* يجب أن توجه الانتقادات الخاصة بسياسة المكتبة وخدماتها وأفرادها إلى الجهة المسئولة عنها فقط لصالح تطوير أداء المكتبة.

* يتضمن القبول للعمل فى وظيفة المكتبة التزاما بأن يبقى الموظف فترة كافية [فيه] حتى يفى بالنفقات المترتبة على توليه الوظيفة. ويجب أن يتم الالتزام الصادق بالعقد أو الاتفاق الموقع حتى انتهاء مدته أو فسخه برضاء الطرفين.

* يجب أن تكون الاستقالات قبل موعد تنفيذها بمدة طويلة بما يسمح لفترة مناسبة لجهة العمل أن تكون فى شكل جيد وإلى أن يتم تعيين بديل.

* يجب على أمين المكتبة ألا يجعل مصادر المكتبة لاستخدامه الشخصى بما يؤثر سلبا على خدمات المكتبة التى تؤدى للمستفيدين.

علاقة أمين المكتبة بمهنته

* يجب على أمناء المكتبات أن ينظروا إلى مهنة المكتبات على أنها مهنة تعليمية، وأن يدركوا أن الأثر الإيجابى لخدمتهم إنما يعتمد على تطويرهم لذاتهم.

* يجب على أمين المكتبة، من منطلق أهمية السمات والقدرات الشخصية فى عمل المكتبة، أن يشجع فقط هؤلاء الأشخاص الذين لديهم استعداد مناسب للالتحاق بمهنة المكتبات، وأن يثنى غير المناسبين عن الاستمرار فى الخدمة.

* يجب على أمناء المكتبات أن يكون لديهم

إيمان صادق واهتمام ناقد بمهنة المكتبات. ويجب أن يسعوا لتحصيل رواتب مناسبة وظروف عمل ملائمة والإبقاء عليها.

يجب أن يكون تقييم سياسات أو ممارسات أى مكتبة أخرى فقط من خلال دعوة رسمية من الجهة المسئولة لتلك المكتبة أو من مديرها.

* يجب على أمناء المكتبات، من حيث إدراكهم لأهمية وحدة المهنة، أن يكونوا أعضاء فى المنظمات [المهنية] للمكتبات، وأن يكونوا حضورا ومشاركين فى اجتماعات المكتبة والمؤتمرات [المهنية].

علاقة أمين المكتبة بالمجتمع

* يجب على أمناء المكتبات أن يسعوا لتعريف [أفراد المجتمع] بأهمية دور المكتبة وأن يكونوا على اطلاع بالجماعات الحركية، والمنظمات، والمؤسسات التى تتوافق أهدافها مع أهداف المكتبة.

* يجب على أمناء المكتبات أن يشاركوا فى العلاقات العامة والمناسبات الاجتماعية، وأن يمثلوا المكتبة فى المواقع التى يوجد فيها ممثلين لجهات تعليمية واجتماعية وثقافية.

* يجب أن يكون سلوك أمين المكتبة من منطلق الحفاظ على احترام العامة للمكتبة ومهنة المكتبات.

ملحق (٢)

الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية:

أقرت الجمعية الأمريكية للمكتبات القواعد التالية فى عام ١٩٧٥م:

أمين المكتبة:

* عليه مسئولية خاصة تجاه تنفيذ مبادئ وثيقة حقوق المكتبة.

* عليه أن يتعلم وأن ينفذ بإخلاص سياسات المؤسسة التى هو جزء منها، وأن يسعى لتغيير تلك السياسات التى تتعارض مع روح وثيقة حقوق المكتبة.

* عليه أن يصون خصوصية العلاقة التى تنتج بين مستخدم المكتبة والمكتبة.

* عليه أن يتجنب أى احتمال لمكسب مالى يأتى من جراء عمله فى المؤسسة.

* عليه التزام [نحو زملاء العمل] وذلك بإتاحة فرص متكافئة لهم، وأحكام عادلة بشأن تنافسهم وذلك فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بتوظيفهم، واستبقائهم، وترقيتهم.

* عليه التزام [نحو زملاء العمل] عند تقييمه لمؤهلاتهم، وأن ينقل الحقائق واضحة، دقيقة، بدون تحيز، وذلك وفقا للقواعد العامة التى تتبع بشأن الإفصاح عن المعلومات الخاصة للأفراد.

ملحق (٣)

الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية:

أقرت الجمعية الأمريكية للمكتبات القواعد التالية فى عام ١٩٨١م:

١ ـ يجب على أمناء المكتبات أن يقدموا أعلى مستوى من الخدمة عن طريق المجموعات المناسبة وأن يقدموا خدمات الإعارة للجميع وأن يستجيبوا لجميع الأسئلة التى توجه إليهم بمهارة وبدقة وبدون تحيز.

٢ ـ يجب على الأمناء مقاومة مختلف جهود الجماعات أو الأفراد للرقابة على المواد المكتبية.

٣ ـ يجب أن يعمل الأمناء على حماية حق المستفيدين فى الخصوصية بالنسبة للمعلومات المرغوبة أو التى يتسلمونها أو يستشيرونها أو

يستعيرونها أو يحصلون عليها.

٤ ـ يجب على الأمناء الالتزام بالمبادئ الخاصة بالمساوة فى العلاقات بين الزملاء.

٥ ـ يجب على الأمناء التمييز الواضح بين اتجاهاتهم وفلسفاتهم الشخصية وتلك المتعلقة بالهيئة التى يتبعونها.

٦ ـ يجب على الأمناء تجنب المواقف التى يمكن أن تعكس مصالح شخصية أو مزايا مادية على حساب المستفيدين من المكتبة أو على حساب زملائهم أو المؤسسة التى يتبعونها.

ملحق (٤)

الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية:

أقرت الجمعية الأمريكية للمكتبات القواعد التالية فى عام ١٩٩٥م:

١ ـ نحن نقدم أعلى مستوى من الخدمة لجميع مستخدمى المكتبة من خلال المجموعات المناسبة والمنظمة بطريقة مفيدة، وأيضاً من خلال التوزيع العادل المتساوى وسياسات الخدمة المتوازنة والاستجابات الماهرة والدقيقة وغير المتحيزة والنزيهة لكل طلبات الحصول على المعلومات.

٢ ـ نحن نتبنى مبدأ الحرية الفكرية ونقاوم مختلف الرقابة على المواد المكتبية.

٣ ـ نحن نعمل على حماية حق مستخدم المكتبة فى الخصوصية والسرية بالنسبة للمعلومات التى يسعى للحصول عليها، أو تلقيها. وكذا المصادر التى يرجع إليها أو يستعيرها أو يحصل عليها أو ينقلها.

٤ ـ نحن نعترف ونحترم حقوق الملكية الفكرية.

٥ ـ نحن نعامل المساعدين والزملاء باحترام، وعدل ومساواة، ونتيح ظروف العمل التى تحمى حقوق ورفاهية جميع العاملين فى مؤسستنا.

٦ ـ نحن لا نقدم مصالحنا الشخصية على حساب المستفيدين من المكتبة، أو على حساب الزملاء، أو المؤسسة التى نتبعها.

٧ ـ نحن نميز بين مفاهيمنا الشخصية وبين واجباتنا المهنية. ولا نسمح لاعتقاداتنا الشخصية أن تتداخل مع تمثيل عادل لأهداف مؤسساتنا أو لإتاحة مصادر المعلومات لها.

٨ ـ نحن نسعى للتميز فى هذه المهنة من خلال المحافظة على معلوماتنا ومهارتنا بل وتطويرها. وكذا بتشجيع المساعدين على تطوير خبراتهم، وبدعم جهود الأعضاء فى المهنية.

ملحق (٥)

الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية:

أقرت الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات القواعد التالية عام ١٩٩٠م:

* المسئولية تجاه الأفراد:

يجب على أخصائى المعلومات:

ـ السعى من أجل جعل المعلومات متاحة لمن يحتاج إليها.

ـ السعى من أجل ضمان الدقة وعدم الاعتداء على الخصوصية أو السرية فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن الأفراد.

ـ العمل على حماية حق كل مستفيد وكل مالك فيما يتعلق بالخصوصية والسرية.

ـ احترام حقوق الملكية لمقدمى المعلومات.

* المسئولية تجاه المجتمع:

يجب على أخصائى المعلومات:

ـ خدمة حاجات المعلومات للمجتمع مدركا فى الوقت نفسه لحقوق الأفراد.

ـ معاونة جهود الرقابة على المطبوعات.

ـ تأدية دور نشط فى تعليم المجتمع لإدراك وتقدير أهمية لمعلوات وتشجيع الفرص المتساوية فى الوصول إلى المعلومات.

* المسئولية تجاه الراعى أو المستفيد أو الموظف:

يجب على أخصائى المعلومات:

ـ التفانى فى خدمة اهتمامات الراعى.

ـ المحافظة على سرية المعلومات الناتجة.

ـ تحاشى صدام المصالح بين الراعين.

ـ رفض الطلبات المشكوك فيها أخلاقيا.

* المسئولية تجاه المهنة:

يجب على أخصائى المعلومات:

ـ إنجاز الخدمات المهنية بما يعزز من وضع المهنة وبما يجلب التقدير والاحترام لأفرادها.

ـ تحاشى المواقف التى يمكن أن تعكس مصالح شخصية.

ـ الالتزام بالمبادئ الخاصة بالمساواة فى العلاقات بين الزملاء.

ـ تشجيع الإحاطة بالمبادئ الأخلاقية للأنشطة المهنية وتشجيع المناقشة العامة للمسائل الأخلاقية.

ملحق (٦)

بنود ميثاق حرية القراءة

١ ـ يتطلب الحفاظ على الصالح العام والالتزام به من الناشرين وأمناء المكتبات أن يتيحوا فرصة التعبير عن مختلف وجهات النظر بما فى ذلك الأفكار التى لا ترضى عنها الأغلبية.

٢ ـ إن الناشرين وأمناء المكتبات ليسوا فى حاجة إلى أن يؤيدوا كل فكرة تحتويها الكتب التى يقدمونها للناس. ولا ينبغى لآراء الناشرين وأمناء المكتبات فى مجال السياسة أو الفن أو الأدب أن تكون المعيار الوحيد لتحديد الكتب التى يجب أن تنشر أو تتداول.

٣ ـ يعتبر اختيار الناشرين وأمناء المكتبات لكتب معينة على أساس شخص المؤلف أو معتقداته السياسية أو الدينية عملاً مناهضا للصالح العام.

٤ ـ ليس هناك فى مجتمعنا أى مكان لجهود تقصد الحجر على أذواق الآخرين، أو تحكم على البالغين أن يقرءوا بما هو مناسب للمراهقين، أو تعويق جهود الكتاب فى محاولتهم التعبير جماليا [عن آرائهم وأفكارهم].

٥ ـ ليس من الصالح العام إجبار القارئ أن يقبل مع كتاب ما علامة تشير بأنه هو أو مؤلفه خطير أو مخرب [للمجتمع].

٦ ـ تتمثل المسئولية الملقاة على عاتق الناشرين وأمناء المكتبات باعتبارهم حراسا على حرية الناس فى القراءة، فى رفضهم لكل عدوان على هذه الحرية يأتى من الجماعات أو الأفراد الذين يريدون فرض معاييرهم أو ذواتهم هم على المجتمع كله.

٧ ـ تتمثل مسؤلية الناشرين وأمناء المكتبات فى إعطاء المعنى الكامل لحرية القراءة وذلك عن طريق تزويد المكتبات بالكتب التى تثير نوعية الفكر والتعبير. إن ممارسة هذه المسئولية تعنى أن معارضة الكتاب الردىء تكون بتقديم البديل الجيد. والرد على الفكرة السيئة يكون بتقديم أخرى طيبة.

ملحق (٧)

وثيقة حقوق المكتبة

أقرت بنود هذه الوثيقة فى ١٨ يونيو ١٩٤٨م، وتم تعديلها فى ٢ فبراير ١٩٦١، و٣٢ يناير ١٩٨٠م.

تؤكد جمعية المكتبات الأمريكية أن جميع المكتبات هى منتديات لتبادل المعلومات والأفكار، وتمثل السياسات الأولية التالية مرشداً لخدماتها:

١ ـ يجب أن تتاح الكتب وسائر موارد المكتبة لتلبية اهتمامات ومعلومات وثقافة جميع الأفراد فى المجتمع الذى تخدمه المكتبة. كما يجب ألا تستبعد المواد بسبب أصلها، أو خلفيتها، أو الآراء التى تعكسها.

٢ ـ يجب أن تتيح المكتبات المواد والمعلومات التى تعكس جميع وجهات النظر فى القضايا المعاصرة أو التاريخية كما يجب ألا تصادر المواد أو تستبعد بسبب جماعات الضغط أو عدم قبولها عقائديا.

٣ ـ يجب أن تناهض عمليات المكتبات المصادرة كجزء من مسئولياتها من أجل توفير معلومات [لمجتمع المستفيدين] وتنويرهم.

٤ ـ يجب أن تتعاون المكتبات مع جميع الأفراد والجماعات المهتمين بمعارضة الحد من حرية التعبير الرأى وحرية الوصول إلى الأفكار.

٥ ـ يجب ألا ينكر حق أى فرد أو يمنع من استخدامه المكتبة بسبب أصله، أو عمره، أو خلفيته، أو آرائه.

٦ ـ يجب على المكتبات التى تتيح أماكن للمعارض، أو غرف للندوات لخدمة الجمهور أن تتيح هذه الإمكانات على أساس من المساواة، بغض النظر عن اعتقادات أو انتماءات الأفراد أو الجماعات من طالبى الخدمة.

ملحق (٨)

نماذج حالة مقترحة للنقاش فى موضوع أخلاقيات المعلومات موزعة على المواد المقررة

مادة تنمية المقتنيات

* لو علمت أن أحد الكتب قد أثار ضجة إعلامية بسبب مهاجمته شعائر الدين أو التعرض لإحدى القيم الاجتماعية بشكل ساخر. هل تضع هذا الكتاب ضمن قائمة أوامر التوريد أم تستبعده؟

نعم. من حق المواطنين معرفة أصل المشكلة.

لا. عن هذه الكتب أفضل.

* ماذا تفعل لو أن أحد الموردين الذين تربطك بهم علاقة عمل طويلة دعاك إلى عشاء بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية، هل تقبل أم لا؟

نعم. علاقات ما بعد العمل شأنى الخاص.

لا. الابتعاد عن الشبهات أفضل.

مادة الفهرسة والتصنيف

* ماذا تفعل لو وقع لك كتاب جديد من نوعه فى أثناء فهرسته هل تقوم باستعارته قبل السماح للآخرين بذلك؟

نعم. لى نفس حق المستفيد بعد انتهاء أوقات العمل الرسمية.

لا. معرفتى بالكتاب تمت فى أثناء عملى بما لا يحقق المساواة بين المستفيدين.

* ماذا تفعل لو ورد لك كتاب لفهرسته وفى أثناء تفحصه وجدت أن هذا الكتاب منتحلا، ولديك فى المكتبة الكتاب الأصل، هل تقوم بفهرسته أم تمتنع؟

نعم. لست قيما على تحقيق انتحال الكتب، وإنما هى مهمة الباحث.

لا. الأمانة تقتضى أن ترفع مثل هذه الكتب من الأرفف.

* ماذا تفعل لو ورد لديك بعض الكتب من قسم التزويد لفهرستها ووجدت فيها كتبا عن الإجهاض أو السحر والشعوذة مضمونها مناف للعادات والتقاليد التى يرتضيها المجتمع، هل تقوم بفهرستها أم تعيدها لقسم التزويد؟

نعم. حرية المعلومات حق للجميع.

لا. الأعمال المنافية لقيم المجتمع مرفوضة.

مادة خدمات المعلومات

* ماذا تفعل لو أن أحد الأشخاص أراد تصوير جزء من كتاب وهذا الجزء يزيد بضع ورقات عن المصرح به فى لائحة المكتبة، هل تصوره له أم لا؟

نعم. حتى لا أفسد عليه البحث والزيادة ليست كبيرة.

لا. ألتزم باللائحة دون اجتهاد لأن التجاوز يعنى التسيب.

* ماذا تفعل لو أن أحد الأشخاص يبدو عليه علامات الريبة وطلب منك مقالات أو معلومات عن الطرق المختلفة لفتح الخزائن، هل تدله عليه أم تنكره؟

نعم. ألبى حاجة المستفيد دون اعتبار لهيئته.

لا. أمتنع عن تقديم الخدمة لاحتمال الضرر.

* ماذا تفعل لو أن أحد الأشخاص أعاد كتاب من الإعارة وفى أثناء تفحصك الكتاب وجدت رسالة تهديد لأحد الأشخاص، هل تبلغ الإدارة عن ذلك أم لا؟

نعم. أبلغ الإدارة لإخلاء مسئوليتى.

لا. أحافظ على سرية العميل.

مادة المكتبات النوعية

* ماذا تفعل لو كنت تعمل فى مكتبة مدرسية وطلب منك أحد الآباء قائمة بموضوعات أشرطة الفيديو التى اطلع عليه ابنه أو ابنته، هل تلبى طلبه أم لا؟

نعم. دور المدرسة مكمل لدور الأسرة.

لا. خصوصية الفرد حق له.

* ماذا تفعل لو كنت تعمل فى مكتبة عامة وطلبت منك الشرطة معرفة أسماء المستعيرين لكتب عن صنع المتفجرات، هل تلبى طلبهم أم لا؟

نعم. الأمن القومى أهم من أمن المواطن.

لا. سرية المعلومات حق للمستعير.

* ماذا تفعل لو كنت تعمل فى مكتبة جامعية وطلب منك أحد الطلاب مراجع متخصصة تضم معلومات عن بحث مكلف به ستمنعه من تحقيق الفائدة الحقيقية من البحث، هل تدله عليها أم لا؟

نعم. أدله عليها لأن وظيفتى تقتضى تقديم أفضل خدمة.

لا. وأكتفى بالحد منها لأن دور المكتبة الجامعية مكمل لدور الجامعة.

مادة إدارة المكتبات

* ماذا تفعل لو طلب منك المدير أن تستعير له كتاباً أو جزءاً من موسوعة أو مخطوطاً غير مصرح بإخراجه من المكتبة، هل تنفذ أم لا؟

نعم. يجب أن يكون هناك ثقة بين الزملاء.

لا. يجب الالتزام بلوائح المكتبة دون تفرقة.

* ماذا تفعل لو أنك لاحظت أن أحد زملائك فى المكتبة يقصر فى أداء واجبه كأن يتجاهل الرد على استفسارات المستفيدين أو ينكر معرفته بالموضوعات التى يطلبونها، وبعد نصحك له لم ينته عن ذلك، هل تشكوه إلى المدير أو تعتبر أن ذلك ليس من شأنك؟

نعم. لأن ذلك يؤثر على خدمات المكتبة بصفة عامة.

لا. حتى لا أدخل فى مشكلات مع زملاء أنا فى غنى عنها.

* إذا وجدت أن لديك بعض الفراغ فى المكتبة

صفحة مفقودة

صفحة مفقودة

صفحة مفقودة

اليقظة القومية National Vigilance Association، والرقابة البيوريتانية، Puritan Censorship جمعيات الإصلاح الأخلاقى-The Societies for the Reforma-tion of Manners، وجمعية النهى عن المنكر البريطانية Society for the Suppression of Vice (انظر رمسيس عوض، سبق ذكره، ص ص ٤٠٣ ـ ٤٠٥، ص ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧، ص ص ٥١٨ ـ ٥٢٠ ص ص ٥٢٠ ـ ٥٢٣).

٦٩ ـ رمسيس عوض، سبق ذكره، ص ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

٧٠ – المرجع السابق، ص ٩٢.

٧١ – المرجع السابق، ص ٤٤٨.

٧٢– الائتلاف القومى ضد الرقابة National Coalition Against Censorship، الدارسون والمواطنون المدافعون عن حرية تدفق المعلومات Scholars and Citizens for Freedom of Informa-tion (انظر رمسيس عوض، سبق ذكره، ص ٤٩٧).

73 - http: // www .ala. org/work/ freedom/ ibr. html (8/11/1999).

74 - http:// www. faife. dk/ethics/ iclcode. htm (8/11/1999).

75 - Zoia Horn, Why doest't ALA act on Israeli censorship? **American libraries**, Jan. 1992, p. 92.

76 - **Ibid.**

77 - **Ibid.**

٧٨ ـ انظر مقدمة كتاب محاكمة جارودى، ترجمة عزة صبحى، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨م.

79 - Mark Stover, Libraries, Censorship, and Social protest, American Libraris, Nov. 1994, pp. 914 - 916.

80 - Richard N. Stichler, Ethics in Information Market, In: **Ethics, Information and Technology Readings** by Rechard N. Stichler and Robert Hauptman (eds), North Carolina and London: McFarland & Company, Inc., Publishers, p. 171.

81 - Anne J. Mintz **Markiting for Libaries and Information Agencies,** Norwood, N. J.: Aibes Publishing Corporation, 1984, p. 81.

82 - Richard N. Stichler, **op. cit.,** p. 171.

83 - **Ibid** p. 172.

84 - http: // www. faife. dk/ ethics/ jlacode. htm (8/11/1999).

85 - Joseph M. Grcic The Right to Privacy: Behavior as Property, **The Jorunal of Value Inquiry,** 20, 1986, p. 139.

86 - Marc Rotenberg, Communications Privacy: Implications For Network Design, in **Ethics information and Technology Readings,** op. cit. p. 153.

87 - W. A. Parent, Privacy, Morality and the Law. In: **Ethical Issues in Professional Life,** edited by Jan C. Callahan, 215 - 225. New York: Oxford Universety Press, 1988, p. 218.

88 -**Ibid,** p. 72.

89 - Thomas J. Froehlich, Survey, **Survey and Analysis of the Major Ethical and Legal Issues Facing Library and Information** Services, K. G. Saur, Munchen 1997, p. 70 (IFLA Publications 78).

90 - http:// www. faife. dk/ ethics/ nzcode. htm (8/11/1999).

91 - W. A. Parent, **op. cit** p. 220.

92 - Josehp F. Coates, The Future of Computer Data Security, **Vital Speeches of the Day,** 1981, p. 281.

93 - Helen Yoxall, Privacy and Personal Papers **Archives and Manuscripts (Australia),** 12 (1), 1984, pp. 40 - 41.

94 - http: // www. ala. org/ alaorg/ oif/ ethics. html (8/11/1999).

95 - Lura N. Gassway Sarah K. Wiant, **Libraries and Copyright: A Guide to Copyrights Lae in thw 1990 s.** Washington, DC: Special Libraries Association,1990,pp. 166 - 167.

96 - Ibid, pp. 168 - 171.

97 - Thomas J. Froehlich,, op. cit, p. 33.

98 - Ibid, p;. 30 - 31.

99 - Lois Lunin, Imaging and Multimedia: Overviw 93, **Proceedings of the Fourteenth National Online Meeting.** Edited by Matha Williams. Medford: Learned Information, 1993, p. 289.

100 - Ibid.

101 - Steve Allen, Quoted in jan stafford, Multimedia is Show Business, **Varbusiness,** July 1994, p. 107.

102 - Kathryn Downint, Digital Media and the Law, Communications of the ACM, October 1991, p. 107.

103 - http: // www. ala. org/ alaorg/ oif/ ethics. html (8/11/1999).

104 - Donna Goethner, Vendor - Library Relations: The Ethics of working With vendors, In: **The Business of Library Acquisitions,** edited by Karen A. Schmidt, 1990, pp. 18 0 139.

105 - **Ibid**, p. 140.

106 - **Ibid**, p. 141.

107 - **Ibid**,

108 - **Ibid**, p. 142.

109 - **Ibid**, p. 143.

110 - **Ibid**, p. 144.

111 - **Ibid** p. 146.

112 - **Ibid**, p. 148.

113 - **Ibid** p. 149.

114 - **Ibid.**

115 - http: // www. las. org. sg/ constit. htm (8/11/1999).

116 - Johan Bekker, **op. cit.**

117 - http: // www. utm. edu/ research/ iep/ t/ ruleut il. htm (10/12/1999) From **The Internet Encyclopedia of Philosophy.**

118 - http: // www. utm. edu/ research/ iep/ m/ methics. htm (10/12/1999) form **The Internet Encyclopedia of Philolopy.**

119 - http: // www. utm. edu/ research/ iep/e/ ethic s.htm (10/12/1999) from **The Internet Envcyclopedia of Philosophy.**

120 - http: // www . ala. org/ alaorg/ oif/ free-read. ht m. (8/11/1999).

121 - http: // www. ala. org/ work/ freedom/ ibr. htm (8/11/1999).

122 - Ibid.

123 - http: // www. eff. org/ pub/ CAF/ library/ethic s. asis (8/11/1999).

124 - Carol Gilligan, **In a Different Voice: Psychological Theory and Woman's Development.** Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

125 - http: // www. utm. edu/ research/ iep/ f/ femet hic htm (10/12/1999) from **The Interent Encyclopedia of Philosophy.**

126 - Ibid, p. 92.

١٢٧ ـ شعبان خليفة، المؤتمر القومى الثانى لأخصائى المكتبات فى مصر ٢٨ ـ ٣٠ يونيه ١٩٩٨. فى الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، ع١٠، مج ٥، ص ص ٧ ـ ٨.

١٢٨ ـ أحمد بدر، الأخلاقيات المهنية فى المكتبات وأجهزة المعلومات المعاصرة. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. ع١٠، ١٩٨٨. ص ٣٨.

١٢٩- محمد فتحى عبد الهادى، أخلاقيات المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات. فى ندوة الجوانب الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للمعلومات. ـ القاهرة: يونسكو ـ أليسكو ـ إيسسكو، ٤ ـ ٦ مايو ١٩٩٩. ص ١٠ .

١٣٠ ـ محمد مجاهد الهلالى، الأخلاقيات المهنية للعاملين فى مؤسسات المعلومات ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س ١٥، ع٢، ١٩٩٥. ص ٩٧ ـ ١١٧.

131 - Thomas J. Droehlich, **op. cit.**, p. 79.

132 - Mark Frankel, Professional Codes: Why, How and With What Impact? **Journal of Business Ethics,** 8, 1989, pp. 109 - 115.

مراكز المعلومات الزراعية
بمديريات الزراعة فى محافظات مصر:
الهدف. المقومات. الخدمات

دكتور
محمود عبد الكريم الجندى
مدرس المكتبات والمعلومات كلية الآداب ـ جامعة المنوفية

تقديم:

قديما لقبت مصر بأنها بلد زراعى وبأنها سلة الغلال لكثير من الإمبراطوريات التى تعاقبت على احتلالها واستغلال خيرها، ونظر الكثير من المصريين إلى ذلك الوصف على أنه من سبيل وصم مصر بالتخلف الحضارى واقتصارها على الزراعة فقط وعدم انفتاحها على المجالات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعية والتجارة. ومع مرور الوقت تبين أن مصر بالفعل تعتمد اقتصاديا فى المقام الأول على الزراعة ثم بعد ذلك على الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ومن ثم أولت الدولة الزراعة مزيداً من الاهتمام والدعم للحفاظ على الرقعة الزراعية الحالية وتجريم الاعتداء عليها أو استغلالها فى أغراض أخرى غير الزراعة؛ بل نشطت الدولة فى العمل على إضافة المزيد من الأرض الزراعية الجديدة عن طريق الاتجاه إلى الصحراء واستصلاح واستزراع آلاف الأفدنة كما فى المناطق الجديدة مثل النوبارية والعامرية وجنوب الوادى وسهل الطينة... إلى آخر ذلك من مشروعات الاستصلاح المنتشرة فى أنحاء الجمهورية.

وإلى جانب حرص الدولة على توسعة الرقعة الزراعية الحالية حرصت أيضا على زيادة معدلات إنتاج المحاصيل حتى تتمكن من سد الفجوة الغذائية، وفى سبيل تحقيق ذلك بدأت الدولة فى توجيه استثماراتها والعمل على جذب الاستثمارات نحو الزراعة، كما حرصت على تحديث الزراعة وإدخال المحاصيل الجديدة وتكنولوجيا الزراعة، ومواكبة لذلك تم إنشاء العديد من مراكز المعلومات الزراعية المتخصصة فى موضوعات الزراعة على كافة المستويات الإدارية للعملية الزراعية.

وتهتم هذه الدراسة تحديداً بالتعرف على مراكز المعلومات الزراعية التى تم إنشاؤها فى مديريات الزراعة على مستوى كافة محافظات مصر المختلفة من حيث ما يتعلق بها من أهداف ومقومات وخدمات تقدمها للمستفيدين منها.

أولا: الهدف:

تهدف هذه المراكز إلى توفير المعلومات والبيانات والأبحاث والدراسات وكافة مصادر المعلومات الأولية والثانوية المتعلقة بموضوعات الزراعة سواء على المستوى المحلى أو الوطنى أو الدولى للعاملين فى حقل الزراعة على مستوى كل محافظة من محافظات مصر، كما تعد هذه المراكز همزة الوصل بين العاملين فى المجال الأكاديمى والمجال التطبيقى للعملية الزراعية بما تضمه من معلومات علمية وتقنية، وإلى جانب ذلك تهدف هذه المراكز كسائر المراكز المتخصصة فى مجالات موضوعية محددة إلى ما يأتى:

١ ـ الإفادة من المعلومات المتاحة والخبرات التى تحققت فى الأماكن الأخرى.

٢ ـ ترشيد وتنسيق ما تبذله الدولة من جهد فى البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من المعلومات.

٣ ـ كفالة قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.

٤ ـ توفير بدائل وأساليب حديثة لحل المشكلات الفنية.

٥ ـ رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية فى قطاعات الإنتاج والخدمات.

٦ - ضمان القرارات السليمة على مختلف مستويات المسئولية[(١)].

ثانيا: النشأة والتطور:

فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ اتفقت الدول العربية على حظر تصدير البترول للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فى خطوة لم تحتسب لها هذه الدول بل فوجئت بها تماما مما كان له أبلغ الأثر فى كثير من قراراتها فى تلك الفترة، فكانت هذه الأزمة الشرارة الأولى للعمل على إنشاء مراكز معلومات متخصصة لمتابعة الأخبار الجارية والتقارير الدورية ومصادر المعلومات السريعة فى كافة النواحى والتى تساعد متخذى القرارات على اتخاذ قرارات سليمة لكل ما يعن لها من مشكلات، وبالتالى حذت كل المرافق على إنشاء مثل هذه المراكز المتخصصة لنفس الغرض[(٢)].

وفى مصر وفى نهاية السبعينيات وفى ظل استحداث الدولة لنظام الإدارة المحلية بصدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له التى تنص على عدم مركزية الإدارة وتفويض المحافظين كل فى محافظته بتسيير شئون المحافظة فى ظل نظام الإدارة السائد على مستوى الجمهورية بما يتناسب مع ظروف كل محافظة على حده. صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة، وصدر لاحقا لهذا القرار عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ١٩٨١/١٢/١٩ الكتاب الدورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ الذى يحدد الأسس والضوابط التى تحكم وتنظم وتحدد ماهية واختصاصات مراكز المعلومات والتوثيق بالوحدات الإدارية والإنتاجية المختلفة على مستوى الدولة.

ومنذ ذلك التاريخ توالى إنشاء مراكز المعلومات المتخصصة فى كافة الوحدات الإدارية، بداية فى دواوين المحافظات ثم تتابعت فى باقى الوحدات الإدارية والإنتاجية مثل مديريات الزراعة والصناعة والتجارة والشئون الاجتماعية والتأمينات ...... إلخ. ويرجع الفضل فى تكوين وتأسيس جل مراكز المعلومات المتخصصة إلى مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حيث إن من أنشطته وفعالياته تأسيس مثل هذه المراكز فى المحافظات والوحدات الإدارية والإنتاجية التابعة لها. ويتفاوت تاريخ إنشاء مراكز المعلومات الزراعية تبعا لظروف كل محافظة على حدة ومدى استعدادها لإنشاء هذه المراكز من حيث توفير المكان والأجهزة والعاملين، إلا أنه من الملاحظ إنشاؤها جميعا تم فى فترات متقاربة جدا تدور مابين نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من هذا القرن (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤).

ثالثا: التنظيم الإدارى:

من عوامل الإدارة الحديثة تقسيم العمل وتوزيع

(١) أثرتون، بولين. مراكز المعلومات: تنظيمها وإدارتها وخدماتها، ترجمة حشمت قاسم. ـ القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨١ ص ٢٩.
(2) Thury, Eva M., From library to information center. - special libraries (v .79 no. 1) 1995 p 22.

الاختصاصات وتحديد المهام التى يقوم بها كل فرد داخل مراكز المعلومات بحيث يسير العمل دون اضطراب أو تداخل فى المهام، ولتحقيق أهداف هذه المراكز يجب أولا تحليل الاحتياجات الأساسية للمؤسسة التى أنشئت داخلها، كذلك معرفة الخدمات التى ينبغى تحقيقها، وإعداد الكوادر البشرية القادرة على إدارة هذه المراكز[1]، ولهذا نص قرار إنشاء مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة على مستوى المحافظات على أن تنظم هذه المراكز إداريات على النحو الآتى:

* يتولى رئاسة المركز مدير المديرية الزراعية ورئيس قطاع الزراعة بالمحافظة.

* يتولى مهمة الإشراف على المركز مدير عام الشئون المالية والإدارية بمديرية الزراعة بالمحافظة.

* يتولى مهمة التخطيط للمركز مدير المركز.

أما على المستوى التنفيذى فيتم تقسيم هذه المراكز إلى الإدارات التالية:

١ ـ رئاسة المركز

* التخطيط والمتابعة والإشراف وتذليل الصعاب بهدف تحقيق مهام المركز والوصول من خلالها إلى الأهداف المحددة له.

* توزيع المهام على الإدارات المختلفة بالمركز ودفع الخطط الزمنية لتنفيذ الأنشطة ومتابعة الإنجازات والتأكد من دقة ومستوى المخرجات.

* اقتراح الإجراءات المطلوبة بإدارات المركز.

* التنسيق مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة وأى جهة أخرى لتبادل الخبرات وتقديم المعلومة الفنية أو المادية لصالح العمل.

٢ ـ إدارة دعم اتخاذ القرار

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* التعرف على القضايا والمشكلات المطروحة أمام متخذى القرار بالوحدة وتحليلها.

* التقدم بتوجيهات محددة بخصوص قضية أو مشكلة تتم دراستها مع المتخصصين والخبراء بناء على تكليف من مدير المديرية.

* المشاركة فى توصيف جوانب المشكلة المطروحة للبحث وتحديد البدائل المتاحة للعمل ومعايير ترجيح الاختيار.

* تحديد المعلومات والمؤشرات المطلوب توفيرها للمعاونة فى صنع واتخاذ القرار ودورية تحديثها.

* تحديد وتحليل النظم اليدوية المطلوب تحويلها لنظم آلية والإجراءات اللازمة للتنفيذ بالتعاون مع جهات الخبرة الفنية.

* تصميم شكل وتحديد محتويات النشرة الدورية وتقارير المعلومات الدورية المحدد عرضها على متخذ القرار.

* التنسيق مع إدارة التوثيق والمكتبة لتحديد المقتنيات العلمية المطلوب تزويد المكتبة بها.

٣ ـ إدارة الإحصاء

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* تحديد مصادر البيانات بالوحدة الإدارية وأسلوب الاتصال بها بما يضمن توثيق البيانات وتأمين الحصول عليها بطريقة قانونية منظمة.

* تصميم نماذج إحصائية لتجميع البيانات مع تطويرها بصفة مستمرة طبقا لاحتياجات المعلومات،

(1) Lefebvre, louise. the special library: what it is and what it can do for business and industry. - special libraries (fall 1996) p 289

وإعداد الخطة والتعليمات التى تضمن استيفاءها فى التوقيتات المحددة.

* تجميع ومراجعة البيانات والتأكد من صحتها وسلامتها.

* تحديث البيانات طبقا لخطة تحديث دورية.

* تحليل البيانات واستنباط المعلومات والمؤشرات منها لصالح عملية صنع واتخاذ القرار.

٤ ـ إدارة التوثيق والمكتبة

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية: ـ

* تجميع الكتب والمراجع العلمية والوثائق والدوريات والبيانات والمعلومات المتعلقة بقضايا ومشكلات مديرية الزراعة من المصادر المختلفة سواء من داخلها أو من خارجها وفرزها وتسجيلها.

* تجميع المراجع العلمية والكتب والدوريات العلمية المتعلقة بعلوم الإحصاء ونظم المعلومات والحاسبات الآلية.

* توصيف (تصنيف) الوثائق ماديا وموضوعيا بما يبين عناصرها ومستوياتها وعمل فهارس لها.

* التحليل العلمى لمحتويات الوثائق بكافة أشكالها وعمل المستخلصات لها.

* تجميع وتنظيم القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بمديرية الزراعة.

* البث العلمى الانتقائى للموضوعات التى تهم المستفيدين بما يضمن الإحاطة المستمرة لكل منهم بمحتويات المكتبة والجديد الوارد إليها.

٥ ـ إدارة النشر

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* إصدار النشرات والتقارير العلمية المخطط إصدارها بالتنسيق مع إدارة دعم اتخاذ القرار.

* نشر المستخلصات العلمية والتراجم بالتنسيق مع إدارة التوثيق والمكتبة.

* أعمال السكرتارية والحفظ وإصدار واستلام المراسلات من مركز المعلومات وإليه.

٦ ـ إدارة الحاسب الآلى

وتضطلع هذه الإدارة بالمهام التالية:

* تصميم نظم المعلومات الآلية بناء على تحليل متطلبات إدارة دعم اتخاذ القرار.

* وضع البرامج وتنفيذها واختيار المخرجات وتوثيق النظام فنيا وإجرائيا بما يضمن تنفيذه.

* إدخال البيانات ومراجعتها.

* تشغيل قواعد البيانات واستخراج المعلومات والمؤشرات المطلوبة للمستفيدين.

* تأمين المعلومات المخزنة على الحواسب الآلية من العبث والتلف، ووضع الإجراءات وتحديد مسئوليات التعامل مع المعلومات داخل الإدارة.

* وضع برامج صيانة الأجهزة والمعدات الفنية وتنفيذها بما يضمن استمرارية صلاحيتها للعمل.

رابعا: طرق جمع البيانات

تقتنى مراكز المعلومات المتخصصة مواد المعلومات التى لها علاقة بالمؤسسة التى تخدمها، حيث ينبغى أن تكون هذه المراكز مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتناء وتجميع مصادر المعلومات المناسبة فى مجال تخصصها الموضوعى والموضوعات ذات العلاقة[١]،

(١) أثرتون، بولين. المرجع السابق. ص ٦٧.

ونظرا لطبيعة مراكز المعلومات الزراعية ونظرا لطبيعة النشاط الزراعى فإن المعلومات الخاصة بالأراضى الزراعية وتصنيفها والمحاصيل المنزرعة وتصنيفها حسب الدورات الزراعية المتبعة، وكذلك البيانات الخاصة بالإنتاج الحيوانى والنباتى.... إلخ، مثل هذه البيانات والمعلومات ستكون هى البيانات المطلوبة لكل من يعمل فى هذا المجال ويهتم بأنشطته، فإلى جانب المعلومات والبيانات التى يتم جمعها مباشرة من سجلات ووثائق الإدارات المختلفة داخل مديرية الزراعة بكل محافظة على حدة، والبيانات والمعلومات التى يتم تجميعها من خلال الكتب والدوريات والنشرات العلمية، والبيانات والمعلومات التى ترد من وزارة الزراعة وديوان عام المحافظة، فإن هناك كثيرا من المعلومات والبيانات التى يجب استقاؤها من الواقع الميدانى للعملية الزراعية، ونظرا لتعدد وتشعب البيانات والمعلومات المطلوبة تم تصميم عدد كبير من النماذج الإحصائية يكون الهدف من كل واحدة منها تجميع بيانات محددة عن أحد الأنشطة الزراعية، ولدقة البيانات وتحديد ماهية المعلومات المطلوبة صممت إدارة الإحصاء بمراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة مجموعة من النماذج الإحصائية التى تختص كل منها بجمع مجموعة من البيانات على النحو التالى:

* نموذج ١ أراضى - زراعة: ويختص بجمع بيانات عن تصنيف الأراضى الزراعية إلى زمام منزرع وزمام غير منزرع بصفة كلية، وذلك على مستوى كل مركز من مراكز محافظات مصر.

* نموذج ٢ أراضى - زراعة: وهذا النموذج أكثر تفصيلا من سابقه حيث يختص هو الآخر بجمع بيانات عن تصنيف الأراضى الزراعية إلى زمام منزرع وزمام غير منزرع ولكن على مستوى الجمعيات الزراعية. كما يهتم بتحديد ماهية الأراضى المنزرعة إلى (ائتمان زراعى - إصلاح زراعى - هيئات زراعية) والأراضى غير المنزرعة إلى (أراضى بور - أراضى منافع - أراضى مساكن).

* نموذج ٣ أراضى - زراعة: ويختص ببيان الحيازة الزراعية (أى ما يملكه كل فرد أو هيئة أو مؤسسة من الأراضى الزراعية) وعدد الحائزين بالجمعيات الزراعية وذلك على مستوى كل مدينة وقرية وكفر ونجع، ويهتم هذا النموذج بحصر عدد الحائزين فى كل جمعية زراعية مع بيان فئات ما يملكونه من أراضٍ زراعية على النحو التالى (أقل من فدان - من ١ - ٥ أفدنة من ٥ - ١٠ أفدنة، من ١٠ - ٢٠ فدانًا، من ٢٠ - ٣٠ فدانًا، من ٣٠ - ٤٠ فدان، من ٤٠ - ٥٠ فدانًا أكثر من ٥٠ فدانًا - أراضٍ ملك الحكومة).

* استمارة ٣ زراعة: وتختص بحصر مساحات الأراضى حسب الاستخدام بين أراض زراعية وأراض تحت الاستزراع وأراض تحت الاستصلاح وأراض قابلة للاستصلاح وأراض لا تصلح للزراعة.

* استمارة ٤ زراعة: وتختص بحصر مساحات الأراضى الجديدة تحت الاستصلاح حسب الملكية سواء (لشركات القطاع العام - شركات القطاع الخاص - شركات الاستثمار - شركات الائتمان -

أو جمعيات تعاونية ـ أو ملكية أفراد) ويتم تجميع هذه البيانات سنويا على مستوى كل مركز من مراكز محافظات مصر.

* استمارة ٥ زراعة: وتختص بحصر الأراضى الزراعية بالفدان حسب نوعية نظام الزراعة (سواء بالإيجار النقدى ـ مشاركة ـ وضع يد ـ ملكية) ويتم تجميع هذه البيانات سنويا.

* استمارة ٦ زراعة: وتختص ببيان إنتاج اللحوم الحمراء من حيث (الطاقة الإنتاجية[١] من حيث عدد رؤوس الماشية ووزنها بالطن ـ ثم الطاقة الفعلية[٢]، ثم قيمة الإنتاج[٣] بالجنيه المصرى، وأخيرا تكاليف الانتاج[٤] بالجنيه المصرى) ويتم تجميع هذه البيانات سنويا على مستوى كل مركز من مراكز محافظات مصر.

* استمارة ٧ زراعة: وتختص بحصر إنتاج المحافظات من البتلو، سواء الرقم المستهدف أو المنتج بالفعل ثم القيمة الإنتاجية بالجنيه المصرى.

* استمارة زراعة ٩: وتختص بتجميع بيانات عن إنتاج الألبان على مستوى مراكز المحافظات حسب كمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* استمارة زراعة ١٠: وتختص بتجميع بيانات عن إنتاج اللحوم البيضاء على مستوى مراكز المحافظات حسب كمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* استمارة زراعة ١١: وتختص بتجميع بيانات عن مزارع الدواجن على مستوى مراكز المحافظات حسب عدد المزارع وكمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* استمارة زراعة ١١ب: وتختص بتجميع بيانات عن إنتاج البيض على مستوى مراكز المحافظات حسب كمية الإنتاج وقيمته وتكلفته الفعلية.

* نموذج ١ إنتاج نباتى زراعة: ويختص بحصر المساحات المنزرعة وإنتاجية المحاصيل على مستوى كل محصول على حدة (حسب المواسم الزراعية المختلفة. صيفى ـ شتوى ـ نيلى) حيث يتم تجميع بيانات مثل اسم المحصول ـ الصنف ـ المساحة المنزرعة بالفدان ـ ثم متوسط إنتاج الفدان بالطن.

* نموذج ٢ إنتاج نباتى زراعة: ويختص بحصر إنتاجية المحاصيل الزراعية وسعرها وتكلفتها على مستوى الإدارات الزراعية وعلى مستوى كل محصول على حدة (حسب المواسم الزراعية المختلفة. صيفى ـ شتوى ـ نيلى) حيث يتم تجميع بيانات مثل اسم المحصول ـ الصنف ـ التكلفة الفعلية للفدان ـ ثم متوسط إنتاج الفدان ـ وأخيرا سعر وحدة الإنتاج[٥].

* نموذج ٣ إنتاج نباتى زراعة: ويختص بجمع البيانات عن إنتاجية الفاكهة من حيث النوع

(١) هى إجمالى الطاقة المتاحة على مستوى المركز فى سنة البيان.
(٢) هى إجمالى الطاقة المنتجة على مستوى المركز فى سنة البيان.
(٣) هى إجمالى قيمة الإنتاج الفعلى بالأسعار الجارية.
(٤) هى إجمالى قيمة التكاليف الفعلية بالأسعار الجارية.
(٥) تختلف وحدة القياس لوحدة الإنتاج تبعا لاختلاف المحصول، فوحدة القياس للقمح الإردب، والقطن القنطار، وللكتان الطن، وللسمسم الكيلة ... وهكذا.

والصنف والمساحة المنزرعة وعدد الأشجار المثمرة وغير المثمرة، وإنتاج الفدان بالطن.

* نموذج ٤ إنتاج نباتي زراعة: وهذا النموذج مكمل للنموذج السابق حيث يختص ببيانات تكلفة وسعر الفاكهة من حيث النوع والصنف والتكلفة والسعر الإجمالي لكل طن.

* نموذج ٥ إنتاج نباتي زراعة: ويختص بحصر المساحات المنزرعة وإنتاجية النخيل (مشتت - مجمع) من حيث الصف - المساحة المنزرعة - عدد النخيل المثمر وغير المثمر - متوسط إنتاج النخلة الواحدة بالكيلوجرام.

* نموذج ٥ إنتاج نباتي زراعة: وهو نموذج مكمل للنموذج السابق حيث يهتم ببيانات تكلفة وسعر مزارع النخيل (سواء مشتت - أو مجمع) من حيث الصنف ومتوسط تكلفة النخلة، ثم بيان سعر الكيلوجرام/ نخلة.

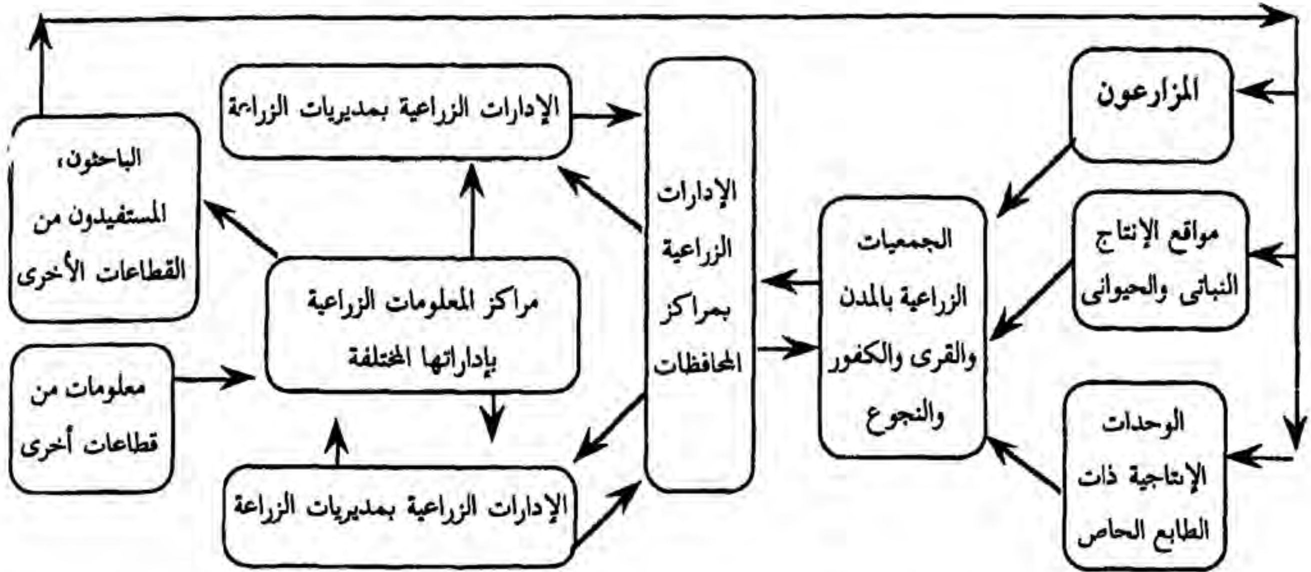
والنماذج والاستمارات السابقة تعمل على حصر كل البيانات المتعلقة بالعملية الزراعية والعمليات المتعلقة بها، ومراكز المعلومات الزراعية تعمل من جهتها على تطوير هذه النماذج والاستمارات بحيث يتم تعديلها من حين لآخر وتطويرها للمساعدة في حصر وجمع ما هو مطلوب من بيانات، فإلى جانب ما سبق من نماذج لاحظ الباحث وجود عدد آخر من النماذج في طور الإعداد لحصر بيانات ومعلومات عن الثروة السمكية ومناحل العسل وبعض الأنشطة الأخرى، وبالنظر إلى النماذج السابقة نلاحظ أنها تنقسم إلى ثلاث فئات أساسية. الأولى تختص ببيانات الأراضي الزراعية. الثانية: تختص بحصر ما ينتج من محاصيل وفواكه. الثالثة: تختص بحصر الإنتاج الحيواني. كما نلاحظ أن كل فئة تنقسم إلى جزأين. الأول خاص بحصر البيانات الأساسية لكل فئة. والجزء الثاني لتحديث البيانات بصفة سنوية، كما لاحظ الباحث أن هناك بعض النماذج يتم تجميعها على مستوى الجمعيات الزراعية وهي دائما ما تكون عن البيانات الأساسية، أما النماذج التي يتم تجميعها على مستوى الإدارات في مراكز المحافظات فإنها غالبا ما تكون عن البيانات الإضافية والتقييمية لأي عنصر من عناصر العملية الزراعية حيث يتوافر القائم بعملية التقويم. ويرى الباحث من واقع الميدان ضرورة توفير متخصص في الإحصاء داخل المستوى الأول في العملية الزراعية أي في الجمعيات الزراعية تكون مهمته الأساسية تجميع البيانات الأساسية لهذه النماذج وتعبئتها بدلا من إسناد هذه المهمة الحيوية لأحد المشرفين الزراعيين بجوار عمله الأساسي في متابعة المحاصيل وخلافه حيث لا تحظى هذه النماذج بكامل رعايته وتكون النتيجة معلومات وتقييمات خاطئة أمام متخذي القرار يبنى عليها كثير من القرارات الهامة داخل العملية الزراعية.

خامسا: الدورة المعلوماتية في مراكز المعلومات الزراعية:

تمر المعلومات في مسارها بعدة عمليات تؤثر عليها وتحكم في النهاية مواصفات نظام المعلومات الخاص بها، وهذه العمليات هي: الخلق والإنشاء، الاختيار، التحليل، التخزين، البث والتوزيع، ثم الاسترجاع والاستخدام[1] ومن ثم الاستفادة وخلق وإنشاء معلومات جديدة.. ودورة المعلومات في مراكز المعلومات الزراعية كما يتضح من الشكل الآتي:

(١) محمود عباس حمودة، أبو الفتوح حامد عودة: الأرشيف ودوره في مجال المعلومات الإدارية. - القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥. ص ٢٧٤.

شكل رقم (١)
الدورة المعلوماتية فى مراكز المعلومات الزراعية.



تبدأ بتجميع البيانات والمعلومات الأساسية من الجمعيات الزراعية والوحدات الإنتاجية ذات الطابع الخاص والتى تعد النواة الأولى فى التشكيل الزراعى لمنظومة المعلومات الزراعية على مستوى الجمهورية والتى تخضع إداريا لمديريات الزراعة بالمحافظات حيث يتم تجميع البيانات ميدانيا من واقع الأراضى الزراعية ومزارع الإنتاج الحيوانى والنباتى، بعد ذلك يتولى هذه البيانات الإدارة الزراعية بمراكز المحافظات والتى تقوم على تكملتها وتبويبها وتصنيفها وتقييمها تقييما مبدئيا، ومن ثم إرسالها إلى الإدارات الزراعية المتخصصة فى مديرية الزراعة على مستوى المحافظة ككل. ومثال ذلك البيانات والمعلومات المتعلقة بمساحة الأراضى الزراعية وبيان المنزرع منها وتصنيفها إلى أراض زراعية ومبان وبور... إلخ، يتم إرسالها إلى إدارة حماية الأراضى بمديرية الزراعة بالمحافظة، أما بيانات ومعلومات عن استخدام المبيدات ومدى فاعلية مبيد عن آخر... إلخ، يتم إرسالها إلى إدارة المكافحة... وهكذا مع باقى البيانات والإدارات الأخرى التى تتولى هذه البيانات والمعلومات وتقوم على الاستفادة منها واستكمالها ومن ثم إرسالها إلى مركز المعلومات الذى يقوم على معالجتها تبعا لدورة معلوماتية فى إداراته المختلفة حيث يستقبلها قسم الإحصاء بمركز المعلومات الذى يتوفر على توثيق البيانات ومراجعتها والتأكد من صحتها وسلامتها ويتم ذلك الأمر عن طريق طلب الاستمارات مرة أخرى من مظانها المختلفة للتأكد من أن الأرقام واحدة، أو عن طريق استقدام المتخصصين فى الإدارات الزراعية والتأكد من صحة البيانات المرسلة، بعد ذلك يتم إرسال هذه البيانات إلى إدارة الحاسب الآلى بمركز المعلومات التى تتوفر على تصميم نظم المعلومات الآلية من حيث التكوينات المادية والبرامج، ولقد لاحظ الباحث اعتماد كل المراكز على مستوى الجمهورية على برامج Access - MS - Word - Excel فى معالجة بياناتها، حيث يتم أولا إدخال البيانات ومن ثم معالجتها عن طريق المتخصصين واستخراجها مرة أخرى فى صورة جداول ورسوم بيانية وتقارير فنية يستمد قسم النشر بمركز المعلومات مادته النشرية

منها، ومن ثم تحتفظ المكتبة بمخرجات هذه البيانات بعد إرسال نسخ منها لمتخذى وإدارة دعم اتخاذ القرار، ومن ثم إتاحة هذه البيانات للمستفيدين سواء من داخل المديريات الزراعية أو من خارجها. تكون جاهزة للرد على الاستفسارات لإدارة دعم اتخاذ القرار أو للمستفيدين من داخل مديرية الزراعة أو من خارجها، وقد لاحظ الباحث أن الإدارات الزراعية داخل المديرية هى أكثر الفئات استفادة من معلومات وبيانات ومخرجات مراكز المعلومات نظرا لطبيعة عملها واحتياجها للمعلومات المجهزة والمعالجة فى عملها اليومى، فإدارات مثل المكافحة ـ الشئون الزراعية ـ التسويق ـ حماية الأراضى ـ الإرشاد الزراعى ـ الإنتاج الحيوانى ـ القوارض ـ البساتين ـ المياه ـ الشئون القانونية والإدارية هى أكثر الإدارات استفادة من المعلومات بالترتيب المسبق تليها الإدارات الزراعية على مستوى مراكز المحافظات ثم هيئة الإصلاح الزراعى والتعاون الزراعى ومراكز معلومات المحافظات ووزارة الحكم المحلى، ثم الأفراد والطلاب والباحثين فى مجال الزراعة والمجالات الأخرى المتعلقة بها والذين يتوفرون على إنتاج بيانات ومعلومات تبدأ بها دورة معلوماتية جديدة فى مجال الزراعة، واستكمالا للفائدة يرى الباحث ضرورة ربط هذه المراكز مع مراكز المعلومات الأخرى الموجودة داخل المحافظات، كذلك ضرورة ربطها بمراكز المعلومات الزراعية المتخصصة فى كليات الزراعة ومراكز البحوث الزراعية للاستفادة المتبادلة على أن تصب جميعا فى مركز معلومات أكبر على مستوى وزارة الزراعة، كما يقترح الباحث أن تكون هناك دورة معلوماتية عكسية للدورة السابقة بمعنى ضرورة توصيل المعلومات والدراسات والأبحاث الحديثة المتوافرة فى مراكز المعلومات الزراعية على مستوى المحافظات إلى الإدارات الزراعية على مستوى مراكز المحافظات، ومن ثم توصيلها إلى الجمعيات الزراعية فى القرى والمدن والكفور والنجوع، ومن ثم توصيلها للمستفيد الأول وهو المرشد الزراعى الموجود بالجمعيات الزراعية والذى يتوفر على إرشاد الفلاح وشباب الخريجين القائمين على العملية الزراعية، كما يقترح الباحث إنشاء نقاط خدمة مكتبية صغيرة فى المواقع الزراعية وإمدادها بمخرجات مراكز المعلومات الزراعية ونسخ من مقتنيات المكتبة لتكون معينا للمستفيدين فى سد حاجاتهم المعلوماتية عن العملية الزراعية بدلا من انتظار المرشد الزراعى أو الذهاب بعيدا والسفر إلى مقر مراكز المعلومات الزراعية والتى تقع غالبا فى عواصم المحافظات.

سادسا: مكتبات مراكز المعلومات الزراعية:

إلى جانب بناء قواعد البيانات التى تعد من أهم أسس المجموعات ـ إن صحت التسمية ـ فى مراكز المعلومات الحديثة، لابد من توافر المكتبات فى شكلها التقليدى لاقتناء مصادر المعلومات الأخرى، حيث «تتميز مجموعات المراكز المتخصصة بعمق التغطية وشمولية التجميع»[(1)] «فمراكز المعلومات المتخصصة إن كان تركيزها الموضوعى على التخصص الذى تغطيه بكل تفاصيله وشعبه فعليها توفير كافة مصادر المعلومات المتعلقة بالموضوع وخاصة تلك الفئة التى يطلق عليها (الإنتاج الفكرى الرمادى) غير المتوفرة على المستوى العام والمتمثل فى التقارير شبه المنشورة، والوثائق الحكومية، والرسائل الجامعية، أعمال المؤتمرات، الأعمال التجارية، القصاصات

(1) Edward, Evans. Developing library & information center collections. - London: GOWER. 1987 p 192.

الصحفية..... إلخ تلك الأشكال بجانب الكتب والدوريات[1] والتى لاغنى عنها فى توفير وحصر كثير من المعلومات والبيانات المتخصصة للمستفيدين من هذه المراكز، فقواعد البيانات فقط لا تستطيع توفير وحصر كافة البيانات والمعلومات مهما كانت درجة إحاطتها ومدى تغطيتها وسرعة تحديثها، هذا فضلا على ضرورة توافر مصادر المعلومات التقليدية جنبا إلى جنب مع قواعد البيانات فى هذه الحقبة التى مازال المصدر المطبوع يتربع على عرش مصادر المعرفة وخاصة فى الدول النامية.

وبالنظر لواقع المكتبات التقليدية فى مراكز المعلومات موضوع البحث نجد أنها قليلة المجموعات من الناحية العددية بطريقة تدعو للرثاء، أما من حيث النوعية فتتمثل فى موضوعات عامة وليست متخصصة، كما يهدف إنشاء هذه المراكز حيث تميل إلى الموضوعات العامة، وفى رأى الباحث أن مرد ذلك يرجع لعدم وجود ميزانية خاصة لهذه المواد، حيث تأتى فى كل الأحوال عن طريقى التبادل والإهداء أو الإيداع، كذلك تفتقر هذه المراكز لسياسة واضحة موحدة للتزويد واقتناء مصادر المعلومات وانصرافها عن ذلك بالاهتمام بتوفير قواعد البيانات من واقع المعلومات المحلية كما سبق التوضيح. ويوصى الباحث فى مرحلة التكوين التى فى طورها هذه المراكز الآن ضرورة الاهتمام بتوافر المصادر التقليدية والمحسبة جنبا إلى جنب، «وللتغلب على قلة الميزانية وقلة المصادر لابد من إقامة علاقات تعاون ومشاركة فى المصادر بحيث يغطى كل مركز جزءاً من مصادر المعلومات ويتم التبادل والتعاون»[2].

وبالنظر إلى مجموعات مكتبات مراكز المعلومات موضوع الدراسة نجد أنها مجموعات نمطية فى كافة المراكز حيث تتكون جلها من النوعيات الآتية من المواد:

ـ جريدة الوقائع المصرية (تصدر أسبوعيا وتهتم بنشر القوانين التى يقرها مجلس الشعب ـ قرارات رئيس الجمهورية ـ قرارات رئيس مجلس الوزراء ـ قرارات المحكمة الدستورية ـ إلى جانب قرارات وزارة الخارجية): وتتفاوت تواريخ بداية اقتنائها من مركز لآخر تبعا لقدرة القائمين على أمر المكتبة فى طلبها، حيث يتم اقتناؤها عن طريق طلبها وليس عن طريق الشراء لأنها توزع مجانا لجل الإدارات الحكومية فى الدولة.

ـ جريدة الوقائع المصرية (وتصدر يوميا وتهتم بنشر قرارات الوزارات المختلفة ـ قرارات وكلاء الوزارات المختلفة ـ إلى جانب نشر المناقصات والعطاءات الحكومية........ إلخ).

ـ نشرات معلومات المحافظات: وهى النشرات التى تصدرها مراكز معلومات دواوين عام المحافظات المختلفة على مستوى الجمهورية. وتأتى لهذه المراكز على سبيل الهدايا، وهى غير منتظمة الورود.

ـ نشرات مراكز المعلومات الزراعية فى المحافظات الأخرى. والتى تعد لسان حال هذه المراكز، وتأتى للمكتبة عن طريق التبادل مقابل نشرة المعلومات التى يصدرها المركز نفسه، حيث إن هذه المراكز متماثلة لدرجة التطابق فى المجموعات والخدمات وما تصدره من مطبوعات.

ـ مجموعات التقارير: وهذه التقارير عادة ما تكون من إعداد المركز نفسه أو من مديرية الزراعة

(1) Chirgwin, John. The Library assistant manual: Special libraries & information centres. - 4 ed. - London: Library Association publishing. 1995 p 20

(2) Penna, C. V. The planning of library & documentation services. - Paris: UNESCO, 1970 P 28.

ذاتها عن بعض المشاكل الزراعية فى المحافظة، وقليلا ما يتم التبادل بمثل هذه التقارير لاعتبارها من الأمور السرية لمركز المعلومات حسب اعتقاد القائمين عليه.

ـ مجموعات الأدلة: حيث تحرص هذه المراكز على توافرها وتتمثل غالبها فى الأدلة الإحصائية عن السكان والأراضى والأنشطة الصناعية فى محافظات مصر.

ـ قرارات المحافظين: وغالبا ما يحتفظ كل مركز بقرارات المحافظ التابع له المركز والتى تهتم اهتماما مباشرا بقطاع الزراعة وما يتصل به من أنشطة، حيث يتم تجميعها فى سجلات خاصة وترتب سنويا حسب تواريخ إصدارها.

ـ الدوريات العلمية المتخصصة: حيث تحرص هذه المراكز على تجميع الدوريات العلمية التى تهتم اهتماما مباشرا بموضوع الزراعة، وبفحص الباحث لهذه المجموعات تبين له أنها تمثل تجميعا لما يصدر من دوريات علمية فى كل محافظة داخل هذه المراكز، بمعنى أننا نجد على سبيل المثال مجلة البحوث الزراعية التى تصدرها كلية الزراعة بجامعة المنوفية هى الأساس فى مجموعة الدوريات العلمية فى مركز معلومات مديرية الزراعة بالمنوفية، كذلك نجد مجلة البحوث الزراعية التى تصدرها كلية الزراعة بجامعة طنطا هى الأساس فى مجموعة الدوريات العلمية فى مركز معلومات مديرية الزراعة بالغربية. وهكذا فى باقى المراكز موضوع البحث، وبالإضافة إلى ذلك نجد بعض أعداد من الدوريات التى تم التبادل بها مع المراكز الأخرى وكليات الزراعة المختلفة، هذا إلى توافر عدد من المجلات العامة والتى حصلت عليها هذه المراكز عن طريق التبادل أيضا مثل مجلة الأرصاد الجوية ومجلة العلم.

ـ مجموعات الكتب. وتعد من أفقر المجموعات فى مراكز المعلومات موضوع البحث، حيث لا توجد ميزانية لاقتنائها، واعتماد هذه المراكز فى تكوين مجموعاتها على التبادل مع مراكز المعلومات المناظرة والتى لا تمتلك أصلا مجموعات من الكتب، كل ذلك أدى لما سبق. ولكن الأمر لا يخلو من بعض المجموعات البسيطة من الكتب والتى لا تتعدى خمسين كتاباً فى أكثر المراكز اقتناء لهذه النوعية من الأوعية، وتنصب موضوعات هذه الكتب على الموضوعات الزراعية والتربة واستصلاح الأراضى والرى والأنشطة المتعلقة بالزراعة من إنتاج وتسويق وخلافه.

ومن الأمور المثيرة للدهشة أن تقوم جميع مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة ـ فيما يخص مجموعات الكتب القليلة هذه ـ بإعداد فهارس المؤلف والعنوان والموضوع وتعد لها البطاقات التى لا تخلو من بعض العيوب الجوهرية مثل عدم اكتمال بيانات الوصف الببليوجرافى، وعدم تحديد موضوعات الكتاب بدقة وعدم الاعتماد على قوائم مقننة لذلك، كذلك عدم وضوح الرؤية لفلسفة الفهارس ودورها كمداخل أساسية للبحث فى أوعية المعلومات بدلا من اعتبارها ديكورا مكملا لواجهة المكتبة إذ إنها الضلع الأكبر فى بناء مركز المعلومات.

سابعا: العاملون:

تحديد عدد العاملين اللازمين لإدارة مركز المعلومات يتأثر بعدة عوامل: الوسط المستفيد من الخدمة، من حيث عدد المستفيدين الفعليين، والمستفيدين المحتملين، وفئات المستفيدين واهتماماتهم التخصصية والمهنية، وقدرتهم على التعامل الفعال مع خدمة المعلومات، وحاجتهم إلى المساعدة والإرشاد والتوجيه والتدريب، فضلا عن تشتتهم

الجغرافى، كذلك طبيعة الخدمات التى يقدمها المركز، والأساليب المتبعة فى تقديم هذه الخدمات ومدى الاعتماد على الآلات، ومدى الحاجة إلى الجهد البشرى، ومدى توافر الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا مناسبا فى المجتمع المحلى، وأخيرا حجم مقتنيات المركز من مصادر المعلومات ومقدار الجهد اللازم لتجهيز هذه المقتنيات. كل هذه العوامل مجتمعة ينبغى وضعها فى الاعتبار عند تحديد عدد العاملين المناسب لإدارة مركز المعلومات[١].

ولم تراع مراكز المعلومات ـ موضوع الدراسة ـ فى تحديدها لعدد العاملين بها أيًا من العوامل السابقة، ففى بعض المراكز نلاحظ زيادة عددية فى عدد العاملين وفى مراكز أخرى نلاحظ تدنى عدد العاملين لدرجة لا تساعد على سير العمل بصورته الطبيعية، ولذلك فلابد من وضع الضوابط القياسية لعدد العاملين وفقا للعوامل السابق ذكرها بحيث تكون (مواصفات مصرية) لهذه المراكز الوليدة فى مجال الزراعة، ويقترح الباحث أن يكون حجم المقتنيات وقواعد البيانات المطلوبة وحجم المستفيدين المحتملين من مراكز المعلومات أسس تحديد عدد العاملين، فكلما كان حجم المستفيدين كبيرا والطلب على المعلومات أكبر كان ذلك أدعى لزيادة عدد العاملين القادرين على إنشاء قواعد البيانات وإدارتها الإدارة العلمية ومعالجة البيانات وخدمة المستفيدين. وسيكون الوضع عكسيا عندما يقل الطلب على المعلومات وتنخفض أعداد المستفيدين.

وبالنظر للخلفية العلمية للعاملين فى مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة بالمحافظات نجد أنها فى الغالب تميل إلى القطاع الزراعى متمثلا فى حملة بكالوريوس الزراعة ودبلومات الزراعة، وقلة من حملة بكالوريوس التجارة ودبلوم التجارة، ومن النادر وجود متخصصين فى المكتبات والمعلومات، وهذا الأمر يدعو للتأمل ونحن فى بداية مرحلة بدأت تنتشر فيها مراكز المعلومات المتخصصة وأصبحنا نرى أن العمل فى المراكز المتخصصة للمعلومات أصبح حكرا على العاملين به فقط مع الاستعانة بقلة قليلة من خارج التخصص لسد بعض الفراغ فى التخصصات أو لذر الرماد فى العيون، وكأن المتخصصين فى المكتبات والمعلومات لا يفقهون ماهية هذه المراكز وطبيعة عملها، فى حين «أن أخصائى المعلومات المتخصص فى مجال موضوعه هو عماد المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة ويعد أفضل من يعمل فى هذه المراكز بحيث تخدمه خلفيته المتخصصة فى إتمام عمله على الوجه الأكمل مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة حصوله على قدر من التدريب فى مجال المكتبات وتكنولوجيا المعلومات»[٢]، وهناك اتجاه آخر وهو أن يحصل أخصائى المكتبات والمعلومات على خلفية علمية فى التخصصات الموضوعية لمراكز المعلومات والمكتبات المتخصصة.

والباحث لا يرجح فئة من العاملين على الأخرى ولكن يجب المزج بين الفئتين للاستفادة من إمكانيات كل منهما فى سبيل تحقيق غاية إنشاء هذه المراكز.

ومن الناحية العددية لعدد العاملين تكاد تتفق معايير المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة على

(١) حشمت قاسم. المرجع السابق. ص ١٢١.

(2) Lefebvre, Louise. The special library: what it is and What it can do for business and industry. - special libraries (fall 1996)10 p 289.

(٣) أحمد بدر. المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات: دراسات فى إدارة وتنظيم خدمات المعلومات. ـ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٨٨ ص ٢٧٤.

ضرورة وجود اثنين من المتخصصين فى المكتبات والمعلومات مقابل ثلاثة من غير المتخصصين[٣]، كما يجب أن يكون نسبة موظفى المكتبة إلى عدد المستفيدين هى موظف واحد لكل خمسين مستفيداً. ولكن يثار تساؤل. كيف يمكن تحديد عدد المستفيدين بالفعل من المكتبة أو مركز المعلومات؟ هل هى كل من يحق له الاستفادة من المكتبة أو مركز المعلومات؟ أم هم المستفيدون الفعليون المترددون للاستفادة من المجموعات؟ وهذه أسئلة تحتاج لدراسات تجريبية لتحديد من هو المستفيد المحتمل الذى على أساسه يمكن تحديد أعداد موظفى المكتبة.

ثامنا: الخدمات:

تقدم مراكز المعلومات الزراعية مجموعة من الخدمات الأساسية على النحو الآتى:

خدمة دعم اتخاذ القرار.

لاخلاف فى تلك الأهمية القصوى التى يكتسبها توافر المعلومات ودقتها فى عصر كعصرنا، فبقدر دقة المعلومات وتوافرها وإتاحتها فى الوقت المناسب، فإنها تعمل على دقة وصحة القرار المتخذ. وإيمانا من مراكز المعلومات الزراعية بأهمية المعلومات فإنها تقدم خدمة دعم اتخاذ القرار وهى عبارة عن عمل دراسات متعمقة للمشاكل التى تعترض القطاع الزراعى فى الوقت الراهن والمستقبلى من خلال ما يتوافر لديها من معلومات وبيانات إحصائية، حيث تعمل على توصيف المشكلة وبيان حجمها ومدى تأثيرها على المواطنين، وبيان القيود والمتغيرات التى تؤثر على المشكلة، ثم تقوم بدراسة المشكلة من كافة جوانبها من خلال ما يتوافر من معلومات وبيانات إحصائية، وأخيرا ومن خلال هذه الدراسة تقدم الحلول وبدائل الحلول، ومن ثم تقدم هذه الدراسة لمتخذى القرار لتنفيذ الحلول وإبلاغ القائمين على السياسة الزراعية بها.

وباستعراض الباحث لبعض الدراسات التى أعدتها إدارة دعم اتخاذ القرار فى بعض مراكز المعلومات الزراعية تبين ارتباط الدراسة بالإقليم الذى يقع فيه مركز المعلومات وهذا شىء جيد أن تنصب دراسات وخدمات مراكز المعلومات الزراعية على الأقاليم الموجودة بها أما الدراسات على المستوى الوطنى فهذا من شأن مراكز المعلومات فى وزارة الزراعة، إلا أن الباحث قد لاحظ أن معظم هذه الدراسات من حيث التوصيف والقيود والمتغيرات والحلول التى قدمتها قد تنطبق على كثير من المحافظات الأخرى بل تنطبق على المستوى الوطنى مع اختلاف الدرجة والحجم.

ومن أمثلة الدراسات التى قامت بها إدارات دعم اتخاذ القرار، دراسة عن إنتاج الخضر بمحافظة الغربية، حيث بدأت بتوصيف المشكلة من حيث عدم ثبات أسعار الخضر وتذبذبها على مدار السنة وعدم توافرها فى بعض الأوقات والارتفاع المفاجئ فى أسعارها، وبينت الدراسة أن هناك عدة قيود وراء المشكلة منها عدم ثبات المساحة المنزرعة بالخضر، وعدم توفير سياسة تصديرية واضحة واحتياجات السوق الخارجية والمحلية، وعدم توافر التقاوم عالية الإنتاج. أما المتغيرات فقد حددت الدراسة أن التقلبات الجوية قد تسبب ضرراً بالغا على الخضر، كذلك الزيادة المطردة للسكان تؤدى لزيادة الاستهلاك وكذلك قيام بعض المنتجين بتصدير كامل إنتاجهم من الخضر دون النظر لاحتياجات السوق المحلى. كل هذه القيود والمتغيرات أدت إلى ظهور المشكلة، وتدعم الدراسة ببيان مساحات وإنتاج الخضر الرئيسية فى السنوات الخمس الأخيرة.

وتخلص منها إلى عدم وجود سياسة مستقرة وثابتة لإنتاج الخضر سنويا، وأخيرا تقدم الدراسة الحلول وبدائل الحلول والمتمثلة فى ضرورة وضع سياسة تصديرية لأصناف الخضر المطلوبة للتصدير، كما يجب على الإرشاد الزراعى عمل التوعية الزراعية اللازمة للحصول على أعلى وأجود إنتاج للخضر، كذلك نشر التوعية باستخدام أنسب الأساليب فى عملية التغليف والنقل للتقليل من الفاقد والتالف من الخضر، كذلك ضرورة دراسة التوقعات المستقبلية لاحتياجات السوق المحلى والخارجى، مع ضرورة التنسيق بين وزارة التموين ووزارة الزراعة لافتقاد التنسيق فى الوقت الراهن.

ومن أمثلة الدراسات أيضا دراسة عن ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء بمحافظة المنوفية؛ حيث إن أسعار اللحوم البيضاء منذ السبعينيات وحتى الآن فى ارتفاع سريع ومتوالٍ، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى عدة قيود منها: استيراد أعلاف الدواجن من الخارج مما يجعلها خاضعة للأسعار العالمية وما يحدث لها من ارتفاع وانخفاض مفاجئ فى أسعارها، وقلة حجم الاستثمارات فى تطوير وتحديث صناعة الدواجن، وارتفاع معدل استهلاك الفرد من اللحوم البيضاء لرخص أسعارها بالنسبة للحوم الحمراء وكثرة الطلب مع قلة المعروض. أما المتغيرات التى تعترض المشكلة فتتمثل فى الزيادة المطردة فى أعداد السكان وعدم زيادة المنتج، وتوقف العديد من مزارع إنتاج دجاج التسمين عن الإنتاج، كذلك الانخفاض المفاجئ فى سعر دجاج التسمين لأسباب غير متوقعة مثل وجود منتج مستورد بسعر أقل، بعد ذلك قدمت الدراسة مجموعة من البيانات والإحصائيات عن عنابر التسمين فى المحافظة وطاقتها الإنتاجية فى السنوات العشر الأخيرة، وخلصت الدراسة إلى توقف عدد كبير من عنابر التسمين عن الإنتاج مما أدى لحرمان المحافظات من نسبة ٣١٪ من الإنتاج سنويا، وأن نصيب الفرد تقلص إلى ٤,٥ دجاجة فقط، وأنه سيرتفع إلى ١٠,٥ دجاجة فى حالة تشغيل كافة عنابر التسمين فى المحافظة، وأخيرا قدمت الدراسة مجموعة من الحلول وبدائل الحلول مثل ضرورة سرعة حل مشاكل المربين مع بنوك التنمية والائتمان الزراعى لجدولة الديون وتدبير القروض اللازمة لسرعة التشغيل، كذلك عرض العنابر المتوقفة للتأجير للراغبين فى استثمار أموالهم فى هذا المجال وتشجيع شباب الخريجين للعمل به، كذلك ضرورة إحكام الرقابة على أسواق بيع اللحوم البيضاء، و العمل على إنشاء بورصة لتداول إنتاج المحافظة من دجاج التسمين والعمل على زيادة إنتاجه ورفع العبء عن المربين فى مجال التسويق.

ومثل الدراسات السابقة وغيرها يتم عرضها على متخذى القرار لاختيار الحلول المناسبة للمشكلة موضوع البحث، وهذه الدراسات تتم سواء بمبادرة من إدارات دعم اتخاذ القرار بمراكز المعلومات الزراعية على مستوى المحافظات ومعرفتها المسبقة بالمشاكل التى تعترض متخذى القرارات، أو تتم بتكليف من متخذى القرارات سواء على المستوى الرئاسى أو مستوى الإدارات كل فى تخصصه من خلال ما يتوافر لمراكز المعلومات من معلومات وبيانات إحصائية.

١ - خدمة المعلومة او (الخدمة المرجعية)

من الخدمات الأساسية التى تقدمها مراكز المعلومات الزراعية خدمة المعلومة والتى تتلخص فى أن أحد المستفيدين سواء كان فرداً أو هيئة يتقدم للمركز بطلب معلومات محددة عن أى نشاط يخص العملية الزراعية أو العمليات المؤثرة أو المتأثرة بها ليرد عليه المركز من خلال ما هو متاح من كتب

ودوريات ونشرات وقواعد بيانات فى حدود زمنية وبأشكال مادية محددة، وهذه الخدمة بما تتضمنه من إجراءات وأهداف تعد مرادفا لما اصطلح عليه المكتبيون (بالخدمة المرجعية) والتى تهتم اهتماما مباشرا بمساعدة المستفيد فى الحصول على المعلومات وفى استخدام مقتنيات المكتبة سواء للدراسة أو البحث[1] أى بمعنى بحث الإنتاج الفكرى واسترجاع وبث المعلومات وجعلها فى متناول المستفيدين وفقا لاحتياجاتهم، وقد تتخذ هذه الخدمة عدة أشكال وأسماء مثل خدمات المعلومات ـ وهذا المصطلح هو المستخدم والمفضل فى مراكز المعلومات الزراعية ـ أو خدمات المراجع، أو الخدمات الببليوجرافية، أو خدمات توصيل الوثائق، أو خدمات التكشيف والاستخلاص، أو خدمات الاسترجاع على الخط المباشر.

وتحليل سجلات هذه الخدمة فى مراكز المعلومات موضوع البحث نجد أن معلومات عن العاملين فى مجال الزراعة وبيانات عن الإنتاج الزراعى والحيوانى والنباتى وبيانًا عن المساحات المنزرعة بمحاصيل معينة وبيانات عن الإنجازات التى تحققت فى كل مديرية على حدة فى خلال فترات محددة هى البيانات الأكثر طلبا من هذه المراكز، وهذا شيء طبيعى لأنها أنشئت لهذا الغرض فجميع البيانات المطلوبة على علاقة وثيقة بالعملية الزراعية، وبتحليل سجلات هذه الخدمة أيضا تبين أن أكثر المستفيدين طلبا للمعلومات من الهيئات الحكومية مثل مركز معلومات مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، مديرية التجارة والتموين مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظات، الإدارات الزراعية فى مراكز المحافظات، كليات الزراعة فى الجامعات المختلفة.

وبالنظر إلى سجلات خدمة المعلومة التى تقف على حصر وضبط نشاط هذه الخدمة نجد أنها عبارة عن سجلات ورقية مقسمة إلى عدة خانات تتضمن بيانات الرقم المسلسل، ثم تاريخ طلب المعلومة، ثم الجهة الطالبة للخدمة، ثم نوع وموضوع البيان المطلوب، وأخيرا تاريخ استيفاء وتقديم الخدمة لطالبيها، وبنظرة سريعة للسجل نستطيع التعرف على بانوراما شاملة لواقع خدمة المعلومة فى كل مركز معلومات على حدة، ولكن من السلبيات التى لاحظها الباحث اقتصار البحث على قواعد البيانات التى تم إعدادها فقط عن الأنشطة الزراعية دون الاستعانة بالكتب والدوريات والنشرات ـ ويرجع ذلك إلى افتقار هذه المراكز حتى الآن لمجموعات قوية داخل مكتباتها ـ كذلك من السلبيات عدم الاحتفاظ بصورة من نتائج كل واقعة خدمة وخاصة الأبحاث التى تحتوى على أكثر من عنصر للبحث مما يعنى تكرار الجهد والوقت كلما تم طلبها مرة أخرى لمستفيد آخر.

ولتقديم خدمة معلومة أو خدمة مرجعية جيدة يلزم لهذه المراكز إنشاء مكتبات قوية تضم مجموعاتها من الكتب والدوريات والنشرات أحدث ما فى الموضوع، هذا إلى جانب قواعد البيانات التى تنشئها بما يتوافر لديها من معلومات زراعية، كما يجب توفير أخصائى مراجع قادر على تقديم الخدمة حسب إجراءاتها العملية والمتمثلة فى:

تلقى الاستفسار سواءً بالاتصال الشخصى أو الهاتفى أو بالبريد، ثم عمل المقابلة المرجعية reference interview والتى تبدأ بالتعرف على الحدود الموضوعية والنوعية والزمنية والجغرافية لموضوع الاستفسار، كذلك معرفة أهداف المستفيد ودوافعه وصفاته الشخصية وما هو الشكل الذى يتوقعه لنتائج

(١) سعد محمد الهجرسى. المراجع ودراستها فى علوم المكتبات. ـ القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٧٧ ص ٤١.

استفساره أو يمكن أن يقبله من حيث عدد الأوعية وما إذا كان يحتاج النصوص الكاملة أم المستخلصات أم مجرد قائمة ببليوجرافية، وهذه المقابلة تتطلب حنكة ومهارة من أخصائى المراجع للتعرف على كل هذه الجوانب لإنجاز عمله بصورة مرضية. ثم عمل استراتيجية البحث والتى تتضمن اختيار المصادر التى يعتمد عليها سواء كتب أو دوريات أو قواعد بيانات، وتحديد استراتيجية البحث من الأمور الهامة للتعرف على احتياجات أخصائى المراجع من المراجع داخليا أو خارجيا. ثم إجراء البحث عن طريق تحديد المصادر التى تستقى منها البيانات بدءا بأحدثها ثم الأقدم فالأقدم، ثم تقديم الإجابة للمستفيد حسب إمكانيات مركز المعلومات وحسب طلب المستفيد، فقد تتخذ عدة أشكال مثل البطاقات أو الصفحات المصورة أو قوائم مطبوعة بالآلة الكاتبة أو منتج حاسب آلى. والخطوة الأخيرة فى خطوات الخدمة المرجعية هو تسجيل الاستفسار ونتائجه للإفادة منها فى مرات قادمة تتشابه فيها الاستفسارات وذلك للحفاظ على الوقت والجهد وجودة الخدمة المرجعية.

٢ ـ خدمة الاستخلاص:

تعد خدمة الاستخلاص من الخدمات الأساسية التى ينبغى لمراكز المعلومات تقديمها حيث تنطوى على مجموعة من الممارسات الفكرية والفنية وتحتاج إلى مجموعة من المهنيين المتمرسين المتفانين فى عملهم، إلى جانب ضرورة توافر أجهزة الحاسبات الإلكترونية الحديثة، وهذا بدوره لا يتوافر سوى فى هذه النوعية من مرافق المعلومات.

وخدمة الاستخلاص تهتم بإعطاء ملخص لأحد أوعية المعلومات مصحوباً بوصف ببليوجرافى مناسب يسهل عملية التعريف بهذه الأوعية، وبذلك يساهم فى التغلب على ظاهرة تفجر المعلومات ومساعدة الباحثين فى التعرف على أحدث ما ظهر من أوعية معلومات فى مجال تخصصه[١] وتختلف نوعيات المستخلصات حيث يتم تقسيمها إلى مستخلصات إعلامية، ومستخلصات كشفية، ومستخلصات نقدية، ومستخلصات المؤلفين، والمستخلصات المتحيزة، والمستخلصات المصغرة، والمستخلصات الإحصائية أو الرقمية، والاقتباسات، والمستخلصات ذات الشكل الموحد، وأخيرا المستخلصات التلغرافية[٢]. كما أن هناك تقسيما آخر إلى المستخلصات الإعلامية والمستخلصات الدلالية والمستخلصات المختلطة والمستخلصات الرصيدية ومستخلصات المؤلف، ويرجع اختلاف التقسيم إلى ما يتضمنه كل نوع من بيانات وحقائق عن وعاء المعلومات الذى يتوفر على استخلاصه، والمكتبات ومراكز المعلومات عليها تفضيل أحد الأنواع عن الآخر حسب أوعية المعلومات التى تمتلكها، المهم هو توافر عناصر المستخلص الجيد التى تتمثل فى الحداثة والوضوح والدقة، كما يجب أن يكون المستخلص متضمنا مقيدات ومحددات الموضوع من حيث الزمان والمكان ومنهج البحث، عند ذلك يمكن المستحلص المستفيد من اختيار الوثائق التى يجب أن يقرأها أو يتصفحها، كما يجنبه ذلك تصفح الوثائق الأصلية، كما يؤدى أحيانا للتغلب على عائق اللغة بتقديم المستخلص فى لغة يفهمها الباحث[٣]. وخدمة الاستخلاص فى مجملها أحد أشكال الإحاطة الجارية التى تحرص مراكز المعلومات على تقديمها للمستفيدين منها.

(١) محمد محمد أمان. خدمات المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية ـ الرياض: دار المريخ، ١٩٨٣ ص٦٧.
(٢) حشمت قاسم. خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها ـ القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٤. من ص ٢٢٣: ٢٣٤.
(٣) محمد محمد أمان. المرجع السابق ص ٦٨، ٦٩.

وبالنظر إلى خدمة الاستخلاص فى مراكز المعلومات الزراعية فى مديريات الزراعة نجد أنها تكاد تكون مفتقدة تماما، حيث تنعدم مقوماتها الأساسية، فكثير من هذه المراكز لا تمتلك مكتباتها سوى مجموعات بسيطة جدا من الكتب والدوريات، كما تفتقد أخصائى المعلومات المدرب القادر على إجراء مثل هذه العملية، ولكن تدعى معظم هذه المراكز أن لديها هذه الخدمة، ولكن الواقع يؤكد أن ما لديها ليس استخلاصا بالمعنى الحرفى للكلمة، إنما مجموعة من الممارسات القريبة من عملية الاستخلاص، حيث يتم تقديم تعريف موجز عن بعض المقالات التى ترد فى الدوريات التى تقتنيها مكتبة المركز فى نشرة المعلومات التى يصدرها المركز بواقع دراسة واحدة فى كل عدد شهرى، كما يتم تقديم هذا التعريف الموجز فى لوحة الإعلانات الخاصة بالمركز بواقع دراسة أو اثنتين على أقصى تقدير شهريا، ويقدم عن كل تعريف بيانات العنوان، ثم المؤلف أو المؤلفون، ثم الناشر، ثم عدد الصفحات، ثم تاريخ النشر، وأخيرا ملخص البحث فى عدة سطور لاتقل عن سطرين ولا تزيد على خمسة أسطر وغالبا ما تكون هذه السطور من عمل المؤلف نفسه. ومثال ذلك:

مستخلص عن بعض الدراسات

العنوان: تأثير إضافة فيتامين هـ والسلينيم على إنتاج اللبن ومكوناته للأبقار الغريزيان.

المؤلفون: د/ أسمة فؤاد - بركات محمد - عاطف أبو عاشور - فكرى القربى - محمود النعناعى

الناشر: قسم الإنتاج الحيوانى - كلية الزراعة جامعة المنوفية.

عدد الصفحات: ١٧ صفحة باللغة العربية - ٢ صفحة باللغة الإنجليزية.

تاريخ النشر: مارس ١٩٩٤.

المستخلص: تم حساب متوسط إنتاج اللبن والدهن والبروتين وكمية اللاكتوز والمواد الصلبة الكلية واللادهنية وتركيز فيتامين هـ فى اللبن فكان هناك فروق معنوية وأخرى غير معنوية بين المجاميع المعاملة ومجموعة المقارنة.

وبالنظر إلى النموذج السابق نلاحظ مدى افتقاره لعناصر الوصف الببليوجرافى السليم، حيث يجب أن يشتمل على اسم المؤلف، عنوان المقال، اسم المجلة، رقم المجلد أو السنة، رقم العدد، تاريخ العدد، أرقام الصفحات التى يشغلها المقال بالمجلة وليس عددها. أما عن المستخلص فيجب أن يشتمل على «معلومات مثل نوع المقالة ومستواها، علاقة المقالة بالمقالات الأخرى، الإشارة إلى الجديد فى المقالة من حيث الغرض العام والخاص منها ثم طريقة البحث والمنهج المتبع وأهم النتائج، عدد الرسوم التوضيحية والأشكال، الإشارة إلى الببليوجرافيات وعددها، كذلك الفهارس والكشافات والملاحق والقوائم»[(١)] وبهذه الطريقة يمكن تقديم خدمة استخلاص تحقق الهدف منها وهو السيطرة على فيضان المعلومات، ولن يتأتى ذلك سوى بتوفير أخصائيى المعلومات المتمرسين على هذه النوعية من الخدمات والمحيطين بأهميتها فى تيسير الإفادة من مصادر المعلومات، هذا فضلا عن توفير الميزانية لهذه العملية المرتفعة التكاليف، وإلى جانب هذه الخدمة يمكن لمراكز المعلومات الزراعية تقديم خدمة توأمية مع الاستخلاص ألا وهى خدمة «التكشيف» التى تهتم بالفحص الدقيق لمصادر المعلومات والتعرف على ما تشتمل عليه من معلومات وأفكار ومن ثم عنونة الوحدات المميزة بواسطة رؤوس الموضوعات المناسبة أو وضع أنسب مداخل للوصول إلى المعلومات مع

(١) محمد محمد أمان. المرجع السابق ص ٧٢.

إضافة المكان الدقيق لكل رأس موضوع للوحدة داخل المجموعة حتى يمكن استرجاعها[١].

وعملية الاستخلاص والتكشيف بهذا المفهوم تعد من صلب الخدمات الأساسية لمراكز المعلومات حيث يناط بها إعداد وإصدار المطبوعات الثانوية الممثلة فى البيليوجرافيات بأنواعها والكشافات والمستخلصات والأدلة وغيرها، وبذلك تحقيق المعادلة الصعبة نحو تيسير الإفادة من مصادر المعلومات فى ظل ما تشهده من فيضان فى إنتاجها مع تدنى ميزانيات الاقتناء للمكتبات ومراكز المعلومات فى العصر الراهن.

٣ - خدمة الإحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات:

يرجع إنشاء المكتبات ومراكز المعلومات لخدمة مجموعة من المستفيدين وإمدادهم بالمعلومات والدراسات والأبحاث فى مجال تخصصهم ولا تألو المكتبات ومراكز المعلومات جهدا فى العمل على جذب المستفيدين لما تملكه من مجموعات وقواعد بيانات، فإن لم يأت المستفيد إليها توخت السبل الكفيلة للوصول إليه فى مكان عمله وعرضت عليه ما تعتقد أنه يهم مجال تخصصه، وبذلك تحقق الهدف من إنشائها وتعمل على الاستفادة القصوى من مجموعاتها. كل هذا يعرف بعملية الإحاطة الجارية (Current Awareness) والتى تعرف بأنها محاولة الإلمام بالتطورات الحديثة فى أى فرع من فروع المعرفة خاصة ما يهم منها مستفيدين لهم اهتمام بهذه التطورات، وهذا الاهتمام قد يكون نتيجة رغبة فى التعرف على أحدث ما نشر فى الموضوع للاستفادة به سواء للدراسة أو البحث، أو الاستعانة به فى عملية الإدارة، أو استخدامها فى تخطيط البرامج المستقبلية[٢] وتتخذ عملية الإحاطة الجارية بمفهومها الشامل عدة أشكال فى سبيل تحقيق أهدافها على النحو التالى:

الاتصال الهاتفى بالأفراد، الإخطارات اليومية، تسجيل الإشارات البيليوجرافية على جذاذات وإرسالها إلى الأفراد، تمرير الدوريات، قوائم الإضافات الجديدة، استنساخ قوائم محتويات الدوريات، النشرات الإعلامية، التعريف بالبحوث الجارية، البث الانتقائى للمعلومات[٣].

والخدمة الأخيرة يعرفها «لون Lohn» بأنها تلك الخدمة التى تهتم بصفة أساسية بتوجيه المعلومات الحديثة على اختلاف مصادرها إلى حيث ترتفع احتمالات الإفادة منها داخل المؤسسة، وهذا التوجيه وما ينطوى عليه من انتقاء تتكفل به بعض خدمات الإحاطة الجارية، وبمعنى آخر يمكن تسمية البث الانتقائى على أنه إحاطة جارية لصالح مستفيد بعينه، وعن طريق هذه الخدمة يمكن تحقيق غرضين: الأول؛ توفير خدمة الإحاطة الجارية لكل مستفيد على حدة، الثانى؛ توفير وقت المستفيد باستبعاد الوثائق أو المعلومات التى لا تناسبه[٤].

ومراكز المعلومات الزراعية فى مديريات الزراعة بمختلف المحافظات بدأت فى الأخذ بمقومات الخدمات الحديثة بإدراج خدمة الإحاطة الجارية ضمن الخدمات التى تقوم بها لصالح المستفيدين منها وإن لم تتم حتى الآن كما ينبغى حيث لم تتخذ عمليا من وسائل الإحاطة الجارية سوى النشرة

(١) محمد فتحى عبد الهادى. التكشيف لأغراض الاسترجاع. القاهرة: دار غريب للطباعة، ١٩٧٧. ص ١١.
(٢) محمد محمد أمان. خدمات المعلومات: مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية. الرياض: دار المريخ، ١٩٨٣ ص١٣.
(٣) حشمت قاسم. خدمات المعلومات: مقوماتها وأشكالها. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٤. ص ٣٢٥.
(٤) حشمت قاسم. المرجع السابق. ص ٣٤٥، ٣٤٧.

الإعلامية التى تصدرها عن طريق قسم النشر، كذلك عرض قوائم الإضافات الجديدة من الكتب والدوريات تحت عنوان «ورد حديثا للمكتبة» ويتم عرض ذلك فى النشرة الإعلامية، كذلك يتم عرضه على لوحة الإعلانات التى تتصدر واجهة معظم مراكز المعلومات الزراعية والتى تسمح لكل من يرتاد المركز أن يطلع عليها.

وتدعى جميع مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة بمختلف المحافظات أنها تقدم خدمة البث الانتقائى للمعلومات إلا أنه بالتنقيب عن تلك الخدمة لم نجد أيا من مقوماتها المتمثلة فى تحديد سمات المستفيدين ومراصد البيانات وأخيرا عملية مضاهاة سمات المستفيدين بسمات مصادر المعلومات، وإن توافرت قواعد البيانات فلا وجود لباقى المقومات عمليا ولا فى أذهان القائمين على خدمات المعلومات بهذه المراكز، ولقد وجد الباحث أن مفهوم خدمة البث الانتقائى للمعلومات مضطرب فى أذهان الكثيرين ولا يرقى هذا لمضمونه الحقيقى المعروف لدى المتخصصين، ورأى الباحث أن معظم الممارسات التى تتم تحت هذا الاسم لا تتعدى كونها بعض ممارسات عملية الإحاطة الجارية بمفهومها العام، إذ تقوم هذه المراكز بإحاطة مستفيديها بشكل عام عن طريق النشر فى نشرة المعلومات التى تصدرها أو عن طريق عرض عناوين ما ورد حديثا من دراسات وبحوث فى لوحات إعلانية فى مكان عام لكل المستفيدين، وفى بعض الأحيان يتم تحديد الإدارات التى يمكنها الاستفادة المباشرة من الدراسات والبحوث موضوع الإحاطة، ومثال ذلك ما تم نشره فى نشرة المعلومات وعرضه على لوحة الإعلانات لبعض هذه المراكز تحت عنوان: البث الانتقائى للمعلومات لبعض البحوث والدراسات على النحو التالى:

الموضوع:

١ ـ دراسات تأثير بعض المعاملات التكميلية الآمنة للحد من تلف ثمار الموالح والمانجو فى أثناء التخزين.

٢ ـ دراسات عن تأثير الإضافات التكميلية من المواد العضوية والعناصر المعدنية على نمو الطماطم تحت الظروف الملحية.

٣ ـ دراسة عن خصائص وتقييم الأراضى المتاخمة للبحيرات المالحة فى مصر.

٤ ـ مجموعة أبحاث عن تأثير الأسمدة العضوية بمفردها أو مع الزنك والبورون على نبات الذرة.

٥ ـ أبحاث عن الخواص الطبيعية والتركيب الكيماوى لبذور الكنتالوب كمصدر غير تقليدى للزيت النباتى.

الجهة: إدارة الأراضى والمياه ـ إدارة الشئون الزراعية ـ إدارة المكافحة البستانية.

تاريخ البث: ٩٨/١٢/٢

ويرى الباحث أن هذه المراكز تستطيع بما يتوافر لديها من قواعد بيانات وكفاءات بشرية تقديم خدمة الإحاطة الجارية بكافة أشكالها على نحو سليم، حيث إن فئات المستفيدين محددة بشكل واضح ولا تحتاج إلى مجهود كبير لتحديدها وتصنيفها، فالإدارات الزراعية المختلفة داخل كل مديرية تحدد وظائفها وأهدافها وتحدد سلفا احتياجاتها من المعلومات، كذلك تحدد احتياجات الإدارة من القوانين واللوائح، كما أن على مستوى خارج مديرية الزراعة فإن فئات المستفيدين تحدد سلفا عن طريق الإدارات الزراعية وما تشمله من إدارات، كذلك الجمعيات الزراعية التى تهتم اهتماماً مباشرا بالعملية الزراعية، حيث تتمثل احتياجاتها فى البيانات الإرشادية لخدمة وظيفة الإرشاد الزراعى، وما

يستجد من قوانين ولوائح وقرارات تلك التى تقوم على ضبط العملية الزراعية، ولهذا فإن تحديد المستفيدين وتحديد سماتهم إلى جانب توافر البيانات والمعلومات مع توافر الكفاءات البشرية تستطيع مراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة على مستوى مصر ككل تقديم خدمة الإحاطة الجارية فى شكل من أشكال السابق ذكرها وبذلك تتحقق الاستفادة المزدوجة للمكتبة وللمستفيد.

٤ ـ خدمة النشر :

من المهام التى يضطلع بها مركز المعلومات النشر العلمى؛ لما يمثله من أهمية فى تحقيق أهداف المركز نفسه، حيث تهتم مراكز المعلومات بعملية النشر الأولى أو ما يسمى بإصدار المطبوعات الأولية التى تعتمد اعتمادا مطلقا على ما تمتلكه هذه المراكز من معلومات وبيانات، كما يعد من صميم عمل هذه المراكز نشر المطبوعات الثانوية المتمثلة فى الببليوجرافيات والكشافات والأدلة.... إلخ.

وفى التقسيم الإدارى لمراكز المعلومات الزراعية بمديريات الزراعة نجد قسم النشر الذى يتعاون مع الأقسام الأخرى فى نشر وإصدار مستخلصات الأبحاث والنشرات التخصصية، كذلك نشر مخرجات الحاسب الآلى والمؤشرات العامة للبيانات فى الموضوعات الزراعية المختلفة، كذلك من أهم ما تصدره هذه المراكز هو النشرة ربع السنوية.

وبالنظر إلى ما تصدره هذه المراكز من مطبوعات نلاحظ أنه فى ظل الإمكانيات المتواضعة وحداثة النشأة لم ترق عملية النشر بعد إلى مستوى مراكز المعلومات بالفعل، ولكن يبقى الوضع الحالى مجرد بداية، فالنشرات المتخصصة معظمها يصدر لصالح قسم الإرشاد الزراعى بالمديرية التابع لها مركز المعلومات حيث تستخدم لنشر الطرق الصحيحة لزراعة محصول معين أو تربية حيوان بعينه، فعلى سبيل المثال نشرة خاصة بزراعة وإنتاج التين الشوكى. نجد أن المركز يستخلص البيانات الأساسية لهذه النشرة من الكتب والدوريات التى توجد بالمكتبة أو من أى مصدر آخر بحيث تتضمن هذه النشرة: منشأ المحصول ـ أنواع الثمار ـ الوصف النباتى ـ التكاثر ـ البيئة المناسبة ـ إنشاء البستان ـ عمليات الخدمة المختلفة ـ الحصاد ـ التعبئة والتغليف ـ الأصناف ـ وأخيرا معالجة الأمراض والآفات. وتصدر هذه النشرات فى صورة بدائية خالية من فنون الإخراج والورق المصقول والألوان المستخدمة فى النشر الحديث مثل النشرات التى تصدرها الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والذى وجد الباحث أعداداً كثيرة منها فى المراكز موضوع الدراسة.

أما عن نشر المخرجات والمؤشرات الآلية فهى عبارة عن إصدار بعض البيانات والمعلومات الزراعية فى صفحة واحدة أو اثنتين على الأكثر وذلك للدعاية أو لتعليقها فى لوحة الإعلانات للإحاطة الجارية لما تملكه هذه المراكز. ومثال أحد هذه المخرجات مخرج عن مدينة السادات (إضافة ونهضة وإشراقة أمل)، حيث تضمن موقع المدينة مختصرا ـ مساحتها ـ مميزاتها ـ مستقبلها ـ المسطح الكلى ـ المسطح المنزرع ـ أهم المحاصيل الحقلية والبستانية والخضر بالفدان فى المدينة.

أما عن إصدار بعض المؤشرات الآلية ـ كما تسمى فى هذه المراكز ـ فمثالها عن الأراضى فى محافظة الجيزة (المسطح الكلى) توزيعه من عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٩ بحيث يضم هذا المؤشر مقدار المسطح الكلى ـ مقدار الزيادة فى مساحة المنافع

والخدمات فى الفترة المحددة ـ جدول تفصيلى بالمسطح الكلى والزمام المنزرع والمنافع بالفدان فى الفترة المحددة ـ ثم نفس البيانين السابقين فى شكل رسوم بيانية. وتستخدم هذه المطبوعات للرد على الاستفسارات فى خدمة الإحاطة الجارية.

وتعد نشرة المعلومات التى تصدر ربع سنوية هى أهم ما ينتجه قسم النشر فى هذه المراكز. وبالنظر لهذه النشرات فى المراكز المختلفة نلاحظ نمطية الإخراج والموضوعات لدرجة التماثل ولا نكاد نلاحظ فروقا ذات بال؛ فمن حيث الموضوعات نجد أنها تشتمل على بيانات المحافظة التابع لها المركز والمسئولين عن المركز وهيئة تحرير النشرة والتى غالبا لا تخرج عن رؤساء أقسام مركز المعلومات ومديره، بعد ذلك تقدم النشرة فى كل عدد شخصية من المجال الزراعى وغالبا يكون من داخل مديرية الزراعة من حيث الاسم ـ تاريخ الميلاد ـ الحالة الاجتماعية ـ المؤهل ـ الوظيفة الحالية ـ الأعمال التى زاولها ـ الأنشطة العملية ـ أهم الإنجازات التى حققها فى المجال، بعد ذلك تستعرض النشرة أهم الإنجازات ـ بالجداول والرسوم البيانية والتعليقات ـ التى حققها المركز فى الشهور الثلاثة المنقضية من حيث التعاونيات الزراعية ـ أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية وعددها ورأس المال ـ المساحة المنزرعة على مستوى الإدارات بمراكز المحافظة، ثم الآلات الزراعية والخدمات التى تقدمها المديرية فى مجال توفير مستلزمات الإنتاج، كذلك تقدم بيانا بالمنح والقروض الممنوحة للجمعيات التعاونية الزراعية، ثم حالات دعم اتخاذ القرار، ثم بيانا بخدمة المعلومة، ثم باختصار نشاط وإنجازات الأقسام المختلفة لمركز المعلومات، وأخيرا تقدم النشرة جزءاً تعليميا عن الحاسب الآلى من حيث التعريف ونظم التشغيل والبرامج... إلخ، على حلقات بحيث يتضمن كل عدد من أعداد النشرة مجموعة من التعريفات والأوامر. وتذيل كافة أعداد النشرة بنموذج استطلاع رأى المستفيدين عن النشرة من حيث الاستمرارية ودقة البيانات وطريقة وتحديث البيانات وعرض الموضوعات التى يود المستفيدون إضافتها لأبواب النشرة.

وكما سبق القول فإن أقسام النشر بهذه المراكز لم ترق بعد لمفهوم النشر الحديث من حيث الموضوعات والبيانات والمعلومات، كذلك من حيث الإخراج الفنى والمعالجة، فمازال ما ينشر عبارة عن تغطية لمجالات اجتماعية وعامة وليست فى صميم التخصص، وما ينشر فى تخصصات الزراعة عبارة عن بيانات أولية تفتقد الدراسة والتحليل اللازمين للوقوف على أسباب الرقم ومعطياته، أما من حيث الإخراج الفنى فإن نشرات المعلومات تصدر دون أى من عوامل العرض الجيد ووسائل الإيضاح وجذب المستفيدين التى نصادفها فى مطبوعات الناشرين المتخصصين.

والأمر على هذا النحو يحتاج إلى فهم أعمق لدور قسم النشر ومدى أهميته بهذه المراكز بحيث لا يقتصر الأمر على نشر بعض البيانات الخام فقط، وإنما يجب أن يتعداه إلى تحليل وتفسير ما تمتلكه هذه المراكز من بيانات والخروج منها بأسباب ومقومات الحلول المقترحة للمشاكل التى تعترض بعض العمليات الزراعية، ولا يتأتى ذلك سوى باعتماد ميزانية أكبر لهذا الغرض مع تدريب الكوادر البشرية المتخصصة فى مجال النشر وإعدادها الإعداد المناسب.

جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية: التشريعات والخدمات والآفاق المستقبلية

إعداد
د. أسامة القلش
مدرس بقسم المكتبات المعلومات ـ كلية الآداب
جامعة القاهرة

تمهيد:

يعد النشاط الأهلى فى مجال الرعاية الاجتماعية قديما ومعاصرا لنشأة المجتمع المصرى الحديث، وقد عرف الإنسان بميله للتعاون مما دعا إلى مؤازرة غيره من الأفراد لمواجهة المشاكل التى يتعرضون لها فى محاولة لمواجهتها، فهذا غريزى عند الإنسان يؤكده القرآن الكريم بقوله (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا).

وهكذا نشأت فكرة الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية، ومن بينها الجمعيات العلمية كتنظيمات أهلية قامت على ركيزة من رغبة الأهالى فى التعاون وإحساسهم بالمشاكل الاجتماعية السائدة فى مجتمعات عجزت الحكومات عن مواجهتها.

ولدراسة الجمعيات العلمية ينبغى أولا التعرف على التشريعات التى صدرت بصدد الجمعيات عموما ومن ضمنها الجمعيات العلمية، ودراسة الجمعيات العلمية فى ضوء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

ثم قمت بتحديد النظرة المستقبلية المحتملة لدور الجمعيات العلمية لكى يثرى عطاءها ويؤكد فاعليتها حيث يتحدد دور استشارى علمى للجمعيات العلمية حسب احتياج وطلب الأجهزة التعليمية والتخطيطية والإنتاجية والخدمية والتشريعية والرقابية، فالجمعيات العلمية تؤلف بمجموعها جهازا رئيسيا من أجهزة العمل العلمى.

وسوف تتناول الدراسة علاقة الجمعيات العلمية بالجهات الرسمية، ودور أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لدعم الجمعيات العلمية، وكذلك موضوع الاتحاد النوعى لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية الذى أنشأته وزارة الشئون الاجتماعية، وضمنته هيئات الخدمات العلمية حتى يتم فى إطاره الجمعيات العلمية.

كذلك تتناول الدراسة المشاكل والصعوبات الرئيسية التى تواجهها الجمعيات العلمية عامة.

تعد الجمعيات العلمية أهم النوافذ الرئيسية التى يطل منها البحث العلمى فى مصر على ما يحققه البحث العلمى العالمى من تقدم وتطور، وذلك من خلال مشاركة العلماء من أعضاء الجمعيات العلمية فى المؤتمرات الخارجية، ونقل ما دار من حوار وفكر إلى القاعدة العريضة الممثلة فى أعضاء الجمعيات العلمية. ولهذه الجمعيات دور فى تنشيط البحث العلمى، حيث تقوم الجمعيات العلمية بدور فعال فى عملية التعليم المستمر، حيث تعمل على تجهيز أماكن تجمع أعضاءها للتعلم وإمدادهم بالبحوث، كما تتبنى الجمعيات تنمية أعضائها

وتهيئتهم للتغيرات الجارية والمتوقعة. إذ تضع الجمعيات من مهامها تحديد الاتجاهات وتوقع الاحتياجات فى المجال للمستقبل، ومن أجل ذلك تعقد المؤتمرات التى تقدم من خلالها برامج التعليم المستمر وتعقد الحلقات الدراسية وتوزيع المطبوعات، والمحافظة على كرامة المهنة وأصولها ووضع مواصفات محددة للأعمال الداخلة فى مجال تخصصها، وتقديم الاستشارات، وإصدار الدوريات العلمية لنقل المعلومات.

مما لاشك فيه أن هذه الجمعيات لها قدرتها على التأثير فى الإعلام العلمى على المستويين المحلى والدولى، فهى الجهة العلمية القادرة على الاتصال بالآلاف من العلماء بالجامعات ومراكز البحوث المنتشرة فى أنحاء العالم.

وتعد الجمعيات العلمية إحدى دعامات تطور التخصصات الموضوعية ونموها وتحقيق الاعتراف بها، حيث تعمل هذه الجمعيات على تنظيم جهود من ينتمون إلى التخصص وتوجيهه بما يكفل تحقيق الغايات العلمية والعملية على السواء، وتنشأ مكتباتها لخدمة هيئة علمية متخصصة فى أحد المجالات العلمية، ويكون روادها عادة من العلماء والمتخصصين، وهى تعد مصدراً أساسياً للمعلومات بالنسبة للجمعية، كما أنها إحدى الواجهات الحضارية لدول العالم المتقدم، وبقدر ازدهار هذه الجمعيات تنشط الحركة العلمية وتمضى فى طريقها خطوات فسيحة إلى الأمام.

لذلك لم يكن غريبا أن نرى الجمعيات العلمية فى الدول الناهضة تأخذ مكانة عالية، فكلما ازدادت النهضة العلمية فى هذه الدول كلما انتشرت بها الجمعيات العلمية وأسبغت عليها العناية والرعاية والمكانة العلمية المرموقة.

لقد تزامن تكوين الجمعيات العلمية فى عصر النهضة فى أوروبا مع إنشاء الجامعات، أو تأخر عنه قليلا فى بعض الأحيان، وقد أحدثت هذه الجمعيات العلمية أثرها فى إحداث نهضة علمية شملت البلاد الأوروبية كلها.

وكانت لقوانين الجمعيات المصرية صداها على إنشاء الجمعيات العلمية، ففى يوليو عام ١٩٤٨ صدر القانون المدنى رقم ١٣١ ليسن تشريعا واضحا سليما تماما من الناحية الفقهية والدستورية. وللجمعيات فى الفصل الثانى منه ـ تحت باب الأشخاص الاعتبارية التى تتمتع بجميع الحقوق ـ ذمة مالية مستقلة وحق التقاضى وغير ذلك مما سنورده فيما بعد.

وكان لصدور القانون المدنى أثره على إنشاء الجمعيات العلمية المصرية ومنها جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية.

لا ترتبط الجمعيات العلمية بطبيعة تكوينها ونشاطها وأهدافها ارتباطا عضويا بالجامعات أو المؤسسات الحكومية لأن لها خصوصيتها، إلا أن ذلك لم يمنع الجامعات والجهات الرسمية من أن تولى الجمعيات العلمية نصيبا كبيرا من اهتمامها ورعايتها، إدراكا واعيا منها بالدور الخطير والفضل الكبير لها فى خدمة العلوم والتمهيد لقيام مؤسساته المختلفة، وتيسيراً لنشر المعرفة وتبادلها وتجميعاً لجهود العلماء وتنظيم هذه الجهود لخدمة الغرض المشترك الذى ظل فى بادئ الأمر ولزمن طويل متمثلا فى البحث عن الحقيقة المجردة ونمو المعرفة، ثم تطور هذا الغرض فيما بعد ليشمل توجيه قدر من النشاط العلمى بأشكاله التجارية أو الصناعية أو العسكرية أو الاجتماعية.

وقد اهتمت مصر بالجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات، حيث نجد جمعية المكتبات المدرسية التى تأسست فى أواخر الستينيات، والجمعية المصرية

لتكنولوجيا المعلومات فى أواخر السبعينيات، وفى منتصف الثمانينيات نشأت الجمعية العربية لنظم المعلومات والميكروفيلم بالإسكندرية، وكذلك الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، وفى عام ١٩٩٣ نشأت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات بالقاهرة، والجمعية المصرية للمكتبات ومراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية.

كذلك يتضح عند ملاحظة أسماء هذه الجمعيات التعدد النوعى لها، بمعنى وجود جمعية واحدة فقط أو اثنتين للتخصص، مما يعطى الفرصة أو يوفر الدافع للمتخصصين إلى:

* سهولة إدراك الجزء داخل الكل.
* سهولة إدراك الفوارق.
* وضوح الرؤية.
* التخصيص داخل التخصص.

ولاشك أن ظاهرة تعدد الجمعيات المصرية للمكتبات ظاهرة صحية فى مجملها، ولكنها لاتخرج عن كونها تجمعات فردية على أسس مهنية.

أولاً: التشريعات التى تحكم عمل الجمعيات العلمية المصرية

القسم الأول: إنشاء الهيئات التى تمارس العمل الاجتماعى الأهلى:

(أ) إنشاء الجمعيات (الدستور):

خلاصة ما تناوله الدستور: ماجاء فى المادة (٥٥) على أن للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون، وأنه يحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى، ونصت المادة (٥٦) من الدستور على أن إنشاء الاتحادات يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وينظم القانون مساهمة أعضائها فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفى رفع مستوى الكفاية[1].

ويتضح من استعراض هذه النصوص التى وردت فى الدستور أن تكوين الجمعيات والاتحادات حق مكفول، ولكن لابد من تشريع يسانده وينظمه ويحميه، وأن التشريع ضرورة، بل هو الدعامة والسند الشرعى للعمل الاجتماعى الذى تمارسه الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات.

القانون المدنى رقم ١٣١

أما القانون المدنى فنص فى المادة (٥٢) على أن الأشخاص الاعتباريين هم الدولة والمدن والقرى والهيئات والطوائف الدينية والأوقاف والشركات والجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقا للأحكام التى ستأتى فيما بعد .

ونصت المادة (٥٣) على أن الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية، وذلك فى الحدود التى قررها القانون، فيكون له ذمة مالية مستقلة وأهلية وله حق التقاضى وموطن مستقل وموطنه هو مركز إدارته.

ونصت المادة (٥٤) على أن الجمعية هى جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعيين واعتباريين لغرض غير الحصول على الربح المادى.

ونصت المادة (٥٥) بأنه يشترط لإنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب موقع من الأعضاء المؤسسين، ويجب أن يشتمل نظامها على اسمها

(١) دستور جمهورية مصر العربية، ١٩٧١، القاهرة، ١٩٧١، ص ص ١٤ ـ ١٥.

وأسماء أعضائها المؤسسين، ومواردها والهيئات التى تديرها والقواعد التى تتبع فى تعديل نظامها.

ونصت المادة (٥٨) بأنه تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد إنشائها ولا يحتج بها على الغير إلا بعد شهر نظامها، وأن كل تعديل فى نظامها يجب شهره.

ونصت المادة (٨٠) على أن الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات ينظمها القانون[1].

قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ :

تضمن هذا القانون بالنسبة لإنشاء الجمعيات نصوصا لا تخرج مطلقا عن نصوص القانون المدنى، بل تدعمها وتؤيدها، ومن تلك النصوص المادة الأولى التى عرفت الجمعية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على الربح المادى.

ثم المادة الثانية التى نصت على أن كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو الآداب أو لسبب غير مشروع تعتبر باطلة.

ونصت المادة الثالثة على أن يشترط لإنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام موقع عليه من المؤسسين، ويجب ألا يشترك فى تأسيسها أو ينضم إلى عضويتها أى من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية إلا بتصريح من جهة الإدارة.

وقد تضمنت المادة الثانية من قانون الإصدار رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ بسريان نصوصه على الجمعيات العامة، وأن عليها أن تعدل أنظمتها بطرق شهرها وفقا للأحكام وإلا اعتبرت منحلة طبقا للقانون.

وقد نصت المادة الرابعة على أنه لا يجوز للجمعية أن تعمل فى أكثر من ميدان واحد من الميادين التى تحددها اللائحة التنفيذية إلا بعد أخذ رأى الاتحادات المختصة وبعد موافقة الجهة الإدارية المختصة[2].

ونصت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن الميادين التى تعمل فيها الجمعيات اثنا عشر ميداناً (*)من بينها:

- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية.
- النشاط الأدبى[3].

وقد استحدث ميدان الدفاع الاجتماعى بقرار من وزير الشئون الاجتماعية رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٤ كميدان جديد يضم إلى الميادين الرئيسية التى تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة المنصوص عليها فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧

---

(١) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. دراسة سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر. القاهرة، الاتحاد، ١٩٨٣. ص ص ٧ ـ ٨.

(٢) محمد أحمد جاد، عبد الستار فرج خليل. القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولائحته التنفيذية. ط ٤ القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٩. ص ص ٢ ـ ٦.

(*) رعاية الطفولة والأمومة، رعاية الأسرة، المساعدات الاجتماعية، رعاية الشيخوخة، رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، تنمية المجتمعات المحلية، الإدارة والتنظيم، رعاية المسجونين، تنظيم الأسرة، الصداقة بين الشعوب.

(٣) محمد أحمد جاد، عبد الستار فرج خليل، المصدر السابق، ص ص ٤٥ ـ ٤٦.

المشار إليها، وبذلك أصبح عدد الميادين ١٣ ميدانا[١].

نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا اذا أشهر نظامها وفقا لأحكام القانون.

ونصت المادة العاشرة على أن الشهر يتم بمجرد قيده فى السجل المعد لذلك، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية.

ونصت المادة الحادية عشرة على أن الجهة الإدارية تقوم بإجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ طلبه، فإذا مضت الستون يوما دون إتمامه اعتبر الشهر واقعا بحكم القانون.

ونصت المادة الثانية عشرة على أن للجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص حق رفض شهر نظام الجمعية إذا كانت البيئة فى غير حاجة إلى خدماتها، أو لوجود جمعيات أخرى تسد حاجة البيئة فى ميدان النشاط المطلوب، أو إذا كان إنشاؤها لا يتفق مع دواعى الأمن أو لعدم صلاحية المكان من الناحية الصحية أو الاجتماعية أو لكون الجمعية أنشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها.

ولذوى الشأن التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة من القرار برفض إجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ وصوله للجهة الإدارية، ويعتبر فوات هذا الموعد دون إجابة من الجهة الإدارية بمثابة قبوله[٢].

الأنظمة الداخلية للجمعيات:

يقصد بالأنظمة الداخلية للجمعيات لوائحها المنظمة لها، فكل جمعية لها نظام داخلى أى لائحة تحدد طريقة شهرها وتحدد أغراضها وحقوقها وواجباتها واختصاص هيئة الإدارة فيها من جمعيات عمومية إلى مجالس إدارة إلى هيئة مكتب مكونة من رئيس وأمين عام وأمين صندوق والشروط الواجب توافرها فى كل هؤلاء الأعضاء، وتحدد تلك النصوص جزاء مخالفة أى أجزاء من تلك التى تحدد مسار الجمعية وشروط تكوينها.

(ب) التشريع يحدد شروط إنشاء المؤسسات الخاصة:

ليس لأحد الحق فى أن ينشئ مؤسسة خاصة إلا طبقا للقانون، فقد نصت المادة ٦٩ من قانون الجمعيات على أن إنشاء المؤسسات الخاصة يكون بتخصيص مال لمدة غير معينة لعمل ذى صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية، أو لأى عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية دون قصد ربح مادى.

ونصت المادة ٧٠ على أن إنشاء المؤسسة يكون بسند رسمى أو بوصية، وتناولت المادة ٧١ وما بعدها مدى حقوق منشئ المؤسسة ومدى اشتراط الجهة الإدارية عليها وأنه يسرى عليها ما يسرى على الجمعيات من أحكام[٣].

(ج) إنشاء الاتحادات الإقليمية والنوعية والاتحاد العام:

إن التشريع كما أوضح طريقة إنشاء الجمعيات والمؤسسات، أوضح أيضاً طريقة إنشاء الاتحادات، فقد نص الدستور فى المادة ٥٦ على أن تكون النقابات والاتحادات حق يكفله القانون، ونصت المادة ٨٣ من قانون الجمعيات على أن للجهة

(١) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، بحث تقويم الاتحادات النوعية، القاهرة، الاتحاد، ١٩٨٧، ص ٦.
(٢) محمد أحمد جاد، عبد الستار فرج خليل. المصدر السابق. ص ص ٨ ـ ٩.
(٣) المصدر السابق. ص ٢٤.

الإدارية أن تنشئ اتحادات نوعية أو إقليمية من بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتألف الجمعية العمومية للاتحادات من مثل هذه الهيئات ويتألف مجلس إدارة الاتحاد من ممثلين لتلك الجمعيات والمؤسسات وممثلين للجهات الإدارية المختلفة وغيرهم من المهتمين بالمسائل الاجتماعية، وتبين اللائحة التنفيذية عدد أعضاء مجلس الإدارة وطريقة اختيارهم، كما تبين قواعد تنظيم العمل فى الاتحادات وتمويلها.

ونصت المادة ٨٤ على أن الاتحادات النوعية تعمل على مستوى الجمهورية وتعمل الاتحادات الإقليمية على مستوى المحافظة، وأنه لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعى فى ميدان الخدمة والرعاية الواحدة، ولا أكثر من اتحاد إقليمى فى المحافظة.

ونصت المادة ٨٥ على أن ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون له الشخصية الاعتبارية، ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية، ويضم ممثلين عن الاتحادات النوعية والإقليمية والجهات الإدارية المختصة، وعددا من المهتمين بالمسائل الاجتماعية، ويكون لوزير الشئون الاجتماعية رئاسة هذا المجلس، وينص بالنظام الداخلى للاتحاد العام على كيفية إدارته وتنظيم أعماله، ويصدر بهذا النظام قرار من وزير الشئون الاجتماعية.

ونصت المادة ٨٦ على أن الاتحاد العام يعقد مؤتمرا عاما سنويا يدعى لحضوره أعضاء مجالس إدارات الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات، وذلك لدراسة المسائل والموضوعات التى تحال إليه من لجانه الفنية من الاتحادات النوعية أو الإقليمية، وعلى الأخص اقتراح الخطة العامة لميادين الخدمات الاجتماعية، واقتراح الخطة العامة للتمويل ووضع سياسة التدريب وإعداد العاملين فى ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها[1].

وتناولت المواد التى تلى ذلك اختصاص الاتحادات النوعية والإقليمية وميادين الاتحادات النوعية.

أما عن الاتحاد النوعى لهيئات الخدمات الثقافية والعملية والدينية:

فى الوقت الذى كانت فيه أجهزة البحث العلمى متأرجحة ما بين وزارة ومجلس أعلى للبحث العلمى، ومجلس أعلى لدعم البحوث وغيرها، استصدرت وزارة الشئون الاجتماعية القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، فى شأن تنظيم الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والذى ينص على إعادة إشهار كل الجمعيات التى كانت قائمة بمصر، وإشهار ما ينشأ منها مستقبلا فى وزارة الشئون الاجتماعية بما فى ذلك الجمعيات العلمية.

وقد اضطرت كل الجمعيات إلى تنفيذ القانون وأعادت الجمعيات العلمية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت إشهارها فى وزارة الشئون الاجتماعية، وبذلك أحست الجمعيات العلمية بعزلتها عن جهاز البحث العلمى، ونعرض للمعاناة التى لاقتها من وزارة الشئون الاجتماعية، والتى لا تزال تعانى منها حتى الآن.

وأبرز ما واجه وزارة الشئون الاجتماعية من صعوبات ـ كرست الوزارة لها كل الجهد للقضاء عليها ـ هو تجمع غالبية الجمعيات العلمية فى هيئة علمية كبرى باسم «الاتحاد العلمى المصرى»، الذى طالب بإنشائه المؤتمر العلمى العربى الأول المنعقد بالإسكندرية فى عام ١٩٥٣. كما طالب

(١) المصدر السابق، ص ص ٢٦ ـ ٢٧.

بإنشاء شعب له فى كل من البلاد العربية، فبزغ ميلاد الاتحاد العلمى المصرى فى عام ١٩٥٥، وأقر مجلس الوزراء لائحته بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٧.

وفى سبيل القضاء على تجمع الجمعيات العلمية فى الاتحاد العلمى المصرى أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية سبعة اتحادات نوعية من بينها الاتحاد المسمى «الاتحاد النوعى لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية». ضمنت فى عضويته جميع الجمعيات العاملة فى ميدان هذه الخدمات، ومن بينها الجمعيات العلمية، وأنشئت ثلاث شعب داخله إحداها ثقافية والثانية دينية، والثالثة علمية.

(د) إنشاء اللجان المحلية بالمحافظات:

تنص الأنظمة الداخلية للاتحادات النوعية على أن جمعياتها العمومية تنعقد على مرحلتين: مرحلة أولى فى المحافظات حيث تختار كل جمعية ممثلا عنها وتنعقد الجمعية العمومية لممثلى هذه الجمعيات، وينتخبون من بينهم لجنة محلية تعمل فى أغراض الاتحاد النوعى الذى تتبعه بواقع عضو عن كل عشر جمعيات بشرط ألا يزيد عدد أعضاء هذه اللجنة على عشرة، ويدعى أعضاء هذه اللجان إلى الجمعية العمومية للاتحاد النوعى على مستوى الجمهورية بالقاهرة لينتخبوا من بينهم أربعة عشر عضوا من مجلس الإدارة (٤ من القاهرة، ٥ من الوجه البحرى، ٥ من الوجه القبلى).

وتختص اللجنة المحلية بالمحافظة باقتراح كل ما يتصل بالرعاية فى حدود اختصاصاتها، فمثلا لجنة الأسرة والطفولة تختص بكل شئون الأسرة والطفولة بالمحافظة من اقتراح إنشاء دور الحضانة أو المؤسسات الإيوائية، أو اقتراح خطط التدريب والتخطيط وغير ذلك، وهى وإن كانت تتبع الاتحاد النوعى إلا أنها بمثابة لجنة استشارية للاتحاد الإقليمى[(١)].

القسم الثانى: التشريع ينظم الجمعيات والاتحادات والمؤسسات

ذكرت فى القسم الأول كيفية تدخل التشريع فى إنشاء الجمعيات والمؤسسات والاتحادات وبيان حقوقها.

ويتبين من الرجوع إلى القانون المدنى، وإلى قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أن الجمعيات والاتحادات تباشر نشاطها بواسطة جمعياتها العمومية، ومجالس إداراتها، ولأن الجمعيات والاتحادات هى أشخاص معنوية وهى كالأشخاص الطبيعيين تماما بالنسبة لمباشرتها لنشاطها فى حرية واستقلال، فالقانون يحميها، وينظم نشاطها فى استعمالها لحقوقها والتزامها بواجباتها، ويرسم الحدود التى لا يجوز لها أن تتعداها وإلا كانت متعسفة فى استعمال حقوقها.

وقد حددت تلك القوانين (القانون المدنى - قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات ولوائح الجمعيات ونظمها ولوائح الاتحادات) اختصاص الجمعية العمومية واختصاص مجلس الإدارة، كما حددت اختصاص رئيس مجلس الإدارة واختصاص السكرتير العام واختصاص أمين الصندوق واختصاص مراقب الحسابات، بما لا داعى لتكراره، فالشخص المعنوى يباشر نشاطه القانونى بمعرفة من يتولى إدارته، وليس هناك صعوبة ولا جدال فى هذا المضمار، وليس هناك داع أيضا لسرد مدى اختصاصات الجمعية العمومية ومدى اختصاص مجلس الإدارة أو رئيس الجمعية، أو باقى الأعضاء،

---

(١) الاتحاد النوعى لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية. الاتحاد النوعى: التعريف بالاتحاد: أهدافه وأغراضه واختصاصاته: العلاقة بين الاتحاد النوعى واللجان المحلية والاتحادات الإقليمية بالمحافظات، وبين اللجان المحلية. القاهرة. ١٩٨٩. ص ٧.

وكل ما يمكن قوله إنه طبقا لأنظمة الجمعيات والقوانين واللوائح، فإن الذى يدير الجمعية هى جمعيتها العمومية ويديرها مجلس الإدارة فيما بين أدوار انعقاد الجمعية العمومية.

والآن ننتقل إلى التشريع وتحديده لنشاط تلك الهيئات.

(أ) التشريع يحدد التزامات الجمعيات والاتحادات:

نرى أن التشريع هو الإطار المرسوم لتصرف الجمعيات والمؤسسات، فيجب ألا تتعدى نصوصه، فإذا ما نص التشريع على حظر السماح بلعب القمار أو تقديم الخمور فى الجمعيات مثلا، فهو نص واجب الاتباع وإلا تعرضت الجمعية للعقوبة فى تشريع واضح لا غموض فيه، ومن ذلك ما يجب النص عليه فى التشريعات من وجوب تحديد مستوى الأداء فى الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية وصولاً إلى الارتفاع بمستوى الخدمة.

وأخلص من ذلك أن التشريع هو الإطار الذى تعمل الجمعيات فى نطاقه وهو الذى يحمى نشاطها ثم يحدد مدى هذا النشاط، والمهم فى هذا الصدد أن أقدم الملاحظات الآتية:

(١) نص قانون الجمعيات فى المادة ٤ على اشتراط ألا تعمل الجمعية إلا فى ميدان واحد وهو نص واجب الاتباع وصولاً إلى إتقان الأداء بسبب تعدد ميادين خدماتها، ونظرا لأن عدد الجمعيات قد ازداد زيادة كبيرة، فيجب حسم هذا الموضوع حسما تامًا بعدم السماح للجمعية بأن تعمل فى أكثر من ميدان واحد، ولا محل لإجازة عملها فى أكثر من ميدان، وهذا شرط جوهرى لجدية تكوين الجمعيات مالم يثبت يقيناً أن البيئة فى حاجة إلى أكثر من ميدان تعمل فيه الجمعية.

ونص قانون الجمعيات فى المادة ١٢ على حق الجهة الإدارية فى رفض الشهر بعد أخذ رأى الاتحاد المختص هو حق قانونى لا جدال فيه، ويجب أن يقابله بمؤسسى الجمعية النص على حق التظلم إلى وزير الشئون الاجتماعية، فإذا ما رفض التظلم، فلصاحب الشأن أن يلجاء للقضاء الإدارى وأن تنظر دعواه على وجه الاستعجال.

وبديهى أن هذا الحق قائم وبدون نص صريح ويحميه الدستور والقواعد العامة، ولكن النص عليه فى القانون يحسم كل جدال أو نقاش يتصل به.

ويجب أن يتضمن النص على أن الجهة الإدارية المختصة فى الأقاليم هى مديريات الشئون الاجتماعية، وبالنسبة للجمعيات المركزية هى الإدارة العامة للجمعيات، وبالنسبة للاتحادات، فالجهة الإدارية يجب أن تكون هى وزير الشئون الاجتماعية أو من ينيبه.

ومن جهة الاتحاد المختص الذى يؤخذ رأيه فهو الاتحاد الإقليمى الذى يقع مقر الجمعية بدائرته، والاتحاد النوعى الذى هو أكثر دراية بمدى جدية نشاطها، وبالنسبة للجمعيات المركزية هو الاتحاد العام، وما يسرى على الإنشاء من شروط يسرى على الإدماج سواء بسواء.

(٢) يجب ألا يشترك أى شخص فى عضوية مجلس إدارة أكثر من جمعية واحدة تعمل فى ميدان واحد، كميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية مثلا، وذلك حرصا على حسن الأداء وعدم التشتت، وحرصاً كذلك على كفاءة العمل، ومنعا للأخطاء، وكذلك إعطاء الفرص للقيادات الجديد.

(٣) يجب ألا يشترك أى شخص فى مجلس إدارة أكثر من جمعيتين تعملان فى ميدانين مختلفين وإلا صارت العضوية ميدانا للتراخى وعدم التركيز وعدم الاهتمام بالأداء.

(٤) بالنسبة للاتحادات النوعية فيجب ألا يشترك عضو فى أكثر من مجلس إدارة اتحاد نوعى واحد على مستوى واحد، وذلك أيضا ضمانا لحسن الأداء وإعطاء الفرص للقيادات الجديدة[١].

(ب) التشريع يحدد القيود على النشاط الأهلى:

نص الدستور فى المادة (٥٥) على أن للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون، وأنه يحظر إنشاء جمعيات تكون نشاطا معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى.

وعلى ذلك فيجب ألا تخرج القيود على نشاط الجمعيات عن هذا النص الدستورى ومن ثم فلا يصح المساس بحق الشعب فى تكوين الجمعيات، ولا المساس بحق الجمعيات فى ممارسة نشاطها أو التعرض لها فى هذا الحق، طالما كان هذا العمل متمشيا مع نصوص القانون، وأن القيود على النشاط الأهلى يجب ألا يعطل ازدهاره، ولكن لى بعض الملاحظات على تلك القيود:

(١) ما تضمنه قانون الجمعيات فى المادة ٢٧ من حق الجهة الإدارية فى فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين والتشريعات ونظام الجمعيات وقرارات الجمعية العمومية، وهو حق قانونى مشروع.

(٢) ما تضمنته المادة (٣٣) من أن للجهة الإدارية المختصة وقف تنفيذ أى قرار يصدر من الأجهزة القائمة على شئون الجمعية يكون مخالفا للقانون أو لنظم الجمعية أو للنظام العام أو الآداب.

وأن للجمعية ولكل ذى شأن أن يطعن فى قرار وقف التنفيذ بغير رسوم أمام محكمة القضاء الإدارى، وعلى المحكمة أن تقضى فى الطعن على وجه الاستعجال[٢].

ومعنى ذلك أن قرار الجهة الإدارية بوقف قرار الجمعية ينفذ فى الحال إلى أن يصدر حكم قضائى بالغائه.

ونظرا لأن القانون المدنى جرى على عكس ذلك فنص على عدم جواز وقف أى قرار تصدره الجمعية إلا بعد دعوى ترفعها الجهة الإدارية أمام المحكمة الابتدائية مادة (٦٢) من القانون المدنى، وبحكم تصدره تلك المحكمة [٣]، ولذلك فأنا أرى حلا وسطا ملائما وهو كالآتى:

إضافة تعديل قد يحقق بعض المزايا وهو للجمعية ولكل ذى شأن أن يتظلم من قرار الجهة الإدارية لوزير الشئون الاجتماعية، وله أخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات، على أن يكون رأى الاتحاد استشاريا، وأن للجمعية ولصاحب الشأن أن يلجأ للقضاء الإدارى إذا أيد الوزير قرار الوقف.

(٣) ما تضمنته المادة ٥٥ من قانون الجمعيات من حق الجهات الإدارية أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين لعضوية مجالس إدارة الجمعيات عند إبلاغها بأسمائهم، وهو نص بصورته الراهنة غير ملائم ويتعارض مع حق الجمهور والمواطنين فى الترشيح، فيجب أن يقترن ببعض الضمانات، ومن ذلك إخطار المرشح بأسباب الاعتراض ليرد عليه، وحق المرشح أن يعترض على

(١) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. دراسة سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر. المصدر السابق. ص ص ١٢ ـ ١٣.

(٢) محمد أحمد جاد، عبد الستار فرج خليل. المصدر السابق ص ١٣ ـ ١٥.

(٣) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، دراسة سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر. المصدر السابق. ص ١٣.

القرار لدى وزير الشئون الاجتماعية، ليبت فى التظلم قبل اليوم المحدد للانتخاب بعد أخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات، ثم لصاحب الشأن أن يعترض على استبعاده أمام القضاء الإدارى، وأن ينظر اعتراضه على وجه الاستعجال.

(٤) ما تضمنه نص المادة ٥٥ من حق الجهة الإدارية فى إلغاء انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بقرار مسبب يجب أن يقترن ببعض الضمانات، ومن ذلك ألا يلغى الانتخاب إلا بموافقة وزير الشئون الاجتماعية، بعد أخذ رأى الاتحاد العام فى قرار الإلغاء، وللجمعيات ولصاحب الشأن بعد ذلك الطعن فى القرار أمام القضاء الإدارى، وأن ينظر فى الطعن على وجه الاستعجال، وهذه الضمانات هى أقل الضمانات وتتفق مع روح القانون[١].

(٥) فى القانون المدنى فى المادة ٦٣ لا يبيح بطلان أى قرار أو أى انتخاب إلا بموجب حكم يصدر من المحكمة الابتدائية[٢].

(٦) ما نص عليه فى المادة (٣٢) من قانون الجمعيات من حرمان من ثبت مسئوليتهم من أعضاء مجلس الإدارة القديم عن وقوع المخالفات التى دعت إلى تعيين مدير أو مجلس إدارة جديد مؤقت من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة الجديد لمدة أقصاها أربع سنوات[٣].

(٧) ما نصت عليه المادة ٥٧ من قانون الجمعيات بجواز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص والاتحاد العام للجمعيات بجملة أسباب أوردتها المادة المذكورة[٤].

(٨) وهناك نصوص عقابية بالحبس أو بالغرامة وردت فى المادة ٩٢ وما بعدها من قانون الجمعيات، وتتعلق بمباشرة نشاط الجمعية قبل شهرها أو جمع تبرعات على خلاف أحكام القانون، وغير ذلك بما يتطلب مراجعة شاملة بعد تطوير العلاقات الاجتماعية وما ثبت من تصرفات تستحق إعادة النظر فى التشريع وفى تلك المواد.

فقد تزايدت السيطرة الحكومية على الجمعيات التطوعية بشكل تدريجى من خلال القوانين المتعاقبة التى صدرت لتنظيم العلاقة بين الحكومة وهذه الجمعيات، فكان تنظيم الجمعيات قبل صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يعتمد على عدة قوانين هى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥، والقانون المدنى المواد من ٥٤ إلى ٨٠، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٩، والقانون ٦٦ لسنة ١٩٥١، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢، والقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الجديد جامعا لشتات الأحكام المتناثرة بين نصوص القانون المدنى والقوانين الأخرى سابقة الذكر إلى أن صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ليحل محله (حيث استحدثت الكثير من الأحكام الجديدة تتعلق بشهر الجمعيات وميادين العمل وما تتمتع به الجمعيات من مزايا وإعفاءات)، وقرر إنشاء الاتحادات بأنواعها المختلفة وإنشاء الصندوق المركزى لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

(١) محمد أحمد جاد، عبد الستار فرج خليل، المصدر السابق. ص ٢٠.
(٢) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، دراسة سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر. المصدر السابق. ص ١٤.
(٣) محمد أحمد جاد، عبد الستار فرج خليل. المصدر السابق. ص ص ١٣ ـ ١٥.
(٤) المصدر السابق. ص ٢١.

(ج) التشريع يحدد تمويل الجمعيات:

حدد المشرع الجهاز الذى يتولى مهمة تمويل الجمعيات فى:

«صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة».

فقد منح القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ امتيازات للجمعيات وتعد إعانات غير مباشرة فى مادته (٢١):

(أ) تعفى من رسوم التسجيل التى يقع عبء أدائها عليها فى عقود الملكية.

(ب) تعفى من رسوم الدمغة المفروضة حاليا والتى تفرض مستقبلا على جميع العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها.

(ج) تعفى من الرسوم الجمركية المفروضة على ما تستورده من معدات وأدوات لازمة لنشاطها.

(د) تمنح تخفيضاً قدره ٢٥٪ من أجور نقل المعدات والآلات على السكك الحديدية.

(هـ) تسرى على الجمعيات تعريفة الاشتراكات والمكالمات التليفونية.

(و) تمنح تخفيضا قدره ٥٠٪ من قيمة استهلاك المياه والكهرباء[١].

أنواع الإعانات وشروطها:

(١) الإعانات الدورية: إعانات سنوية تقرر على أساس ما تقدمه الهيئة من خدمات اجتماعية منتظمة.

(٢) الإعانات الإنشائية: للمساهمة فى الإنشاءات الخاصة بمشروعات الجمعية.

(٣) الإعانات التأثيثية: للمساهمة فى تأثيث المشروعات الخاصة بالجمعية.

(٤) الإعانات الاستثنائية: لمواجهة عجز طارئ فى الإيرادات وسداد الديون[٢].

وبالنسبة لنوعية الإعانات يلاحظ الآتى:

(١) الإعانات الإنشائية والتأثيثية: تمثل أكبر قدر من الإعانات وذلك لمواجهة مشروعات الجمعيات وإعانة هذه الجمعيات فى تكاليفها، ويلاحظ أن على الجمعيات أن تدبر ٥٠٪ من التكاليف على الأقل.

(٢) أن سياسة وزارة الشئون الاجتماعية التوسع فى الإعانات الاستثنائية لما تتميز به من مرونة بالنسبة لصندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة، عكس الإعانات الدورية التى تعد التزاما دوريا يتحمله الصندوق للجمعيات بشرط أن يثبت من التفتيش الاجتماعى والمالى على نشاطها أنها تحقق أغراضها وتلتزم بالقانون والتعليمات.

(٣) بالنسبة للجمعيات التى تحصل على إعانات من وزارات أخرى معينة بنشاط الجمعية فإن ميزانيات وزارات الصحة والثقافة وأكاديمية البحث العلمى وغيرها، تتضمن مبالغ مدرجة كإعانات لصالح نشاط هذه الجمعيات، ويتم تمويل هذه الاعتمادات عن طريق صندوق إعانة الجمعيات، ونصت المادة ٩١ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بأن يدير الصندوق مجلس إدارة يشكل بقرار من وزير الشئون الاجتماعية وتكون للوزير رئاسته، ويختص برسم سياسة التصرف فى أموال الصندوق وتوزيع

(١) المصدر السابق. ص ص ١١ ـ ١٢.
(٢) وزارة الشئون الاجتماعية، صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة. اللائحة الداخلية لصندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات والصناديق الفرعية وقواعد وشروط منح الإعانات. القاهرة، الوزارة ـ ١٩٦. ص ص ٢٩ ـ ٣٧.
(٣) محمد أحمد محمد جاد، عبد الستار فرج خليل. المصدر السابق. ص ٣٠.

الإعانات[٣].

ويعد التمويل من أهم العوامل المؤثرة فى تطور نشاط الجمعيات سواء كان هذا التطور يهدف إلى قيام جمعيات علمية جديدة، أو التوسع فى أنشطة الجمعيات المنشأة بالفعل، والارتفاع بمستوى خدماتها. يعتمد تمويل الجمعيات العلمية المصرية على مصدرين أساسيين، الأول حكومى: ويتمثل فى الإعانات التى يقررها صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات وفقا للقواعد والنظم التى يضعها بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الثانى تمويل ذاتى: ويتمثل فيما تبذله الجمعية من جهد لتدبير الموارد المالية، وتتمثل هذه الموارد فى رسوم العضوية، والاشتراكات والتبرعات والهبات ورسوم الخدمات التى تقدمها الجمعية من بيع بعض مطبوعاتها ومن عائد المؤتمرات أو إعانات سنوية من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

ولكن معظم هذه الجمعيات تعانى صعوبات كثيرة فى صرف الإعانات حيث يتم صرف هذه الإعانة بواسطة الصندوق الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة بوازرة الشئون الاجتماعية تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى أناط بوازرة الشئون الاجتماعية مهمة التفتيش المالى والإدارى على الجمعيات ومن بينها الجمعيات العلمية.

الشروط العامة لمنح الإعانات:

(١) أن تكون الهيئة من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، ولائحته التنفيذية.

(٢) أن تكون أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية قد تأكدت عن طريق التفتيش المالى والاجتماعى على الجمعية من تحقيقها للأغراض التى أنشئت من أجلها من انتظام حساباتها ودقة أعمالها وأن أنظمتها المالية تسير طبقا للقرارات الوزارية والتعليمات التى تصدرها الوزارة[١].

(٣) أن تكون للهيئة داخلية معتمدة.

يبدو أن التدخل الحكومى فى الجمعيات العلمية لا يستند إلى الإعانة الحكومية لهذه الجمعيات، فالحكومة لا تفرق فى تدخلها بين الجمعيات المعانة وغير المعانة، أو بين الجمعيات التى تحصل على إعانات صغيرة، أو بين الجمعيات، التى تعتمد اعتمادا على الإعانة أو غيرها، ولا يعنى ذلك أن الحكومة لا تتدخل فى شئون الجمعيات، فإن نسبة كبيرة من الجمعيات سواء المعانة أو غير المعانة، ترى أن الحكومة تتدخل أكثر مما يجب، ولكنه يعنى فقط أن الحكومة لا تستخدم الإعانة كذريعة لتدخلها، وأن الجمعيات تخضع لتدخل الحكومة تحت تأثير عوامل أخرى غير الإعانة الحكومية.

وبعبارة أخرى فإن هذا يعنى عدم وجود علاقة بين الإعانة والتدخل الحكومى فى شئون الجمعيات، وهناك رسالة دكتوراه فى هذا الموضوع قدمها: أحمد وفاء حسين زيتون، بعنوان العلاقة بين الإعانة الحكومية والمشاركة الأهلية فى الجمعيات التطوعية. بجامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠، ٢٥٦ص.

وقد وضح أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ إنما يحتاج إلى مراجعة وتغيير فى بعض الأحكام خصوصا وقد مضى على إصداره ثمانية وعشرون عاما.

وأخيرا، فلابد من البحث عن كل السبل للابتعاد عن تعقيدات قانون الجمعيات وهيمنة وزارة الشئون الاجتماعية، والدليل على ذلك فقد قامت

(١) وزارة الشئون الاجتماعية، صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة. المصدر السابق. ص ص ٢٩ ـ ٣٧.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالتقدم بالدفع بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى الدعوى رقم ٢٩٥٩ لسنة ٤ ق، والمحدد لها جلسة ١٩٩٠/٤/٢٤ للمذكرات، بمحكمة القضاء الإدارى، دائرة منازعات الأفراد والهيئات(١).

وقد شكلت المنظمتان العربية والمصرية لحقوق الإنسان مع فرع منظمة العفو الدولية بمصر، لجنة لتعديل قانون الجمعيات، وانضمت إلى اللجنة، جمعية تضامن المرأة العربية والجمعية المصرية لدراسات الوحدة الوطنية، وقررت اللجنة إعداد مشروع لقانون جديد للجمعيات المصرية، وانتهت منه فعلا(٢).

كما قررت توسيع عضوية اللجنة بمزيد من الجمعيات الأهلية فى مصر والخبراء والمهتمين من رجال القانون والقضاء.

ويعد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ قاصرا على الجمعيات الخيرية الذى يتباين نشاطها وتتباين أهدافها مع نشاط الجمعيات العلمية.

كون هذا القانون خاصا بالجمعيات الخيرية واضح وملموس من أمور عديدة يحويها القانون نفسه، وهى كما يلى:

أولاً: ديباجة القانون التى تتضمن القوانين ذات الصلة بأحكام القانون التالى للديباجة. فإن الديباجة أشارت إلى عدد من القوانين والتشريعات ذات الاتصال المباشر بنشاط الجمعيات الخيرية أو النشاط التربوى العام، وجاءت الإشارة إلى هذه القوانين على الوجه التالى:

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة.

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ بفرض رسم إضافى للأعمال الخيرية.

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية.

وعلى القانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ بنظام جمعية المرشدات المصرية.

وعلى القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام جمعية الكشافة المصرية والمجلس الأعلى للكشافة.

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ بنظام اللجنة الأوليمبية واتحادات اللعبات الرياضية. وقد نصت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون على الميادين التى تعمل فيها الجمعيات سالفة الذكر(٣).

فظاهر تماماً من تحديد ميادين أو مجالات الجمعيات التى ينظمها القانون أنها مجالات المنحة والمعونة الخيرية التى لا يتصور عقل أن ينطوى تحتها أو يدخل فى نطاقها نشاط علمى بحت.

وما جاء فى الميدان السادس من الإشارة إلى الخدمات الثقافية والعلمية والدينية فالمقصود منها:

(١) مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان. دفاعا عن حقوق وحرية تكوين الجمعيات: دراسة نقدية لقانون الجمعيات مع الدفع بعدم دستوريته، و مشروع قانون جديد للجمعيات. الكتاب الأول. القاهرة، المركز، ١٩٩١. ص ٥٧.
(٢) المصدر السابق. ص ١٠٩.
(٣) محمد أحمد محمد جاد، عبد الستار فرج خليل. المصدر السابق. ص ١ ـ ٢.
(٤) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. دراسة سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر. المصدر السابق. ص ٢٩.

«جمعيات المحافظة على القرآن الكريم ـ الجمعيات الدينية ـ جمعيات البحوث والدراسات العلمية أو الاجتماعية، الأندية الاجتماعية، مدارس محو الأمية، فصول التقوية، التمثيل والمسرح والموسيقى»[1].

فلا يمكن أن يكون القصد منها مساندة البحث العلمى بتنظيم المؤتمرات العلمية المحلية والعربية والدولية، أو الاشتراك فيها، وإلقاء المحاضرات وعقد الندوات وإنشاء المكتبات المتخصصة وإصدار الدوريات العلمية، وإنما المقصود منها الخدمة الثقافية والعلمية والدينية أى بذل المعونة الإنسانية بتقديم الكتب والأفلام على سبيل المعونة، لأن روح المادة يؤكد ذلك.

ومما يقطع بطابع الجمعية الخيرية فى الجمعيات التى ينظمها هذا القانون على سبيل المثال نص المادة (٢٥) الذى يجرى كالآتى:

لا يجوز الترخيص بجمع التبرعات من الجمهور وإقامة الحفلات أو الأسواق الخيرية أو إقامة المباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع المال للأغراض الاجتماعية للجمعيات المشهرة[2].

وما تزال قضية تحرير الجمعيات العلمية من هيمنة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ مستمرة، فلابد من إطلاق حرية الجمعيات العلمية للخروج إلى دائرة أوسع والمشاركة بأوسع مفهوم لها، وهو المناخ الملائم لخلق مجتمعات المستقبل.

ثانياً: الخدمات التى تؤديها جمعيات المكتبات المصرية ومدى الاستفادة على المستوى النوعى:

بالإضافة إلى التصدى للمشكلات القومية وأثرها فى التنمية فإن الجمعيات العلمية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة أوجزها فيما يلى:

(١) إرساء الدعامة الاساسية للنهضة العلمية فى جمهورية مصر العربية بالإسهام فى تأصيل القيم العلمية وتنشئة أجيال من شباب العلماء يحملون رسالة العلم ويقفون على المستحدث منه عالميا.

(٢) تشجيع الدراسات والبحوث العلمية المبتكرة فى مختلف المجالات والقطاعات والتى ترتبط بالخطط التنموية للدولة ونشرها فى دورياتها العلمية.

(٣) دعم الروابط والصلات العلمية وتوثيقها بين المشتغلين بالعلوم على المستويين القومى والدولى.

(٤) الندوات والمؤتمرات وإلقاء المحاضرات العلمية تهدف إلى مناقشة أحدث البحوث والدراسات التى قام بها الباحثون والعلماء على المستويين المحلى والعالمى وتنمية الوعى العلمى ونشره فى البيئة المصرية.

(٥) المساهمة فى تعريب بعض الكتب العلمية والمصطلحات العلمية إثراءً للمكتبة العلمية العربية بالكتب والمؤلفات وتيسيرا للأخذ باللغة العربية لدراسة شتى العلوم.

(٦) المشاركة بدور فعال فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

(٧) إنشاء المكتبة العلمية عن طريق التبادل أو الاقتناء[1].

(٨) المساهمة فى إحياء التراث العلمى وإظهار

(١) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. دراسة سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر. المصدر السابق. ص ٢٩.
(٢) محمد أحمد محمد جاد، عبد الستار فرج خليل. المصدر السابق. ص ١٣.

فضل العلماء العرب والمسلمين على الحضارة الإنسانية.

(٩) نشر الثقافة العلمية وتبسيط العلم.

(١٠) التصدى لقضايا المهنة ودراسة مشاكلها وكثير من الجمعيات تدلى بدلوها فى هذا المجال.

وقد دأبت الجمعيات المهنية العلمية على وضع قواعد العمل وأدوات الممارسة فى المؤسسات الميدانية، وهى بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية، ترعى الشئون العلمية والمهنية لكل من ينتمى إلى أى تخصص أكاديمى فى المؤسسات الثلاث، وهى الأكاديمية، المهنية العلمية، والميدانية، وتعد هذه المؤسسات كشخصيات معنوية وهى التى تضمن للعلم البقاء والاستمرار، والنمو حيث تعد الجمعيات العلمية بمثابة السلطة التشريعية للمهنة من أهم الأسباب الحقيقية وراء الشكوى المستمرة لمعظم الجمعيات العلمية من تبعيتها لإشراف وزارة الشئون الإجتماعية:

(١) أن الجمعيات العلمية وهى تمثل نوعية تخصصية قليلة العدد أهدافها بعيدة كل البعد عن أهداف الجمعيات الكثيرة التى ترعاها وزارة الشئون الاجتماعية، تشعر بأنها فى معزل عن الوسط العلمى والبيئة التى يجب أن تزدهر فيها، وبالتالى يشعر أعضاؤها بغربة لتبعيتهم لوزارة اختصاصاتها بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم، ومن ثم فهى ليست أقدر الجهات على تفهم طبيعة عملهم.

هذا فضلا عن أن الوزارة لا تقدم لهم أية خدمات حيث تنحصر وظيفتها فى الإشراف المالى والإدارى، مع عدم تفهم المسئولين عنها لطبيعة عمل وأهداف الجمعيات العلمية، وهذا الأمر يجعل الإجراءات والمعايير العامة الموحدة لتقييم أعمال الجمعيات والتعامل معها، معوقات تعوق تقدم الجمعيات العلمية والتنسيق بين جهودها.

(٢) تبعية الجمعيات العلمية لاتحاد نوعى يضم جمعيات تعمل فى ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية، ولا تتفق اختصاصاته مع أهداف الجمعيات العلمية.

(٣) شعور الجمعيات العلمية بأنها تقل فى أهميتها عن الجمعيات التى كانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، ثم نقلت تبعيتها إلى وزارة الدفاع والمجلس الأعلى للرياضة والشباب.

ولما تقدم فإنه يقترح اتخاذ كافة السبل اللازمة لنقل تبعية الجمعيات العلمية من وزارة الشئون الاجتماعية إلى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، وإذا ما تم ذلك فإن الأمر يستلزم إعادة النظر فى وضع جميع الجمعيات العلمية ليتم شهرها وفق ضوابط معينة.

ونخلص من ذلك أنه فى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٣٢ الذى يقضى بوضع كل أنواع الجمعيات تحت الإشراف المالى والإدارى لوزارة الشئون الاجتماعية بحيث تخضع للتفتيش عليها، وتتولى الوزارة صرف الإعانات التى ترد إلى بعض الجمعيات من الموارد الحكومية.

لم يكن من المنتظر أن يتفهم مفتشو وزارة الشئون طبيعة عمل الجمعيات العلمية وهو يطبقها على نفس قائمة التفتيش مع الجمعيات الخيرية والجمعيات الرياضية وجمعيات دفن الموتى وغيرها من مختلف الجمعيات، وهذا الوضع أثار لدى بعض الجمعيات العلمية شعورا بالعزلة عن المناخ

(١) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا. الأكاديمية والخدمات العلمية والتكنولوجية، الندوة ١٤، ١٥ أكتوبر، ١٩٨٩ـ القاهرة، الاكاديمية، ١٩٨٩، ص ١٦٤.

العلمى وبشدة حاجتها إلى دعم ارتباطهم بجهة علمية مثل وزارة البحث العلمى أو المجلس العلمى الذى تحول فيما بعد إلى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

حقيقة أن القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ لا يزال ساريا حتى الآن على الجمعيات العلمية رغم أن الجمعيات الشبابية والرياضية استطاعت أن تنسلخ منه لتصبح تحت إشراف وزارة الشباب، كما استطاعت الجمعيات الخاصة بتأهيل المحاربين ومشوهى الحرب والمحاربين القدامى أن تنسلخ عنه لتكون تحت رعاية وزارة الدفاع، إلا أن أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا استطاعت أن تخفف من أثر هذا القانون على الجمعيات العلمية، فأنشأت بها إدارة خاصة بالجمعيات والاتحادات العلمية وتولت الإنفاق على تحكيم وطبع وإصدار عديد من الدوريات التى عجزت جمعياتها عن تدبير نفقات إصدارها.

المعوقات والصعوبات التى تواجه مسيرة الجمعيات العلمية فى مصر وتحد من نشاطها:

يعتمد نشاط الجمعيات العلمية خاصة على النشاط التطوعى، وبالتالى فهو يعتمد أساسا على سلوكيات أفراد المجتمع العلمى وعلاقاتهم الشخصية داخل الوسط العلمى، وكذلك على المناخ العلمى العام وواقع الحال فى البلاد، وقد يسلم ذلك ما تراه من إحجام علمائنا الشبان عن التقدم لجوائز الدولة التشجيعية، وأحيانا عند التقدم تكون البحوث المطروحة للتقييم دون المستوى.

لابد من دعوة المؤسسات الاقتصادية لمساعدة الجمعيات العلمية فى القيام ببحوثها وأعمالها المختلفة.

تواجه الجمعيات العلمية فى مصر بعض الصعوبات التى تؤثر فى نشاطها وتعوق انطلاقها نحو تأدية رسالتها العلمية على الوجه الأكمل(*). ويمكن أن نجمل هذه الصعوبات فيما يلى:

(١) تواجه الجمعيات العلمية بصفة عامة، وبدرجات متفاوتة صعوبة فى الحصول على الموارد المالية لتغطية نفقاتها المتزايدة نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور بمعدل كبير وتكلفة الخدمة، وبخاصة فى مجال الطباعة والنشر لدورياتها، وكذلك للقيام بنشاطها العلمى، ولم يعد يكفى ما يستطيع الأعضاء دفعه من اشتراكات أو ما تقدمه الأكاديمية من دعم ولو أنه فى السنوات الأخيرة بدا واضحا أن الأكاديمية لا تألو جهدا فى تقديم بعض العون لبعض الجمعيات لتيسر لها طبع دورياتها، ومع ذلك فالصعوبات لا تزال قائمة لدى كثير من الجمعيات العلمية، فإن الموارد المالية هى الركيزة الأولى التى تعقد عليها الحركة العلمية فى مصر، وغالبية المشاكل التى تواجه الجمعيات العلمية فى سبيل أداء رسالتها العلمية مشاكل تمويلية فلا تكفى تلك الموارد لانتظام النشاط أو تعيين موظف دائم لبعض الوقت يعهد إليه بالدفاتر وتحصيل الاشتراكات والقيام بالأعمال الإدارية اللازمة لدعم نشاط الجمعية.

(*) هناك رسالتان جامعيتان، تناولتا مشكلات معوقات العمل التى تواجه الجمعيات التطوعية والتى تمنعها من أداء عملها وتأدية خدماتها، وهما: نوال المسيرى. معوقات المشاركة التطوعية فى أنشطة الخدمات الاجتماعية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. ١٩٧٦ (أطروحة ماجستير).

- محمد نبيل عباس شمس الدين. مشكلات ومعوقات العمل فى الجمعيات الخاصة بالإسكندرية. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٧ (أطروحة ماجستير).

(٢) تشكو الكثير من الجمعيات العلمية من عدم وجود مقر ملائم لها تمارس فيه نشاطها أو تقيم فيه مكتباتها أو تنظم فيه لقاءاتها ومحاضراتها وندواتها، وأمام هذه الصعوبة اتخذت هذه الجمعيات من مقر الاتحاد العلمى المصرى مقرًا رسميا لها ومسرحا لنشاطها فى الوقت الذى يضيق فيه هذا المقر على الوافدين إليه فى أثناء المحاضرات والندوات (وهو بعمارة تاجر ١ شارع أوزيريس - جاردن سيتى).

وقد لجأت العديد من الجمعيات فى الوقت الحاضر إلى بعض الكليات والأجهزة الحكومية المعنية لعدم قدرتها على تأجير مكان خاص لها، وأيضاً هربا مما يبدو من تعنت بعض الإدارات الحكومية التى تقوم بعمليات التفتيش على دفاترها فى وسط القاهرة نظرا لضغوط العمل فى تلك الإدارات وصعوبة المواصلات وقلة أماكن الانتظار.

(٣) تعددت الشكوى من الجمعيات العلمية من الإشراف المالى والإدارى لوزارة الشئون الاجتماعية على نشاط هذه الجمعيات باعتبار أن الوزارة غير مختصة بالعلوم، ومن ثم فهى ليست أقدر الجهات على تفهم طبيعة عمل الجمعيات العلمية، وقد أدت هذه النتيجة فى كثير من الأحيان إلى ظروف غير ملائمة تؤثر فى نشاط هذه الجمعيات نظرا لعدم وصول الدعم الذى تتلقاه الجمعيات من أكاديمية البحث العلمى فى الوقت المناسب.

إن ضآلة عدد الجمعيات العلمية بالنسبة لمجموع الجمعيات التى تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية يحول دون رعاية هذه الجمعيات الرعاية الكافية وربما كان معوقا لأداء الرسالة التى من أجلها أنشئت هذه الجمعيات، فاختلاف الجمعيات العلمية عن باقى الجمعيات الاجتماعية الأخرى فى الأهداف وأساليب الأداء يجعل الإجراءات والمعايير العامة الموحدة لتقييم أعمال الجمعيات والتعامل معها، معوقات تعوق عمل هذه الجمعيات والتنسيق بين جهودها.

كما أن عدم وجود جهاز علمى متخصص بجهة الإشراف يجعل هذا الإشراف بمثابة سيف مسلط مشهور فى وجه الجمعيات، أى جهاز إرشاد ودعم وتنسيق.

(٤) عدم وجود العدد الكافى من الموظفين الإداريين بالجمعيات العلمية محل الدراسة.

ثالثًا: نظرة مستقبلية لدور جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية

أولاً: نحو أداء أفضل لجمعيات المكتبات والمعلومات المصرية

لا يتفق مع استقرار الجمعيات وجودها بجوار عضو مجلس الإدارة الذى يتغير من عام لآخر، حسب استعداده للعمل التطوعى، ونتائج انتخابات الجمعية العمومية، وتوزيع الأدوار بين أعضاء مجلس الإدارة، كما تعانى من الحاجة إلى سكرتارية، ولا تعد أكاديمية البحث العلمى مكانًا يصلح لأن يذهب إليه كل من يريد أن يضع ورقة فى دوسيه أو دورية على رف أو يرد على مكاتبة وغير ذلك من الأمور اليومية للجمعيات العلمية.

لهذا أقترح التوصية بأن تقوم أكاديمية البحث العلمى فى داخل المراكز العلمية وبالتعاون معها ببناء مقر للجمعيات العلمية يشتمل على وحدة لكل جمعية تحتوى مكتباتها وحجرة اجتماعاتها، بالإضافة إلى صالة محاضرات عامة لجميع الجمعيات داخل هذا المركز العلمى، على أن تتعاون هذه الجمعيات مع بعضها البعض، وبدعم من الأكاديمية فى توفير ما تحتاجه من وسائل طباعة

وتصوير ومساعدات سمعية وبصرية.

الجمعيات العلمية بطبيعتها غير محلية، وتقوم بمراسلات كثيرة خارجية وداخلية، ولذلك تعجز ميزانياتها المتواضعة عن الوفاء بالتزاماتها خصوصا بعد إرتفاع أسعار البريد، ومن المعروف أن لهذه الجمعيات صلاتها وإتصالاتها المكلفة.

من أهداف معظم الجمعيات العلمية نشر الثقافة العامة كل فى نطاق تخصصه، ولهذا تلجأ بعض الجمعيات بالإضافة إلى دورياتها العلمية المتخصصة إلى إصدار دوريات ذات طابع ثقافى عام تكون وسيلة إتصال وتثقيف لأعضائها وعونا على كسب أعضاء جدد.

ولذا، فإننا نقترح إنشاء اتحاد نوعى لهيئات الخدمات العلمية وتفصل فيه هذه الهيئات، وهى الجمعيات العلمية عن هيئات الخدمات الثقافية والدينية التى تظل فى الاتحاد النوعى الخاص بها، والتابع لوزارة الشئون الاجتماعية، وذلك منعا للتضارب الموجود حاليا فى إشهار أكثر من جمعية علمية تعمل فى مجال واحد من التخصص العلمى، كذلك إنشاء اتحاد لجمعيات المكتبات والمعلومات المصرية، والمرفق فى نهاية هذا البحث.

ثانياً: واجب الدولة فى الاستفادة من الجمعيات العلمية المصرية.

(١) إن تنشيط مساهمة الجمعيات فى دراسة المسائل التى تهتم بالتنمية، وفى توضيح جميع العناصر المؤثرة فيها، وفى نقل الخبرات والمفاهيم من الدول المتقدمة بحيث تخرج بتوصيات جيدة فى الأمور القومية التى تؤثر على خطط التنمية، هو أمر سيضيف كثيراً إلى ثروة الوطن ويجعل رسم السياسات واتخاذ القرارات مبنيا على قاعدة أعرض من المعلومات والخبرة والبعد عن التحيز.

(٢) إن الدول المتقدمة تجعل لكل نظام احتياطى أو أكثر، خصوصا إذا كان هذا النظام حيويا بالنسبة للدولة (مثل القوات المسلحة أو مصادر الطاقة الأساسية أو العنصر البشرى)، فإن الجمعيات العلمية يجدر النظر إليها كاحتياطى فكرى للأجهزة الرسمية (المجالس التشريعية والحكومية) تستشار دائما فى الأمور المتعلقة بالسياسات بعيدة الأثر على صالح الوطن، ومن أهمها خطط التنمية فى مكوناتها الكلية، وفى بعض أجهزائها الهامة (خطط تنمية الطاقة، خطط التعليم) فينبغى أن توضع الجمعيات العلمية فى خطة الدولة[١].

(٣) إننا نقترح بإرساء تقليد قومى تقره اللجنة العليا للسياسات يؤكد على ما يلى:

أ) اعتبار الجمعيات العلمية المصرية بمثابة الاحتياطى الأساسى للجان المتخصصة ومعاهد البحوث والوزارات فيما يتعلق برسم السياسات ووضع خطط التنمية.

ب) تشجيع الأجهزة الرسمية على ضرورة استشارة هذه الجمعيات وإشراكها فى اتخاذ القرارات المصيرية.

ج) إعطاء المزيد من الرعاية لهذه الجمعيات وحصر أنشطتها ومتابعتها وتكليفها بدراسات محددة، يمكن من خلالها إعطاء الدعم المادى اللازم لها، والذى يمكنها من الاستمرار فى زيادة ثروتها الفكرية واستمرار اتصالها بالفكر العالمى المتطور.

(٤) يعظم دور الجمعيات العلمية فى المشاركة ووضع الأطر الممكنة للنهوض بالخطة التنموية للدولة.

(١) عبد الرحمن أحمد بصيلة. واجب الدولة فى الاستفادة من الجمعيات العلمية المصرية. فى: الندوة الدولية عن دور الجمعيات.

وفيما يلى أستعرض ما يمكن أن تقدمه الجمعيات العلمية على المستوى القومى مساهمة منها فى تحقيق المعدلات الطموحة لخطة التنمية فى مصر:

أ) بأن تساهم فى تحديد أهداف قابلة للتنفيذ.

ب) أن تقدم تقييما سليما للقدرات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

ج) أن تعطى رؤية صحيحة للفرص المستقبلية والمخاطر القائمة أمام هذه الأهداف.

د) أن تعد برامج تنفيذية بديلة بدلا من البرامج التنفيذية بخطة التنمية إذا دعت لذلك ضرورة.

هـ) أن تحدد مدى كفاية الموارد البشرية العلمية المتاحة لتنفيذ هذه الأهداف(١).

مشروع إنشاء اتحاد جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية

الهيكل التنظيمى العام

مادة ١ ـ اتحاد جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية هيئة علمية خاصة تمارس نشاطاً علميا، ولها صفة اعتبارية مستقلة مركزية، ومقرها مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، ولها فرع فى كل محافظة.

مادة ٢ ـ أهداف الاتحاد:

أ ـ رسم سياسة علمية لعمل جمعيات المكتبات المصرية.

ب ـ وضع الخطة العامة لتمويل ودعم جمعيات المكتبات المصرية وتشجيعها على عقد المؤتمرات والندوات العلمية.

جـ ـ إجراء البحوث العلمية والأساسية والتطبيقية والتطويرية فى مجال الميادين المختلفة لجمعيات المكتبات والمعلومات.

د ـ إبرام التعاقدات مع الهيئات المحلية والأجنبية وتنفيذ مشروعات بحثية والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لبحوث علمية وتكنولوجية، تتعاقد عليها جمعيات المكتبات، وذلك على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

وللاتحاد فى سبيل تحقيق أهدافه أن يجرى البحوث والدراسات بوسائله عن طريق تكليف جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية.

هـ ـ متابعة التقدم العالمى فى الميادين المختلفة، والإعلام بطريقة منظمة بالإمكانات الجديدة للتقدم التكنولوجى العلمى والوسائل الكفيلة باستخدام نتائجها والمساهمة مع الجهات المعنية فى التعريف بنتائج البحوث العلمية التى تتم فى الخارج وتطويعها للتطبيق القومى.

و ـ تنظيم النشر العلمى، والإسهام فى نشر الوعى والثقافة العلمية.

ز ـ تنمية وتوثيق الروابط بين جمعيات المكتبات المصرية والهيئات العلمية على المستوى الدولى.

ح ـ التوصية بإنشاء حمعيات علمية جديدة إذا تطلب الأمر.

ط ـ دراسة المشاكل والاحتياجات فى مجالات أنشطة جمعيات المكتبات المصرية، والعمل على إيجاد الحلول لها.

ى ـ وضع السياسة التى تكفل التوافق والتناسق والتعاون بين جمعيات المكتبات المصرية وربطها بالخطة القومية للتنمية الشاملة.

ك ـ عقد المؤتمر السنوى العام لجمعيات المكتبات المصرية.

ل ـ تقويم الأنشطة التى تؤديها جمعيات المكتبات المصرية، والعمل على تنظيم هذه الجهود.

م ـ الاطلاع على الحساب الختامى والميزانية

الخاصة بجمعيات المكتبات المصرية، وإبداء الرأى فيها.

مادة ٣ ـ يعد اتحاد جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية حلقة الاتصال بين جمعيات المكتبات المصرية وبين أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

مادة ٤ ـ يتكون الاتحاد من شعب تخدم كل منها مجالاً محددا من مجالات جمعيات المكتبات والمعلومات المصرية.

المجالس والقيادات المسئولة

مادة ٥ ـ تتولى المجالس والقيادات المبينة فيما بعد كل فى دائرة اختصاصه مسئولية سير العمل بما يحقق أهداف الاتحاد فى حدود القوانين واللوائح والنظم المقررة.

مادة ٦ ـ مجلس الاتحاد:

حتى يتمكن الاتحاد من تحقيق رسالته على الوجه الأكمل يكون له مجلس يختص بالمهام التالية:

ـ رسم السياسة العامة للاتحاد، بما يكفل ربط أجهزته المختلفة بالاتجاهات الرئيسية للتقدم الدولى للبحث العلمى.

ـ دراسة المشروعات والتقارير والتوصيات التى تقدمها الشُعب النوعية فى مختلف الموضوعات الخاصة لجمعيات المكتبات المصرية.

ـ إقرار الخطة العامة للاتحاد ومتابعة تنفيذها.

ـ الموافقة على قبول مشروعات البحوث التعاقدية مع الجمعيات والاتحادات الدولية بناء على توصيات الشُعب النوعية.

ـ قبول التبرعات والهبات عن الجهات العامة والخاصة والأفراد.

ـ منح الجوائز المادية والأدبية للجمعيات العلمية.

ـ إقرار مشروع الموازنة العامة للاتحاد.

ويعاون المجلس: الهيئة التنفيذية.

نظرا لطبيعة العمل بالاتحاد، والتى تحتم سرعة إنجاز مهامه المحلية والدولية، فقد رؤى تشكيل الهيئة التنفيذية على الوجه التالى:

ـ رئيس الاتحاد.

ـ نواب رئيس الاتحاد.

ـ أمين عام الاتحاد.

ـ ثلاثة من أعضاء مجلس الاتحاد ينتخبهم المجلس ويجدد انتخابهم كل ثلاث سنوات.

تتولى الهيئة تنفيذ قرارات المجلس، وعلى الأخص:

ـ إعداد الموضوعات للعرض على المجلس.

ـ إعداد مشروع الموازنة السنوية.

ـ بحث الموضوعات التى تحال إليه من المجلس أو من رئيسه.

ـ اتخاذ الإجراءات التنفيذية فى الأمور التى يفوض المجلس بشأنها.

الشُعب النوعية:

١ ـ اقتراح السياسة العامة لدراسة المشكلات ذات الطابع القومى ووضع برامجها التفصيلية الخاصة ومتابعة تنفيذها.

٢ ـ اقتراح أسلوب المساهمة فى دراسة النواحى العلمية للمشروعات القومية والأجنبية، وتحديد نقاط البحوث، والفريق البحثى والجهات التى تجرى فيها هذه البحوث، والإمكانات اللازم توافرها لإجراء هذه البحوث والتمويل اللازم للحصول على هذه الإمكانات، والبرنامج الزمنى لاستكمال الإمكانات البشرية والمادية.

٣ ـ متابعة تنفيذ البحوث وتقييم نتائجها.

مادة ٧ ـ المؤتمر العام:

أ ـ يتولى مجلس الاتحاد تنظيم عقد المؤتمر السنوى العام، ويدعى إلى حضوره أعضاء مجالس إدارات جميع جمعيات المكتبات المصرية.

ب ـ يدعو رئيس الاتحاد فى أكتوبر من كل عام لعقد مؤتمر علمى يحضره جميع أعضاء الاتحاد من الجمعيات، ويتولى أمين عام الاتحاد أمانة المؤتمر، ويعد تقريرا بتوصيات المؤتمر يعرض على مجلس الاتحاد.

ج ـ يناقش المؤتمر العلمى السنوى للاتحاد الموضوعات الآتية:

ـ الإنجازات العلمية التى تمت خلال عام، والمعوقات التى حالت دون تحقيق الأهداف، وتنفيذ برامج الاتحاد والحلول المقترحة للتغلب عليها.

ـ الإطار العام لبرامج الاتحاد، والإضافات والتعديلات التى يرى المؤتمر إدخالها بما يتمشى مع أهداف الاتحاد.

ـ تثبيت جذور التقاليد العلمية المتعارف عليها حضاريا ودوليا.

مادة ٨ ـ يتولى إدارة الاتحاد النوعى للجمعيات العلمية:

ـ رئيس الاتحاد.

ـ نواب رئيس الاتحاد.

ـ الأمين العام.

مادة ٩ ـ يقوم رئيس الاتحاد بإدارة أعمال الاتحاد الفنية والإدارية، وفقا لما يصدره مجلس الاتحاد من قرارات وينوب عنه فى التصرفات، ويمثله أمام القضاء، ويكون مسئولا أمام مجلس الاتحاد، ويقوم بعمله فى أثناء غياب أكبر نواب رئيس الاتحاد سنا.

مادة ١٠ ـ ينتخب مجلس الاتحاد رئيس الاتحاد بالأغلبية المطلقة، ويكون تعينه لمدة ثلاث سنوات ولا يجوز تجديدها مرة أخرى.

مادة ١١ ـ يكون للاتحاد نائبان يعاونان الرئيس فى إدارة الاتحاد، ويحدد مجلس الاتحاد اختصاصاتهم.

مادة ١٢ ـ يعين نواب رئيس الاتحاد بناء على ترشيح الرئيس بقرار من مجلس الاتحاد لمدة ثلاث سنوات.

مادة ١٣ ـ يشارك أمين عام الاتحاد فى الإشراف على الشئون الفنية، ويكون مسئولا عن الشئون المالية والإدارية، كما يتولى أمانة مجلس الاتحاد والمؤتمر السنوى للاتحاد.

مادة ١٤ ـ يعين أمين عام الاتحاد بناء على ترشيح رئيس الاتحاد بقرار من مجلس الاتحاد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

عضوية الاتحاد:

يمثل أعضاء الاتحاد مختلف جمعيات المكتبات المصرية.

مادة ١٥ ـ يشترط فى عضو مجلس الاتحاد:

ـ أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ بإحدى الجامعات أو معهد علمى لمدة ثمانى سنوات على الأقل.

ـ أن يكون له نشاط دولى ومحلى بارز سواء كان ذلك عن طريق النشر أو عضوية جمعيات المكتبات والمعلومات أو الاشتراك فى المؤتمرات والوفود العلمية.

مادة ١٦ ـ العضو العادى:

هى الجمعية التى اشتركت فى تأسيس الاتحاد منذ إنشائها أو تقدمت بطلب التحاق، وقبل مجلس الاتحاد عضويتها، ولها حق حضور الجمعية العمومية، ويشترط فيها الشروط الآتية:

ـ أن تكون جمعية علمية تهدف إلى تنشيط البحث العلمى.

ـ أن تكون قد قبلت كتابة نظام الاتحاد.

ـ أن تقدم طلباً للاتحاد مصحوبا برسم العضوية وقدره ١٠٠ جنيه سنويا.

مادة ١٧ ـ تحدد قيمة الاشتراك السنوى للجمعية بصفة عامة بمبلغ ١٠٠ جنيه (مائة جنيها) يؤدى سنويا أو على أقساط شهرية أو موسمية بناء على طلب الجمعية، ويجب فى جميع الأحوال أن يتم أداء الاشتراك السنوى قبل نهاية السنة المالية للاتحاد بشهر على الأقل.

مادة ١٨ ـ تزول صفة العضوية إذا تأخرت الجمعية عن سداد الاشتراك فى موعد استحقاقه.

مادة ١٩ ـ تخطر الجمعية بزوال العضوية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار مجلس الاتحاد.

النواحى المالية للاتحاد:

مادة ٢٠ ـ تتكون إيرادات الاتحاد من:

أ ـ اشتراكات الجمعيات.

ب ـ التبرعات والهبات.

ج ـ حصيلة إيرادات المشروعات.

د ـ الإعانات الحكومية.

هـ ـ الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس الاتحاد.

مادة ٢١ ـ تبدأ السنة المالية للاتحاد فى شهر يناير وتنتهى بنهاية شهر ديسمبر من كل عام.

مادة ٢٢ ـ تودع أموال الاتحاد باسمها التى اشتهرت به لدى مصرف وتقوم بإخطار أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، عند تغيير جهة الإيداع خلال أسبوع من تاريخ حصولها.

ولايجوز للاتحاد أن يحتفظ برصيد نقدى يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للإدارة، إلا بإذن من الإدارة العامة للجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، كما لا يجوز أن يحتفظ برصيد نقدى خارج المصرف يزيد على مصروفات شهر واحد.

مادة ٢٣ ـ يشترط لصرف أى مبلغ من أموال الاتحاد أن يوقع على إذن الصرف كل من أمين عام الاتحاد، أو من ينوب عنه ومراقب الحسابات.

مادة ٢٤ ـ أموال الاتحاد مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضه، ولا يجوز إنفاقها فى غير ذلك، وله أن يستغل فائض إيراداته لضمان مورد ثابت فى أعمال مضمونة للكسب.

مادة ٢٥ ـ يحتفظ الاتحاد فى مقره بدفاتر للحسابات يبين فيها الإيرادات والمصروفات.

أحكام انتقالية:

مادة ٢٦ ـ إلى أن يتم تشكيل مجلس الاتحاد واختيار أعضائه تنتخب الجمعية التأسيسية مجلس إدارة يكون من سبعة أعضاء تختار من بينها رئيسا ووكيلا وأمينا عاما.

مادة ٢٧ ـ يقوم مجلس الإدارة المؤقت بمهام واختصاصات مجلس الاتحاد، ويقع عليه عبء اختيار هيئة التحكيم التى ستتولى اختيار أعضاء المجلس، بعد الإعلان عن عدد الأعضاء المطلوب تعيينهم وتخصصاتهم وشروط العضوية ومتطلباتها.

مادة ٢٨ ـ يعد المجلس المؤقت منحلا بعد إتمام إجراءات تشكيل مجلس الاتحاد ويقوم المجلس الجديد بمباشرة اختصاصاته وفقا للائحة الاتحاد.

الأطروحات المجازة فى مصر فى مجال المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية

أشرف منصور البسيونى رداد
مكتبة كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية

ملخص:

يصب هذا البحث فى اهتمامات فئتين أساسيتين، هما طلبة الدراسات العليا بأقسام المكتبات والمعلومات ليس فى مصر وحدها، بل وفى العالم العربى بأكمله، أما الفئة الأخرى فهم واضعو السياسات التعليمية والبحثية فى ذلك التخصص الحديث النشأة. حيث يلقى البحث الضوء على واقع الدراسات العليا فى أقسام المكتبات والمعلومات والوثائق فى مصر منذ بدء برامجها حتى نهاية عام ١٩٩٧م، وذلك بدراسة تحليلية لواقع واتجاهات رصيد الأطروحات المجازة فى ذلك القطاع للكشف عن حجم ذلك الرصيد ومعدلات نموه، مع تسليط بعض الضوء على علماء المكتبات والمعلومات ذوى المكانة العلمية وأصحاب الإسهامات الأكاديمية وذلك من خلال قائمة المشرفين البؤريين.

١ ـ مقدمة:

يعد تخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات الحديثة فى مصر والعالم، حيث أنشئت أول كلية جامعية لتعليم المكتبات فى العالم فى عام ١٨٨٧ فى الولايات المتحدة بجامعة كولومبيا. وترجع البداية الحقيقية لذلك التخصص فى مصر والعالم العربى لما يقرب من نصف قرن عندما أنشأت جامعة القاهرة فى أوائل الخمسينيات (عام ١٩٥١) معهداً خاصاً لدراسة المكتبات والوثائق يتبع مباشرةً إدارة الجامعة، والذى ظل كذلك حتى صدر القانون رقم ٦١١ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بجعل المعهد قسماً من أقسام كلية الآداب بذات الجامعة. ومع بزوغ الطلائع الأولى، والحاجة الماسة لإعداد الكوادر العلمية المؤهلة للتدريس فى ذلك التخصص، قد بدأت برامج الدراسات العليا فى مصر والعالم العربى فى عام ١٩٥٦ بذات القسم.

ويرجع تاريخ إجازة أول أطروحة فى مصر فى مجال المكتبات والمعلومات إلى عام ١٩٦٠ عندما قدم د. أحمد أنور عمر رسالته للحصول على درجة الدكتوراه. ومنذ ذلك الحين ومع ما شهده القسم من تطورات ـ ليس فقط على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، ولكن أيضاً على مستوى الدراسات العليا، فضلاً عن افتتاح أقسام جديدة للمكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية الإقليمية ـ وتزايدت أعداد الأطروحات الممنوحة بمعدلات مرتفعة لتصل إلى ١٦١* أطروحة مع نهاية عام ١٩٩٧.

وبالرغم من كثرة الدراسات التى تتناول الإنتاج الفكرى سواءً فى مجال المكتبات والمعلومات

* من الجدير بالذكر أن فرع بنى سويف قد منح ثلاث أطروحات فقط حتى ذلك التاريخ، وهذه الدراسة لم تحو من هذه الأطروحات سوى درجة واحدة، أما الأخريان فلم يتمكن من الحصول عليهما، إلا بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة.

(١ : ٥) أو فى المجالات الموضوعية الأخرى (٦ : ١٠) على سبيل المثال لا الحصر نجد ندرة شديدة على مستوى الدراسات التى تهتم بالبحث العلمى عامة، والأطروحات كأحد أنماط ذلك البحث، حيث لم تحظ الأطروحات فى مجال المكتبات والمعلومات بدراسة مستقلة ـ على حد علم الباحث ـ سوى الدراسة الذى أعدها د. محمد أمين المرغلانى (١١) تلك التى تهتم بدراسة رسائل الماجستير دراسة تحليلية للموضوعات والمناهج البحثية فى قسمى المكتبات والمعلومات بجامعتى الملك عبد العزيز بجدة والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ومن ثم كان الاهتمام فى هذه الدراسة التى تفسح سطورها للإنتاج الوطنى المصرى من الأطروحات فى قطاع المكتبات والمعلومات، بهدف التأريخ لهذا العطاء، فضلاً عن تقييمه وكشف الظواهر التى تتصل بإنتاجه.

٢ ـ اهمية واهداف البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الأطروحة كمصدر من أهم المصادر التى تحويها المكتبات ومراكز المعلومات، حيث تعد بلا شك ذات أهمية بالغة للباحثين فى الدراسات العليا فى كافة فروع المعرفة؛ لأنها من المصادر التى لا غنى عنها لهم عند اختيار موضوعات أبحاثهم، والتعرف على الموضوعات التى درست من قبل، ومناهج البحث المستخدمة، وأهم النتائج التى توصلت إليها، فضلاً عن أنها تشتمل على قائمة بالمراجع فى تخصصها مما تعتبر ذات فائدة بالنسبة للباحثين والتى تعد نقطة البدء لأى باحث قادم.

ويمكن تحديد الأهداف التى ترمى إليها هذه الدراسة فى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ـ ما أول مدرسة أنشئت لتعليم المكتبات والمعلومات والوثائق فى مصر؟

٢ ـ متى بدأت الدراسات العليا فى مصر فى مجال المكتبات والمعلومات؟

٣ ـ ما تاريخ أقدم أطروحة وإلى أى جامعة تنتمى؟

٤ ـ ما حجم رصيد الأطروحات المجازة فى مصر فى مجال المكتبات والمعلومات منذ بدء برامج الدراسات العليا حتى نهاية عام ١٩٩٧، ومدى إسهام كل جامعة فى ذلك الرصيد؟

٥ ـ ما الاتجاهات الموضوعية ـ الماضية والحاضرة ـ للبحث فى ذلك التخصص؟ وهل هذه الاتجاهات تتميز بالثبات أم التغير وذلك خلال أكثر من أربعة عقود منذ بدء برامج الدراسات العليا؟

٦ ـ هل البحث العلمى فى هذا التخصص يركز على نوع معين من الباحثين (باحث، باحثة)؟

٧ـ هل هذا التخصص يعتمد على الجهود التعاونية؟ أم ما زال يعتمد على الجهود الفردية بشكل أساسى وذلك فى ضوء ظاهرة الإشراف (فردى، جماعى)؟

ومن ثم تتضح أهداف الدراسة فى التعرف على السمات العامة والخصائص الموضوعية للأطروحات المجازة فى ذلك المجال.

٣ ـ منهج البحث:

المنهج هو الطريقة التى يتبعها الباحث فى إعداد بحثه للوصول إلى النتائج المرجوة. ويتوقف اختيار المنهج المناسب وفقاً لظاهرة البحث (مشكلة البحث) التى يتم دراستها. ويعد المنهج التحليلى الوصفى الذى يعتمد على القياسات الببليوجرافية ـ (المنهج الببليومترى) Bibliometrics ـ فى تحليل البيانات المستقاة من الوصف الببليوجرافى للأطروحات موضوع البحث هو أنسب المناهج. حيث يقوم على إعداد القوائم الببليوجرافية التى تحصر وتسجل

وتصف الإنتاج الفكرى محل أى بحث، ودراسة الاتجاهات العددية والنوعية لهذا الإنتاج (١٢)..

٤ ـ حدود الدراسة:

١ ـ الحدود الموضوعية والجغرافية: تهتم هذه الدراسة بالأطروحات المجازة فى مجال المكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية، أى الأطروحات المجازة من أقسام المكتبات والمعلومات بكليات الآداب التابعة للجامعات المصرية الأربع (القاهرة ـ الإسكندرية ـ المنوفية ـ طنطا) مع عدم التعرض للأطروحات المجازة من شعبة الوثائق بتلك الأقسام. وتم وضع رؤوس موضوعات متخصصة تحت ذلك المجال، والذى بلغ عددها ما يقرب من ٤٥ رأساً.

٢ ـ الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية لما يقرب من أربعة عقود منذ إجازة أول أطروحة فى ذلك التخصص عام ١٩٦٠ حتى نهاية عام ١٩٩٧.

٣ ـ الحدود النوعية: تركز الدراسة على نوع واحد من مصادر الإنتاج الفكرى، هو الأطروحات بمستوييها (الماجستير والدكتوراه).

٥ ـ خطوات الدراسة:

مرت هذه الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

١ ـ إعداد بيليوجرافية شاملة بالأطروحات محل البحث، وكان السبيل فى إعداد تلك الأداة الاعتماد على الأدلة البيليوجرافية التى تحصر ذلك الرصيد ثم العودة إلى قسم الدراسات العليا لاستكمال الأطروحات غير مغطاة فى تلك الأداة مع استكمال البعض الآخر من مكتبة الكليات التابعة لها تلك الأقسام.

٢ ـ التحليل الموضوعى: قام الباحث بعد الانتهاء من إعداد البيليوجرافية المنشودة بوضع رؤوس موضوعات للأطروحات محل البحث بحد أقصى رأسين لكل أطروحة حيث بلغ عدد رؤوس الموضوعات ٤٥ رأس موضوع متخصص. وبلغ عدد واقعات رؤوس الموضوعات ٢١٩ رأس موضوع فى مقابل ١٦١ أطروحة بمتوسط ٧ رؤوس موضوعات لكل ٥ أطروحات.

٣ ـ قام الباحث بإعداد قاعدة بيانات بسيطة مستفيداً من برنامج Access 2 تستوعب حقول البحث وذلك بهدف إعداد التوزيعات المختلفة للأطروحات فى شكل جداول ورسوم توضيحية، والتى هى محور الدراسة عبر السطور التالية.

٦ ـ رصيد الأطروحات المجازة فى مصر فى مجال المكتبات والمعلومات

لقد بلغ رصيد الأطروحات المجازة فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية ١٦١ درجة ما بين الماجستير والدكتوراه، بعدد ١٠٤ درجات ماجستير تمثل ٦٤,٦٪، بينما تمثل الدكتوراه ٣٥,٤ ٪ من إجمالى الأطروحات المجازة بعدد ٥٧ درجة. (جدول ١، شكل ١) ويعد ارتفاع عدد درجات الماجستير على الدكتوراه أمراً طبيعياً فى ضوء ما يعرف «بالتسرب»* هذا بالإضافة إلى البعثات التى وجهت لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة. بهدف إعداد الكوادر للحصول على درجة الدكتوراه من الجامعات الأجنبية لسد العجز فى أعضاء هيئة التدريس بعد عودتهم. وكما هو متوقع احتل قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة مركز الصدارة

* التسرب هى ظاهرة تعنى هروب أو عزوف الطلاب عن استكمال تعليمهم، وتتفاوت هذه الظاهرة فى شتى مراحل التعليم حتى تصل إلى الجامعة، حيث ترتفع فى بعض الكليات إلى نسب عالية، بل وتتفاوت من قسم لآخر بنفس الكلية سواء فى استكمال الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس) أو مرحلة الدراسات العليا.

بين أقسام المكتبات فى الجامعات المصرية من حيث حجم الأطروحات المجازة فى ذلك التخصص، حيث سجل ١٣٨ درجة تمثل أكثر من ثمانية أعشار الأطروحات المجازة بنسبة ٨٥,٧٪. وهذا المركز لا يقف عند هذا التخصص فحسب؛ بل إن جامعة القاهرة منذ نشأتها مع مطلع القرن العشرين (عام ١٩٠٨) وهى منارة العلم وكعبة العلماء ليس فى مصر فقط ولكن فى مختلف الأقطار العربية أيضاً، كما يعتبر قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة أقدم معهد لهذا التخصص على مستوى العالم العربى، حيث أنشئ هذا المعهد بمقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ (١٣)، وظل قسم المكتبات بجامعة القاهرة حامل لواء ذلك التخصص فى الجمهورية ـ مصر ـ لأكثر من ثلاثة عقود، حتى بدت الحاجة الملحة إلى توسيع دراسات المكتبات والمعلومات، وتمثل هذا التوسع فى اتجاهين اثنين:

الأولى: التوسع الرأسى الذى تمثل فى تطوير المناهج التى تدرس سواءً على مستوى المرحلة الجامعية الأولى، أو على مستوى الدراسات العليا بما يتناسب والثورة العلمية والتكنولوجية العارمة التى يشهدها العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

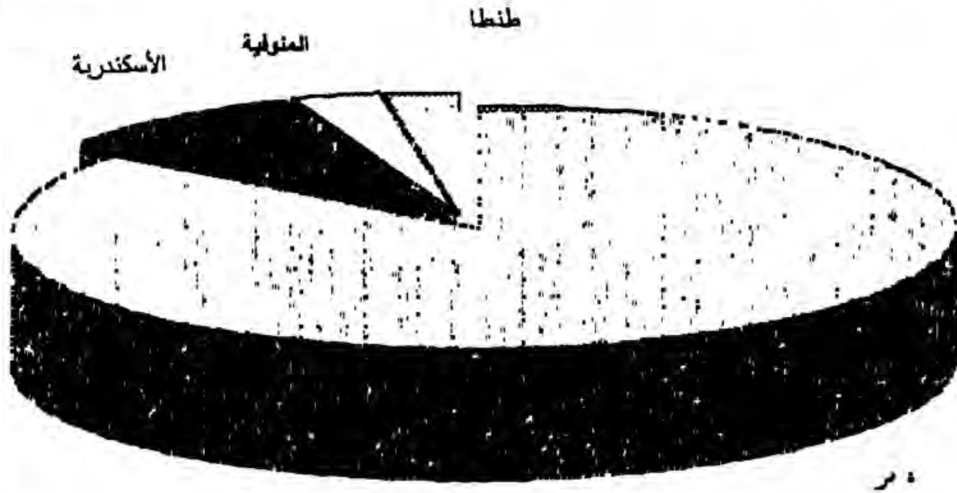
الثانى: التوسع الأفقى الذى يقضى بفتح أقسام للمكتبات والمعلومات فى الجامعات الإقليمية على غرار هذا القسم.

وبالتالى فقد شهدت الثمانينيات مولد قسمين جديدين لتدريس علوم المكتبات والمعلومات أولاهما تابعاً لكلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية ـ ثانية أعرق الجامعات المصرية ـ حيث أنشئ عام ١٩٨١، والثانى تابعاً لكلية الآداب ـ جامعة طنطا (قسم الوثائق والمكتبات) والذى أنشئ عام ١٩٨٦. ومع مطلع التسعينيات فتح قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة المنوفية أبوابه للطلاب سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا. ثم توالى إنشاء أقسام للمكتبات بآداب المنصورة وبآداب أسيوط، ولا تقتصر على كليات الآداب فحسب بل تخطت ذلك إلى كليات التربية النوعية وكلية التربية بحلوان، وأصبحت جامعة الأزهر أيضاً أرضاً خصبة لذلك التخصص وذلك بإنشاء أقسام للمكتبات والمعلومات والوثائق تتبع كليات اللغة

جدول (١)
الأطروحات المجازة فى أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية

الجامعة	ماجستير		دكتوراه		مـــج			
	ع	٪	ع	٪	ع	٪	تراكمى	٪
القاهرة	٨٤	٦٠,٩	٥٤	٣٩,١	١٣٨	٨٥,٧	٣٨	٨٥,٧
الأسكندرية	١١	٧٨,٦	٣	٢١,٤	١٤	٨,٧	١٥٢	٩٤,٤
المنوفية	٥	١٠٠	٠	٠	٥	٣,١	١٥٧	٩٧,٥
طنطا	٤	١٠٠	٠	٠	٤	٢,٥	١٦١	١٠٠,٠
مج	١٠٤	٦٤,٦	٥٧	٣٥,٤	١٦١	١٠٠,٠		

شكل (١) يوضح نصيب أقسام المكتبات والمعلومات والوثائق من الأطروحات المجازة



العربية، إلا أنه من الجدير بالذكر هنا أن تلك الأقسام لم تمنح أى أطروحة حتى نهاية هذه الدراسة.

لقد سجلت جامعة الإسكندرية المرتبة الثانية من حيث حجم الأطروحات المجازة فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر، بعدد ١٤ درجة، منها ١١ درجة للماجستير، وثلاث درجات للدكتوراه. وتأتى جامعة المنوفية بقسمها المعنى ـ المكتبات ـ بالرغم من حداثة نشأتها بالنسبة لقسم المكتبات والوثائق بجامعة طنطا، بعدد ٥ درجات فى مقابل ٤ درجات لجامعة طنطا، ويلاحظ أن إجمالى الأطروحات المجازة بالجامعات الثلاث الحديثة (الإسكندرية، المنوفية، طنطا) تتخذ من الماجستير أساساً لها فيما عدا ثلاث أطروحات فقط للدكتوراه تم منحهم بجامعة الإسكندرية، معنى ذلك أن هذه الأقسام الثلاثة حتى الآن لا يوجد بها أساتذة تم تأهيلهم منها.

٧ ـ التطور التاريخى للأطروحات فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر

١/٧ التوزيع الزمنى للأطروحات وفقاً للفترات الزمنية

تم توزيع الأطروحات المجازة وفقاً للعقود الأربعة ـ من الستينيات إلى التسعينيات ـ على الجامعات المصرية كما هو موضح بالجدول (٢) الذى يتبين منه ما يلى:

بلغ متوسط حجم الأطروحات المجازة فى قطاع المكتبات والمعلومات فى مصر ٤ أطروحات سنوياً، حيث بدأ ذلك المتوسط على استحياء فى عقد الستينيات بعدد أطروحة فقط كل عامين، ثم زاد هذا المتوسط فى السبعينيات إلى ثلاث أطروحات كل عامين، ليرتفع إلى ٩ أطروحات كل عامين خلال الثمانينيات، أما العقد الأخير من الدراسة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧) فقد سجل أقصى متوسط سنوى للأطروحات خلال فترة الدراسة حيث يصل إلى ١١ أطروحة، وهذا بالضرورة نتيجة طبيعية نظراً لأن العقود الثلاثة الأولى كانت لا تزال تقتصر على الأطروحات المجازة من جامعة القاهرة بينما بدت بواكير الأطروحات المجازة من الجامعات الحديثة مع مطلع العقد الأخير من هذا القرن ـ القرن العشرين ـ وهذا يعتبر السبب المباشر خلف الإنتاجية المرتفعة فضلاً عن استقرار نظام

الدراسات العليا بالجامعة الأم، وسجل هذا العقد ما يقرب من ضعف حجم الأطروحات المجازة فى العقد الذى يسبقه، وذلك بعدد ٨٩ درجة فى مقابل ٤٧ أطروحة خلال عقد الثمانينيات.

ويلاحظ مع زيادة متوسط حجم الأطروحات المجازة عبر العقود تناقصاً فى معدل الزيادة، حيث سجل عقد السبعينيات أقصى معدل للزيادة خلال فترة الدراسة بمعدل ٢٢٠٪ عن العقد الذى يسبقه، ويرجع ذلك لقلة عدد الأطروحات المجازة مع بداية تطبيق نظم الدراسات العليا بذلك التخصص. والزيادة فى حجم الأطروحات خلال فترة الدراسة إنما مردها الطبيعى إلى أن نظم الدراسات العليا فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية لم تصل بعد إلى مرحلة التشبع، وبالتالى إلى الاستقرار، وإن شهدت تزايداً عبر العقود الزمنية.

جدول (٢)
التوزيع الزمنى للأطروحات وفقاً للفترات

الفترات / الجامعة	القاهرة	الإسكندرية	طنطا	المنوفية	المجموع	معدل الزيادة	المتوسط
١٩٦٠: ١٩٦٩	٥	٠	٠	٠	٥	٥	٠,٥
١٩٧٠: ١٩٧٩	١٦	٠	٠	٠	١٦	٢٢٠	١,٦
١٩٨٠: ١٩٨٩	٤٧	٠	٠	٠	٤٧	١٩٣,٨	٤,٧
١٩٩٠: ١٩٩٧	٦٦	١٤	٤	٥	٨٩	٨٩,٤	١١,١

٢/٧ التوزيع الزمنى للأطروحات المجازة وفقاً لسنوات الدراسة

رغم أن تاريخ المكتبات والمعلومات فى مصر لا يتجاوز نصف قرن من الزمان، وذلك منذ إنشاء قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة عام ١٩٥١، إلا أنه من الملاحظ حدوث تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة، وبدت هذه التغيرات فى البرامج التعليمية بالإضافة إلى تطوير برامج الدراسات العليا التى بدأت فى عام ١٩٥٦ (١٣) تلك التى تؤهل لدرجتى الماجستير والدكتوراه. وبالنظر إلى جدول (٣) نلاحظ ما يلى:

لقد بدأت برامج الدراسات العليا فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر تجنى ثمارها مع بداية عقد الستينيات (عام ١٩٦٠) حينما منح أ.د. أحمد أنور عمر درجة الدكتوراه، هذا الرجل الذى قدم لهذا التخصص الكثير، خاصة عندما كان القسم فى مرحلته الهلامية، حيث يعد أول من نادى بإنشاء معهد عالى للمكتبات والمعلومات وذلك فى أثناء حديثه الذى ألقاه عام ١٩٤٩ فى الجمعية المصرية للمكتبات (١٣). وفى عام ١٩٦١ حصل الدكتور محمد المهدى حنفى على أول درجة ماجستير فى قطاع المكتبات والمعلومات فى مصر والعالم العربى، ثم تلى ذلك فترة ركود ـ ٤ سنوات ـ لم تسجل خلالها أى أطروحات، ليشهد عام ١٩٦٦ ثلاث

أطروحات يليه عام ١٩٦٧ الذى يطوى هذا العقد بأطروحتين للماجستير قدم أحدهما أستاذ التصنيف فى العالم العربى د. عبد الوهاب أبو النور (انظر كشاف المؤلفين).

ولقد بلغ معدل الزيادة أقصاه فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٣٠٠٪ عن العام الذى يسبقه، ويليه عام ١٩٨٧ الذى سجل زيادة بمقدار ٢٥٠٪ عن العام السابق عليه بعدد ٧ أطروحات فى مقابل أطروحتين فى عام ١٩٨٦، ثم يليه فى معدلات الزيادة المرتفعة عامى ١٩٦٦و ١٩٧٥ بمقدار ٢٠٠٪. ويبدو هذا أمراً طبيعياً خاصةً وأن برامج الدراسات العليا بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة ما تزال فى سنيها الأولى، وبالتالى قلة عدد الأطروحات المجازة. وتتراوح معدلات الزيادة بعد ذلك بين ١٥٠٪ فى عام ١٩٩١، و١٠٪ فى عام ١٩٩٢ عن العام السابق عليه وكحد أدنى لمعدلات الزيادة خلال فترة الدراسة.

على الوجه الآخر فقد تناقصت الأطروحات فى عشرة أعوام عن الأعوام السابقة عليها، وكان أعلى معدل للتناقص فى عام ١٩٧٣ بمقدار ٦٦,٧٪ عن العام الذى يسبقه، ولقد شهدت أعوام أربع تناقصت خلالها الأطروحات إلى النصف بمقدار ٥٠٪ عن الأعوام السابقة عليها (١٩٧٧، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٩) أما أقل معدل للتناقص كان فى عام ١٩٨٨ بمعدل ١٤,٣٪ عن العام السابق عليه وكحد أدنى للتناقص خلال فترة الدراسة من بدء برامج الدراسات العليا فى مجال المكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية حتى نهاية عام ١٩٩٧.

من ناحية ثالثة فقد استقر معدل إجازة الأطروحات خلال ثمانية أعوام مع الأعوام السابقة عليها، بدءاً من عام ١٩٦١ الذى سجل نفس معدل الأطروحات المجازة خلال العام الأول لبدء الإجازة ـ عام ١٩٦٠ ـ بعدد أطروحة واحدة فقط، وكان آخر الأعوام الذى استقر خلاله معدل الإجازة هو عام ١٩٩٦ الذى سجل نفس حجم الأطروحات المجازة فى العام الذى يسبقه بعدد ١٤ درجة.

ومن ناحية أخرى بلغ عدد الأعوام التى لم يتم خلالها إجازة أطروحات خلال فترة الدراسة سبعة أعوام، تنسب جميعها للعقد الأول من الدراسة، فيما عدا عام ١٩٧٠ الذى ينسب إلى العقد الثانى من الدراسة ـ السبعينيات ـ وهذه تعد نتيجة منطقية خاصة وأن برامج الدراسات العليا بقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة لم تكن قد استقرت بعد؛ حيث انخفضت أعداد الخريجين من القسم فى السنوات الأولى من نشأته خاصة خلال فترة الستينيات (١٣)، وقلة أعداد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين.

مما سق يتبين أن إجازة الأطروحات فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر يتذبذب من عام لآخر بين الزيادة والنقصان والانحسار فى بعض الأعوام، والاستقرار فى بعضها الآخر؛ مما يدل على أن برامج الدراسات العليا لم تصل بعد إلى الاستقرار لا على المستوى الوطنى فحسب ولكن على مستوى الجامعات أيضاً. وبالتالى فإن معدلات نمو الأطروحات فى قطاع المكتبات والمعلومات فى مصر ليست فى تزايد مستمر عبر سنوات الدراسة، وإن شهدت نمواً مطرداً عبر العقود.

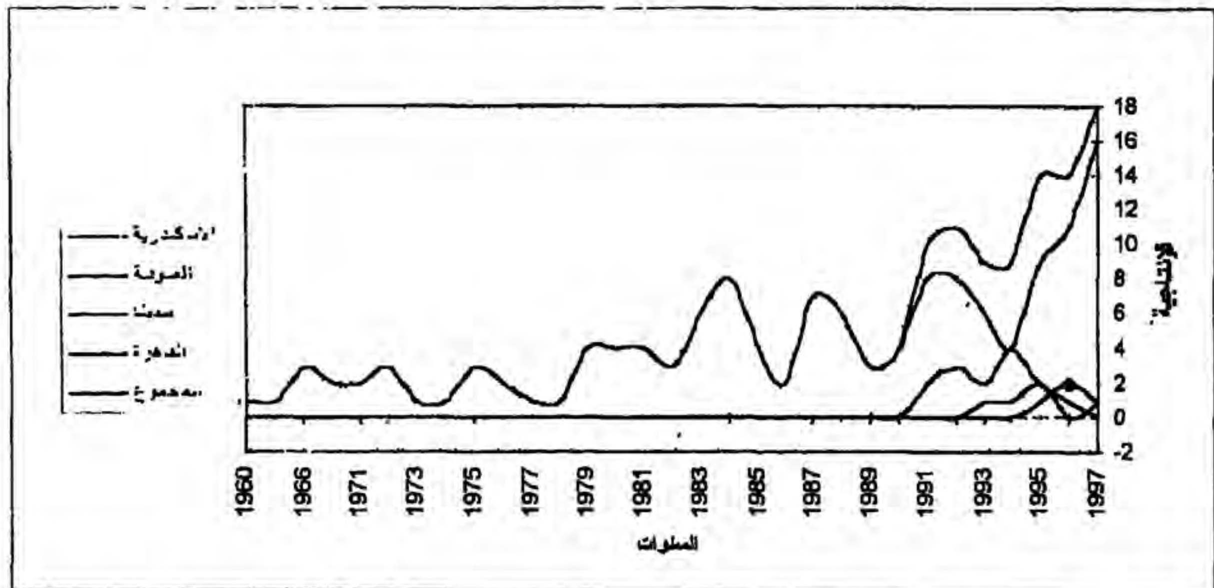
جدول (٣) التوزيع الزمنى للأطروحات

السنة / الجامعة	الإسكندرية	المنوفية	طنطا	القاهرة	المجموع	مج تراكمى	٪ تراكمى	معدل الزيادة	معدل النمو
١٩٦٠	٠	٠	٠	١	١	١	٠,٦	٠	٠
١٩٦١	٠	٠	٠	١	١	٢	١,٢	٠	١٠٠
١٩٦٦	٠	٠	٠	٣	٣	٥	٣,١	٢٠٠	١٥٠
١٩٦٧	٠	٠	٠	٢	٢	٧	٤,٣	-٣٣٠,٣	٤٠
١٩٧١	٠	٠	٠	٢	٢	٩	٥,٦	٠	٢٨,٦
١٩٧٢	٠	٠	٠	٣	٣	١٢	٧,٥	٥٠	٣٣,٣
١٩٧٣	٠	٠	٠	١	١	١٣	٨,١	-٦٦,٧	٨,٣
١٩٧٤	٠	٠	٠	١	١	١٤	٨,٧	٠	٧,٧
١٩٧٥	٠	٠	٠	٣	٣	١٧	١٠,٦	٢٠٠	٢١,٤
١٩٧٦	٠	٠	٠	٢	٢	١٩	١١,٨	-٣٣,٣	١١,٨
١٩٧٧	٠	٠	٠	١	١	٢٠	١٢,٤	-٥٠	٥,٣
١٩٧٨	٠	٠	٠	١	١	٢١	١٣,٠	٠	٥
١٩٧٩	٠	٠	٠	٤	٤	٢٥	١٥,٥	٣٠٠	١٩
١٩٨٠	٠	٠	٠	٤	٤	٢٩	١٨,٠	٠	١٦
١٩٨١	٠	٠	٠	٤	٤	٣٣	٢٠,٥	٠	١٣,٨
١٩٨٢	٠	٠	٠	٣	٣	٣٦	٢٢,٤	-٢٥	٩,١
١٩٨٣	٠	٠	٠	٦	٦	٤٢	٢٦,١	١٠٠	١٦,٧
١٩٨٤	٠	٠	٠	٨	٨	٥٠	٣١,١	٣٣,٣	١٩
١٩٨٥	٠	٠	٠	٤	٤	٥٤	٣٣,٥	-٥٠	٨
١٩٨٦	٠	٠	٠	٢	٢	٥٦	٣٤,٨	-٥٠	٣,٧
١٩٨٧	٠	٠	٠	٧	٧	٦٣	٣٩,١	٢٥٠	١٢,٥
١٩٨٨	٠	٠	٠	٦	٦	٦٩	٤٢,٩	-١٤,٣	٩,٥
١٩٨٩	٠	٠	٠	٣	٣	٧٢	٤٤,٧	-٥٠	٤,٣
١٩٩٠	٠	٠	٠	٤	٤	٧٦	٤٧,٢	٣٣,٣	٥,٦
١٩٩١	٢	٠	٠	٨	١٠	٨٦	٥٣,٤	١٥٠	١٣,٢
١٩٩٢	٣	٠	٠	٨	١١	٩٧	٦٠,٢	١٠	١٢,٨
١٩٩٣	٢	١	٠	٦	٩	١٠٦	٦٥,٨	-١٨,٢	٩,٣
١٩٩٤	٤	١	٠	٤	٩	١١٥	٧١,٤	٠	٨,٥
١٩٩٥	٢	٢	١	٩	١٤	١٢٩	٨٠,١	٥٥,٦	١٢,٢

تابع جدول (٣) التوزيع الزمنى للأطروحات

السنة / الجامعة	الإسكندرية	المنوفية	طنطا	القاهرة	المجموع	مج تراكمى	٪ تراكمى	معدل الزيادة	معدل النمو
١٩٩٦	١	٠	٢	١١	١٤	١٤٣	٨٨،٨	٠	١٠،٩
١٩٩٧	٠	١	١	١٦	١٨	١٦١	١٠٠	٢٨،٦	١٢،٦
المجموع	١٤	٥	٤	١٣٨	١٦١	٣٠٨	٦١١،٠	١٢١٨،٠	٢٢٩٨،٠
المتوسط من بدء الإجازة	٢	١	١	٤	٤	٨	١٦،١	٣٢،١	٦٠،٥

شكل (٢) التطور التاريخى للأطروحات المجازة فى الجامعات المصرية فى قطاع المكتبات



٨ ـ التوزيع الموضوعى للأطروحات

يوضح الجدول (٤) التوزيع الموضوعى للأطروحات المجازة فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر، حيث بلغ عدد رؤوس الموضوعات ٤٥ بمتوسط ٥ أطروحات تقريباً لكل رأس. ولما كانت فلسفة التحليل الموضوعى تحمل رأس موضوع أو اثنين على الأكثر لكل أطروحة، فقد بلغ عدد رؤوس الموضوعات ٢١٩ رأساً فى مقابل ١٦١ أطروحة، بمعدل ١،٤ رأس لكل أطروحة. وسوف نعتمد فى السطور التالية على وحدة رأس الموضوع، أى باعتبار الرأس الواحد يعنى أطروحة والرأسين يقابلان أطروحتين وهكذا، إذاً يصبح عدد الأطروحات معادلاً لرؤوس الموضوعات يساوى ٢١٩ درجة.

ولما كان الهدف من إنشاء أى مكتبة أو مركز معلومات هو تقديم الخدمات لمن يحتاجها فى الوقت المناسب بالشكل المناسب بالقدر المناسب، فقد حظيت خدمات المكتبات والمعلومات بمركز الصدارة بين موضوعات المكتبات والمعلومات من حيث عدد الأطروحات المجازة خلال فترة الدراسة بعدد ٢٤ درجة بنسبة ١١٪ من رصيد الأطروحات

المجازة، ليسجل أ. د. أحمد أنور عمر باكورة الأطروحات المجازة فى ذلك الموضوع بل تعتبر أول أطروحة يتم إجازتها فى مصر والعالم العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات والتى بعنوان «الخدمة المكتبية العامة فى الإقليم المصرى» وذلك فى عام ١٩٦٠. وتحت إشراف هذا العالم الجليل وبعد ١١ عاماً تسجل الأطروحة الثانية تحت هذا الموضوع لعالم المكتبات والمعلومات د. حشمت قاسم بعنوان «التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة» وفى العام التالى (١٩٧٢) مباشرة وتحت إشراف نفس العالم - أحمد أنور عمر رحمه الله - تمنح درجة الماجستير للدكتور محمد أبو الفتح نصار - رئيس المعهد القومى للتخطيط سابقاً - تحت عنوان (الخدمات المكتبية العامة فى محافظة القاهرة: دراسة ميدانية)، هكذا تنداح إجازة الأطروحات واحدة تلو الأخرى حتى بلغ عددها مع نهاية فترة الدراسة ٢٤ أطروحة كما ذكر بعاليه.

ولما كانت جودة المخرجات (الخدمات) تعتمد بالضرورة على جودة المدخلات (مصادر المعلومات) فقد جاءت مصادر المعلومات بمختلف أشكالها (من كتب ودوريات... إلخ) فى المرتبة الثانية، بعدد ١٦ درجة. ونظراً لتعدد أشكال النشر، وتضخم حجم الإنتاج الفكرى، وتغير طبيعة الحاجة إلى المعلومات فلم يعد الباحث يهتم بالكتاب أو الدورية قدر اهتمامه بالمعلومات كوحدة؛ فإنه يصبح من الضرورى توفير المعلومات المناسبة لمن يحتاجها فى الوقت وبالقدر المناسبين، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم السيطرة على دنيا المعرفة وإتاحتها وتيسير سبل الإفادة منها، وهذا بالضبط هو موضوع الضبط الببليوجرافى الذى سجل المرتبة الثالثة بين الموضوعات المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات، ذلك الذى يوفر أدوات السيطرة على دنيا الإنتاج الفكرى وتقديمه موصوفاً ومنظماً للباحثين والدارسين (١٤).

وغالباً ما تعتمد المكتبات ومراكز المعلومات على تلك الأدوات فى بناء وتنمية مقتنياتها حتى يسهل عليها اختيار أنسب المجموعات التى تتفق وجمهور المستفيدين من خدماتها، وبذلك فقد أتى بناء وتنمية المقتنيات فى المرتبة قبل الأخيرة ضمن القطاع البؤرى حيث سجل ١٢ أطروحة. وكانت أولى الأطروحات المجازة فى هذا الموضوع يرجع إلى أكثر من ثلاثة عقود فى عام ١٩٦٦ لعملاق المكتبات والمعلومات أ. د. شعبان عبد العزيز خليفة - أستاذ ورئيس قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة - والتى بعنوان «أدوات اختيار الكتب فى المكتبات: دراسة نقدية مقارنة والتخطيط لأدوات اختيار عربية» ويأتى فى ذيل القطاع البؤرى موضوع من أهم الموضوعات وأحدثها فى المكتبات والمعلومات وهى الدراسات الببليومترية Bibliometrics التى جاءت فى وقتها تماماً مع عصر تفجر المعلومات؛ فمع التقدم العلمى يكثر المتخصصون فى العلوم وتكثر وتتضخم البحوث الناتجة، مما تدعو الحاجة إلى أساليب ومقاييس كمية وكيفية لتقييم تلك الجهود (١٥). وتعرف الدراسات الببليومترية بأنها المعالجة الكمية لخواص المادة المكتوبة وكذلك السلوك المرتبط بها» (١٦) وبذلك فقد شكل القطاع البؤرى خمس موضوعات بنسبة ١١٪ من إجمالى موضوعات تخصص المكتبات والمعلومات الناتجة من التحليل الموضوعى للأطروحات المجازة فى ذلك القطاع، حيث سجل ذلك القطاع - البؤرى - ٧٩ أطروحة، تمثل ٣٦,١٪ من رصيد الأطروحات المجازة.

أما القطاع الأوسط فيشكله سبعة موضوعات

يحتلون المراتب من السادسة حتى المرتبة الثانية عشرة، استأثرت المكتبات النوعية على جل هذا القطاع بأربعة مراتب، وجاءت على رأسها المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات فى المرتبة السادسة يليها فى المرتبة الثامنة المكتبات الجامعية بعدد ١٠ درجات لكل منهما، بينما سجلت المكتبات المدرسية والمكتبات العامة المرتبتين العاشرة والحادية عشرة بعدد ٩ أطروحات لكل منهما. وتأتى الدوريات باعتبارها العمود الفقرى لمجموعات البحث فى المكتبات أو مراكز المعلومات لتستأثر بعشر أطروحات وتسجل بذلك المرتبة السابعة بين موضوعات التخصص. يليها فى المرتبة التاسعة العمليات الفنية (من فهرسة وتصنيف وتكشيف... إلخ)، ويطوى القطاع الأوسط كسابقه ـ القطاع البؤرى ـ بموضوع من أهم الموضوعات وأحدثها أيضاً وهو دراسات الإفادة من المعلومات كمقياس طبيعى لمدى الإفادة من المؤسسات المكتبية بمختلف أنواعها؛ ليسجلا بذلك ـ القطاعين ـ ١٤٥ درجة، تمثل ٦٦,٢٪ من إجمالى الأطروحات المجازة.

يحمل القطاع الهامشى (الأقل إنتاجية) ما يقرب من ثلاثة أرباع الموضوعات فى هذا التخصص بعدد ٣٣ موضوعاً، ويسجل ٧٤ أطروحة. ومن الواضح أن هذا القطاع يشتمل على موضوعات استوجبتها التغيرات العصرية من تطورات تكنولوجية نتيجة الطفرة فى مجال الإلكترونيات والتى كان لها أكبر الأثر على تغيير معالم هذا الكون، فبعد أن كان الإنسان يعيش وكأنه فى جزيرة منعزلة عن العالم أصبح الآن بمقدوره أن يطوف العالم فى لحظات وهو فى مقره هذا من ناحية، وتوسيع دائرة تخصص المكتبات والمعلومات من ناحية أخرى نتيجة تلك التغيرات والتى استوجب أيضا تطوير برامج الدراسات العليا فى هذا التخصص ليستوعب تلك التغيرات وتعديل السياسة البحثية بتوجيهات الخبراء فى هذا المجال (أساتذة التخصص) حيث لا توجد هناك سياسة مكتوبة فى أقسام المكتبات والمعلومات فى مصر، لذلك فقد جاء على رأس هذا القطاع ـ الأخير ـ موضوع الاستخدام الآلى فى المكتبات ومراكز المعلومات، إيماناً من أن الحاسب لم يعد رمزاً للترف ولامدعاة للتباهى بل أصبح ضرورة تحتمها ظروف العصر سالفة الذكر (١٧)، وذلك بهدف تطوير الخدمات المنشودة من تلك المؤسسات. ومع وجود الحاسبات نشطت دائرة التعاون بين المكتبات، وزاد من حجم هذا التعاون ظهور نظم المعلومات الآلية، حيث بدأ استخدام الحاسب الآلى فى المكتبات منذ بداية الستينيات عندما عكفت عدة مكتبات فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بإجراء التجارب لاستخدامه فى معالجة المعلومات. ونشطت عملية برامج المكتبات بعد ذلك حتى أصبحنا الآن أمام فيض من نظم المعلومات المحلية والدولية والتى تحتاج لتقييمها ليسهل على كل مؤسسة معلومات أن تختار من بينها ما يلبى أغراضها.

رغم أن هذا القطاع يعبر عن الموضوعات الأقل إنتاجية إلا أنه يعطى مؤشراً جيداً وواضحاً للاتجاهات الحديثة فى البحث حيث برزت موضوعات جديدة (انظر التوزيع الموضوعى الزمنى) لم تظهر من قبل، تنسجم وتتوائم مع التغيرات والتطورات العصرية منها: تكنولوجيا المعلومات، اقتصاديات المعلومات، المكانز... إلخ، مما يدل على أن تخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات الأكثر حيوية ونشاطاً وتأثيراً وتأثراً بالتخصصات المختلفة.

هكذا يتضح أن اتجاهات البحث فى المكتبات والمعلومات ثابتة فى أصولها ولكنها تحرص دائما على التغير والتطوير المتلاحقين لمواءمة التغيرات والتطورات العصرية فى شتى مجالات الحياة.

جدول (١/٤) يوضح التوزيع الموضوعى للأطروحات

مسلسل	الموضوع	ع	ع تراكمى	٪
١	خدمات المكتبات والمعلومات	٢٤	٢٤	١١,٠
٢	مصادر المعلومات	١٦	٤٠	١٨,٣
٣	الضبط الببليوجرافى	١٦	٥٦	٢٥,٦
٤	بناء وتنمية المقتنيات	١٢	٦٨	٣١,١
٥	الدراسات الببليومترية	١١	٧٩	٣٦,١
٦	المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات	١٠	٨٩	٤٠,٦
٧	الدوريات	١٠	٩٩	٤٥,٢
٨	المكتبات الجامعية	١٠	١٠٩	٤٩,٨
٩	العمليات الفنية	٩	١١٨	٥٣,٩
١٠	المكتبات المدرسية	٩	١٢٧	٥٨,٠
١١	المكتبات العامة	٩	١٣٦	٦٢,١
١٢	دراسات الإفادة من المعلومات	٩	١٤٥	٦٦,٢
١٣	الاستخدام الآلى فى المكتبات ومراكز المعلومات	٩	١٥٤	٧٠,٣
١٤	التعاون المكتبى	٧	١٦١	٧٣,٥
١٥	المخطوطات	٧	١٦٨	٧٦,٦
١٦	نظم المعلومات الآلية	٦	١٧٤	٧٩,٥
١٧	التصنيف	٥	١٧٩	٨١,٧
١٨	النشر	٤	١٨٣	٨٣,٦
١٩	تعليم المكتبات والمعلومات	٣	١٨٦	٨٤,٩
٢٠	المطبوعات الحكومية	٣	١٨٩	٨٦,٣
٢١	القوى العاملة فى المكتبات والمعلومات	٢	١٩١	٨٧,٢
٢٢	الرسائل الجامعية	٢	١٩٣	٨٨,١
٢٣	تاريخ المكتبات	٢	١٩٥	٨٩,٠
٢٤	قوائم رؤوس الموضوعات	٢	١٩٧	٩٠,٠
٢٥	الفهرسة والفهارس	٢	١٩٩	٩٠,٠
٢٦	اقتصاديات المعلومات	١	٢٠٠	٩١,٣
٢٧	إدارة المكتبات	١	٢٠١	٩١,٨
٢٨	التوثيق العملى	١	٢٠٢	٩٢,٢
٢٩	الخرائط	١	٢٠٣	٩٢,٢

تابع جدول (١/٤) يوضح التوزيع الموضوعى للأطروحات

مسلسل	الموضوع	ع	ع تراكمى	٪
٣٠	البث الانتقائى للمعلومات	١	٢٠٤	٩٣,٢
٣١	الاتصال العلمى	١	٢٠٥	٩٣,٦
٣٢	التربية المكتبية	١	٢٠٦	٩٤,١
٣٣	التأليف	١	٢٠٧	٩٤,٥
٣٤	أدب الأطفال	١	٢٠٨	٩٥,٠
٣٥	المصغرات الفلمية	١	٢٠٩	٩٥,٤
٣٦	المكانز	١	٢١٠	٩٥,٩
٣٧	المكتبات الأكاديمية	١	٢١١	٩٦,٣
٣٨	المواد السمعية والبصرية	١	٢١٢	٩٦,٨
٣٩	تخصص المكتبات والمعلومات	١	٢١٣	٩٧,٣
٤٠	تدريب المسفيدين	١	٢١٤	٩٧,٧
٤١	تكنولوجيا المعلومات	١	٢١٥	٩٨,٢
٤٢	سيكولوجية القراءة	١	٢١٦	٩٨,٦
٤٣	مراكز المعلومات الصحفية	١	٢١٧	٩٩,١
٤٤	مكتبات المتاحف	١	٢١٨	٩٩,٥
٤٥	المصطلحات المكتبية	١	٢١٩	١٠٠,٠
	المجموع	٢١٩		
	المتوسط	٤,٨٧		

٩ ـ التوزيع الموضوعى الزمنى

بالنظر إلى جدول (٢/٤) يتضح أن عقد الستينيات انصب اهتمامه على العمليات الفنية من فهرسة وتصنيف وضبط ببليوجرافى على كافة مستوياته، حيث إن التخصص كان فى مرحلة النشأة، وبالتالى فهو فى حاجة ماسة إلى قواعد وأسس تدور فى فلكها العمليات المكتبية التى تتسم بالتوحيد حتى يسهل إدراكها من جانب المستفيدين. ولما كانت العمليات الفنية هى أساس العمل فى المكتبات ومراكز المعلومات فقد ظل الاهتمام بها خلال فترة الدراسة، أما عقد السبعينيات فقد بدأ فيه الاهتمام بالمؤسسات المكتبية بمختلف أنواعها والتعاون فيما بينها وتقييم خدماتها، ثم الاهتمام باستخدام الحاسبات الآلية فى المكتبات فى مصر فى مجال المكتبات والمعلومات قبل أن يطوى هذا العقد ـ السبعينيات ـ صفحاته.

ويأتى عقد الثمانينيات ليستقبل التكنولوجيا فى المكتبات، ولكن كان الاهتمام الأكبر خلاله بمصادر المعلومات بمختلف أشكالها من كتب ودوريات ومطبوعات حكومية ومواد سمعية وبصرية ومصغرات فيليمة... إلخ. أما العقد الحالى فقد

جدول (٢/٤) التوزيع الموضوعى الزمنى للأطروحات المجازة في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية

التوزيع الموضوعي الزمني للأطروحات المجازة في أقسام المكتبات والمعلومات والوثائق في الجامعات المصرية

الموضوع	1960	1961	1966	1967	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	مج
أدب الأطفال																			1													1
اقتصاديات المعلومات																												1				1
إدارة المكتبات																						1										1
الاتصال العلمي																											1					1
الاستخدام الآلي في المكتبات ومراكز المعلومات													2		1	1	1	1			1						1				1	9
البث الانتقائي للمعلومات																											1					1
التأليف																					1											1
التربية المكتبية																													1			1
التصنيف				1		1									1								1			1						5
التعاون المكتبي								1	1								1			1								1		1	1	7
التوثيق العلمي					1																											1
الخرائط											1																					1
الدراسات الببليومترية															1							2			1		1	2	1	1	2	11
الدوريات														1		1			1		1	1		1	2					2		10
الرسائل الجامعية																												1	1			2
الضبط الببليوجرافي			2		1								1	3		2	2	1			1	1			1			1				16
العمليات الفنية		1		1		1			1						2								1		1	1						9
الفهرسة والفهارس		1													1																	2
القوى العاملة في المكتبات والمعلومات																													1	1		2
المخطوطات				1																		2					1	1	1		1	7
المصطلحات المكتبية							1																									1
المصغرات الفيلمية																					1											1
المطبوعات الحكومية																	1	2														3
المكانز																									1							1
المكتبات الأكاديمية																												1				1
المكتبات الجامعية										1							1					1			1	1		1	1		3	10
المكتبات العامة						1											1		1							1	2		3			9
المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات								1	1					1						1					1		2	1		2		10
المكتبات المدرسية										1								2							2			1		2		9
المواد السمعية والبصرية																									1							1
النشر						1															1					2						4
بناء وتنمية المقتنيات			1														1	1					1	1		2		1		1	3	12
تاريخ المكتبات																					1											2
تخصص المكتبات والمعلومات																			1													1
تدريب المستفيدين																													1			1
تعليم المكتبات والمعلومات												1													1	1						3
تكنولوجيا المعلومات																									1							1
خدمات المكتبات والمعلومات	1				1	1			1									2					1	2		1	2		2	3	7	24
دراسات الإفادة من المعلومات													1												1			1	1	2	3	9
سيكولوجية القراءة																														1		1
قوائم رؤوس الموضوعات									1																	1						2
مراكز المعلومات الصحية																									1							1
مصادر المعلومات				1							1							2	1	1	2	2		1	1		1		2		1	16
مكتبات الطفل																														1		1
نظم المعلومات الآلية																									1				2	1	2	6
مج	1	2	3	4	3	5	1	2	5	2	2	1	4	5	6	4	8	11	5	3	9	10	4	5	17	12	12	13	17	18	25	219

شهد اهتماماً على كافة الموضوعات المكتبية من مدخلات (مصادر المعلومات) وتجهيز تلك المدخلات ومعالجتها (العمليات الفنية) وبدء استخدام نظم المعلومات الآلية فى المكتبات ومراكز المعلومات المصرية وذلك لتحسين المخرجات المرجوة (خدمات المعلومات) وتقييم تلك المخرجات، خاصة مع تغير النظرة إلى المعلومات باعتبارها كأى سلعة يمكن استثمارها، وبالتالى فقد ظهر مصطلح اقتصاديات المعلومات فى إحدى رسائل الدكتوراه لأول مرة فى عام ١٩٩٤ (١٨).

١٠ـ توزيع الأطروحات وفقًا لنوع الباحث (باحث، باحثة)

تم توزيع الأطروحات المجازة فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر تبعا لجنس الباحث جدول (٥)، كما وزعت أيضاً وفقًا للعقود الزمنية الأربعة كما فى الجدول (٦)؛ للتعرف إلى أى مدى تساهم فئة الإناث فى مجالات البحث فى هذا التخصص، وهل هناك علاقة بين كلا الفئتين (الذكور، والإناث) وعامل الزمن. وبالنظر إلى الجدول يتبين ما يلى:

لقد شهدت فئة الباحثين تفوقًا ملحوظًا على فئة الباحثات فى حقل المكتبات والمعلومات من حيث حجم الأطروحات المجازة، والتى تنعكس بالضرورة على الإنتاج الفكرى فى ذلك القطاع، حيث سجلت فئة الباحثين ٩٠ أطروحة بنسبة ٥٥,٩٪ من رصيد الأطروحات المجازة، بينما سجلت فئة الباحثات النسبة المتبقية (٤٤,١٪) بعدد ٧١ أطروحة من إجمالى الأطروحات المجازة فى ذلك المجال من بدء برامج الدراسات العليا بقسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة حتى نهاية عام ١٩٩٧.

جدول (٥)

يوضح توزيع الأطروحات وفقا لجنس الباحث

الجامعة / جنس الباحث	باحث		باحثة		المجموع
	عدد	٪	عدد	٪	عدد
القاهـــرة	٨٢	٥٩,٤	٥٦	٤٠,٦	١٣٨
الأسكندرية	٣	٢١,٤	١١	٧٨,٦	١٤
المنوفيـــة	٤	٨٠	١	٢٠	٥
طنـــطا	١	٢٥	٣	٧٥	٤
المجمـوع	٩٠	٥٥,٩	٧١	٤٤,١	١٦١

جدول (٦)

حجم الأطروحات المجازة لفئتى الباحثين (باحث، باحثة) فى قطاع المكتبات والمعلومات فى مصر

الفترة / نوع الباحث	باحث		باحثة		مج	٪ الباحثات للباحثين
	ع	٪	ع	٪	ع	٪
	٦	٨٥,٧	١	١٤,٣	٧	١٦,٧
١٩٦٠: ١٩٦٩	١٤	٧٧,٨	٤	٢٢,٢	١٨	٢٨,٦
١٩٧٠: ١٩٧٩	٢٨	٥٩,٦	١٩	٤٠,٤	٤٧	٦٧,٩
١٩٨٠: ١٩٨٩	٤٢	٤٧,٢	٤٧	٥٢,٨	٨٩	١١١,٩
١٩٩٠: ١٩٩٧	٩٠	٥٥,٩	٧١	٤٤,١	١٦١	٧٨,٩

والملاحظ هنا والذى لا يخفى على عين أن النسبة التى شاركت بها فئة الباحثات تتفاوت من عقد لآخر، حيث يرجع الفضل لفئة الباحثين فى وضع أسس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى أجمع منذ بداية الأربعينيات من هذا القرن وظهور الجمعيات المكتبية والدعوة لإنشاء معهد عالى للمكتبات والذى كان أملا ثم تحول إلى أرض الواقع فى عام ١٩٥١ تابعاً لجامعة القاهرة، وتصدى للتدريس فى هذا القسم رجال أخذو على عاتقهم مسئولية رفع شأن ذلك التخصص الحديث، إيمانا منهم بمدى الإيجابيات التى تعود على المجتمع من جراء ذلك، وكانت نسبة الذكور هى الغالبة فى هذا القسم خلال العقدين الأولين ـ الخمسينيات والستينيات ـ من إنشاء هذا التخصص إلا أن فئة الإناث أصبحت هى الغالبة بعد ذلك (١٣) وكان نتيجة طبيعية أن تسجل فئة الإناث أطروحة فقط فى مقابل ست أطروحات لفئة الباحثين فى العقد السادس، ومن بعده فى السبعينيات بعدد ٤ أطروحات فى مقابل ١٤ درجة لفئة الباحثين، وبدأت النسبة التى تشارك بها الباحثات تزداد بشكل واضح فى عقد الثمانينيات، وذلك بنسبة ٤٠٪ من رصيد الأطروحات المجازة خلال هذا العقد ووصلت هذه النسبة أقصاها فى العقد الأخير من هذا القرن، حيث منحت فئة الباحثات أكثر من نصف حجم الأطروحات المجازة بعدد ٤٧ درجة بنسبة ٥٢,٨٪ فى مقابل ٤٠ درجة لفئة الباحثين. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى أكثر من ذلك بكثير حيث تسود أقسام المكتبات والمعلومات فئة الإناث حتى أنها تصل فى بعض الأقسام إلى أكثر من ٨٠٪ من إجمالى عدد الطلاب بالقسم.

فبعد أن كان معدل إجازة الأطروحات لفئة الباحثات بالنسبة لفئة الباحثين لا تتجاوز ١٧ درجة فى مقابل ١٠٠ درجة لفئة الباحثين خلال العقد الأول من الدراسة ـ الستينيات ـ فقد وصلت هذه النسبة ونحن على أعتاب قرن جديد إلى ١١٢ درجة فى مقابل ١٠٠ درجة لفئة الباحثين، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الإيمان الكامل من جانب المرأة أن يكون لها دور فاعل فى الحياة الجديدة، حيث أبت أن تعيش بمعزل عن الثورة البحثية التى تشهدها مختلف مجالات البحث العلمى. ويؤكد ذلك أن نسبة الباحثات تسيطر على الأقسام حديثة النشأة، فعلى سبيل المثال فإنه بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية منحت ثلاث درجات فقط لفئة الباحثين، بينما سجلت فئة الباحثات إحدى عشرة درجة.

١١ـ جهود المشرفين على الأطروحات فى قطاع المكتبات والمعلومات فى مصر

١ ـ عدد المشرفين وحالات الإشراف

لقد بلغ عدد المشرفين الذين تفضلوا بالإشراف على الأطروحات فى مجال المكتبات والمعلومات فى الجامعات المصرية ٤٣ مشرفاً، سجلوا ١٩٩ واقعة (حالة) إشراف ليبلغ متوسط واقعات الإشراف لكل مشرف ما يقرب من خمس (٤,٦) واقعات إشراف (جدول ٦).

جدول (٦) المشرفون وواقعات الإشراف

الجامعة	عدد الأطروحات	عدد المشرفين	٪	عدد حالات الإشراف	٪	متوسط الإشراف لكل مشرف
القاهرة	١٣٨	٢٤	٥٥,٨	١٥٤	٧٧,٤	٦,٤٠
الإسكندرية	١٤	١٢	٢٧,٩	٢٧	١٣,٦	٢,٣
المنوفية	٥	٥	١١,٦	١٢	٥	٢,٤
طنطا	٤	٢	٤,٧	٦	٣	٣
المجموع	١٦١	٤٣	١٠٠	١٩٩	٩٩	٤,٦

وكما حظيت جامعة القاهرة بأكثر من ثمانية أعشار حجم الأطروحات المجازة فى ذلك القطاع، يتمركز بها أكثر من نصف عدد المشرفين بنسبة ٥٥,٨٪ من إجمالى عدد المشرفين، يسجلون أكثر من ثلاثة أرباع واقعات الإشراف فى ذلك المجال بنسبة ٧٧,٨٪؛ لتسجل جامعة القاهرة بذلك أقصى متوسط لواقعات الإشراف لكل مشرف بنسبة ٦,٤ واقعة. وهذا أمر طبيعى نظرا لتمركز المشرفين بتلك الجامعة وكثرة الأطروحات المجازة، وحيث المدرسة الأولى فى ذلك التخصص فى مصر والعالم العربى. بينما بلغ متوسط واقعات الإشراف فى جامعة طنطا ثلاثة واقعات لكل مشرف نظرا لاقتصار الإشراف على أ. د. شعبان خليفة، ود. شكرى العنانى ـ رحمه الله ـ ومن بعدهم تأتى جامعتا المنوفية والإسكندرية بمتوسط واقعتى إشراف لكل مشرف تقريبا.

٢ـ توزيع الأطروحات وفقا لنمط الإشراف (فردى، جماعى)

وزعت الأطروحات فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر وفقا لنمط الإشراف سواء أكان فردياً أم جماعياً ؛ بهدف التعرف على نمط الإشراف السائد فى ذلك القطاع، والعوامل التى تكمن خلف كلا النمطين (الفردى، المشترك أو الجماعى) يوضحه الجدول (٧) الذى يتبين منه ما يلى:

يعد نمط الإشراف الفردى هو النمط السائد فى قطاع المكتبات والمعلومات، باعتباره النمط المفضل فى مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وهذا يتفق مع نتائج إحدى الدراسات (١٩) حيث يفضل أعضاء هيئة التدريس على مستوى الكليات النظرية ذلك النمط من الإشراف نظرا لإيجابياته فى الواقع. وفى إحدى الدراسات فى التخصص (٣) وجد أن الجهد الفردى هو الغالب، بينما الجهد المشترك أو الجمعى محدود للغاية على الرغم من مدى أهميته. كما يرجع أيضا سواد هذا النمط من الإشراف إلى قلة أعضاء هيئة التدريس فى ذلك التخصص، وظهور ما يسمى بالأساتذة القمة (انظر الفقرة التالية) ومدى كفاءته الإشرافية.

وقد بلغ عدد واقعات الإشراف الفردى ١١٩ بنسبة ٥٩,٨٪ من إجمالى واقعات الإشراف هذه. ومن الملاحظ أن كل واقعات الإشراف الفردية استأثرت بها جامعة القاهرة دون الجامعات الثلاثة الأخرى فيما عدا أطروحة واحدة فى جامعة الإسكندرية (٢٠)، والتى أشرف عليها أ. د. جوزيف نسيم يوسف نظراً لعدم توافر أساتذة أو أساتذة مساعدين متخصصين فى قسم المكتبات

جدول (٧)

توزيع الأطروحات وفقاً لنمط الإشراف (فردى، مشترك أو جماعى)

الجامعة	فردى			مشترك			المجموع
	ع	٪ للجامعة	٪ للإنتاج الوطنى	ع	٪ للجامعة	٪ للإنتاج الوطنى	
القاهرة	١١٨	٧٦,٦	٥٩,٣	٣٦	٢٣,٤	١٨,١	١٥٤
الإسكندرية	١	٣,٧	٥,٠	٢٦	٩٦,٣	١٣,١	٢٧
المنوفية	٠	٠	٠,٠	١٢	١٠٠	٦,٠	١٢
طنطا	٠	٠	٠,٠	٦	١٠٠	٣,٠	٦
مج	١١٩	٥٩,٨	٥٩,٩	٨٠	٤٠,٢	٤٠,٢	١٩٩

والمعلومات بكلية الآداب جامعة الإسكندرية فى ذلك الوقت، حيث لوحظ أن عدد الأساتذة والأساتذة المساعدين فى قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة بلغ سبعة فقط وذلك فى عام ١٩٩٠ (١٣) من بينها أربع أساتذة فى تخصص المكتبات وثلاثة بشعبة الوثائق.

الحقيقة أن وجود التأليف المشترك فى مجال ما يعتبر خير دليل على مدى التعاون وتضافر الجهود فى ذلك المجال (٢١) كما تبين أن الاتجاه العام لنمط التأليف السائد فى العالم يقل فيه التأليف الفردى، وتزداد الجهود التعاونية فى جميع تخصصات العلوم، إلا أن معدل التأليف المشترك يختلف من مجال لآخر (٢٢). وهذه تنطبق تمام الانطباق على الدراسة الحالية، حيث إن الجهود الفردية (الإشراف الفردى) كانت المسيطرة خلال العقود الثلاثة الأولى من الدراسة ثم أخذت تنشط الجهود التعاونية.

(الإشراف المشترك) فى قطاع المكتبات والمعلومات بدأ بشكل واضح على الجامعات حديثة النشأة التى ساد خلالها الإشراف المشترك. حيث لم تسجل سوى أطروحة فقط تعتمد على الإشراف الفردى كما ذكر بعاليه. أما جامعة القاهرة التى سيطرت عليها الجهود الفردية خلال العقود الثلاثة الأولى فقد سجلت أكثر من ٥٠٪ من رصيد الأطروحات المجازة اعتمادا على نمط الإشراف المشترك بعدد ٣٦ درجة من ٦٦ درجة تم منحها خلال هذا العقد. والحق أن ظاهرة الإشراف المشترك وما تعكسه من إيجابيات تعد أكثر إلحاحا فى هذا العصر، لذلك كان أحد أهداف الدراسات العليا والتى دائما تسعى إلى تحقيقه هو تشجيع الجهود التعاونية خاصة فى البحث العلمى، إيمانًا بأن التقدم العلمى هو نتيجة طبيعية لتضافر الجهود وتناميها باستمرار، وتتبلور بعض إيجابيات الإشراف المشترك فى إمداد الطلاب بوجهات نظر متعددة حول موضوعات أبحاثهم، كما يتيح للطالب اختيار موضوع بحثى يدخل فى دائرة أكثر من تخصص، كما أن هذا النمط من الإشراف يمكن المدرسين الجدد من التدريب على كيفية القيام بمهامهم الإشرافية.

٣ - المشرفون الأساسيون فى مجال المكتبات والمعلومات

بتطبيق صيغة بروكس لقانون برادفورد - زيف

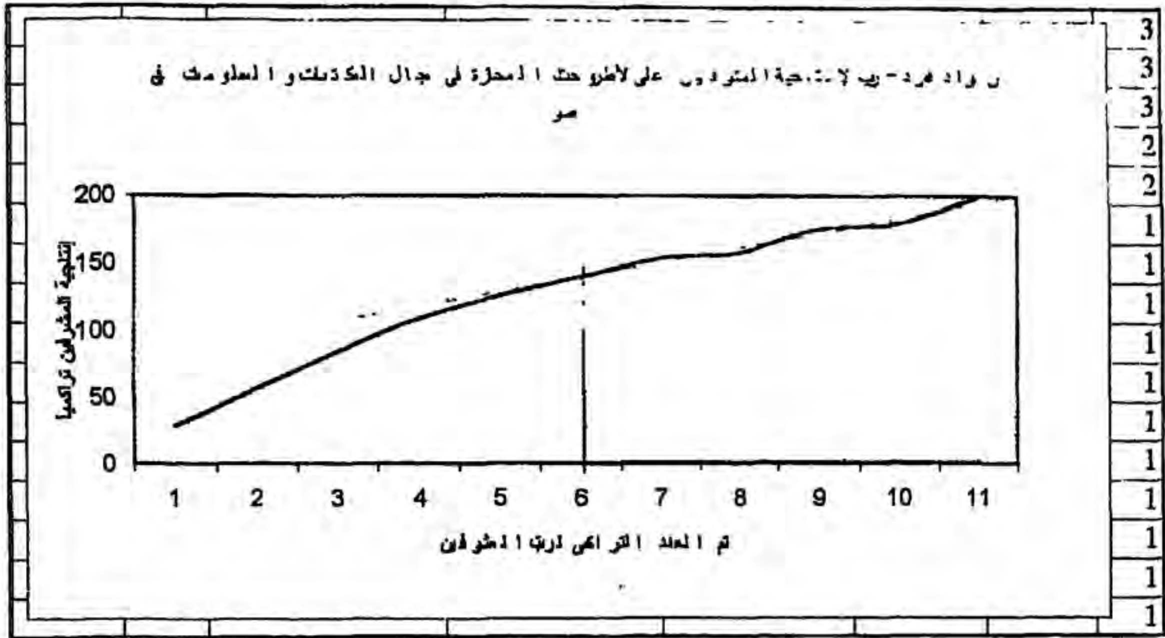
يوضح توزيع برادفورد ـ زيف لإنتاجية المشرفين على أطروحات المكتبات والمعلومات

عدد المشرفين	عدد الأطروحات	العدد التراكمى للمشرفين	العدد التراكمى للأطروحات	٪ للعد التراكمى للأطروحات
١	٢٩	١	٢٩	١٤,٦
١	٢٨	٢	٥٧	٢٨,٦
١	٢٧	٣	٨٤	٤٢,٢
١	٢٥	٤	١٠٩	٥٤,٨
١	١٧	٥	١٢٦	٦٣,٣
١	١٤	٦	١٤٠	٧٠,٤
٢	٧	٨	١٥٤	٧٧,٤
١	٤	٩	١٥٨	٧٩,٤
٦	٣	١٥	١٧٦	٨٨,٤
٢	٢	١٧	١٨٠	٩٠,٥
١٦	١	٣٦	١٩٩	١٠٠,٠

(٢٣) لواقعات الإشراف على الأطروحات فى قطاع المكتبات والمعلومات للمشرفين عليه، بهدف الكشف عن المكثرين منهم، والذين يبلغ عددهم ٦ مشرفين (انظر ملحق ٢) يمثلون ١٤٪ من إجمالى عدد المشرفين (جدول ٨، شكل ٣)، سجلوا سبعة أعشار واقعات الإشراف على الأطروحات فى هذا المجال.

ويلاحظ على هذه القائمة أنهم جميعاً ينتمون لجامعة القاهرة، ويأتى على رأس هؤلاء القمم أ. د. محمد فتحى عبد الهادى ـ أستاذ علم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة ـ بإشرافه الذى تفضل سيادته بإعدادها خلال خمس سنوات (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، حيث قدم سيادته ٤٤ عملاً بين كتب ومقالات دوريات وتقارير مؤتمرات وترجمة لبعض الأعمال هذا بالإضافة لإشرافه على أطروحة، هذا العالم الذى لا يألوا جهداً لدفع عجلة التخصص، ولا أدل على نشاطه من حجم الأعمال خلال تلك الفترة على ١٢ أطروحة. يليه فى المرتبة الثانية صاحب الباع الطويل فى هذا التخصص العالم الجليل أ. د. سعد الهجرسى الذى أشرف إلى ٢٨ أطروحة، والمقياس الذى نعتمده هنا وهو حجم حالات الإشراف لكل مشرف لا يكون وحده المعيار الوحيد لتوضيح القيمة العلمية لهؤلاء الأساتذة، حيث قدم سيادته ٦٥ عملاً خلال نفس الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) فضلاً عن إشرافه على خمس أطروحات خلالها. وبالنظر إلى قائمة المشرفين البؤريين نجد الأربعة الذين احتلوا المراتب الأولى يمثلون أساتذة القمة فى دراسة حديثة متخصصة (٢٥).

شكل (٣) يوضح الصيغة البيانية لقانون برادفورد - زيف لإنتاجية المشرفين على أطروحات المكتبات والمعلومات فى مصر



هؤلاء المشرفون ليسوا بحاجة لتسجيل أسمائهم لأنهم على الأفق بارزين، وعلى أكتافهم ومن فيض علمهم نشأ وازدهر هذا التخصص فى مصر والعالم العربى، والحديث عن هؤلاء العلماء الأجلاء يقصر قاموس مصطلحاتنا على أن يوفيهم حقوقهم ويحتاج لدراسات متعمقة.

الخلاصة:

لقد جرى تحليل رصيد الأطروحات المجازة فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر بهدف الوقوف على أبرز السمات لهذا الرصيد ومدى قيمته، وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١ - يعد قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بجامعة القاهرة أول معهداً لهذا التخصص فى مصر والعالم العربى، حيث أنشئ سنة ١٩٥١.

٢ - من الملاحظ أن عمر الأطروحات المجازة فى ذلك التخصص ٣٨ سنة، وذلك منذ إجازة أول أطروحة سنة ١٩٦٠، الذى منح درجتها أ. د. أحمد أنور عمر - من الرعيل الأول الذى كان له نشاط بارز فى رفع لواء ذلك التخصص من قبل أن يكون وبعد ما كان - ومن بعده أخذت أعداد الأطروحات تتزايد عاماً بعد آخر حتى بلغ رصيد الأطروحات ١٦١ مع نهاية عام ١٩٩٧. وسجلت السنوات الأخيرة ما يربو على الأطروحات المجازة خلال العقود الثلاث الأولى من الدراسة.

٣ - ظل قسم المكتبات والمعلومات والوثائق بجامعة القاهرة هو مصدر العطاء لأكثر من ثلاثة عقود متوالية، إلى أن بدأت جامعة الإسكندرية فى حصاد ثمارها مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين عندما تقدمت د. ناريمان إسماعيل برسالتها للحصول على درجة الماجستير وذلك فى عام ١٩٩١. ومن بعده قسم المكتبات بجامعة المنوفية عام ١٩٩٣، وفى سنة ١٩٩٥ من قسم الوثائق والمكتبات بجامعة طنطا.

٤ ـ من بين موضوعات المكتبات والمعلومات تحتل «خدمات المكتبات والمعلومات» و«مصادر المعلومات» مكان المقدمة، وتتفوق جامعة القاهرة على بقية الجامعات موضوع البحث؛ إذ تجيز أكثر من ثمانية أعشار الأطروحات المجازة، وإليها ينتمى المشرفون على الأطروحات فى ذلك القطاع. وعندما يشكل القطاع البؤرى الموضوعات الرئيسية والعريضة فى المجال، نلاحظ ظهور الميكنة ومصادر المعلومات غير التقليدية فى القطاع الأوسط، ويبدو بروز موضوعات أكثر حداثة بالإضافة إلى الميكنة ونظمها وأدوات العمل المتطورة مثل المكانز نجد تغير طبيعة النظرة إلى المعلومات ذاتها ومدى استثمارها باعتبارها مورد الموارد.

٥ ـ فى الوقت الذى لا تتجاوز فيه فئة الباحثات ١٧٪ من الأطروحات المجازة لفئة الباحثين ـ فى الستينيات ـ تصل هذه النسبة لتمثل فئة الباحثات أكثر من حجم الأطروحات المجازة لفئة الباحثين فى الفترة الأخيرة من الدراسة.

٦ ـ وفى الوقت الذى يتذبذب فيه إجازة الأطروحات من عام لآخر بين الزيادة والنقصان والاستقرار والانحسار فى بعض الأحيان، نلاحظ نمواً مطروداً للأطروحات عبر الفترات الزمنية.

ملحق (١)
يوضح أسماء الباحثين الحاصلين على أطروحات مرتبة زمنيا

أسماء معدى الأطروحات	سنة الإجازة	الدرجة
أحمد أنور عمر	١٩٦٠	د
محمد المهدى حنفى	١٩٦١	م
عايدة إبراهيم نصير	١٩٦٦	م
محمد عبده السيد صيام	١٩٦٦	م
شعبان عبد العزيز خليفة	١٩٦٦	م
عبد الستار عبد الحق الحلوجى	١٩٦٧	د
عبد الوهاب عبد السلام أبو النور	١٩٧١	م
محمد فتحى عبد الهادى	١٩٧١	م
حشمت محمد على قاسم	١٩٧٢	م
شعبان عبد العزيز خليفة	١٩٧٢	د
محمد أبو الفتح سيد نصار	١٩٧٢	م
عبد الوهاب عبد السلام أبو النور	١٩٧٣	م
شوقى محمود على سالم	١٩٧٤	م
محمد المصرى عثمان	١٩٧٥	د
محمد فتحى عبد الهادى	١٩٧٥	م
سهير أحمد محفوظ	١٩٧٥	م

تابع ملحق (١)
يوضح أسماء الباحثين الحاصلين على أطروحات مرتبة زمنيا

أسماء معدى الأطروحات	سنة الإجازة	الدرجة
السيد أحمد محمد حسن	١٩٧٥	م
حسنى عبد الرحمن الشيمى	١٩٧٦	م
نعمات هانم سيد أحمد مصطفى	١٩٧٦	د
صافيناز أحمد محمد حافظ	١٩٧١	د
محمد مجاهد يوسف	١٩٧٨	م
كمال محمد عرفان نبهان	١٩٧٩	م
السيد أحمد محمد حسب الله	١٩٧٩	د
أسامة السيد محمود	١٩٧٩	م
سيدة ماجد محمد ربيع	١٩٧٩	م
لويس لويس يونان	١٩٨٠	م
حامد الشافعى دياب	١٩٨٠	م
مصطفى أمين حسام الدين	١٩٨٠	م
ليلى عبد الواحد الفرحان	١٩٨٠	د
إبراهيم دسوقى إبراهيم البندارى	١٩٨١	م
محمد عبده السيد صيام	١٩٨١	د
محمد المصرى عثمان	١٩٨١	د
نبيلة خليفة جمعة	١٩٨١	م
شوقى محمود سالم	١٩٨٢	د
يسرية محمد عبد الحليم زايد	١٩٨٢	م
أبو عاقلة الحسن أبو عاقلة	١٩٨٢	م
سناء عبد المنعم المقدم	١٩٨٣	م
محمود محمود عفيفى	١٩٨٣	د
يحيى محمود زين الدين ساعاتى	١٩٨٣	د
رحمة الله محمد محمد السيد	١٩٨٣	م
فايقة محمد على حسن	١٩٨٣	م
النسر عبد الفضيل سليم	١٩٨٣	م
هاشم عبده هاشم	١٩٨٣	د
منى محمد أمين شاكر عبد اللطيف	١٩٨٤	م

تابع ملحق (١)
يوضح أسماء الباحثين الحاصلين على أطروحات مرتبة زمنيا

أسماء معدى الأطروحات	سنة الإجازة	الدرجة
نبيلة خليفة جمعة	١٩٨٤	د
ناصر محمد السويدان	١٩٨٤	د
فتحى عثمان أبو النجا	١٩٨٤	د
حسنى عبد الرحمن الشيمى	١٩٨٤	د
حسن محمد عبد الشافى	١٩٨٤	م
أميرة عبد السيد غطاس	١٩٨٤	م
أسامة السيد محمود على	١٩٨٥	د
حسن بن هاشم حتيمش	١٩٨٥	م
محمد شوقى عبد الغنى البدالى	١٩٨٥	م
سهير أحمد محفوظ	١٩٨٥	د
حسناء محمود أحمد محجوب	١٩٨٦	م
أحمد على محمد تاج	١٩٨٦	م
كمال محمد عرفان نبهان	١٩٨٧	د
سلوى السعيد عبد الكريم	١٩٨٧	م
عايدة إبراهيم نصير	١٩٨٧	د
محمد مجاهد يوسف	١٩٨٧	د
شكرى عبد السلام العنانى	١٩٨٧	م
سميرة خليل محمد خليل	١٩٨٧	م
شمس الأصيل محمد على حسن	١٩٨٧	م
حامد الشافعى دياب	١٩٨٨	د
عدنان محمود محمد على عبد الهادى	١٩٨٨	م
يسرية محمد عبد الحليم زايد	١٩٨٨	د
هاشم فرحات سيد	١٩٨٨	م
زينب محمد أبو العنينين محفوظ	١٩٨٨	م
نسيبة عبد الرحمن محمد الصوالحى	١٩٨٨	م
فوزى خليل الخطيب	١٩٨٩	م
ثناء إبراهيم موسى فرحات	١٩٨٩	م
سيدة ماجد محمد ربيع	١٩٨٩	د

تابع ملحق (١)
يوضح أسماء الباحثين الحاصلين على أطروحات مرتبة زمنيا

أسماء معدى الأطروحات	سنة الإجازة	الدرجة
عزة عبد الحميد ساسى	١٩٩٠	م
يوسف محمد مراد حموده	١٩٩٠	م
أحمد محمد على تاج	١٩٩٠	د
أمنية مصطفى صادق	١٩٩٠	د
ناريمان إسماعيل المتولى عبده	١٩٩١	م
شكرى عبد السلام العنانى	١٩٩١	د
غادة عبد المنعم محمد موسى	١٩٩١	م
مصطفى أمين حسام الدين	١٩٩١	د
منى محمد أمين شاكر عبد اللطيف	١٩٩١	د
عبد الله على محمد الفضلى	١٩٩١	م
خالد محمد إمام الحلبى	١٩٩١	م
شريف كامل شاهين	١٩٩١	د
إصلاح خطاب محمود	١٩٩١	م
السيد السيد النشار	١٩٩٢	م
سميرة خليل محمد خليل	١٩٩٢	د
خديجة محمد لبيب	١٩٩٢	د
ناهد محمد بسيونى	١٩٩٢	م
هدى إبراهيم كونه	١٩٩٢	م
مها عبد الفتاح أحمد جلال	١٩٩٢	م
هالة عبد المنعم على	١٩٩٢	م
حسناء محمود أحمد محجوب	١٩٩٢	د
سناء عبد المنعم المقدم	١٩٩٢	د
فيدان عمر مسلم	١٩٩٢	د
محسن السيد العرينى	١٩٩٢	د
أمل محمد خلاف	١٩٩٣	م
إيناس حسين الصادق	١٩٩٣	م
إبراهيم دسوقى إبراهيم البندرى	١٩٩٣	د
أمانى زكريا الرمادى	١٩٩٣	م

تابع ملحق (١)

يوضح أسماء الباحثين الحاصلين على أطروحات مرتبة زمنيا

أسماء معدى الأطروحات	سنة الإجازة	الدرجة
أسامة أحمد جمال القلش	١٩٩٣	م
محمود عبد الكريم الجندى	١٩٩٣	م
هشام محمود عزمى	١٩٩٣	د
ناصر محمد عبد الرحمن رمضان	١٩٩٣	م
عابد سليمان المشوخى	١٩٩٣	د
عبد الرحمن أحمد فراج	١٩٩٤	م
أسامة مصطفى إبراهيم	١٩٩٤	م
غادة عبد المنعم محمد موسى	١٩٩٤	د
ناريمان إسماعيل المتولى عبده	١٩٩٤	د
تهانى عمر عبد العزيز	١٩٩٤	م
السيد السيد النشار	١٩٩٤	د
ميساء محروس أحمد مبهران	١٩٩٤	م
علاء عبد الستار مغاورى	١٩٩٤	م
محمد فتحى فهمى عبود	١٩٩٤	م
زين الدين محمد عبد الهادى	١٩٩٥	م
أحمد يوسف حافظ	١٩٩٥	م
هاشم فرحات سيد	١٩٩٥	د
ثروت يوسف محمد الغلبان	١٩٩٥	م
أمانى رفعت محمد	١٩٩٥	م
عيسى عيسى العسافين	١٩٩٥	م
أسامة لطفى محمد أحمد	١٩٩٥	م
أمانى جمال مجاهد	١٩٩٥	م
جيهان محمود السيد	١٩٩٥	م
ثناء إبراهيم موسى فرحات	١٩٩٥	د
عماد ممدوح عبد العليم	١٩٩٥	م
وفاء ماهر غالى	١٩٩٥	م
شمس الأصيل محمد على حسن	١٩٩٥	د
هانم عبد الرحيم إبراهيم	١٩٩٥	م

تابع ملحق (١)
يوضح أسماء الباحثين الحاصلين على أطروحات مرتبة زمنيا

اسماء معدى الأطروحات	سنة الإجازة	الدرجة
يوسف محمد مراد حمودة	١٩٩٦	د
حنان أحمد فرج	١٩٩٦	م
أمانى محمد أحمد حسن	١٩٩٦	م
نشوى سيد يوسف الزيف	١٩٩٦	د
نوال محمد عبد الله	١٩٩٦	د
منال صبحى محمد حسين الحناوى	١٩٩٦	م
منن شعبان عيد حسنين	١٩٩٦	م
محمد أحمد جرناز	١٩٩٦	د
أيمن رفعت محمد أبو عبيد	١٩٩٦	م
أحمد ميرغنى محمد أحمد	١٩٩٦	م
أحمد على إبراهيم علام	١٩٩٦	م
إيمان أحمد السيد الصفتاوى	١٩٩٦	م
عزة فاروق عبد المعبود جوهرى	١٩٩٧	م
رجاء عبد الهادى محمد	١٩٩٧	م
أسامة حامد على محمد	١٩٩٧	م
عبد الله حسين متولى	١٩٩٧	م
خالد حسين إبراهيم	١٩٩٧	د
أمانى أحمد رفعت	١٩٩٧	م
خلفان بن زهران بن حمد الجرجى	١٩٩٧	م
سحر حسنين محمد ربيع	١٩٩٧	د
مها عبد الفتاح أحمد جلال	١٩٩٧	د
سحر يوسف محمد حسن	١٩٩٧	م
سعدية محمد إبراهيم	١٩٩٧	د
سلوى السعيد عبد الكريم	١٩٩٧	م
محمد حسم عبد العظيم	١٩٩٧	م
عبد الله حسين متولى محمد	١٩٩٧	م
محمد أحمد محمد سالم	١٩٩٧	د
فوزى ميخائيل تادرس	١٩٩٧	م
على جاب الله مفتاح جاب الله	١٩٩٧	م
هانم محمد أبو العطا	١٩٩٧	م

ملحق (٢)

المشرفون على الأطروحات فى مجال المكتبات والمعلومات

المشرفون	عدد حالات الإشراف
محمد فتحى عبد الهادى	٢٩
سعد الهجرسى	٢٨
شعبان خليفة	٢٧
حشمت قاسم	٢٥
أحمد أنور عمر	١٧
عبد الستار الحلوجى	١٤
السيد محمود الشنيطى	٧
محمد محمود السروجى	٧
نعمات سيد مصطفى	٤
فتحى مصيلحى	٣
أمنية مصطفى صادق	٣
شكرى العنانى	٣
فتحى عبد العزيز أبو راضى	٣
نبيلة خليفة جمعة	٣
محمد حمدى البكرى	٣
أحمد بدر	٢
حسناء محمود أبوغازى	٢
محمد عبده محجوب	١
أحمد صوفى أبو طالب	١
أسامة السيد محمود	١
هشام محمود عزمى	١
جوزيف نسيم يوسف	١
محمود عباس حمودة	١
فاروق أبو عوف	١
محمد على أبو ريان	١
محمد المصرى عثمان	١
شوقى محمود سالم	١
عبد الرحمن يسرى أحمد	١
محمد عبد السلام كفافى	١
محمد عبد الحليم نور الدين	١
يسرية زايد	١
فوزية صادق	١
فيدان محمد سليم	١
ليلى أحمد الخواجة	١
محسن السيد العرينى	١
محمود سعيد عمران	١

المصادر

١ ـ محمد فتحى عبد الهادى. دراسة تحليلية للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات الصادر عام ١٩٨٧م. عالم الكتب. مج ١١، ع١ (يناير ١٩٩٠). ص ٢٠ ـ ٢٧.

٢ ـ محمد فتحى عبد الهادى. الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات العامة: دراسة ببليوجرافية. فى: دراسات فى الضبط الببليوجرافى. القاهرة العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٧

٣ ـ محمد فتحى عبد الهادى. الإنتاج الفكرى فى رؤوس الموضوعات؛ دراسة تحليلية. دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات، س١، ع١، يناير ١٩٩٦. ص ٩٨ ـ ١٢٥.

٤ ـ أسامة السيد محمود. تطور الإنتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات. فى: المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات ـ العلاقات ـ المؤسسات ـ الإنتاج الفكرى. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ص ١٨٢ ـ ٢١٤.

٥ ـ أسامة السيد محمود. نمو واتجاهات الإنتاج الفكرى المصرى فى المكتبات والمعلومات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥: دراسة ببليومترية.

٦ ـ حورية مشالى. خصائص الإنتاج الفكرى السعودى فى مجال المكتبات والمعلومات (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥): دراسة ببليومترية. عالم الكتب، مج١٣، ع١ (رجب ١٤١٢).

٧ ـ أحمد على تمراز. الرسائل الجامعية بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: مكتبة الملك فهد، ١٩٩١.

٨ ـ عبد الرحمن فراج. أطروحات علوم الدين الإسلامى التى أجازتها الجامعات المصرية حتى عام ١٩١٠: دراسة ببليومترية. إشراف حشمت قاسم. جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٤.

٩ ـ هاشم فرحات سيد. الرسائل الجامعية المجازة فى مجال الزراعة: دراسة للضبط الببليوجرافى والنشر والإفادة من المحتوى؛ إشراف حشمت قاسم. جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٥.

١٠ ـ حشمت قاسم، هاشم فرحات، ناصر محمد عبد الرحمن. الدراسات العليا فى كلية الآداب ـ جامعة القاهرة: دراسة تحليلية لرصيد الأطروحات المجازة والمسجلة. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، يوليو ١٩٩٤. ص ١٦٠: ١٨٠.

١١ ـ محمد أمين المرغلانى. دراسة تحليلية للموضوعات والمناهج البحثية لرسائل الماجستير فى قسمى المكتبات والمعلومات بجامعتى الملك عبد العزيز بجدة والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٤، (١٤١١هـ/١٩٩١م). ص ١٩٣ ـ ٢١٢.

١٢ ـ شعبان عبد العزيز خليفة. المحاورات فى مناهج البحث فى علم المكتبات والمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

١٣ ـ محمد فتحى عبد الهادى، أسامة السيد محمود. دراسات فى تعليم المكتبات والمعلومات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥. ص ١١٩.

١٤ ـ محمد فتحى عبد الهادى، دراسات فى الضبط الببليوجرافى. القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ص ٧.

١٥ ـ عبد الرحمن فراج (١٩٩٢ قانون برادفورد للتشتت، (١) مفاهيم أساسية. عالم الكتب، مج ١٣، ع١ (رجب ١٤١٢هـ). ص ١٠ ـ ١٦.

١٦ ـ محمد الفيتورى عبد الجليل. التحليل الببليوجرافى وإمكانية الاستفادة منه فى الخدمات المكتبية. المجلة العربية للمعلومات. مج ٨، ع١ (١٩٨٧). ص ١٥٨ ـ ١٦٦.

١٧ ـ انظر: أشرف منصور. مجالات استخدام الحاسب الآلى فى المكتبات ومراكز المعلومات. مجلة المعلومات. مج٣، نوفمبر ١٩٩٦. ص ٥١ ـ ٥٩.

١٨ ـ ناريمان إسماعيل متولى عبده. قطاع المعلومات فى مصر: دراسة تحليلية فى اقتصاديات المعلومات/ إشراف محمد محمود السروجى، عبد الرحمن يسرى أحمد. جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، ١٩٩٤.

١٩ ـ أميمة حلمى عبد الحميد مصطفى. الإشراف العلمى على رسائل الماجستير والدكتوراه:

الواقع والممكن (دراسة ميدانية لبعض كليات جامعة طنطا)/ إشراف ثناء يوسف العاصى، سامية السعيد بغاغو ـ جامعة طنطا، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٤. ماجستير.

٢٠ ـ السيد السيد النشار. المكتبات فى مصر فى عصر سلاطين المماليك ٦٤٨ ـ ٩٢٣/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م/ إشراف جوزيف نسيم يوسف. جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات، ١٩٩٢. ماجستير

٢١ ـ ميدوز، جاك. آفاق الاتصال ومنافذه فى العلوم والتكنولوجيا. ترجمة حشمت قاسم. القاهرة: المركز العربى للصحافة، ١٩٧٩. ص ٢٨٣.

٢٢ ـ زينب محمد محمد محفوظ. دراسة ببليومترية لخصائص الإنتاج الفكرى المصرى فى دوريات العلوم البحتة. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٨ ع٤ أكتوبر ١٩٨٨. ص ١٦٧ ـ ١٧٦.

٢٣ ـ عبد الرحمن فراج (١٩٩٢) قانون برادفورد للتشتت، (٢) تطبيقه ومجالات الإفادة منه. عالم الكتب. مج ١٣، ع٢، ص ١٤٢ ـ ١٦٠.

٢٤ ـ انظر: محمد فتحى عبد الهادى. الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠. الرياض: مكتبة الملك فهد، ١٩٩٥. ٦٦٥ ص. (السلسلة الثانية؛ ١٢).

٢٥ ـ نبيلة خليفة جمعة. الاستشهادات المرجعية فى أطروحات المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، ع ٧ ، مج٤، يناير ١٩٩٧. ص ١١ ـ ٢٢.



أرشيف الألفية الثالثة والتوجه نحو النظم الرقمية *

بشار عباس

أمين عام النادى العربى للمعلومات

١ ـ مقدمة: أهمية الأرشيف فى التاريخ

عرف التاريخ الإنسانى كوارث كبيرة أدت على فترات إلى دمار أجزاء هامة من التراث الوثائقى العالمى، وفى بلادنا مثلاً نعرف أن حريق مكتبة الإسكندرية بمصر القديمة ودمر المخزون التراثى الهائل لذلك العصر حتى بدت الوثائق بعد الحريق وكأنها قصاصات ورق يتعذر تمييزها، وقد رمى المغول بالكتب والوثائق التاريخية فى عاصمة الإمبراطورية العربية الإسلامية بغداد فى النهر حتى اسودت مياه دجلة لعدة أيام. وتعاقبت الدول والأسر الحاكمة فى مشرق الوطن العربى ومغربه، فكان مصير وثائق الدول القديمة التى انقضى عهدها يئول غالباً إلى الإبادة التامة، ولم ينج منها إلا القليل وأمام هذا الخطر المستمر الذى أحاط بوثائق الدولة، كان حفظ الوثائق الرسمية للأجيال القادمة أحد الهموم الأساسية لرجال الدولة على مدى العصور، وقد نظرت سلطات الشعوب القديمة إلى الوثائق الرسمية على أنها أحد المظاهر الهامة لهيبة الدولة وسيادتها وقوتها وسيطرتها، وحاولت من خلال هذه الوثائق تسجيل الوقائع التى تراها هامة فى تاريخ دولتها، والتى تثبت مدى النفوذ الذى حققه حكامها، وفى الحضارات القديمة فى بلاد ما بين الرافدين وسورية ومصر، سجل رجال الدولة أهم الوثائق التاريخية والشرائع والقوانين والمعاملات والحسابات والآداب والأساطير، وحفظوها بطريقة يسرت وصولها إلى أيدينا فى العصر الحديث.

وإننا عندما ننظر إلى تاريخ بلادنا القديم نجد أن رجال الأرشيف كانوا يحتلون أفضل المواقع فى الإدارة الحكومية، وكذلك نجد أن الدول المتقدمة فى عصرنا تتعامل باحترام كبير مع العمل الأرشيفى وتعطيه معناه الديناميكى المتكامل، على عكس ما هو متعارف فى البلدان العربية من نظرة دونية إلى العمل الأرشيفى، حيث تتعامل معظم المؤسسات الرسمية والخاصة مع الأرشيف على أنه علم ثانوى، وحيث يعتقد الجمهور غير المتخصص أن عمل الأرشيف يبدأ عندما تنتهى الحاجة إلى الوثائق الرسمية، ومن المؤسف أن بعض المسئولين فى بعض المؤسسات العربية يتبنون هذه النظرة، ولا يتوانون عن التأكيد بأن نقل أحد الموظفين فى مؤسستهم للعمل فى ميدان الأرشيف هو بمثابة عقوبة له، وإن استمرار هذا الفصل بين العمل الأرشيفى وبين العمل الحكومى اليومى، يؤدى إلى إضعاف علاقة العاملين فى الأرشيف بالمؤسسات الحكومية، ويؤدى فى النهاية إلى هذا الإهمال وهذه النظرة الدونية، والمشكلة الأخطر التى تنتج عن هذا الوضع هو عدم احترام المؤسسات الرسمية للنصوص القانونية التى تلزمها بتسليم الوثائق عند انتهاء الحاجة إليها، بعد

* ورقة مقدمة إلى ندوة الفرع الإقليمى للمجلس الدولى للأرشيف حول تقنيات الأرشيف ،دمشق ١ـ١٩٩٩/١١/٢.

مدة محددة قانونياً، إلى مركز الوثائق أو دار الأرشيف.

٢ـ الأرشيف: عملية ديناميكية متكاملة

وبالمقابل يعتمد مفهوم العمل الأرشيفي في البلدان المتقدمة على رعاية الوثائق من لحظة إنشائها في الإدارات وسائر الجهات الحكومية والعامة، ومتابعة هذه الوثائق حتى يتقرر مصيرها النهائي سواء بالحفظ الدائم أم بالإتلاف. ومن المعروف أن عمر الوثيقة ينقسم إلى ثلاثة مراحل:

٢ . ١ ـ **المرحلة الأولى**: وتنطبق على الوثائق الجارية، أي المستخدمة بتواتر كبير، ويسمى الأرشيف الجاري.

٢ . ٢ ـ المرحلة الثانية: وتبدأ عندما تغلق الملفات وتنتهي معالجة القضايا المتعلقة بها فيصبح استخدام الوثائق عرضياً ويسمى الأرشيف الوسيط.

٣ . ١ ـ المرحلة الثالثة: وتبدأ عندما تنتهي فترة الحفظ الوسيط، وعندها تزول كل حقوق المؤسسة المعنية بالتصرف بوثائقها، وتئول هذه الوثائق إلى مراكز الأرشيف، ويتقرر حفظها بصورة دائمة أو إتلافها بعد انتهاء حاجة الإدارة إليها. ويسمى الأرشيف النهائي.

وتلتزم مراكز الأرشيف في البلدان المتقدمة بالإشراف على الوثائق في مراحلها الثلاث: النشيطة والوسيطة والأرشيفية النهائية، في حين أن واقع عمل مراكز الأرشيف العربية ينحصر فعلياً بالمرحلة الثالثة فقط، وهي في بعض الأحيان لا تملك السيطرة الفعلية على هذه المرحلة، إذ إن بعض المؤسسات لا تلتزم بتسليم وثائقها المنتهية إلى مراكز الأرشيف.

ويتوجب على المراكز العربية للأرشيف، أن تسعى إلى تطبيق مفهوم الأرشيف المتكامل بمراحله الثلاث، وبذلك يمكن أن يرتبط عمل الأرشيف بشكل ديناميكي بالعمل اليومي للإدارة الحكومية، ويساهم في تطوير العمل الإداري الحكومي، وتلبية رغبة المسئولين في استرجاع المعلومات بسرعة ودون إهمال أي عنصر منها، وذلك بالاعتماد على الوثائق الرسمية الجارية والمنظمة بصورة جيدة.

وإن هذا المفهوم المتكامل للأرشيف يدعم مكانته في الدولة والمجتمع، وخاصة لدى صناع القرار الذين سيلمسون المردود الفوري للنشاط الأرشيفي في الإدارة الحكومية التي يشرفون عليها.

ولابد أن نشير إلى أن المستفيدين والباحثين وصانعي القرار، على حد سواء، يحتاجون إلى نتائج ملموسة تفيدهم في عملهم وفي أبحاثهم ودراساتهم، وما لم تتوافر هذه النتائج الملموسة لن تتغير النظرة إلى رجل الأرشيف الذي تكونت الصورة عنه كموظف متخصص بالتعامل مع الوثائق القديمة التي انتهت حاجة الحكومة إليها، والتي لا يستطيع الباحثون والمستفيدون الاطلاع عليها بفعل قوانين الحفاظ على سرية المعلومات الحكومية.

ومن المهم جداً تغيير هذه النظرة إلى عمل رجل الأرشيف، فهو المؤتمن على تاريخ الوطن وذاكرته، ولا يمكنه فعلاً الحفاظ على هذه الأمانة ما لم تمنحه الدولة والمجتمع المكانة المعنوية والسلطة القانونية الفعلية لتأدية مهمته على الوجه الأكمل، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا باعتماد المفهوم الديناميكي المتكامل للأرشيف الذي يمنح عمل رجل الأرشيف أهمية استثنائية من خلال مشاركته في تنظيم العمل الحكومي اليومي، ومن خلال المشاركة في عملية اتخاذ القرار بما يوفره من معلومات مستقاة من الوثائق، ومن خلال المشاركة

فى تنفيذ القرار وتتبعه ومراقبة التنفيذ وصولاً إلى التقييم والمراجعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك أى تقصير أو سوء تطبيق حصل بعد اتخاذ القرار.

ولن تؤدى محاولة النهوض بالأرشيف إلى الحفاظ على تراثنا فقط، بل ستؤدى أيضاً إلى تكريس مفهوم دولة المؤسسات وإلى إعلاء هيبة الدولة، وإلى شد الجيل الجديد إلى المثل الوطنية والقومية وتعزيز انتمائه الوطنى.

ويواجه الأرشيف العربى تحديات أساسية على مشارف الألفية الثالثة، أهمها تحدى إثبات موقعه المتميز فى الدولة والمجتمع وترسيخ وتطبيق مفهوم الأرشيف المتكامل بمراحلة الثلاث، إلا أن التحدى الأهم يبقى ـ دون شك ـ استيعاب التطورات التكنولوجية الجديدة فى العالم وخاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واختيار المناسب من هذه التكنولوجيا لظروف عمل المراكز الأرشيفية العربية.

٣ ـ التوجه نحو النظم الرقمية:

تتسارع وتيرة انتشار النظم الرقمية فى مجمع مجالات العمل والحياة الاجتماعية والثقافية، وقد بدأت مراكز الوثائق والأرشيف والمكتبات الوطنية، باستخدام النظم الرقمية على نطاق واسع.

لقد انطلقت عملية ضخمة فى جميع أنحاء العالم تتمثل بإنشاء نسخ رقمية طبق الأصل عن الكتب والصور والتسجيلات التى تحفظ التراث الثقافى للبشرية. وتتيح النظم الرقمية اطلاع الباحثين على هذا التراث الثقافى من مكاتبهم ودون الاضطرار إلى الانتقال إلى المكتبات ودور الأرشيف، وعندما تكتمل هذه العملية ستبدو خدمات الإنترنت الحالية باهتة وستظهر وكأنها مجرد أعمال هوة مبتدئين ونستعرض فيما يلى بعضاً من هذه التجارب وفوائدها وفقًا لرأى المختصين:

٣ . ١ ـ تجارب رائدة: يستطيع اليوم رواد المكتبة الوطنية الفرنسية استخدام النظم الرقمية فى مبنى المكتبة الوطنية الجديد فى مجمع أبراج تولبياك فى باريس وستكون المكتبة الوطنية جاهزة لاستقبال ٢٢ مليون كتاب على رفوف يبلغ مجموع أطوالها ٣٩٥ كيلو متراً، وتضع المكتبة تحت تصرف روادها مئات محطات العمل الحاسوبية التى تسمح بالوصول إلى ١١٠,٠٠٠ مجلد، تستوعب معظم التاريخ والثقافة الفرنسيين.

أما فى لندن فتستخدم المكتبة البريطانية الأرشفة الضوئية لحفظ المخطوطات القديمة التى تعود إلى القرون الوسطى.

وفى الولايات المتحدة قامت جامعة هارفارد بتحويل ٨٠,٠٠٠ معلقة من مقتنياتها المسماة جودايكا Judaica بمعدل معلقة كل يوم، وستقوم مكتبة الكونغرس الأمريكية بتحويل خمسة ملايين كتاب إلى الشكل الرقمى مع بداية عام ٢٠٠٠.

٣ . ٢ ـ مزايا النظم الرقمية: يرى المختصون عدة فوائد فى استخدام النظم الرقمية، نوجزها فيما يلى:

٣ . ٢ . ١ ـ المساعدة فى الحفاظ على الوثائق النادرة والسريعة العطب من دون حجب الوصول إليها من الراغبين فى دراستها، فعلى سبيل المثال تحتفظ المكتبة البريطانية فى لندن بالنسخة الوحيدة لمخطوطة بيوولف Beowulf التى تعود إلى القرون الوسطى، ولم يكن مسموحا برؤيتها إلا لقلة من الباحثين المتخصين حتى قام كيرنان من جامعة كنتكى الأمريكية بتصويرها، وكذلك قامت مكتبة دايت الوطنية فى طوكيو بإنشاء ١٢٣٦ نسخة رقمية لمطبوعات خشبية وملفوفات فنية تراثية لكى

يستطيع الباحثون تفحصها دون المساس بالنسخ الأصلية.

٣ . ٢ . ٢ ـ إظهار تفاصيل لا يمكن رؤيتها مباشرة على الوثيقة، فمثلا إذا عدنا إلى مثال مخطوطة بيوولف نرى أن السيد كيرنان من جامعة كنتكى قام بتصوير هذه المخطوطة بوساطة الماسح مستخدما ثلاثة مصادر مختلفة للضوء، مبينا بذلك تفاصيل لا ترى بالعين المجردة، وقد نشرت هذه الصور على الإنترنت وهى ثلاث صور، الأولى مأخوذة بعملية مسح الوثائق بالضوء العادى، والثانية بالإنارة الخلفية والثالثة بالضوء فوق البنفسجى، وتكشف هذه الصور الثلاث تفاصيل لا تظهر على المخطوطة بسهولة، حيث يستطيع الباحثون تفحص المخطوطة على الإنترنت بينما تبقى المخطوطة محفوظة بأمان فى المكتبة البريطانية فى لندن.

٣ . ٢ . ٣ ـ سهولة الاسترجاع وفقا لموضوع الوثيقة: تصنف الوثائق ورقيا وفقا للجهة التى وردت منها ووفقا للتسلسل الزمنى لظهورها، وبالتالى يصعب استرجاع جميع الوثائق التى تتعلق بموضوع معين، أما النسخ الرقمية فيمكن أن ترتب وفقا للأسس المتبعة فى الأرشيف الورقى، ولكن استرجاعها يمكن أن يكون وفقا للموضوع أو للمنطقة الجغرافية أو للشخصية أو للتسلسل الزمنى أو للجهة التى صدرت عنها الوثيقة، وبالتالى تتوافر إمكانات لسهولة الاسترجاع لا تتوفر فى طرق التصنيف اليدوية.

٣ . ٢ . ٤ سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: عندما تحول الوثائق إلى الشكل الرقمى يمكن للمرء استرجاعها بثوان بدلا من عدة دقائق، كما يمكن لعدد من الأشخاص قراءة الوثيقة نفسها أو رؤية الصورة نفسها فى الوقت نفسه، كما أن القائمين على حفظ الوثائق سيستريحون من عملية جلب وإعادة الوثائق، وسيتفرغون لعملية تصنيف الوثائق وفهرستها بدقة تسمح باسترجاعها بسهولة، كما أن وجود النسخ الرقمية للوثائق سيسمح للباحثين، بالاطلاع عليها عبر الإنترنت دون أن يكونوا مضطرين للحضور شخصيا إلى مقر دار الوثائق.

٣ . ٢ . ٥ ـ التوفير فى مكان التخزين: لاتشغل النسخ الإلكترونية سوى حيزا بسيطا، حيث تستطيع ملليمترات بسيطة من قرص التخزين أن تحفظ أمتارا من الرفوف، فإذا علمنا أن معظم دور الوثائق تعانى من مشاكل مكان التخزين، نجد فى التحول إلى النظم الرقمية حلا مناسبا لمشكلة ضيق مكان التخزين ولخفض كلفة التخزين، حيث يمكن حفظ الوثائق الورقية فى مكان بعيد وتتاح النسخ الإلكترونية للباحثين، ذلك أن تكلفة توسيع أبنية مراكز الوثائق والمكتبات العامة فى ازدياد مستمر، فقد أنفقت جامعة كاليفورنيا فى بركلى ٤٦ مليون دولار على بناء طابق تحت أرض مكتبتها لوضع ١٠٥ مليون كتاب أى بتكلفة قدرها ٣٠ دولارا للكتاب الواحد، وكان يمكن تخزين هذه الكتب فى مكان بعيد، واستبدال الكتب بنسخها الإلكترونية حيث انخفضت تكلفة التخزين إلى دولار لكل ٣٠٠٠ صفحة وتتابع هذه الكلفة انخفاضها مما يجعل الإفادة من هذه المزية أعلى فى المستقبل.

٣ . ٢ . ٦ ـ الإقلال فى استعمال واستهلاك الورق ومن ثم إيقاف القضاء على الغابات.

٤ ـ الخيارات التقنية:

عندما تقرر أية مؤسسة استخدام النظم الرقمية

فلابد لها من دراسة الخيارات التقنية ومزايا وعيوب كل منها، ولابد لها من الموازنة بين ثلاثة أمور: الحفاظ على الوثـائق ـ التكلفة ـ سهولة الاستخدام.

أما الخيارات التقنية المتاحة فهى: المسح وتحويل الصفحة إلى صورة إلى المسح مع استخدام نظام التعرف على الأحرف COR وإدخال الوثيقة أو الكتاب من جديد عن طريق لوحة المفاتيح أو إدخال الوثيقة وفق معيار النصوص الفائقة HTML ونورد فيما يلى جدولا للمقارنة بين الميزات والتكلفة لكل طريقة:

من الواضح أن الطريقة الأولى هى الأنسب بالنسبة لمراكز الوثائق، فهى تحافظ على شكل الوثائق كما هو فى شكلها الورقى مع الأختام والأرقام، والملاحظات المكتوبة على هوامش الوثيقة، وهى الطريقة الأرخص دون شك بالمقارنة مع الطرق الثلاث الأخرى.

غير أن عملية المسح يجب أن تترافق مع فهرسة دقيقة للوثيقة وتحديد واصفات وكلمات مفتاحية

مسلسل	التقنية المستخدمة	تكلفة تحويل صفحة واحدة للشكل الرقمى	ميزات عملية التحويل إلى الشكل الرقمى
١ ـ	المسح وتحويل الوثيقة إلى صورة	$ 0. 13 - 0.10	ـ رخيصة ـ صورة وليست حروف ـ سريعة ـ تحتاج إلى سعة تخزين كبيرة
٢ ـ	المسح واستخدام OCR	$ 0.4	ـ مكلفة أكثر ـ حروف قابلة للتحرير ـ متوسطة السرعة ـ لاتحتاج إلى سعة تخزين كبيرة
٣ ـ	وتصحيح الأخطاء يدويا إدخال الوثيقة من جديد عن طريق لوحة المفاتيح	$ 2	ـ مكلفة جدا ـ حروف قابلة للتحرير ـ متوسطة السرعة ـ بطيئة ـ لاتحتاج إلى سعة تخزين كبيرة
٤ ـ	إدخال الوثيقة وفق معيار النصوص الفائقة HTML	$ 3	ـ مكلفة للغاية ـ حروف قابلة للتحرير ـ بطيئة جدا ـ لا تحتاج إلى سعة تخزين كبيرة.

بهدف استرجاعها بصورة ملائمة موضوعياً، ذلك أن الإجراءات الداخلة فى عملية الأرشفة هى كالتالى:

٤ . ١ ـ الحصول على الوثيقة بشكلها القابل للأرشفة ثم مسحها إلكترونيا.

٤ . ٢ ـ فهرسة الوثيقة Indexing .

٤ . ٣ ـ ضغط المعلومات (حفظ الصورة بحيث لا تأخذ حيزاً كبيراً من القرص) .

٤ . ٤ ـ الخزن فى قاعدة معطيات أو فى ملفات على حوامل مغناطيسية أو ضوئية.

٤ . ٥ ـ صفات إمكانية الاسترجاع الآلى للوثيقة.

٤ . ٦ ـ التوزيع عبر الشبكات الحاسوبية المختلفة.

٥ ـ الوسائط:

تعتمد النظم الرقمية على تحويل النص أو الصورة أو الصوت إلى شكل رقمى، ويتألف الشكل الرقمى من خانات ثنائية Bit يمكن لها أن تأخذ إحدى قيمتين إما واحد ١ أو ٠ صفر. أما الحرف الحاسوبى أو البايت Byte فهو يتألف من ثمانى خانات ثنائية وبالتالى يستطيع ترميز $٢^{٨}$= ٢٥٦ حالة، وهو يستطيع ترميز حروف اللغة المستخدمة، أما نقل الصورة إلى الشكل الرقمى فيعتمد على ترميز كل نقطة فى الصورة بعدد يعبر عن درجة السواد، وأخيراً تحتاج الصورة الملونة إلى ثلاثة أضعاف سعة الصورة السوداء والبيضاء لأنها ترمز الألوان الأساسية الثلاثة كل على حدة.

ونورد فيما يلى أنواع حامل المعلومات الرقمى:

٥ . ١ ـ وسائط مغناطيسية:

٥ . ١ . ١ ـ الأقراص المغناطيسية اللينة Flopy disk

٥ . ١ . ٢ ـ الأقراص المغناطيسية الصلبة Hard disk

٥ . ١ . ٣ ـ الأشرطة المغناطيسية الرقمية Streamers

٥ . ٢ ـ وسائط ضوئية:

وهى التى يستخدم فيها الليزر الأحمر ومؤخراً الأزرق والأخضر ومن أنواعها:

٥ . ٢ . ١ ـ القرص المتراص CD - ROM :

(Compact Disk - Read Only Memory)

وهو قرص بقطر ١٢ سم مصنوع من مادة بلاستيكية مطلية بسطح غشاء رقيق من الألمنيوم، وقد ظهرت مؤخرا عدة طبقات ويمكن رفع سعته حتى ٢٠ غيغا بايت وله عدة أنواع (المعطيات ـ أفلام الفيديو ـ الصور الفوتوغرافية ـ التفاعلية) .

٥ . ٢ . ٢ ـ قرص Worm disk

وتتألف كلمة Worm من الأحرف الأولى من كلمات Write once - Read many ، أى القراءة عدة مرات والكتابة مرة واحدة.

وهذا النوع هو الأنسب للأرشيف لأنه عندما تدخل صورة الوثيقة لا يمكن تغييرها وإعادة الكتابة فوقها، ويكون حجمها (٥,٣٥ ـ ١٤ بوصة) لسعات تتراوح بين (٤٠٠ ميغابايت و٥٠٠٠ ميغابايت) .

٥ . ٢ . ٣ ـ القرص المغناطيسى الضوئى:

وهى أقراص قابلة للكتابة والقراءة ملايين المرات ويكون حجمها عادة ٣,٥ بوصة بسعة ١٢٨ ميغا بايت وبحجم ٥,٣٥ بوصة وسعة ٥٠٠ ميغابايت للوجه الواحد.

٥ . ٢ . ٤ ـ الأشرطة الضوئية:

وهى الوسط الأضخم سعة وتعتبر من التقنيات الواعدة وتستطيع أن تخزن الصورة بكل سهولة، إذ إن طولها يصل إلى ١٨٠ متراً، وسعتها تعادل ١ تيرابايت أو ١٠٠٠,٠٠٠ ميغابايت وهذه السعة

يمكنها تخزين نحو مليار صفحة نصية أو ٤٠ مليون صورة وثيقة مؤلفة من صفحة واحدة، ويمكن استخدامها فى أنظمة الأرشيف.

٥ . ٢ . ٥ ـ أبراج الأقراص الضوئية:

وهى نظم تحفظ فيها عدة أقراص ضوئية وإذا كانت سعة هذه الأقراص كبيرة فيمكن أن يصل حجم تخزين البرج إلى ١٠٠ ـ ٢٠٠ تيرابايت أى ما يتسع لتخزين ٤ ـ ٨ مليار صفحة على شكل صورة، ولكن سلبية هذه الأبراج أن زمن الانتقال من قرص إلى قرص كبير نسبيا ويتراوح بين ٨ ثوان و٣٠ ثانية.

٦ ـ التجهيزات:

تختلف تجهيزات نظام الأرشفة باختلاف حجم الوثائق والغرض المطلوب من نظام الأرشفة، ويمكن إيجاز مواصفات هذه التجهيزات فيما يلى:

٦ . ١ ـ نظام استثمار أرشيف محدود جاهز مبنى حول حاسوب وحيد، يمكن أن يتألف من حاسوب شخصى مزود بقارئ CD - ROM مع مجموعة من الأقراص الليزرية التى تحتوى صور الأرشيف الجاهز، وتكون تكلفة مثل هذا النظام عدة آلاف دولارات فقط.

٦ . ٢ ـ نظام إدخال واسترجاع مزود بوسائل إدخال الوثائق النصية (الماسحات الضوئية) ووسائل استرجاعها (محطات عمل حاسوبية) وهذه الوسائل والمحيطيات مربوطة على شبكة محلية بحيث يتضمن النظام عدة محطات إدخال وعدة محطات استعراض.

٥ . ٢ . ١ ـ محطات إدخال:

تستخدم لإدخال الماسحات الضوئية، ويمكنها أن تعمل فى الوقت نفسه كمحطات استرجاع.

٦ . ٢ . ٢ ـ ماسحات Scaners ويمكن أن تكون ملونة أو غير ملونة وبأحجام مختلفة A٤ و A٣ أو أكبر من ذلك.

٦ . ٢ . ٣ ـ طابعة ليزرية أبيض وأسود أو ملونة.

٦ . ٢ . ٤ ـ محطات استعراض: حواسيب شخصية تستخدم لاستعراض الوثائق المدخلة، ويمكنها أن تطبع المناسب منها.

٦ . ٢ . ٥ ـ مخدم لإدارة الوثائق تخزن فيه الوثائق ويتضمن نظاماً لإدارة الشبكة ونظاماً لإدارة الوثائق واسترجاعها.

٦ . ٢ . ٦ ـ برج أقراص ضوئية: يكون مرتبطاً مع مخدم إدارة الوثائق ويتضمن الأقراص الضوئية المحتوية على صور الوثائق.

وتبلغ كلفة مثل هذا النظام من بضعة آلاف الدولارات إلى أكثر من مليون دولار.

٧ ـ البرمجيات:

تستخدم الأرشفة الضوئية عدة برمجيات لتحقيق الغرض من نظام الأرشفة وهى:

٧ . ١ ـ برمجيات إدارة الشبكة والاتصالات.

٧ . ٢ ـ برمجيات مسح الوثائق.

٧ . ٣ ـ نظام استرجاع الوثائق.

٧ . ٤ ـ برمجيات أتمتة العمل.

٧ . ٥ ـ برمجيات تعرف الحرف ضوئياً OCR يمكن بواسطتها تحويل صورة الكلمات المدخلة عبر الماسح إلى رموز الحروف المشكلة لهذه الكلمات، أى أن الحاسوب يمكن أن يتعامل مع النص كما لو أنه مدخل بلوحة المفاتيح، وبالتالى يمكنه أن يبحث عن كلمة محددة أو جملة معينة، بينما لا يستطيع الحاسب أن يبحث عن كلمة معينة ضمن صورة الوثيقة.

ويمكن للنظام أن يستخدم هذه البرمجيات كلها أو أن يستخدم بعضاً منها ويستبعد البعض الآخر، وفقاً لاحتياجات العمل.

٨ ـ استخدام الأرشفة الضوئية كنظام للعمل:

من أهم مهام مراكز الوثائق الحفاظ على الوثائق فى مراحلها النشطة والوسيطة والنهائية، وبالطبع المقصود هنا الوثائق الورقية، ولكن كثير من المؤسسات تستخدم اليوم نظماً رقمية متكاملة تتضمن الأرشفة الضوئية. فمثلاً تعمل المصارف بأنظمة رقمية حيث تتضمن إمكانية أرشفة الوثائق والصكوك والشيكات الورقية التى تدخل إلى النظام بعد مسحها بالماسحات الضوئية ويجرى التحقق من التوقيع الموجود على الشيك عبر مقارنته مع توقيع الزبون المخزن فى النظام، ثم يجرى العمل باستخدام نظم تدفق العمل Work flow الذى ينظم سير العمل من موظف إلى آخر، كما تستخدم مؤسسات أخرى رسمية مثل الوزارات هذه الأنظمة الرقمية، فنحن نعرف مثلاً أن وزارات هامة مثل وزارات الدفاع والخارجية فى البلدان المتقدمة تستخدم الأنظمة الرقمية، ولا تطبع ورقياً إلا جزءاً من الوثائق المتداولة إلكترونياً، مما يجعل أصول الوثائق الرسمية متوافرة بأكملها بالشكل الرقمى، بينما لا تشكل الوثائق الورقية سوى جزء من مجموع الوثائق.

إن هذا الواقع الجديد يجعل من مهمة الأرشيف الوطنى فى كل بلد مهمة معقدة فهو مسئول عن الوثائق الورقية القديمة، ولكنه مضطر للتعامل مع الوثائق فى المرحلة النشطة والوسيطة إلكترونياً، وبالتالى سيقوم بالحفاظ عليها عندما تصل إلى المرحلة النهائية بشكلها الإلكترونى، غير أن الحفاظ على الوثائق بشكلها الإلكترونى ليس عملية سهلة.

فالوثائق لكى تظهر على الحاسب تستخدم أنظمة متعددة: نظام تشغيل الحاسب، نظام إدارة الشبكة، نظام معالجة الكلمات، وهذه الأنظمة متطورة باستمرار، فإذا افترضنا أن الإدارات حفظت وثائقها على حاسب معين يعمل وفق نظام تشغيل محدد ثم أرادت استرجاعها بعد خمسين سنة فإنها ستواجه مشكلة إعادة إحياء البيئة الحاسوبية التى ولدت هذه الوثائق، فمع التبدل السريع لنظم التشغيل والمعالجة تصبح الوثيقة بحاجة إلى نقل من نظام إلى النظام الأحدث باستمرار للحفاظ عليها بشكل قابل للاسترجاع والتخزين فى الوسائط الحديثة المتطورة باستمرار، تماماً كما كان يفعل النساخ فى العصور القديمة للحفاظ على الكتب من عوامل الزمن.

ففى أرشيف المستقبل، إذا توانت إحدى المؤسسات عن نقل وثائقها عبر المتداولة إلى النظم الأحدث فإنها ستجد نفسها بعد خمسين سنة أو أقل من ذلك، مضطرة للبحث عن حجر رشيد جديد لفك رموز هذه الوثائق المنسية، وبالتالى ستكون هذه المؤسسات مضطرة دائماً إلى تحديث مخزونها وذلك بما يشابه عمل النساخ فى العصور القديمة. وإحدى المشكلات الهامة التى يواجهها الأرشيف الرقمى هو أن الوثيقة الورقية يمكن الاطلاع عليها ومشاهدتها دون أى وسيط، بينما نحتاج دائماً إلى جهاز للاطلاع على الوثيقة الإلكترونية، وقد حاولت الشركات المنتجة للتجهيزات المساهمة فى حل هذه المشكلة من خلال اختراع جهاز مخصص للقراءة، وقد تم اختراع جهاز قراءة إلكترونى بحجم كتاب الجيب الصغير ويتراوح وزنه بين ٢٨٠ غرام و١ كيلو غرام ويستطيع تخزين بين ٤٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ صفحة حاوية صوراً عروضاً وهذا ما يعادل أربعين كتاب جيب، وبعد وتخزين الوثائق تتم القراءة

باستخدام مفتاحين لقلب الصفحة إلى الأمام وإلى الخلف أو التأشير إلى أيقونات ظاهرة على الشاشة وذلك تبعاً لنوع الجهاز، ويتراوح سعر هذه الكتب الإلكترونية بين ٢٠٠ و٥٠٠ دولار، والمشكلة الأكبر هنا أن بعض معايير التنضيد لا يمكن تحويلها إلى غيرها دون فقدان بعض المعلومات، على الأقل التنسيق الأصلى وشكل الهوامش فى الوثيقة، ولذلك يسعى المختصون اليوم إلى توحيد معايير التنضيد بين الأنظمة المختلفة للتغلب على هذه المشكلة، كما تشير بعض الدراسات إلى أن عمر الوثيقة الرقمية لا يتجاوز ٣٠ عاماً وفى الحقيقة لا يوجد ما يؤكد مثل هذه التوقعات وعلى العكس يمكن للأقراص أن تعمر أكثر من ذلك بكثير.

ولعل العمل فى أرشيف المستقبل إلكترونياً سيسهل عمل مراكز الوثائق التى ستستطيع بسهولة أن تتابع الوثائق الرسمية فى جميع مراحلها، طالما أنها على اتصال مستمر بجميع المؤسسات المعنية بها.

٩ ـ أرشيف الإنترنت:

تتجه كثير من المؤسسات فى عصرنا إلى التوسع فى استخدام الإنترنت ونشر معلوماتها الأساسية عليها، غير أن بعض المؤسسات بدأت أيضاً باستخدام الإنترنت كوسيط للتخاطب مع الموظفين ومع فروع المؤسسة ومع الزبائن والمصارف والشركاء والموزعين والمزودين والمعلنين، مما يجعل معظم نشاط المؤسسة الفعلى موجوداً بالفعل على الإنترنت. وقد ساعدت البرمجيات المكتبية الحديثة على تحويل عمل الموظف فى المكتب إلى جزء من مخزون الإنترنت، ولا يقتصر ذلك على الشركات الخاصة، فطريقة العمل هذه بدأت تدخل المؤسسات الرسمية من أوسع الأبواب، ولا يستثنى من ذلك بعض أهم الوزارات وأكثرها خوفاً على أسرارها مثل وزارة الدفاع الأمريكية.

ولقد انتقلت حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لأول مرة من الصحافة إلى التلفزيون عام ١٩٦٠، وشهدت انتخابات عام ١٩٩٦ استثماراً جيداً لشبكة الإنترنت، إلا أن عام ٢٠٠٤ سيشهد نقلاً حياً بالصوت والصورة لحملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ولقد ضاعت بعض أجزاء هامة من حملة عام ١٩٩٦ على الإنترنت دون أن يسجلها أحد.

واليوم نشاهد أول محاولة جادة لإنشاء أرشيف للإنترنت من خلال عمل مجموعة صغيرة من المتخصصين فى جامعة كاليفورنيا، حيث عملوا مع بداية عام ١٩٩٨ على تتبع الوثائق الموجودة على الإنترنت وأنشئوا نسخاً عنها على حاسب جامعة كاليفورنيا، واستطاعوا تجميع أكثر من ٢ تيرابايت (٢ تريليون حرف) من الملفات النصية أو الصوتية أو من الصور المنشورة على الإنترنت، وللمقارنة فإن مكتبة الكونغرس لا تحتوى أكثر من ٢٠ تريليون حرف.

وإن استخدام الإنترنت فى البلدان العربية سيشهد تطورات مماثلة فى بعض المؤسسات العربية خلال خمس أو عشر سنوات، إلا أن هذا التوجه مهما كان بعيداً فإنه سيصل فى النهاية، وعلى دور الأرشيف العربية أن تحضر من الآن لمواجهة احتمالات المستقبل، وعليها أن تبنى أبحاثاً جديدة تحدد فيها معايير الأرشيف فى الألفية الثالثة ومعايير السرية وطرق إتاحة الوثيقة وحقوق استرجاعها، وإذا لم نفعل ذلك من الآن تكون كمن يجلس مفكراً فوق سكة الحديد مطمئناً إلى أن القطار ما يزال بعيداً.

المراجع

١ ـ د. حمادة رياض/ الثورة الجديدة فى عالم الكتب: من الكتاب الإلكترونى إلى الورق الإلكترونى. مجلة المعلوماتى؛ ع: ٨٤؛ دمشق: تشرين أول ١٩٩٩.

٢ ـ د. الرمضانى فرقد/ الوثيقة بين الماضى والحاضر والمستقبل. محاضرات ندوة المعلومات الرابعة؛ مركز المعلومات القومى؛ دمشق: ١٤ ـ ١٩٩٧/١٠/١٩.

٣ ـ سكرى خلود/ العمل عن بعد؛ مجلة المعلوماتى؛ ع: ٨٤؛ دمشق: تشرين أول ١٩٩٩.

٤ ـ كال. B/ الحفاظ على الإنترنت. مجلة العلوم؛ ع: ١١٩؛ مارس/ آذار ١٩٩٨.

٥ ـ ليسك. M/ توجه نحو الرقمية. مجلة العلوم؛ ع: ١١٩؛ الكويت: مارس/ آذار ١٩٩٨.

٦ ـ د. مراياتى محمد/ الأرشيف الإلكترونى وتحديات القرن الحادى والعشرين. محاضرات ندوة المعلومات الرابعة؛ مركز المعلومات القومى؛ دمشق؛ ١٤ ـ ١٩٩٧/١٠/١٩.



فهرسة ملفات الإنترنت وإمكانية الاستشهاد المرجعى بها

دانية محمد أمين درويش

أخصائى المعالجة الفنية

مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئاسة مجلس الوزراء المصرى

مقدمة:

لاشك أن هناك عدداً كبيراً من الجمهور العام والمتخصص يتعامل مع ملفات الإنترنت، حيث وصل عدد مستخدمى هذه الشكبة العملاقة فى آخر إحصائية نشرت إلى ١٠٠ مليون مستخدم. هذا العدد الضخم والانتشار الواسع يرجع إلى أن ملفات الإنترنت هذه تتميز بسرعة حداثتها ونموها بالإضافة إلى أنها تحتوى على معلومات عن كل المعرفة البشرية وبكل الأشكال ويحرص الكثير من الباحثين المتخصصين فى مجالات مختلفة على نشر مقالاتهم على الإنترنت لما تتميز به من انتشار كبير يفوق انتشار أى مصدر أخر يمكن أن ينشر فيه أى إنتاج فكرى. وقد يعتقد البعض أن الإنترنت تشتمل على معلومات فى كل العلوم البشرية إلا أنها غير متخصصة ولكن هذا الاعتقاد خاطئ فبالرغم من شمولها إلا أنها تعطى معلومات غاية فى العمق والدقة والتخصص حيث يمكن أن يستفيد بها طبيب متخصص فى أدق الأمراض وأحدثها كما يمكن أيضاً أن يستفيد بها القارئ العادى الذى يرغب فى الحصول على معلومات عامة عن بعض الموضوعات بالإضافة إلى إمكانية الحصول منها على أهم الأخبار والأحداث العالمية الجارية بعد لحظات من وقوعها.

الجدير بالذكر أن هناك أعداداً من بعض الدوريات المعروفة تصدر فى شكل إلكترونى فقط دون أن تصدر فى شكل ورقى مطبوع هذه الدوريات ليست قليلة بل هى فى ازدياد مستمر وقد نجد يوما تتحول فيه كل الدوريات والصحف إلى شكل إلكترونى فقط مما يستدعى ضرورة تحول اشتراكات المكتبات من النسخة الورقية إلى النسخة الإلكترونية

والحقيقة أنه لم يعد هناك وقت للحديث المستطرد عن أهمية ملفات الإنترنت وما تحتويها من معلومات، فلقد تجاوزت معظم المكتبات هذه المرحلة وأصبح مسألة دخول الإنترنت بالمكتبات ضرورة بالنسبة للمكتبة والمستفيدين منها وأصبح على أمناء المكتبات سرعة التحرك تجاه تنظيم هذا الكم الهائل من المعلومات المتلاحقة والسريعة ليتمكن المستفيد من الحصول على ما يفيده بسرعة دون الحاجة إلى البحث فى كم هائل وشبكة عنكبوتية من المعلومات قد تؤدى به إلى ونفاد الصبر. ومن هنا أصبح على عاتق كل مكتبة دور هام وثقيل يتطلب سرعة الملاحقة والتحديث والبحث عن مصادر المعلومات المناسبة للمكتبة وعن المواد المرجعية وعن مواقع الهيئات والمنظمات العالمية وفهارس المكتبات المختلفة الأخرى.

أهمية فهرسة ملفات الإنترنت

بعد العرض السابق لأهمية ملفات الإنترنت وأهمية المعلومات التى تحملها بالنسبة للمستفيدين أصبحت هناك حاجة ملحة لأن تتحول نظرة المكتبات إلى هذا المصدر الغنى وتعمل على تسهيل التعامل معه وترغيب القراء فى اللجوء إليه.

الآن نستطيع القول إنه لا توجد مكتبة تتصل بشبكة الإنترنت لا تستطيع الإجابة على أى استفسار مرجعى موجه إليها من قبل أى مستفيد متخصص فى أى مجال موضوعى فهى تحصل على أهم مصدر للمعلومات، لذا لابد من وجود ما يعمل على حفظ تلك المصادر وتنظيمها لتسهيل استرجاعها.

ولا شك أن لكل مكتبة مقتنياتها الخاصة بها التى تم تكوينها باستخدام سياسة تزويد محددة. هذه المقتنيات كونت لدى كل مكتبة فهرساً خاصاً بها عمل على تسهيل الاستفادة من تلك المقتنيات التى مهما كبرت فهى لا تتعدى حجم مبنى المكتبة نفسه. بذات هذا المنطق الذى أنشأت به المكتبة هذا الفهرس لابد وأن تفكر لإنشاء فهرس آخر يضاف إلى فهرسها العام يخص ملفات الإنترنت حيث سيعمل على الآتى:

١ ـ تقديم واصفات ومصطلحات مقننة لتلك الملفات تعمل على تسهيل حصول المستفيد على المعلومات.

٢ ـ يستطيع المستفيد من خلال هذا الفهرس المتكامل الربط بين مقتنيات المكتبة التقليدية والملفات الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت.

٣ ـ من خلال هذا الفهرس أو قاعدة البيانات البيليوجوافية إجراء بحث متقدم أو مركب والربط بين أكثر من مصطلح مما يسهل الحصول على المعلومات التى يرغبها المستفيد فى أسرع وقت.

٤ ـ إمكانية البحث بالطرق التقليدية (المؤلف ـ العنوان ـ الموضوع) على قاعدة بيانات المكتبة يؤدى إلى سهولة الحصول على المعلومات المتاحة على الإنترنت دون الحاجة إلى البحث فى شبكة الإنترنت ذاتها بطرق قد تكون أكثر صعوبة ولا تؤدى إلى دقة النتائج.

إن المجهودات التى ستبذلها المكتبة فى فهرسة ملفات الإنترنت مجهودات كبيرة جداً من حيث الانتقاء من هذا الكم الهائل والملاحقة السريعة للحديث منها، إلا أن هذا المجهود لن يؤدى إلى تغيير موقف المكتبة تجاه أهمية هذه المعلومات التى تحملها شبكة الإنترنت وأهمية تنظيمها بشكل يستطيع الباحث العثور على ما يحتاجه منها بسهولة ويسر وهذا لن يتأتى إلا بتطبيق قواعد ومعايير ثابتة تحكم العمل فى هذا المجال.

ولم يكن بالغريب أن نجد قواعد الفهرسة العالمية قد تأثرت بهذه التكنولوجيا الحديثة وعملت على احتوائها ومعالجة المشكلات التى قد تواجه المفهرس فى أثناء تعامله مع الملفات المستخرجة من شبكة الإنترنت فأصبح لدينا المعايير الدولية للوصف البيليوجرافى التى تختص بالمصادر الإلكترونية ISBD (ER) بالإضافة إلى تأثر MARC Forment بذلك أيضاً حيث خصص حقلاً كاملاً مفصلاً يوضح فيه كيفية فهرسة ملفات الإنترنت.

أ ـ المواد التى تفهرس فى الإنترنت والمواد التى لا يجب فهرستها:

تحتوى الإنترنت على كم هائل من المعلومات كما سبق. هذه المعلومات تتاح فى عدة صور، قد تكون مجلات ـ مقالات دوريات ـ أوراق مؤتمرات ـ فهارس مكتبات ـ صفحات إلكترونية لهيئات ومنظمات دولية ـ كتب مرجعية ـ ملخصات لكتب

تم نشرها ـ برامج حاسبات ـ مواد إعلامية ـ... إلخ.

الحقيقة أنه ليس المطلوب من أى مكتبة أن تعمل على فهرسة كل هذا الكم من المعلومات بل عليها أن تنتقى منه ما يفيد المستفيد النهائى طبقا لسياسة التزويد المتبعة لديها فالمكتبة المتخصصة فى الطب وعلومه لا داعى لأن تشير فى فهرسها العام لمواد ليس لها علاقة بالطب. إذن ما المواد التى تفهرس؟

١ ـ كل المجلات والدوريات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت مجانا (التى تفيد المكتبة فقط).

٢ ـ كل المجلات والدوريات الإلكترونية التى تم الاشتراك فيها من قبل المكتبة.

٣ ـ كل المصادر الإلكترونية التى لها رخصة إتاحة وتم اشتراك المكتبة فيها.

٤ ـ كل الأدوات المرجعية (قواميس ـ أدلة ـ ببليوجرافيات ـ خطط تصنيف ـ قوائم رؤوس موضوعات) والتى ستعمل على تطوير خدمات المعلومات بالمكتبة.

٥ ـ كل منتجات الأقراص المليزرة المتاحة عبر الشبكة.

٦ ـ الانتقاء من بعض المواد والموضوعات المتاحة عبر شكبة الإنترنت والمتاحة للمكتبة مجانا دون رخصة أو اشتراك وتهم المستفيد النهائى من المكتبة.

ما المواد التى لا يجب فهرستها؟

١ ـ المصادر الإلكترونية التى تتميز بقلة أهميتها البحثية (المواد الإعلامية ـ الأفلام ـ ....).

٢ ـ المصادر الإلكترونية التى لا تهم الباحثين من المكتبة أو التى تعتبر خارج مجالات تخصص المكتبة.

٣ ـ المصادر الإلكترونية المتاحة على الإنترنت لفترة زمنية محددة.

٤ ـ المواقع الإلكترونية التى تشتمل على صوت وحركة تحتاج إلى وجود برامج معينة قد لا تكون متاحة فى المكتبة.

٥ ـ مجموعة الوثائق المتاحة على شبكة الإنترنت على ملفات مضغوطة وتحتاج إلى برامج معينة لتحويلها إلى صورتها الطبيعية.

٦ ـ مجموعة الوثائق المتاحة على الخط المباشر والتى تحتاج إلى برامج عارضة بمواصفات معينة غير متاحة فى المكتبة.

إذن يجب على المفهرس أن يتأكد من إمكانية وسهولة وسرعة وصول المستفيد إلى المصادر الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت ليس فقط عن طريق إعداد تسجيلات ببليوجرافية دقيقة وصحيحة ولكن أيضاً يجب عليه أن يتأكد من إمكانية الوصول الحقيقى للمعلومات المتاحة فى هذا المصدر عن طريق دراسة المتطلبات التى يجب توافرها فى المكتبات لعرض هذه المصادر أو الملفات الإلكترونية كما سبق.

استعراض للبيانات الببليوجرافية المطلوبة لأى مصدر من المصادر الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت:

أولا: بيان المسئولية

يتواجد فى عدة أشكال إما مؤلف شخص أو مؤلف هيئة ـ محرر ـ وعند التعامل معه يتم تطبيق القواعد المعروفة وفى حالة عدم وجود المؤلف يتم استبداله بالعنوان مباشرة.

ثانيا: العنوان

لكل عمل من أعمال المصادر الإلكترونية

المتاحة عبر شبكة الإنترنت عنوان مستقل بذاته سواء كان عملاً أصليًا أو جزءاً من العمل الأصلى ويتم أيضا التعامل معه بنفس قواعد الفهرسة التى تطبق فى فهرسة الأوعية التقليدية.

ثالثا: الطبعة

لا توجد اختلافات بينها وبين الأوعية التقليدية إلا فى حالة التعامل مع برامج الحاسبات الآلية المتاحة على شبكة الإنترنت ففى هذه الحالة يتم كتابة رقم الإصدارة VERSION الخاصة بالبرنامج.

رابعاً: بيانات النشر

فى حالة ملفات الإنترنت تكون بيانات النشر موضحة فى عنوان الملف لذا ليس هناك أهمية لإعادة المعلومات مرة أخرى.

خامساً: الصفحات

يكتب عدد الصفحات أو عدد الشاشات أو عدد الفقرات إن أمكن.

العناصر الجديدة التى أضافتها ملفات الإنترنت فى بيانات الوصف المادى (الفهرسة الوصفية)

التاريخ: يتم التعامل معه بشكلين مختلفين:

١ ـ تاريخ البيانات نفسها حيث يتم أخذه بعد عبارة LAST UP DATE.

٢ ـ تاريخ الاتصال بالملف access date.

ويعتبر هذا العنصر هام جدا لأن ملفات الإنترنت سريعة التحديث وقد يكون الملف المفهرس متاح لفترة زمنية محددة ثم يتم حذفه بعد تلك الفترة من ملفات الإنترنت، ويكتب هذا التاريخ باليوم والشهر والسنة.

الإتاحة:

من أجل الوصول إلى أى ملف متاح على شبكة الإنترنت لابد من تسجيل عنوان هذا الملف أو موقعه على الشبكة ولابد من الإلتزام بالبروتوكول الذى يكتب به العنوان فالبحث مثلاً فى الـ Tel-net يختلف عن الـ Gopher يختلف عن الـ FTP أو الـ HTTP ولابد من الالتزام بالعلامات الترقيمية المكتوبة فى هذا العنوان حيث إن أى اختلاف طفيف قد يؤدى إلى عدم الاتصال بالموقع المطلوب.

البروتوكولات الخاصة بكل شكل من أشكال ملفات الإنترنت:

1 - Email: LISTSERV/ GET.

2 - FTP: address. search path/ file.

3 - Gopher: Gopher site./ Search path / file.

4 - HTTP: URL.

5 - Telnet: Telnet site/ Login: / password:/ search path/ file

6 - WAIS: WAIS site/ login: user identifier: / teminal tupe: / search path/ file.

7 - USENET: newsgroup.

8 - Personal e-mail: Login @ address.

9 - W W W homepage: URL.

مكونات الحقل فى أشكال مارك الدولية:

ما هو مارك: الفهرسة المقروءة آليا؟

١ ـ أنشئ فى مكتبة الكونجرس الأمريكية عام ١٩٦٩.

٢ ـ يهدف إلى تنظيم وبث التسجيلات الببليوجرافية فى شكل مقروء آليا.

٣ ـ يتبع التقنيات الدولية للفهرسة.

٤ ـ يصاغ فى شكل يمكن به تداول تسجيلات الفهرسة المقرءوة آليا.

بعد أن ظهرت الإنترنت وكثر استخدامها من قبل الباحثين ظهر لنا حقل جديد فى أشكال مارك

الدورية يحمل رقم ٨٥٦ يستخدم للتعبير عن المواقع الإلكترونية ومعلومات عن طرق الوصول إلى أى مصدر إلكترونى ويتكون هذا الحقل من الآتى:

المؤشر الأول: يحتوى على معلومات عن طرق الوصول إلى ملفات الإنترنت

no information provided

0 Email

1 FTP

2 Remote login (Telnet)

3 Dail - up

4 HTTP

7 Method specified in subfiled $ 2

أشكال الملفات الأخرى توضع فى الحقل الفرعى2 $ مثال: (Gopher - Usenet - Wais).

المؤشر الثانى: (يوضح العلاقة بين المصدر الإلكترونى ومصدر المعلومات الأم فإذا كانت العلاقة ١ إلى ١ أى أن المصدر الإلكترونى = المصدر ككل فتوضع هذه البيانات فى المؤشر الثانى أما إذا كانت العلاقة أكثر تعقيداً فإنهـا توضع فى الحقل الفرعى 3 $).

ويحتوى المؤشر الثانى على عدة عناصر:

لا توجـد علاقة بين المصدر الإلكترونى وأى مصدر معلومات آخر.

0 – المصدر:

تعبر عن الموقع الإلكترونى المختار يعبر عن نفس مصدر المعلومات ككل.

1 – إصدارة من المصدر.

الموقع الإلكترونى المختار إصدارة إلكترونية من مصدر غير إلكترونى.

2 – هناك علاقة ما بين المصدر والموقع الإلكترونى المختار ويتم استخدام الحقل الفرعى 3 $ لتوضيح العلاقة إذا كانت أكثر تعقيداً. (مثال: الموقع الإلكترونى جزء من المصدر الرئيسى – ملخص – قائمة بمحتويات –... إلخ).

هناك أيضاً مجموعات حقول فرعية مرقمة من $a حتى $z ومضاف إليها $2 ,$3 ,$6 إلا أن هناك مجموعة من تلك الحقول أكثر استخداما وهى:

Access methods $2

هذا الحقل الفرعى يتم استخدامه إذا كان الموقع الإلكترونى المختار غير الـ- Email - ETP - Telnet Dailup - HTTP

uniform resource locator $U

يحتوى هذا الحقل الفرعى على بيانات توضح طرق الوصول إلى الموقع الإلكترونى ويستخدم فيها أحد بروتوكولات الإنترنت المعروفة.

Materials Specified $3

يعبر هذا الحقل الفرعى عن العلاقات المختلفة بين العمل المتاح على شبكة الإنترنت بالكل غير الإلكترونى.

Pubic note $z

يحتـوى علـى ملاحظات عامـة عـن الموقـع الإلكترونى المختار وتكتب هذه الملاحظات باللغة الطبيعية.

Host name $a

تم إضافة بيانات اسم المضيف المتاح عليه الملف الإلكترونى ويحتوى على عنوان الشبكة، ويتم استخدام هذا الحقل الفرعى فى حالة عدم الحصول على URL الخاص بالموقع الإلكترونى.

الاستشهاد المرجعى بملفات الإنترنت:

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن نسبة الاستشهادات المرجعية فى الإنتاج الفكرى العلمى سوف تزداد وقد تصل إلى ٩٠٪ فى القرن القادم؛ فالإنترنت الآن أصبحت متاحة فى معظم المكتبات فى جميع دول

العالم وأصبحت متاحة فى المنازل هذا بالإضافة إلى أحتوائها على معلومات فى كل التخصصات؛ لذا كان يجب أن نوجه النظر إلى هذا الجزء الهام وهو كيفية الاستشهاد بتلك الملفات الإلكترونية التى تحتوى على معلومات قد تكون أهم فى بعض الأحيان من المعلومات التى يحصل عليها الباحث من الأوعية التقليدية.

فكان لابد من وجود نمط موحد لتسجيل العناصر الببليوجرافية لهذه الملفات وأن يتم توضيح نقاط الاختلاف مع هذا الاختلاف بصورة موحدة يتم استخدامها فى جميع الاستشهادات المرجعية فى الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى.

ترتيب عناصر الاستشهاد المرجعى

١ - المؤلف (المؤلفون):

* يعتبر أول عنصر وإذا لم يوجد يوضع مكانه العنوان.

* يمكن أن يتواجد فى عدة صور (مؤلف شخص - هيئة - محرر - ....).

* يتم كتابة اسم العائلة أولاً ويلحق به الجزء الأول من الاسم الأول والثانى وفى حالة وجود عدة مؤلفين يتم كتابتهم حسب الترتيب المذكور فى العمل.

٢ - التاريخ:

* يفضل كتابة السنة فقط إلا إذا ذكر المجلد والعدد فلابد فى هذه الحالة من كتابة الشهر بجانب السنة.

* يتم كتابة السنة أولاً ثم الشهر ثم اليوم.

* فى حالة عدم وجود تاريخ يتم كتابة لفظ «لا يوجد تاريخ».

٣- العنوان:

تبدأ الاستشهادات المرجعية بالعنوان فى حالة عدم وجود مؤلفين.

* يتـم كتابة العنوان باللغة الإنجليزية ويكتب أول حرف من الكلمة الأولى للعنوان بالأحرف الكبيرة وكذلك أول حرف من البيانات الأخرى للعنوان، ويكتب العنوان بالخط المائل أو يوضع أسفله خط.

* يتم معاملة عنوان المقالة أو عنوان الفصل فى كتاب بالطريقة السابقة إلا إنه لا يكتب بالخط المائل بل يتم ذلك فى حالة عنوان العمل الأصلى الموجود به المقالة.

* فى حالة الاستشهاد المرجعى بعنوان مجلة أو جريدة أو كتاب سنوى يتم كتابة العنوان بالحروف الكبيرة (فى حالة اللغة الإنجليزية) بما فيها حروف الجر والوصل.. إلخ ويكتب الخط المائل أو يوضع أسفله خط.

٤ - نوع الوسيط:

تتم كتابته بعد العنوان مباشرة بين معقوفات.

٥ - المجلدات والصفحات:

يكتب رقم المجلد فى حالة الاستشهاد بمقالة داخل مجلة ويكتب بالخط المائل أو أسفله خط ويمكن إضافة رقم صفحات المقالة داخل المجلة بعد كتابة رقم المجلد، وإذا كانت المعلومات فى هذه الصفحات ناقصة يمكن إضافة معلومات عن حجم المقالة بين قوسين.

10 (12pp.) 10 (80 paragraph) 10 (300 words)

٦ - بيانات النشر:

فى حالة الملفات الإلكترونية تكون بيانات النشر موضحة فى الـ Internet address لذا ليس من الضرورى فى هذه الحالة إعادة المعلومات مرة أخرى.

٧ - الإتاحة:

يكتب فيها موقع الملفات الإلكترونية على الإنترنت.

Available FTP: etext. virgınea. edu/ pub/ texts/ anoctc

٨ ـ تاريخ البحث فى الإنترنت Access date:

يعتبر آخر عنصر من عناصر الاستشهاد المرجعى ويكتب باليوم والشهر والسنة.

٩ ـ العلامات الترقيمية المطلوبة بين كل عنصر وآخر:

* بعد نهاية كل عنصر توضع نقطة.

توضع علامة الشارحة (:) بعد كلمة الإتاحة ولا تستخدم أى علامة أخرى بديلة حيث إن عناوين الملفات الإلكترونية تحتوى على علامات ترقيمية أخرى.

ملحوظة: يتم كتابة عنوان الملف المتاح على الإنترنت كما هو بنفس الحروف والمسافات حيث إن بعض الحاسبات الإلكترونية تكون درجة حساسيتها لتلك العلامات والحروف الكبيرة والصغيرة عالية مما يؤدى إلى عدم الاتصال فى حالة عدم الدقة فى تسجيل العنوان مثال:

Armour, I.D. (1995) World affairs: Special report: Bosnia and herzegovina. In: Britannica online: Book of the year 1994 [Online]Available: http: // www. eb. com: 180/ cgi - bin/ 9? Docf = boy/ 94/ Ho 3245. html [1995, June 14]

الاستشهاد المرجعى بالصفحات المحلية على شبكة الإنترنت WWW home.pages

يتم تسجيل اسم المؤلف/ المحرر أولا فى حالة وجوده ثم يسجل بعد ذلك تاريخ آخر تحديث للصفحة الإلكترونية بين قوسين ثم يضاف عنوان الصفحة ثم يسجل نوع الوسيط وعنوان الإتاحة وتاريخ البحث فى الصفحة الإلكترونية.

ملحوظات عامة:

١ ـ فى حالة عدم وجود اسم مؤلف يتم تسجيل عنوان الصفحة مباشرة.

٢ ـ لابد من معاملة الصفحات الإلكترونية على أنها عمل منته وليس مسلسلاً.

٣ ـ لابد من إضافة آخر تاريخ لتحديث الصفحة إن وجد.

مثال:

Altis, K, Tindle, N. (1995, August 14 - Last update). City net [Online].

Available: http:// www. citynet/ [1995, August 14].

DSC library. (1998, February 22 - Last update). Egytian libraries, [Online].

Available: http: // www. library. IDSC. gov.eg/

الاستشهاد المرجعى بالبريد الإلكترونى:

العنصر الأول: يسجل فيه اسم المرسل.

العنصر الثانى: عنوان البريد الإلكترونى بين قوسين.

العنصر الثالث: تاريخ إرسال الرسالة.

العنصر الرابع: موضوع الرسالة.

العنصر الخامس: عنوان البريد الإلكترونى للمرسل إليه بعد كلمة email to.

إذا لم تكون الرسالة موقعة يتم كتابة اسم الراسل (Lon in name) بالحروف الكبيرة.

يتم كتابة تاريخ الرسالة فقط دون الحاجة إلى كتابة تاريخ قراءتها.

مثال:

Day, M. (MDAY@sage.uvm.edu). (1995, July 30). Review of the film bad heutenemt. E - Mail to X.Li (XLI @ moose. uvm).

الاستشهاد بالرسائل المرتدة

العنصر الأول: يذكر اسم صاحب الرسالة المرتدة.

العنصر الثانى: عنوان البريد الإلكترونى الخاص به.

العنصر الثالث: تاريخ إرسال الرسالة.

العنصر الرابع: موضوع الرسالة المرتدة أولا ثم يكتب موضوع الرسالة الأصلية بين معكوفات.

العنصر الخامس: اسم مستقبل الرسالة وعنوان البريد الإلكترونى.

Archdeacon, D. (DARCHDEA@uvmvm. uvm. edu). (1992, October 30).

Update on Latvia [Original message M. Saule, life in the Baltics].

Forworded message to N. Crane (NCRANE @ uvmvm. uvm. edu).

الخلاصة:

١ ـ لابد أن يتوجه الباحث العربى إلى استخدام الإنترنت لما تشتمل عليه من معلومات قيمة.

٢ ـ لابد أن يتوجه نظر أمين المكتبة إلى هذا المصدر العملاق وأن تكون تلك النظرة نظرة فاحصة ملاحقة للتطورات الحديثة.

٣ ـ لابد أن تسند إلى أمين المكتبة العربى مهام جديدة أهمها إعداد فهرس خاص بملفات الإنترنت بما يتناسب وتخصص المكتبة وإمكانياتها، هذا الفهرس هو جزء لا يتجزأ من الفهرس العام لمقتنيات المكتبة التقليدية.

٤ ـ هناك دور كبير سوف تلعبه أقسام المكتبات فى الجامعات العربية لتغيير المناهج الدراسية وخاصة عمليات الفهرسة والتصنيف والتكشيف بما يتناسب والتقنيات العالمية الجديدة لاحتواء المتغيرات الحادثة نتيجة للتعامل مع مصادر معلومات إلكترونية ذات طبيعة خاصة جدا.

٥ ـ لابد من تطبيق قواعد عالمية ثابتة للفهرسة لا تخضع للآراء الشخصية.

٦ ـ الاستشهادات المرجعية سوف تتأثر تأثرًا واضحًا نتيجة للجوء الباحثين إلى الحصول على معلوماتهم من خلال شبكة الإنترنت. يحتاج هذا إلى وجود قواعد ثابتة تحكم التعامل مع المصادر الإلكترونية لابد أن يتعرف عليها جميع الباحثين وأن تطبق بصورة دقيقة وواضحة فى الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى.

المراجع

1 - Li, Xia. Grane, Nancy B. Electronic styles: A handbook for citing electronic information. 2nd ed New Jersey: Information today, Inc. 1996.

2 - Library of congress. Network development and MARC standards office. Guidelines for the user of field 856. (August 1997). Available: gopher: // marvel. loc. gov/ 00. listarch/ USMARC/ 856 - guidlines. (27 March 1998).

3 - CLA presentation overheads. Available: http: // library. tufts. edu/ webtisch/ cataloging/ nctsl/ cla - over. hta. (22 March 1998).

4 - Cataloging Internet Rerources: Introduction Available: http: // www. oclc. org/ mam/ 925 cat/ chap 1.ht 1 (25 March 1998).

٥ ـ أمنية صادق، وهشام فتحى. أثر شبكة الإنترنت على تطوير خدمات المعلومات فى المكتبة.. الندوة العلمية للاستخدام الآلى فى المكتبات ومراكز المعلومات المصرية بين الحاضر والمستقبل. القاهرة ١٩ ـ ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦.



ناشــــر من..

إشراف

د. حسناء محمود محجوب

يركز هذا الباب على إحدى حلقات دورة المعلومات، تلك الدورة التى تنطوى على حلقات عديدة، لعل أبرزها حلقة النشر والتوزيع، والذى يمثله قطاع النشر؛ الذى يتولى نشر تلك الأعمال التى يدفع بها المؤلفون والمبدعون إلى القراء والمتخصصين. ويقف الناشر فى موقع الوسيط بينهم يتسلم من هذا ويرسل إلى ذاك.

وفى كل عدد من أعداد هذه المجلة نرسم صورة ببليوجرافية لأحد الناشرين المصريين أو العرب الذين قاموا بإثراء حياتنا الثقافية والعلمية والأكاديمية، فى محاولة للإبحار فى عالمه الخاص، بإنتاجه الفكرى، وأسلوبه فى النشر.

الدار المصرية اللبنانية

دراسة تحليلية لإنتاجها الفكرى

إعداد: د. حسناء محمود محجوب
أستاذ علوم المكتبات والمعلومات المساعد
بآداب المنوفية

من المعروف أن نشر الكتب صناعة وأقل ما يمكن أن توصف به هذه الصناعة أنها صناعة خطيرة ومعقدة، خطيرة لأن ناتج هذه الصناعة عبارة عن سلع فكرية تسهم فى خلق معرفة جديدة أو نمو معرفة قديمة فى عقول بشرية وقد يكون هذا الإسهام فى التأثير على هذه العقول بالسلب أو الإيجاب ومن هنا تأتى خطورة هذه الصناعة، أما إنهـا صناعة معقدة فـلأن السلع النـاتجة عـن هـذه الصناعة تختلف فيما بينها فى الشكل والمـوضوع والمعالجة.... إلخ. ومن هنا يحتاج العمل فى هذه الصناعة إلى فن وخبرة تجارية وإدارية. فهل الدار المصرية اللبنانية تتمتع بهذه المواصفات؟؟

وللإجابة عن هذا السؤال اسمحوا لنا أن نتتبع الخطوات التى يمر بها أى مخطوط يأتى به مؤلفه إلى الدار حتى يصبح هذا المخطوط كتاباً يصل إلى يد القارئ وفى خلال هذه الرحلة يتوقف المخطوط داخل الدار فى محطات تمثل كل محطة مرحلة قائمة بذاتها وهى:

المرحلة الفكرية ـ المرحلة الفنية ـ المرحلة التصنيعية ـ المرحلة التجارية.

وقبل توقفنا فى كل مرحلة فلابد من التعرف على نشأة الدار وتطورها.

* نشأة الدار وتطورها

أنشئت الدار فى يوليو ١٩٨٥ وأنشأها الأستاذ محمد رشاد. ورغم أن الأستاذ محمد رشاد تخرج من قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٧٧ إلا أنه اشتغل بمهنة النشر منذ عام ١٩٧٠ حيث عمل فى دار الكتاب اللبنانى فى لبنان حتى عام ١٩٧٥ وعاد إلى مصر ليكون مسئولا عن دار الكتاب المصرى اللبنانى فى القاهرة، واستمر فى هذا الموقع حتى أسس الدار المصرية اللبنانية فى يوليو ١٩٨٥ وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنه كان مخططا لها فى البداية أن تكون داراً لتوزيع الإنتاج الفكرى المصرى فى لبنان، فخبرة مؤسس الدار فى العمل فى حقل النشر فى لبنان جعلته على دراية كبيرة بسوق الكتاب العربى هناك فى هذه البلد العربية التى تنافس مصر دائما فى هذا المجال، وبعد بداية عمل الدار كموزع لمدة حوالى عام واحد من إنشائها بدأت تدخل مجال النشر بالإضافة إلى مجال التوزيع كما أنها قامت بالنشر والتوزيع لجميع الدول العربية ولم تقتصر بالطبع على لبنان فقط.

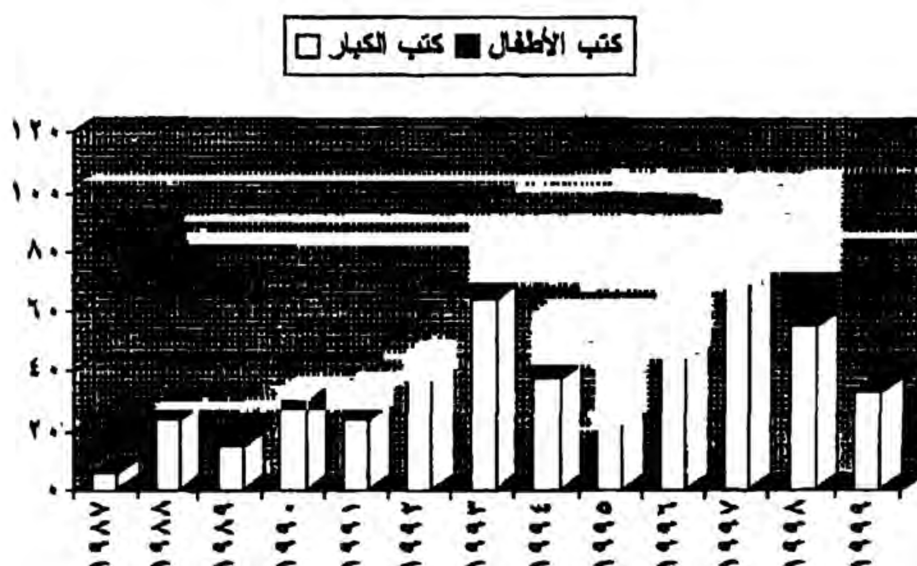
* الإسهامات العددية للدار

والدار المصرية اللبنانية دار نشر عامة غير متخصصة فى مجال موضوعى معين ولكنها تنشر فى جميع مجالات المعرفة البشرية كما أنها تنشر

جدول (١) العناوين التى أصدرتها الدار

السنة	كتب الكبار	كتب الأطفال	المجموع
١٩٨٧	٦	٠	٦
١٩٨٨	٢٤	٤	٢٨
١٩٨٩	١٥	٥	٢٠
١٩٩٠	٣١	٢	٣٣
١٩٩١	٢٤	١٠	٣٤
١٩٩٢	٣٦	٩	٤٥
١٩٩٣	٦٤	٢٢	٨٦
١٩٩٤	٣٨	٢٠	٥٨
١٩٩٥	٢٢	٣٦	٥٨
١٩٩٦	٤٤	٢٥	٦٩
١٩٩٧	٦٩	٣١	١٠٠
١٩٩٨	٥٥	٤٧	١٠٢
١٩٩٩	٣٣	٠	٣٣
المجموع	٤٦١	٢١١	٦٧٢
النسبة	٪٦٨,٦	٪٣١,٤	٪١٠٠

شكل بيانى يوضح نسبة كتب الكبار إلى كتب الأطفال



للأطفال والكبار وقد ساهمت منذ دخولها مجال النشر وحتى الآن (منتصف ١٩٩٩) بإضافة ٦٧٢ عنوانا من الإنتاج الفكرى العربى للكبار والأطفال ويوضح الجدول التالى رقم (١) توزيع إنتاج الدار على سنوات النشر وقد تم وضع الكتاب فى أول تاريخ نشر به فى الدار وذلك بعد ملاحظة وجود طبعات وإصدارات جديدة لمعظم العناوين التى أصدرتها الدار وصعوبة حصر الفروق بين الإصدارة والطبعة.

ومن الجدول السابق والرسم البيانى التالى له يتضح لنا أن الدار المصرية اللبنانية أسهمت بإنتاج ٦٧٢ عنوانا للكبار والصغار وبلغت نسبة كتب الكبار ٦٨,٦٪ من إنتاجها بينما بلغت نسبة كتب الأطفال ٣١,٤٪. وأعلى إنتاج لهذا الكم جاء عام ١٩٩٨ حيث أصدرت ١٠٢ عنوانا كان نصيب الكبار ٥٥ عنوانا والأطفال ٤٧ عنوانا.

بدأت الدار إنتاجها للكبار عام ١٩٨٧ بستة عناوين ثم توالت العناوين بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ أعلى عدد فى عام ١٩٩٧ فأصدرت ٦٩ عنوانا.

بينما بدأت إنتاجها للأطفال عام ١٩٨٨ بأربعة عناوين فقط وتأرجح العدد بين الارتفاع والانخفاض أيضاً فبلغ أعلى عدد لعناوين الأطفال عام ١٩٩٨ حيث أصدرت ٤٧ عنوانا، بينما عام ١٩٩٩ والذى لم ينته بعد لم تصدر فيه حتى منتصفه (يونية ١٩٩٩) أية عناويـن جديدة للأطفال.

وإذا قارنا بين إنتاج هذه الدار وبعض دور النشر الأخرى نجد على سبيل المثال المكتبة الأكاديمية كناشر تجارى دخلت مجال النشر فى مصر عام ١٩٩٠ وأسهمت بعدد ١١٧ عنوانا، حتى عام ١٩٩٥[١] بينما أسهمت الدار المصرية اللبنانية حتى عام ١٩٩٥ بعناوين بلغت ٢٦٠ عنوانا فإذا استبعدنا ما تم نشره قبل ١٩٩٠ وجدناها أسهمت بنشر ٢١٥ عنوانا للكبار منذ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥.

أما إذا قارنا إنتاج الدار بإحدى المؤسسات الصحفية فنجد أن مركز الأهرام للترجمة والنشر والذى دخل مجال النشر عام ١٩٨٥ أصدر منذ إنشائه عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٣ إنتاجا بلغ ١١٤ عنوانا للكبار و٥١ عنوانا للأطفال أى بمجموع ١٦٥ عنوانا[٢] بينما أنتجت الدار منذ إنشائها عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٣ إنتاجا بلغ ٢٠٠ عنوانا للكبار و٥٢ عنوانا للأطفال أى بمجموع ٢٥٢ عنوانا.

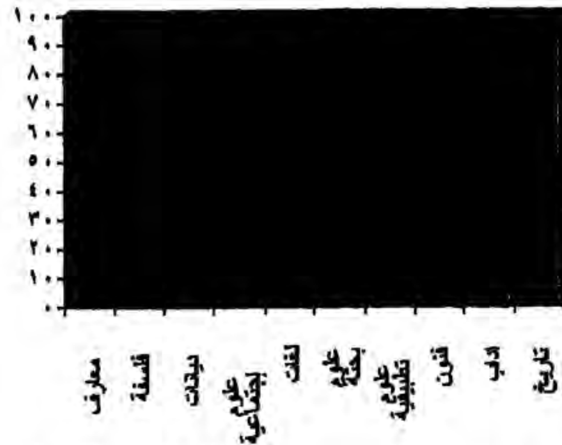
هذا بالنسبة للدور التى بدأت معها فى نفس الفترة الزمنية تقريبا أما إذا قارناها بدار الشروق تلك الدار العريقة النشأة وجدنا أن دار الشروق نشرت فى فترة التسعينيات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ عدد عناوين بلغ ٢٢٣ عنوانا[٣] بينما نشرت الدار المصرية اللبنانية فى نفس الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ عدد عناوين بلغ ٢٥٩ عنوانا، ونجد أن دار الشروق نشرت فى عمرها البالغ ٢٨ سنة ٦٣٥ كتابا للكبار بمعدل ٢٣ كتابا سنويا بينما الدار المصرية اللبنانية نشرت فى عمرها البالغ ١٣ سنة ٤٦١ عنوانا للكبار بمعدل سنوى يبلغ ٣٥ عنوانا سنويا، وبالنسبة لكتب الأطفال أصدرت دار الشروق ٤٠٩ عناوين منذ إنشائها عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٩٦ أى بمعدل ١٥ عنوانا سنويا بينما الدار المصرية اللبنانية أصدرت ٢١١ عنوانا منذ إنشائها عام ١٩٨٧ وحتى منتصف عام ١٩٩٩ أى بمعدل ١٦ عنوانا سنويا.

ومن هذه المقارنة السريعة يتضح لنا أن الدار المصرية اللبنانية وهى مازالت فى مرحلة الطفولة المتأخرة أو الشباب قد تساوت فى إصداراتها أو تفوقت فى بعض الأحيان على دور نشر عريقة فى مجال النشر فى مصر كما أنها تفوقت بمراحل كثيرة على دور نشر مصرية بدأت معها فى نفس الفترة الزمنية تقريبا.

جدول (٢) : التوزيع الموضوعى لإنتاج الدار

الموضوع	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المجموع
٠٠٠	٠	٢	١	١	٠	٣	٥	٥	٠	٤	١١	٧	١	٤٠
١٠٠	٠	٠	٠	٤	١	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٨
٢٠٠	٠	١٢	١	١٠	٦	٦	١٩	١٠	٩	٧	٣	٨	٣	٩٤
٣٠٠	١	٦	٤	٨	٣	٥	١٦	٣	٣	٩	٥	٥	٢	٧٠
٤٠٠	٠	١	٠	٠	٠	٦	٠	٢	٠	٣	١	٣	٠	١٦
٥٠٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٢	٠	٠	١	٣	١	٠	٩
٦٠٠	١	٠	٢	١	٣	١	٢	٢	٠	١	١	١	٣	١٨
٧٠٠	١	١	١	١	١	٣	٢	٠	١	٣	٣	٠	٠	١٧
٨٠٠	١	١	٠	٣	٥	٦	١٠	١٢	٤	٩	٢١	١١	١٢	٩٥
٩٠٠	٢	١	٥	٣	٥	٥	٧	٤	٥	٧	١٩	١٩	١٢	٩٤
المجموع	٦	٢٤	١٥	٣١	٢٤	٣٦	٦٤	٣٨	٢٢	٤٤	٦٩	٥٥	٣٣	٤٦١

شكل بيانى يوضح التوزيع الموضوعى لإنتاج الدار



* الإسهامات الموضوعية للدار

إذا كانت الدار المصرية اللبنانية أسهمت بكم يبلغ ٤٦١ عنوانا للكبار فالجدول رقم (٢) والرسم البيانى التالى له يوضحان توزيع هذا الكم على الموضوعات حسب تصنيف ديوى العشرى.

ويتضح لنا من الجدول والرسم البيانى أن: نصيب اللغة العربية ٤ عناوين شملت مجالات النحو والحروف العربية والإلقاء أما اللغة الإنجليزية فبلغ عدد عناوينها ٩ عناوين جاءت معظمها فى مجال تعليم اللغة لغير الناطقين بها سواء فى صورة حوارات لمواقف معينة أو حوارات تعليمية عامة بالإضافة إلى موسوعة تعليمية إنجليزى - عربى ومصطلحات مهنية وحرفية. كما أصدرت الدار عنوانين لتعليم اللغة الألمانية وعنوانا واحدا لتعليم قواعد اللغة الفرنسية. وكانت سنة ١٩٩٢ أكثر السنوات نشرا للغات ثم عامى ١٩٩٦ و١٩٩٨ ثم عام ١٩٩٤ فعامى ١٩٨٨ و١٩٩٧ ولم تنشر الدار كتبا فى موضوع اللغات فى باقى السنوات.

* يعتبر مجال العلوم البحتة مثل مجال الفلسفة

من أقل المجالات نشرا بالدار حيث نشرت ٩ عناوين فقط جاءت ٦ منها تمثل ٦ أجزاء لموسوعة علمية صدرت على سنوات متفرقة ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ١٩٩٨ وكتاب عن الحشرات وكتابان عن علوم الحياة.

* بلغ إنتاج العلوم التطبيقية ١٨ عنوانا ١٠ منها فى مجالات الطب المختلفة منها الأمراض والصحة العامة والإسعافات... إلخ. وثلاثة عناوين فى محاصيل الحدائق ونباتات الزينة وكتابان فى التغذية وكتابا واحدا فى كل من الفندقة والآفات الزراعية والإعلان. وتراوح الإنتاج السنوى بين كتاب وكتابين وثلاثة كتب ولم يتم النشر فى هذا الموضوع فى عامى ١٩٨٨ و١٩٩٥.

* أما الفنون فنشرت فيها الدار ١٧ عنوانا تنوعت ما بين ٧ عناوين فى مجالات الترفيه شملت الرياضة والمسرح والسينما و٤ عناوين فى العمارة وعنوانين فى النحت والزخرفة وعنوان واحد فى كل من الرسم اليدوى وفنون النسيج والديكور والتصوير. وتراوح الإنتاج السنوى بين كتاب وكتابين وثلاث كتب ولم يتم النشر فى هذا المجال فى سنوات ١٩٩٤، ١٩٩٨، ١٩٩٩.

* أما الأدب فيعتبر أكثر الموضوعات إنتاجا للدار المصرية اللبنانية حيث نشرت ٩٥ عنوانا حصلت القصص على نصف هذا العدد تقريبا فبلغت ٤٣ عنوانا وتنوعت ما بين قصص مسرحية وقصص روايات وقصص من رسائل... إلخ. وجاءت الدراسات الأدبية فى المرتبة الثانية بعد القصص حيث شملت ٢٥ عنوانا وتلاها أدب الفكاهات والأحاجى ١٣ عنوانا ثم الشعر ١١ عنوانا وأخيرا أدب الأطفال ٣ عناوين. ويعتبر عام ١٩٩٧ أكثر الأعوام نشرا لكتب الأدب حيث نشر فيه ٢١ عنوانا يليه عامى ١٩٩٤ و١٩٩٩ حيث نشر ١٢ عنوانا فى كل منهما، فعام ١٩٩٨ (١١) عنوانا، ١٠ عناوين عام ١٩٩٣، ٩ عناوين عام ١٩٩٦ ثم ٦، ٥ عناوين فى كل من عامى ١٩٩٢ و١٩٩١ على التوالى، ٣ عناوين عام ١٩٩٠ فعنوان واحد فى كل من ١٩٨٧ و١٩٨٨ ولم يتم نشر أية كتب أدبية عام ١٩٨٩.

* أما موضوعات التاريخ والجغرافيا والرحلات فتعتبر من مجالات الاهتمام الكبير للدار المصرية اللبنانية حيث بدأت بعنوانين مع بداية إنشاء الدار عام ١٩٨٧ تلاهما عنوان واحد عام ١٩٨٨ ثم استمرت فى ارتفاع عدد العناوين فى هذا المجال فبلغ ٣ عناوين ١٩٩٠، ٤ عناوين ١٩٩٤، ٥ عناوين فى كل من ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٧ عناوين فى كل من ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٢ عنوانا عام ١٩٩٩ ثم بلغ أكثر ارتفاعا عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ حيث وصل ١٩ عنوانا. جاء العدد الأكبر من هذا الإنتاج فى مجال التراجم فبلغت ٦٤ عنوانا لتراجم أشخاص فى مختلف المجالات الموضوعية ثم ٢٧ عنوانا فى تخصص التاريخ جاءت جميعها فى تاريخ مصر القديمة والفرعونية والحديثة وكذا تاريخ العالم العربى والإسلامى وأخيرا ٣ عناوين فى مجال الرحلات.

أما كتب الأطفال فمن الصعب توزيعها موضوعيا وقد حرصت الدار على إصدارها فى سلاسل تنوعت هذه السلاسل بين المعالجة الموضوعية والمعالجة العمرية لأعمار الأطفال الموجه إليهم هذه السلاسل والجدول التالى رقم (٣) يوضح اسم السلسة وعدد حلقاتها.

* التنظيم الداخلى للدار (الإدارى)

تباشر الدار نشاطها فى موقعها الكائن بالدور الثالث فى ١٦ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة ولا تمتلك بعد ذلك سوى مخازن داخل القاهرة أيضا، ويرفض صاحب أى عمل أن يدلى ببيانات عن ميزانية عمله وبالتالى لا نستطيع أن نقدر حجم ميزانية الدار بالتحديد. أما التقسيم الإدارى للدار فهو عبارة عن خمسة أقسام إدارية وهى أقسام النشر -

الإنتاج ـ التسويق ـ الحسابات ـ المخازن، ويعمل فى هذه الأقسام حوالى ٤٠ فردا. وكما ذكر مؤسس الدار أن العمل فى الدار بدأ بثلاثة موظفين فقط ومع ازدهار ونمو العمل بالدار ازداد عدد الموظفين بها ولا يهم نوع المؤهل للشخص الذى يريد العمل بالدار ولكن ما يهم هو المجهود والإخلاص والاقتناع بالعمل فى صناعة النشر فنوع المؤهل لا يفيد مجال النشر كثيرا ولكن وجود شخص مؤهل علميا فى أى مجال موضوعى يعطى للعميل الثقة فى التعامل مع الدار كما يوفر مجهود الدار والعميل فى فهم كل منهما الآخر، أما العنصر المكمل للمؤهل وهو الخبرة فالدار كفيلة بأن تدرب العاملين بها على اكتساب الخبرة فى كل إدارة من إداراتها.

ولنبدأ بعد هذه السياحة داخل الدار برحلة المخطوطة من يد المؤلف إلى يد القارئ حيث تتوقف فى أثناء رحلتها فى محطات تمثل مراحل هى:

جدول (٣) : السلاسل التى تصدرها الدار

اسم السلسلة	عدد الحلقات
سلسلة طفولة كل شىء	١٦
سلسلة أريد أن أعرف	١٥
سلسلة الرحالة العرب والأجانب	١٥
حكايات مدرسية ضاحكة	١٢
سلسلة أصدقائى	١٠
سلسلة الفتى القوى	١٠
سلسلة اللقاء الفريد بين علماء العرب وعلماء الغرب	١٠
سلسلة حكايات الياسمين	١٠
سلسلة حكايات عائلية	١٠
سلسلة رحلة فى عالم	١٠
سلسلة غنوة وحدوتة	١٠
سلسلة قصتى الجميلة	١٠
سلسلة مغامرات موجة بحر	١٠
دائرة المعارف الصغرى للتلوين	٨
سلسلة بيبو	٦
سلسلة ماذا لو أننى	٦
سلسلة البيئة	٥
سلسلة بستان الحكايات	٥
سلسلة حكايات توشكى	٥
سلسلة دهشة	٥
سلسلة فرسان الغد	٥
سلسلة كيف ترسم	٥
المكتبة الذهبية	٥
سلسلة موسوعة الحيوان	٤
سلسلة الفنان الصغير	١
سلسلة من الألف إلى الياء	١
المجموع	٢٠٩

المرحلة الأولى: مرحلة فكرية

ولا نقصد بهذه التسمية أنها مرحلة التأليف التى يقوم بها المؤلف وحده ولكننا نقصد هنا أنها مرحلة تبدأ بمجرد انتهاء المؤلف من التأليف وأخذه قرار نشر العمل فى الدار المصرية اللبنانية، فهى مرحلة تكون فيها المخطوطة بين المؤلف والناشر، ونعنى بها كيفية وصول المخطوطة إلى الدار، وكيف يتم تقييمها أو تحكيمها... إلخ، وكيف يتم الاتفاق مع المؤلف أو المسئول عن المحتوى الفكرى... وما إلى ذلك من أمور تتعلق بهذه المرحلة.

وبالنسبة للحصول على المخطوطة فإن نسبة ٧٥٪ مما يأتى للدار يكون عن طريق المؤلف نفسه أما نسبة الـ ٢٥٪ فيتم تكليف المؤلفين بها، ورغم إيمان مؤسس الدار بأهمية التكليف للمؤلف وأن هذا هو دور الناشر الذى يمثل الوسيط بين المؤلف والقارئ والذى يكون على دراية وصلة وثيقة بالقارئ ومتطلباته وبسوق النشر واحتياجاته إلا أنه يصعب على المؤلف المصرى أن يفهم هذا المعنى وبالتالى فإنه نادرا ما يوافق مؤلف وخاصة إذا كان مؤلفا غير مبتدئ أن يتلقى تكليف بالكتابة فى موضوع ما يعرضه عليه الناشر.

ورغم إيمان الدار بأن تقديم المخطوط بشكل جيد يعتبر احتراما للدار إلا أنها لا تشترط شروطا معينة لتقديم المخطوط فقط مجرد خط يد واضح أو مكتوبا بالآلة الكاتبة أو بالكمبيوتر أو على ديسك... إلخ. ومن خبرة التعامل مع المؤلفين يقول مسئول الدار أنه توجد صعوبات كبيرة فى هذا المجال، فالكثير من المؤلفين ليس لديهم وقت للكتابة والتصحيح على أية أداة للكتابة ويأتى بالمخطوط بخط اليد وأحيانا بالصورة التى كتبها أول مرة والتى يكثر فيها الشطب والمحو والإلغاء والتعديل... إلخ. ورغم انتشار الكمبيوتر وسهولته إلا أننا نجد هذه الشكوى من معظم دور النشر المصرية. ويبدو أن المؤلف المصرى مازال معتادا أكثر على الكتابة بالقلم وبيده بعيدا عن الوسائل التكنولوجية ربما لتعود وحتى هذا المؤلف على النزول عليه وهو يمسك الورقة والقلم وربما لأن جيل الحاسب الآلى الذى اعتاد على استخدامه منذ الصغر مازال فى مرحلة عمرية صغيرة لم تصل إلى درجة التأليف.

وبمجرد أن يأتى المخطوط للدار يتم فحصه ويكون الفحص فى البداية فحصا عاما يقوم به صاحب الدار بنفسه يقرأ فيه أحيانا العمل قراءة كاملة وأحيانا أخرى يقرأ فقرات أو يتفحص العمل بصورة عابرة ويتوقف ذلك على التخصص الموضوعى للعمل، المؤلف، الحجم... إلخ، فإذا وجد هذا العمل صالحاً للنشر بالدار بصورة عامة يتجه المخطوط إلى خطوة أخرى فى الفحص وهى الخطوة الأهم والتى يقوم بها مستشار الدار فى التخصص الموضوعى للعمل، فالدار لديها مستشارون فى كافة التخصصات الموضوعية تختارهم بحيث يتوافر فيهم شروط الأمانة والخلق والعلم والكفاءة والحيدة، ويتوقف قبول العمل أو رفضه على رأى المستشار وهذا المستشار ليس من العاملين بالدار ولكنه يتقاضى مكافأة نظير كل عمل يقوم بفحصه فإذا تمت الموافقة على النشر من قبل هذا المستشار يذهب المخطوط إلى خطوة ثالثة وأخيرة فى الفحص وهى العرض على المراجع اللغوى ومراجع النشر وهو من موظفى قسم النشر بالدار فتتم مراجعة خاصة بالاحتمالات واحتياجات السوق... وما إلى ذلك من نظرة تجارية وتصنيعية خاصة بالدار.

وجميع المخطوطات التى تأتى للدار تمر بهذه المراحل من الفحص وذلك فيما عدا المؤلفين الذين اعتادوا التعامل مع الدار والذين يمكن أن نطلق عليهم مؤلفى الدار وكذلك الكثير من أساتذة الجامعات والمؤلفين الكبار الذين يخافون أكثر من الدار على أسمائهم ويحافظوا بأنفسهم عليها بين قرائهم ومحبيهم.

وللفاحص الحق فى وضع أية تعديلات على العمل وعلى المؤلف أن يوافق عليها أو يناقشها مع الدار، فإذا لم يتفقا فى وجهة النظر يتم رفض العمل.

ولا توجد صيغ موحدة للرفض فلكل عمل سبب أو أسباب لرفضه تختلف من عمل لآخر وفى حالة الرفض يتم مقابلة المؤلف والاعتذار له ويمكن أن يتم توجيهه إلى دار نشر أخرى إذا كان الرفض بسبب عدم تخصص الدار فى موضوع العمل. وبالتالى فإن العوامل التى تؤثر على ترجيح نشر أى عمل جدة الموضوع والمعالجة والسيطرة على جوانبه المختلفة ووضوح الأسلوب، ولا تؤثر درجة شهرة المؤلف على قبول أو عدم قبول عمل ما فالدار تشجع المؤلف المبتدئ إذا شعرت أن لديه موهبة، بل إنها تقدم له النصيحة والتوجيه وأحيانا التدريب على بعض الكتابات أو الأساليب فى العرض والكتابة. كما لا تؤثر نسبة توقع رواج العمل على اختياره للنشر وذلك لأن الدار تؤمن بأن العمل الجيد سوف يفرض نفسه بمرور الوقت وأن هناك أعمالاً يلتصق اسمها دائما بدار النشر التى نشرتها بل وتكون من العلامات البارزة فى هذه الدار، وقد أصدرت الدار على سبيل المثال بعض الموسوعات والقواميس ودوائر المعارف... إلخ، مما يطلق عليه النشر الصعب.

أما بالنسبة للتعامل مع المؤلف فالدار تتعامل بأية طريقة يختارها المؤلف، إما نسبة مئوية من سعر الغلاف أو مبلغ للطبعة عند التعاقد أو شراء الكتاب أو استغلاله فقط أو تعطى الدار مكافأة للمؤلف إذا كانت الدار هى التى صرفت على العمل، وتترك الدار حرية اختيار الطريقة لكل مؤلف دون تدخل منها وإن كان معظم المؤلفين والدار أيضا تفضل دائما النسبة المئوية من سعر الغلاف وتختلف هذه النسبة حسب درجة شهرة المؤلف أو درجته الوظيفية، فمثلا الأستاذ يختلف عن الأستاذ المساعد أو المدرس... إلخ. وتكون النسبة فى المتوسط ١٥٪ من سعر الغلاف ولا تلجأ الدار للنشر على حساب المؤلف إلا فى حالات نادرة وهى الإبداع الأدبى لأن بعضها يعتمد فيه الإبداع على رؤية المؤلف فيختلف عن بعض الاتجاهات للناشر.

ويكون الاتفاق مع المؤلف رسميا مكتوبا فيتم تحديد كل الشروط التى ترضى الطرفين ولا تتعاقد الدار على أية مؤلفات مستقبلية ولكن يتم التعاقد على عمل انتهى وتم فحصه إلا فى حالة الموسوعات فيمكن أن يتم التعاقد على أن ينص فى العقد على كيفية إمداد الدار بأجزاء منها على التوالى، وتتعامل الدار مع الورثة بنفس طريقة التعامل مع المؤلف.

تستمر المخطوطة فى هذه المرحلة ما بين ثلاثة إلى خمسة شهور على الأكثر ويؤكد مسئولو الدار أن علاقة الصداقة بين الناشر والمؤلف هى أكبر حافز للاثنين على الاستمرار فى صناعة النشر لذا فإن الدار دائما تعمل على توطيد علاقتها بالمؤلفين ويثبت لنا ذلك تطور عدد المؤلفين الذين تعاملت معهم الدار منذ إنشائها وحتى الآن والذى يوضحه تحليل الإنتاج الفكرى الخاص بالدار والذى تم عن طريق تحليل قوائم إصدارات الدار(٤) مع ملاحظة الآتى فى أثناء الإحصاء والتحليل.

أ ـ استبعاد كتاب المقدمات والمراجعين... إلخ أو أية وظيفة مساندة للمسئولية الفكرية وذلك فيما عدا الرسام لكتب الأطفال.

ب ـ معاملة المترجمين والمحققين معاملة المؤلف.

ج ـ حساب عدد المؤلفين عام ١٩٨٧ على أنهم مؤلفون جدد أى أنهم جدد فى تعاملهم مع الدار أما بعد عام ١٩٨٧ فيعتبر المؤلف جديدا إذا كان يتعامل مع الدار لأول مرة ويعتبر قديما إذا سبق وتعامل معها فى سنوات سابقة.

وقد أظهرت التحليلات لكتب الكبار ما يلى:

١ ـ بلغ عدد مؤلفى كتب المعارف العامة ٢١ مؤلفا ويوضح الجدول التالى رقم (٤) عدد مرات التعامل مع كل منهم.

جدول (٤) التعامل مع مؤلفى المعارف العامة

عدد المؤلفين	عدد الكتب
١	١٣
١	٦
٢١	٥
١	٤
٢	٣
١	٢
١٣	١

ويتضح لنا من الجدول السابق أن هناك مؤلفا واحدا فقط نشرت له الدار ١٣ عنوانا وهو الدكتور شعبان خليفة ومؤلفا نشرت له الدار ٦ عناوين وهو الدكتور محمد فتحى عبد الهادى ومؤلفين نشرت لهما الدار خمسة عناوين وهما الدكتور حسن عبد الشافى والدكتورة نبيلة جمعة ثم أربعة كتب للدكتورة يسرية زايد وثلاثة كتب لكل من محمد السعيد خشبه وحسن عماد مكاوى وكتابين للدكتور جمال الخولى كما نشرت الدار كتابا واحدا فقط لـ ١٣ مؤلفا.

٢ ـ أما فى مجال الفلسفة وعلم النفس فقد تعاملت الدار مع ٦ مؤلفين لنشر ٨ عناوين. ومؤلف واحد نشرت له الدار ثلاثة كتب وهو سيد صديق عبد الفتاح ثم نشرت لعبد الحكيم العفيفى كتابين ونشرت لباقى المؤلفين كتابا واحدا فقط فى هذا المجال.

٣ ـ تعاملت الدار فى مجال الدين الإسلامى

جدول (٥) التعامل مع مؤلفى الفلسفة

عدد المؤلفين	عدد الكتب
١	٣
١	٢
٣	١

مع ٤٦ مؤلفا نشرت لهم ٩٤ عنوانا والجدول التالى رقم (٦) يوضح عدد مرات التعامل مع كل مؤلف.

جدول (٦) التعامل مع مؤلفى الدين الإسلامى

عدد المؤلفين	عدد الكتب
١	٩
١	٨
١	٥
٦	٤
٤	٣
٦	٢
٢٧	١

مؤلف واحد نشرت له الدار ٩ كتب وهو أحمد عبد الله باجور وآخر نشرت له الدار ٨ كتب وهو أحمد عبد الرحيم السايح، كما نشرت لمحمد رجب البيومى ٥ كتب ونشرت لستة مؤلفين ٤ كتب ولأربعة مؤلفين ٣ كتب ولستة مؤلفين كتابين ولـ ٢٧ مؤلفا كتابا واحدا فقط.

٤ ـ وفى مجال العلوم الاجتماعية تعاملت الدار مع ٣٦ مؤلفا نشرت لهم الدار ٧٠ عنوانا وجاء عدد مرات التعامل مع المؤلفين كما يوضحها الجدول المرفق، ومنه يتضح أن هناك:

٢٠ مؤلفاً نشرت لهم الدار أكثر من عنوان، ١٦ مؤلفا نشرت لهم عنوان واحد فقط فى هذا المجال وتتراوح بين ٣ مؤلفين نشرت لكل منهم ٦ كتب ومؤلف واحد نشرت له ٥ كتب ومؤلفين

جدول (٧) التعامل مع مؤلفى العلوم الاجتماعية

عدد المؤلفين	عدد الكتب
٣	٦
١	٥
٢	٤
٣	٣
١١	٢
١٦	١

نشرت لهـم ٤ كتب و٣ نشرت لكل منهم ٣ و١١ مؤلفا نشرت لكل منهم كتابين فقط.

٥ ـ وتجيء كتب اللغات التى نشرتها الدار والتى بلغت ١٦ عنوانا قام بتأليفها ١١ مؤلفا، مؤلف واحد وهو شحاته محمد شحاته تعامل مع الدار فى ٩ عناوين ومؤلفين تعاونا مع الدار فى عنوانين لكل منهما وباقى المؤلفين تعاونت مع الدار فى عنوان واحد فقط.

جدول (٨) التعامل مع مؤلفى اللغات

عدد المؤلفين	عدد الكتب
١	٩
٢	٢
٨	١

٦ ـ وفى مجال العلوم البحتة تعاملت الدار مع ٣ مؤلفين لنشر ٩ عناوين، والأول نشـرت له الدار ٦ كتب والثانـى كتابين والثالث كتاب واحد فقط.

جدول (٩) التعامل مع مؤلفى العلوم البحتة

عدد المؤلفين	عدد الكتب
١	٦
١	٢
١	١

٧ ـ أما العلوم التطبيقية فجاء نصيب التعامل مع مؤلفيها لكتابة ١٨ عنوانا بواسطة ١٥ مؤلفا. ثلاثة كان نصيب كل منهم ٣ كتب وباقى المؤلفين كان نصيب كل منهم كتاب واحد.

جدول (١٠) التعامل مع مؤلفى العلوم التطبيقية

عدد المؤلفين	عدد الكتب
٣	٣
١٢	١

ولأول مرة تتعامل الدار فى النشر مع هيئة حيث نشر للمركز الدولى للعلاج الطبيعى، ويرى مسئول النشر بالدار أن تجربة التعامل مع مؤلف هيئة غير مريحة وأن الهيئات المصرية لا تعنى ما هو دورها أو حدودها وكيفية محاسبتها مع الناشر، ولذا فلم تحاول الدار الدخول فى هذه التجربة مرة أخرى.

٨ ـ قام ١٥ مؤلفا بتأليف ١٧ عنوانا فى مجال الفنون، لم تتعامل الدار مع مؤلف أكثر من مرتين فى هذا المجال.

جدول (١١) التعامل مع مؤلفى الفنون

عدد المؤلفين	عدد الكتب
٤	٢
١١	١

٩ ـ ويجى الأدب ذو الـ ٩٥ عنوانا لتتعامل الدار مع ٥٨ مؤلفا ٤٢ مؤلفا نشرت لهم الدار

جدول (١٢) التعامل مع مؤلفى الآداب

عدد المؤلفين	عدد الكتب
١	٩
١	٧
١	٦
١	٥
١	٤
١١	٢
٤٢	١

كتاب واحد فقط فى مجالات الأدب و١١ مؤلفا نشرت لهم كتابين ومؤلف واحد نشرت له ٤ كتب وآخر نشرت له ٥ وآخر نشرت له ٦ وآخر نشرت له ٧، وأخر ٩ كتب.

١٠ ـ ونشرت الدار لـ ٦٢ مؤلفا ٩٤ عنوانا فى مجال التاريخ والجغرافيا والتراجم.

جدول (١٣) التعامل مع مؤلفى التاريخ

عدد المؤلفين	عدد الكتب
١	٦
٢	٥
١	٤
٥	٣
٩	٢
٤٤	١

حيث نشرت لـ ١٨ مؤلفا أكثر من كتاب واحد ونشرت للباقى عددا من العناوين يتدرج من عنوانين إلى ٦ عناوين.

وإذا كان توزيع المؤلفين على ما نشروه فى الدار تبعا للموضوعات التى قاموا بتأليفها يوضح أن عدد المؤلفين ٢٧٣ مؤلفا كما فى الجدول التالى والرسم البيانى التالى له.

جدول (١٤) المؤلفون الذين تعاملت معهم الدار تبعا للموضوع

الموضوع	عدد المؤلفين
المعارف العامة	٢١
الفلسفة وعلم النفس	٦
الديانات	٤٦
العلوم الاجتماعية	٣٦
اللغات	١١
العلوم البحتة	٣
العلوم التطبيقية	١٥
الفنون	١٥
الآداب	٥٨
التاريخ	٦٢
المجموع	٣٧٣

إلا أن هناك بعض المؤلفين قاموا بالتأليف فى أكثر من موضوع واحد فتكررت أسماؤهم فى الموضوعات المختلفة فإذا كان لنا أن نحسب عدد المؤلفين الذين تعاملت معهم الدار فى جميع المجالات فيوضحها الجدول التالى رقم (١٥) والذى يظهر لنا أن الدار المصرية اللبنانية تعاملت مع ٢٠٠ مؤلف فى خلال عمرها البالغ ١٣ سنة وأن أكثر مؤلف تعاملت معه هو الدكتور شعبان خليفة الذى نشرت له ١٣ كتابا ثم مؤلفين نشرت لكل منهما ١٢ كتابا وهما سيد صديق عبد الفتاح ومختار السويفى ثم ثلاثة مؤلفين نشرت لكل منهم ١١ كتابا، فتحى العشرى، شحاته محمد شحاته، محمد كامل عبد الصمد، ثم مؤلف واحد وهو أحمد عبد الله باجور نشرت له الدار ١٠ كتب... وهكذا حيث نشرت لـ ١٠٨ مؤلف عمل واحد فقط.

جدول (١٥) المؤلفون الذين تعاملت معهم الدار تبعا لعدد المرات

عدد المؤلفين	عدد العناوين
١	١٣
٢	١٢
٣	١١
١	١٠
٣	٩
٤	٨
٣	٧
٣	٦
٩	٥
١٢	٤
١٧	٣
٣٤	٢
١٠٨	١

أما بالنسبة لتوزيع المؤلفين حسب تعاملهم مع

شكل بيانى للمؤلفين الذين تعاملت معهم الدار وفقاً للموضوع

الدار سنويا فالجدول التالى رقم (١٦) يوضح لنا ذلك.

ونلاحظ أن أعلى سنة تعاملت فيها الدار مع المؤلفين هى سنة ١٩٩٧ حيث تعاملت مع ٥٠ مؤلفا منهم ٢٢ جدد أى يتم التعامل معهم لأول مرة خلال هذا العام و٢٨ قدامى سبق التعامل معهم خلال الأعوم السابقة. وباقى السنوات كما يوضحها الجدول والرسم البيانى.

أما إذا قارنا بين تعامل الدار مع المؤلف الرجل والمؤلفة المرأة وجدنا الدار تعاملت مع ١٨٠ مؤلفا و٢٠ مؤلفة وبسؤال مسئول الدار صرح بأن الدار لا تفرق بين كون العمل تقدم به إليها مؤلف أو مؤلفة، المهم هو جودة العمل وسوف نعتبر أن هذه الإجابة هى الخاصة بدار النشر ونتوجه بهذا السؤال إلى المؤلف والمؤلفة فى دراسة أخرى بإذن الله لنحلل اتجاهات التأليف بين كل منهما.

جدول (١٦) المؤلفون حسب تعاملهم مع الدار سنويا

السنة	مؤلفون جدد	مؤلفون قدامى	مجموع
١٩٨٧	٤	٠	٤
١٩٨٨	١٦	١	١٧
١٩٨٩	٧	٨	١٥
١٩٩٠	١٧	٦	٢٣
١٩٩١	١٨	٥	٢٣
١٩٩٢	١٧	١٥	٣٢
١٩٩٣	٢٥	٢١	٤٦
١٩٩٤	١٤	٢٠	٣٤
١٩٩٥	١٠	١١	٢١
١٩٩٦	١٥	٢٤	٣٩
١٩٩٧	٢٢	٢٨	٥٠
١٩٩٨	٢٣	١٧	٤٠
١٩٩٩	١٣	١٧	٣٠

وإذا تركنا كتب الكبار واتجهنا إلى كتب الأطفال وجدنا انعكاس حقيقى لمشكلة مؤلفى

شكل بيانى يوضح نسبة المؤلفين القدامى إلى المؤلفين الجدد



ورسامى كتب الأطفال فى مصر فالدار تعانى من ندرة المؤلف والرسام الجيد الذى يصلح للكتابة أو الرسم للأطفال، لذا فقد اقتصرت فى تعاملها مع ١٣ مؤلفا و١٣ رساما فقط والجدولان التاليان يوضحان عدد مرات التعامل مع كل منهم.

وكما يوضح الجدول أن أكثر مؤلف تعاملت معه الدار هو الأستاذ عبد التواب يوسف الذى كتب للدار ٧٤ عنوانا للأطفال تمثل نسبة ٣٦٪ مما نشرته الدار للأطفال. ويأتى التعامل مع باقى المؤلفين بإعداد كما يوضحها الجدول فنشرت لمؤلف ٢٦ عنوانا ولآخر ٢٠ ولثالث ١٦ ثم ١٥ وجاء ثلاثة مؤلفين نشرت لكل منهم ١٠ عناوين

جدول (١٥) المؤلفون الذين تعاملت معهم الدار تبعا لعدد المرات

اسم المؤلف	عدد المرات
عبد التواب يوسف	٧٤
وفاء أشرف	٢٦
إسماعيل عبد الفتاح	٢٠
يعقوب الشارونى	١٦
سامى البجيرمى	١٥
أحمد نجيب	١٠
حمدى عمارة	١٠
عواطف الشربينى	١٠
السيد القماحى	٥
ثريا أبو زيد	٥
هدى مصطفى	٥
هشام الصياد	٥
شفيق مهدى	٤
المجموع	٣٠٥

جدول (١٥) الرسامون الذين تعاملت معهم الدار تبعا لعدد المرات

اسم الرسام	عدد المرات
عادل البطراوى	٤٢
صالح وحيد	٢٨
محمد فايد	٢٧
منال بدران	٢٥
فريدة عويس	٢٢
سهام سليمان	١٦
محمد قطب	١٥
أسامة أحمد نجيب	١٠
عزة الحلوانى	٦
إسماعيل دياب	٥
محمد أبو طالب	٥
ثابت عبد المنعم	٣
حسن السعدى	١
المجموع	٣٠٥

ولأربعة مؤلفين ٥ عناوين ولمؤلف واحد ٤ عناوين فقط.

أما عدد الرسامين الذين تعاملت معهم الدار ١٣ رساما كما سبق القول وجاء الأستاذ عادل البطرواى أكثر تعاملا مع الدار حيث رسم ٤٢ عملا تمثل ٢٠٪ من إنتاج الدار ثم يليه صالح وحيد ٢٨ عملا ثم محمد فايد ٢٧ عملا وهكذا كما يوضح الجدول السابق.

المرحلة الثانية: المرحلة الفنية

وهذه المرحلة تتم داخل الدار أيضا ويتم فيها إعداد المخطوطة للطباعة والدار هى التى تحدد مواصفات كل كتاب ويمكن أخذ رأى المؤلف ولكنه رأى غير ملزم فيتم تحديد حجم الكتاب وكيفية الكتابة ونوعها وعدد الأعمدة داخل كل صفحة... إلخ. وتحتفظ إدارة الإنتاج بالدار بملف لكل كتاب تحت الإعداد يتضمن مواصفاته وتفصيلاته وصناعته.

ويتم فى هذه المرحلة أيضا تقدير مبدئى للتكاليف ويتوقف تحديد سعر الكتاب على تكاليفه الفعلية وعدد نسخه التى لا تزيد فى هذه الأيام ما بين ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ لكتب الكبار و٣٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ لكتب الأطفال، ومساهمة من الدار فى خفض سعر الكتب، فلا يتم إدخال حساب المؤلف والإعلانات ودراسات السوق وأية نفقات نثرية فى تقدير سعر الكتاب ويتم تحميل هذه التكاليف على المكسب النهائى للدار ككل وبالتالى فإن تكلفة كل كتاب تتوقف على تكاليفه التصنيعية وعدد النسخ المطبوعة منه. ولا تستمر المخطوطة فى هذه المرحلة مدة طويلة فطالما تم الاتفاق مع المؤلف على الموعد الذى سوف يظهر فيه الكتاب فى السوق يكون بالفعل قد انتهى إعداد المخطوط وجاهز للانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة: المرحلة التصنيعية

وفيها ينتقل المخطوط من الدار إلى خارج الدار ليتم طباعته، فالدار لا تملك مطابعاً خاصة بها ويتم التعامل مع مطابع القطاع الخاص ويتولى قسم الإنتاج بالدار متابعة المخطوط فى هذه المرحلة كما يقوم القسم بمراجعة بروفات الطباعة ويشترك المؤلف فى تصحيح هذه البروفات وتقوم الدار بشراء الورق اللازم للطباعة فى معظم الأحيان وذلك لضمان جودته ورخص سعره ولتفادى العمولات التى تأخذها المطابع فى مثل هذه الحالات.

أما إعادة الطبع لأى عنوان فتختلف إجراءاتها بين الأعمال وبعضها، ويتوقف ذلك على الاتفاق مع المؤلف والعقد المبرم بينه وبين الدار.

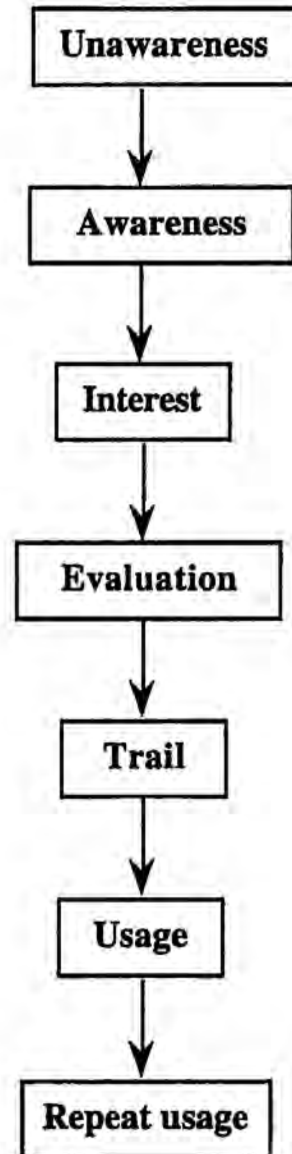
ويتم تجليد جميع نسخ الطبعة بالكامل ويتوقف نوع التجليد على نوعية الكتاب، فالبعض لابد أن يكون التجليد فيه ورقى فقط ليظهر الكتاب بسعر رخيص والبعض يلزم وجود غلاف مقوى وخاصة إذا كان العمل من المراجع كالموسوعات والقواميس والبعض يمكن أن يظهر بنوعين من التجليد: ورقى وغلاف مقوى، ولا تختلف نوعية التجليد بين الإنتاج للسوق المصرى أو الإنتاج للتصدير.

المرحلة الرابعة: المرحلة التجارية

وهى المرحلة التى ينتقل فيها الكتاب (المخطوط بعد أن أصبح كتابا) من يد الناشر إلى يد القارئ فهى مرحلة إعلان ودعاية وتسويق وبيع لهذا المنتج (الكتاب) وهى مرحلة هامة لأى سلعة أو لأى منتج وتبلغ أهميتها إلى درجة إيمان

المتخصصين فى هذا المجال بأن «الزبون» هو الأهمية الأولى لأى عمل وأن نجاح الأعمال تأتى أولا ودائما من المستفيد من هذه الأعمال ويجب على أية سلعة أن ترى كل جانب بعين «الزبون» (القارئ).

ومن المعروف أن الشراء عبارة عن إجراء يتخذه المشترى، لذا فلابد من القائم على عمليات البيع أن يحرك المستفيد نحو اتخاذ هذا الإجراء والرسم التالى(٥) يصف لنا مرحلة التقديم للمنتج والتى تساعد على تحريك المشترى نحو اتخاذ قرار الشراء للسلعة.



١ - تحرك المشترى من حالة اللامعرفة إلى المعرفة وبالنسبة للنشر يكون معرفة المشترى لعناصر المنتج مثل المؤلف - الموضوع - شكل الغلاف... إلخ، والتقديم هنا الذى يسبق البيع يهدف إلى نقل المشترى إلى حالة المعرفة العامة.

٢ - نقل المشترى من حالة المعرفة إلى حالة الاهتمام وهذا الاهتمام قد يكون سلبيا وقد يكون إيجابياً، لذا فإن التقديم فى هذه المرحلة هدفه كسب انتباه المشترى من خلال الرسالة التى تقدم وإيجاد اهتمام إيجابى لهذا المنتج.

٣ - وهى خطوة يخرج فيها المشترى من مجرد الاهتمام الفردى الإيجابى إلى اهتمام أكبر يتمثل فى تقييمه لاحتياجه لهذا المنتج بين احتياجاته الأخرى، لذا فيجب أن يركز التقديم الذى يسبق عملية البيع على مواقف تشجع المشترى على بدء حالة من التفكير والتركيز على احتياجاته الضرورية ومتطلباته لهذا المنتج.

٤ - فى هذه الخطوة يتحرك المشترى من حالة التفكير إلى العمل وفى النشر تعنى اتخاذ قرار بالتعرف على هذه العمل، لذا فالتقديم هنا يقدم الاقتراحات والتخفيضات والتسهيلات لاقتناء هذا العمل.

٥ - يخرج المشترى فى هذه الخطوة عن نطاق الاختيار إلى الاستخدام فيأخذ المشترى خطوة نحو استخدام هذا العمل يمكن أن تتمثل فى النشر بتصفح هذا العمل أو تصفح قائمة محتوياته أو تصفح أية نبذات عنه كتبت فى أية وسيلة إعلانات... إلخ.

٦ ـ خطوة الشراء الفعلى أو ما يطلق عليها إعادة الاستخدام وهى تتمثل فى الاختيار الطبيعى السريع لهذا المنتج وهو الهدف النهائى لأى تقديم أو دعاية وإعلان.

وبهذا يمكننا القول بأن عملية التسويق نظام «وأن أى نظام تسويقى له شقان أساسيان، الشق الأول تجارى وموجه بصفة رئيسية إلى مواقع بيع الكتب والمكتبات، أما الشق الآخر فيوجه للأفراد وهم عامة المجتمع والأسواق التى تهتم بموضوع الكتاب، ولإنجاح كتاب ما لابد من اتباع نظام معين فى تسويقه يعتمد على عدة عوامل منها: تفهم مفاهيم البيع، إخراج الغلاف الجيد، الدعاية، الترويج والإعلان، أساليب البيع، اتباع برنامج محدد للتسويق»(٦).

وبالنسبة للدار المصرية اللبنانية فنجدها متفهمة لهذه الأهمية للجانب أو النظام التسويقى ولكنها فى تطبيقه على أرض الواقع قد لا يسير بهذه الطريقة النظرية فنجد الدار تهتم بالكتاب كمنتج نهائى فتهتم باختيار المؤلف والموضوع ونوعية الورق والطباعة وإخراج الغلاف ولا نجد قائمة للتصويبات أو الأخطاء المطبعية... وما إلى ذلك من عوامل إنتاج المنتج نفسه ولكن الجانب الآخر من عملية التسويق والذى يتمثل فى الدعاية والإعلان والبيع... إلخ، فنجد أن الدار لا تقوم بالدعاية عن كل كتاب لأنها عملية مكلفة للغاية وخصوصا إذا تم الإعلان فى الصحف والدوريات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة فلا تتحمل ميزانية أى دار تكاليف الإعلان عن كل كتاب تصدره أو حتى الإعلان عن الدار ذاتها.

النسخ المجانية هى وسيلة الإعلان الفعالة فى السوق المصرى حيث تصل هذه النسخ أحيانا إلى ١٠٠ نسخة ويكون نصيب المؤلف منها ٥٠ نسخة وتوزع على الصحفيين وأساتذة الجامعات والمتخصصين فى المجال الموضوعى للكتاب.

الوسيلة الإعلانية الأخرى والتى تهتم بها الدار بصورة كبيرة هى المعارض سواء المحلية أو الدولية فقد حرصت الدار منذ إنشائها على الاشتراك فى معارض الكتب الشهيرة فى الدول العربية وأهمها معارض الشارقة، أبو ظبى، الكويت، الرياض، عمان، قطر، البحرين، سوريا، الأردن، ليبيا، تونس، المغرب، لبنان، وبالطبع معرض القاهرة الدولى. كما حرصت على الاشتراك فى بعض المعارض الدولية وأهمها فرانكفورت، كوالالمبور، بولونيا الدولى لكتب الأطفال. إلى جانب المعارض الخاصة التى تقام فى مؤسسة أو هيئة أو جامعة.... إلخ، أو المعارض التى تقام ضمن فعاليات المؤتمرات العلمية.

وقد حصدت الدار من بعض هذه المعارض جوائز عديدة منها اختيارها أفضل ناشر عربى من مصر فى معرض الشارقة للكتاب ١٩٩٧ واختيرت أحسن ناشر من مصر فى معرض القاهرة الدولى ١٩٩٧، كما حصلت على جائزة أحسن ناشر لكتب الأطفال من المجلس الأعلى للثقافة عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ وحصلت على أحسن ناشر لكتب المكتبات والمعلومات من الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨.

كما تقوم الدار بطباعة قوائم كاملة بمطبوعاتها كوسيلة إعلانية أخرى وتحرص على طباعها سنويا وترسلها إلى المكتبات ومراكز المعلومات والمؤلفين والموزعين كما توزعها على الجمهور المشترى فى المعارض.

أما الندوات واللقاءات حول كتاب أو مع مؤلف الكتاب لا تأتى بفائدة مرجوة للتوزيع فى السوق المصرى فما زالت اللقاءات والندوات حول الكتب

لا تشد انتباه القارئ المصرى أو لا تقوم بالتأثير الكافى عليه.

أما طرق البيع فإن الطلبيات اليومية يكون لها النسبة الأكبر فى البيع والتوزيع ولا تستغرق عملية إرسال الطلبية لأى جهة أكثر من يومين أو ثلاثة أيام وللدار مندوبو مبيعات سواء داخل القاهرة الكبرى أو خارجها والمندوب لا يحمل كتب ولكن معه قائمة مطبوعات الدار وعليه مجرد تجميع أوامر التوريد وتحصيل أثمان أو شيكات متأخرة وقد يستعان به فى دراسة سوق جديدة للنشر وللتوزيع.

أما التوزيع خارج مصر فيتم الاعتماد على الموزعين والمعارض التى تشترك فيها الدار وتحاول الدار أن تكون نسبة الخصم على إنتاجها خارج مصر أكبر من الداخل وذلك لكى تنافس فى تواجد الكتاب المصرى بالخارج ولتجارب عمليات تزوير الكتاب المصرى فيمكن أن تصل نسبة الخصم إلى ٥٠٪ خارج مصر ولا تزيد داخل مصر على ٣٠٪.

ومسألة الرقابة على تصدير الكتب فى مصر لا تسبب مشكلة ولكن الرقابة فى البلاد الأخرى وخاصة العربية أحيانا تسبب تعطيل وإجراءات طويلة ومكلفة أما فى مصر فيعتمد دائما على اسم الناشر فى السوق طالما أنه أصبح من المصدرين فإن الإجراءات تكون بسيطة وروتينية. المشكلة فى مصر تأتى فى حالة الاستيراد فلا توجد إعفاءات ورسوم الضرائب تصل إلى ١٢٪ ورسوم التخليص تصل إلى ١٥٪ هذا بخلاف المصروفات النثرية.

أما عن التوزيع للآخرين فإن الدار تختار الناشرين سواء داخل مصر أو خارجها التى تتعامل معهم وتحرر عقد للتوزيع وتعامل إنتاجها معاملة إنتاج الدار من ناحية الدعاية والإعلان والتوزيع.

وفى مجال التوزيع من خلال الإنترنت فترى الدار أن هناك صعوبة فى توصيل الكتاب لمن يريده فمشاكل الإرسال وتحصيل ثمنه سوف تكون أغلى كثيرا من ثمن الكتاب الواقعى وسوف تقوم الدار بعمل موقع لها على الإنترنت للدعاية والإعلان فقط.

وفى النهاية يمكننا أن نقول إن الدار المصرية اللبنانية تنشر كتبا ولا تنشر دوريات وتنشر كتبا مطبوعة فقط وهذا هو مجال تخصصها كتب مطبوعة وبسؤال الأستاذ محمد رشاد عن الأوعية التكنولوجية ومنافستها للكتاب المطبوع رأى أن الكتاب المطبوع سيظل إلى ما لانهاية هو المصدر الأساسى للثقافة ولا تستطيع أية وسيلة تكنولوجية منافسته فالعلاقة المباشرة بين القارئ والكتاب الذى يمسكه بيده لايستطيع أن يشعر بها أى شخص يقلب فى كتاب بواسطة وسيط هو وسيلة تكنولوجية لابد لها من جلسة وإضاءة ومكان محدد وتوصيلات كهربائية وإلكترونية... إلخ، بالإضافة إلى أن الإنسان الفقير فى مصر أو فى العالم العربى لا يملك حاسباً آلياً بل يمكنه أن يستعير الكتاب المطبوع من مكتبة عامة أو مدرسية أو .... إلخ، وربما يتفق فى هذا الرأى مع ما ذكره محمد أمان حيث قال «إن للكتاب مكانة خاصة يحتلها بدون منافس فى عالم النشر كما أنه توجد وسائل نشر أخرى غير الكتب ثبت أنها أصلح وأسرع وأسهل استحداثا واستيعابا لأشكال وأحجام معينة من البيانات والمعلومات. فالكتاب الذى سيقرأ من أوله إلى آخره والذى سيباع منه آلاف النسخ سيوزع بطريقة النشر التقليدية وهى أرخص ثمنا وأخف حملا وأصغر حجما ولا تحتاج إلى أجهزة خاصة من أجل استعمالها كما أنها جميلة الشكل والإخراج. لذلك لا نعتقد بأنها ستزول أو تختفى من عالم النشر أو سيحل محلها أى شكل من

أشكال تكنولوجيا الحاسبات الحالية. وتعتبر المنافسة التى سينافسها الكتاب فى المستقبل منافسة غير مباشرة تمثلها تفوق عادات اللعب بالألعاب الإلكترونية وألعاب التسلية المرتكزة على تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية على عادات القراءة. والكتاب ليس غريباً على هذه المنافسة كما نعرف من خبرات القرن الماضى والعقود السابقة حين ظهرت وسائل ترفيه مثل الألعاب الرياضية، سواقة السيارات، دور السينما، الراديو، التلفزيون وغيرها من وسائل التسلية والترفيه والتى أخذت قراء كثيرين بعيدا عن قراءة الكتب. وقد تخطى الكتاب هذه العقبات عقبة تلو الأخرى وعاش بعد كل هذه المنافسات لدرجة أنه يمكن القول بأن التلفزيون قد تسبب فى إنعاش حركة القراءة بدلا من إحباطها»[٧].

الاستشهادات الببليوجرافية:

١ ـ قوائم الناشرين ودورها فى تسويق مطبوعات دار النشر: دراسة تحليلية لقوائم مطبوعات المكتبة الأكاديمية/ حسناء محمود محجوب. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. ع٦ (١٩٩٦). ص ٩٧.

٢ ـ نشر الكتب فى المؤسسات الصحفية: دراسة ميدانية لمركز الأهرام للترجمة والنشر/ حسناء محمود محجوب. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. ع٣ (١٩٩٥). ـ ص ٦٩.

٣ ـ دار الشروق: دراسة ميدانية تحليلية/ حسناء محجوب ـ عالم المعلومات والمكتبات والنشر ـ مج١، ع١ (يوليو ١٩٩٩) ـ ص ص ١٣١ ـ ٢١٢.

٤ ـ قائمة مطبوعات الدار المصرية اللبنانية/ الدار. القائمة الأولى ١٩٨٨ ـ القائمة الثانية عشرة ١٩٩٩. ١٢ج.

٥ ـ Marketing in publishing/ Patrick Forsyth, with Robin Birn. - 1st. Ed. - London: Routledge, 1997. - PP 52 - 54.

٦ ـ الكتاب: تحريره ونشره/ موريس أبو السعد ميخائيل. ط٢، مزيدة ومنقحة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٧. (مطبوعات الملك فهد الوطنية، السلسلة الثانية؛ ٢٥). ص ٣٠٠.

٧ ـ النشر الإلكترونى وتأثيره على المكتبات ومراكز المعلومات/ محمد محمد أمان. المجلة العربية للمعلومات. مج٦، ع١ (١٩٨٥). ص ٢٠ ـ ٢١.



الإنترنت فى ضوء الإنتاج الفكرى العربى؛ وراقية مختارة

إعداد

عبد الرحمن فراج

قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب

جامعة القاهرة - فرع بنى سويف

تمهيد

مع ذيوع الإنترنت وانتشارها وازدياد عدد المستفيدين منها فى العالم العربى - على كافة المستويات، ومع ازدياد الإنتاج الفكرى العربى نفسه المنشور حول الإنترنت وبرمجياتها وخدماتها ومدى الإفادة منها ومصادر المعلومات المتاحة بها ومشكلات وأخلاقيات التعامل معها... إلى آخر ذلك من الموضوعات ذات الصلة، أصبحت هناك حاجة للتعرف على هذا الإنتاج ومحاولة حصره وتجميعه.

ومع عدم وجود أى حصر وراقى حتى الآن - فى حدود علمنا - لهذا المجال، ومع تعاظم الإنتاج الفكرى العربى المنشور حوله - على ما سبق، تهدف هذه الوراقية إلى تقديم صورة أولية عن الإنتاج الفكرى العربى المنشور حول الإنترنت، اعتمادا على قائمة مختارة من الكتب وبحوث المؤتمرات ومقالات الدوريات.

وقد تم ترتيب الوراقية وفقا لتقسيمات موضوعية مخصصة تتفق وطبيعة هذا الموضوع، فيما رتبت الوثائق تحت هذه التقسيمات هجائياً وفقا لأسماء المؤلفين، وبالعناوين للوثائق التى لا مؤلف لها.

قائمة التقسيمات الموضوعية

الوراقية

أخلاقيات الإنترنت

(١) مبروكة عمر المحيريق

خدمات المعلومات وشبكة الإنترنت والمخاوف المصاحبة لها. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨ .

(٢) محمد مجاهد الهلالى ومحمد ناصر الصقرى

أخلاقيات التعامل مع شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت». الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج ٦، ع ١١ (يناير ١٩٩٩). ص ص ١٢١ ـ ١٤٠.

(٣) هانى العمد

محاذير استخدام الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨ .

الأدب على الإنترنت

(٤) أحمد فضل شبلول

أدباء الإنترنت أدباء المستقبل. ط١. الرياض: دار المعراج، ١٩٩٧ . ٢٠٨ ص.

الاستشهاد المرجعى

(٥) عايدة نعمان وبغدانة الحجار

توثيق المعلومات على الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨ .

(٦) يسرية زايد

الوثائق الإلكترونية على الإنترنت؛ محاولة دولية لتقنين الإرجاعات الببليوجرافية لها. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج٦، ع٢ (يوليو ١٩٩٩). ص ص ٦٩ ـ ٨٢.

الإفادة من الإنترنت

(٧) حسن محمد السعفى ومها أحمد غنيم

شبكة الإنترنت العالمية واستخداماتها فى المكتبات ومراكز المعلومات. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(٨) حليمة على خوجة

استعمال شبكة الإنترنت فى المراكز الاستشفائية الجامعية الجزائرية، مع تطور منهجية البحث فى العلوم الطبية وطرق العلاج؛ (مدينة قسنطينة نموذجاً). فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٩) ربحى مصطفى عليان ومنال كمال القيسى

استخدام شبكة الإنترنت فى مكتبة جامعة البحرين. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(١٠) عبد الكريم ناشرو وجاسم محمد جرجيس

استخدام أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات اليمنية بمدينة صنعاء لشبكة الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١١) فيدان عمر مسلم

استخدام «الإنترنت» فى شبكة الجامعات المصرية. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٢) محمد جلال سيد غندور

استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود للإنترنت؛ دراسة تحليلية. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج٦، ع٢ (يوليو ١٩٩٩). ص ص ٨٣ ـ ١٣١.

(١٣) ناديا عوف

مزايا وعيوب استخدامات شبكة الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٤) نبيل عبد الله قمصانى

الاتجاهات السلوكية لمستخدمى قواعد المعلومات والمنتجين لها. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٥) نوال محمد عبد الله

اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة نحو الإنترنت. عالم المعلومات والمكتبات والنشر. مج١، ع١ (يوليو ١٩٩٩). ص ص ٨١ ـ ١٠٦.

الإنترانت

(١٦) حازم عبد العظيم

الإنترنت والإنترانت واللغة العربية. الرياض: جمعية الحاسبات السعودية، ١٩٩٨. محاضرة غير منشورة.

(١٧) عبد اللطيف بن عبد الرحمن الشعيبي

دليلك إلى الإنترنت والإنترانت؛ خطوة بخطوة. ط١. [د. م.]: ع. ع. الشعيبي، ١٩٩٦. ٧٩ ص.

(١٨) مصطفى محمد العباسي ونزار معروف

نموذج لاستخدام الإنترنت والإنترانت في المكتبات. في: المؤتمر العربي التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومي: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٩) نظامان لتشغيل شبكات إنترانت. إنترنت

العالم العربي. س١، ع١ (أغسطس ـ سبتمبر). ص ص ١٨ ـ ١٩.

الإنترنت (عام)

(٢٠) إبراهيم عبد الموجود حسن

الإنترنت وعولمة المعرفة. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. مج٣، ع٣ (سبتمبر ١٩٩٨). ص ص ٩٤ ـ ١٠٨.

(٢١) أحمد باسل الخشى

شبكة إنترنت. في: محاضرات ندوة المعلومات الثانية. دمشق: مركز المعلومات القومي، ١٩٩٥.

(٢٢) المنجي عبد النبي

الإنترنت؛ ضرورات العصر ومتطلعات الواقع. في: المؤتمر العربي التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومي: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٢٣) الإنترنت؛ العالم شارع واحد. تجارة الرياض. س ٣٦، ع ٤١١ (ديسمبر ١٩٩٦). ص ص ١٤ ـ ٢٠.

(٢٤) بشار عباس

تكنولوجيا المعلومات في شبكات الاتصالات الدولية. في: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل؛ القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(٢٥) بهاء شاهين

شبكة الإنترنت. مراجعة مجدي محمد أبو العطا. ط٢. القاهرة: كمبيو ساينس، ١٩٩٦. (سلسلة تيسير علوم الحاسب؛ ١٧).

(٢٦) جيتس، بيل ومايرفولد، ناثان ورينرسون، بيتر

المعلوماتية بعد الإنترنت؛ طريق المستقبل. ترجمة

عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة، ٢٣١).

(٢٧) حسين مصيلحى سيد أحمد

إنترنيت؛ الطريق السريع للمعلومات. مجلة كلية الملك عبد العزيز الحربية. ع٣٦ (أبريل ـ مايو ١٩٩٦). ص ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢٨) خالد محمود عبد الغنى

رحلة إلى عالم الإنترنت. ط١. القاهرة: خ. م. عبد الغنى، ١٩٩٧.

(٢٩) زين عبد الهادى

استخدام شبكة الإنترنت Internet فى المكتبات العربية. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج٢. ع٣ (يناير ١٩٩٥). ص ص ١٣٤ ـ ١٤٥.

(٣٠) طريف آقبيق

الإنترنت؛ المعلومات الشاملة للبشرية جمعاء. ط١. دمشق؛ بيروت: دار الإيمان، ١٩٩٦. ٢مج (٤٦٢ص).

(٣١) فاروق العامرى

الشبكة العالمية للمعلومات؛ الإنترنت. ط١. القاهرة: معهد ناصر للدراسات الإلكترونية، ١٩٩٧. (الشبكة العالمية للمعلومات؛ ١)

(٣٢) فاروق حسين

الإنترنت. الشبكة الدولية للمعلومات. بيروت: دار الراتب، ١٩٩٧.

(٣٣) فهد بن عبد الله اللحيدان

الإنترنت = Internet؛ شبكة المعلومات العالمية. ط١. الرياض: ف. ع. اللحيدان، ١٩٩٦. ١٩٩ ص.

(٣٤) فهمى طلبة

الإنترنت؛ طريق المعلومات السريع. القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٩٦.

(٣٥) كرومليش، كريستيان

ألفباء الإنترنت. بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٦.

(٣٦) محمد حسن عمر

الإدارة والتقنية؛ شركاء فى مواجهة تحديات عصر الإنترنت. الرياض: م. ح. عمر، ١٩٩٧. ٢٣٨ ص.

(٣٧) محمود محمود عفيفى

الإنترنت؛ الشبكة البينية العالمية للمعلومات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س١٧، ع٢ (أبريل ١٩٩٧). ص ص ١٢٠ ـ ١٣٧.

(٣٨) منصور بن فهد صالح العبيد

الإنترنت = Internet؛ استثمار المستقبل. ط١. الرياض: م. ف. العبيد، ١٩٩٦. ١٤٨ ص.

(٣٩) هانى الدريعى

الإنترنت عبر الأقمار الصناعية. عربيوتر. س٩، ع٨٧ (ديسمبر ١٩٩٧). ص ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٤٠) هيثم نيازى فهمى

رحلة عبر الشبكة الدولية للإنترنت. ط١. [د. م.: د. ن.]، ١٩٩٦.

الإنترنت فى العالم العربى

(٤١) إطلالة على الإنترنت فى السعودية. عربيوتر. س٩، ع٨٧ (ديسمبر ١٩٩٧). ص ص ١٥ ـ ١٦.

(٤٢) بشار عباس

إنترنت والاستراتيجية العربية للمعلومات؛ الواقع

والطموحات. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٤٣) جاسم محمد جرجيس ومحمد أحمد السنبانى

اليمن والإنترنت؛ دراسة ميدانية لتقويم خدمات الإنترنت واستخداماتها. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٤٤) حسانة محيى الدين

الإنترنت فى لبنان. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل؛ القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(٤٥) شادية عبد المنعم محمد أحمد

تصميم وإنشاء مركز معلومات المرأة فى السودان واستخدام الإنترنت والتقنيات الحديثة لتبادل المعلومات والخبرات عربيا. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٤٦) عامر إبراهيم قنديلجى

شبكة المعلومات المحوسبة العالمية (إنترنت) وتأثيراتها فى الثقافة العربية والإسلامية. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٤٧) عبد الحفيظ طاشور

الاستراتيجية الجزائرية فى مجال الإنترنت؛ الإشكالات القانونية والأبعاد السياسية. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٤٨) عبد الرحمن فراج وأيمن محمد المصرى

المملكة العربية السعودية على الإنترنت. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج٤، ع١ (مايو ـ أكتوبر ١٩٩٨). ص ص ٦٦ ـ ٩٣.

(٤٩) عبد القادر الكاملى وعدنان الحسينى

البلدان العربية تنطلق نحو عصر إنترنت. إنترنت العالم العربية. س١، ع١ (أغسطس ـ سبتمبر ٩٩٧). ص ص ٢٤ ـ ٣٠.

(٥٠) عبد الكريم شمسان

المركز الوطنى للمعلومات والإنترنت فى اليمن. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ١٩٩٨.

(٥١) عدنان الحسينى

أفضل ٢٥ موقعاً عربياً. إنترنت العالم العربى. س١، ع٥ (فبراير ١٩٩٨). ص ص ٣٤ ـ ٣٨.

(٥٢) عصام الدين حسن عثمان

التخطيط لإنشاء النظام الوطنى للمعلومات ورسم سياسات استخدام الإنترنت فى السودان. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٥٣) عماد نصر الله

مركز المعلومات الأوروبى فى فلسطين. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٥٤) عمر عباس شريف

استخدام شبكة الإنترنت فى المكتبات ومراكز المعلومات؛ تجربة السودان. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

الإنترنت فى المتاحف

(٥٥) أول متحف مصرى للفن التشكيلى يرتبط بشبكة الشبكات العالمية. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج٣، ع٥ (يناير ١٩٩٦). ص ٢٥٠.

الإنترنت فى المراكز الإعلامية

(٥٦) عبد الرحمن سعد

الإنترنت وإنترنت الهيئة العامة للاستعلامات؛ دراسة حالة. فى: المؤتمر القومى الثانى لأخصائيى المعلومات والمكتبات والأرشيف تحت شعار «المكتبة أداة التنمية الشاملة»، ٢٨ ـ ٣٠ يونيو ١٩٩٨. القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨.

(٥٧) عبد الرحمن سعد

تجربة الإنترنت فى الهيئة العامة للاستعلامات وربطها بالمكاتب الخارجية. فى: المؤتمر العلمى الرابع لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات نحو تطوير مصادر المعلومات الإلكترونية العربية لمواجهة التحدى الحضارى، القاهرة: ١٠ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٦. القاهرة: الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، ١٩٩٦.

(٥٨) محمد مصباح كلو وفرحان قائد البحم

وسائل الإعلام اليمنية؛ مواقعها واستخداماتها لشبكة الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

الإنترنت فى المكتبات ومرافق المعلومات (عام)

(٥٩) حامد الشافعى

الإنترنت وشىء من قضاياها فى المكتبات ومراكز المعلومات. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد

العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(٦٠) ظافر أبو القاسم بديرى

دور المكتبات فى مواجهة الإنترنت. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(٦١) عبد اللطيف صوفى

إنترنت الـ 2000؛ أهميتها فى المكتبات وسبل مواجهتها. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٦٢) مكرم صديق العبيد

المكتبة فى عصر الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٦٣) وفاء عشم الله غبريال

توجهات مراكز المعلومات بالمراكز الحديثة نحو الإنترنت؛ تجربة مراكز التوثيق والمعلومات. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

الإنترنت فى المكتبات العامة

(٦٤) عبد اللطيف صوفى

الإنترنت؛ إمكاناتها، وأدواتها، وجدواها فى المكتبات العامة. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

الإنترنت فى المكتبات المتخصصة

(٦٥) فردوس عبد المنعم منصور

المكتبة المتخصصة وطريق المعلومات السريع. فى: المؤتمر القومى الثانى لأخصائيى المعلومات والأرشيف تحت شعار «المكتبة أداة التنمية الشاملة»، ٢٨ ـ ٣٠ يونيو ١٩٩٨. القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨.

الإنترنت فى المكتبات المدرسية

(٦٦) أمنية مصطفى صادق

إعداد موقع للمكتبة المدرسية العربية على الإنترنت. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج٦، ع١١ (يناير ١٩٩٩). ص ص ١٠٣ ـ ١٢٠.

(٦٧) أمنية مصطفى صادق

شبكات المعلومات ودورها فى تطوير المكتبات المدرسية. فى: الندوة المصرية حول المكتبات المدرسية فى مصر وسبل تطويرها، القاهرة: ٢ ـ ٣ مارس ١٩٩٨. القاهرة: اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة: بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، ١٩٩٨.

(٦٨) منى محمد على الشيخ

الإنترنت والمكتبة المدرسية. رسالة المكتبة. مج٣٢، ع١ (آذار ١٩٩٧). ص ص ٢٤ ـ ٣٣.

البحث العلمى والإنترنت

(٦٩) أبو بكر محمود الهوش

شبكة الإنترنت وقطاع الثقافة والبحث العلمى. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٧٠) ناصر عبد الرزاق الملا جاسم

دور الإنترنت فى تطوير آفاق البحث فى التاريخ الإسلامى. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

برمجيات الاتصال

(٧١) محيى الدين الخطيب

طرق الاتصال مع شبكة الإنترنت وأدوات الإنترنت (البرمجيات). فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٧٢) سامر الأحمر

برمجيات وتجهيزات الاتصال بالإنترنت وتجربة المركز المعلومات القومى فى خدمة المعلومات الفورية. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٧٣) سهير إبراهيم حسن

برمجيات وتجهيزات الاتصال بالإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

البريد الإلكترونى

(٧٤) أمنية مصطفى صادق

البريد الإلكترونى فى المكتبة وأثره على الاتصال العلمى. فى: النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر: المؤتمر العلمى الثامن لمركز بحوث ونظم خدمات المعلومات. القاهرة: مركز بحوث ونظم خدمات المعلومات، بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٩.

(٧٥) مجموعات التعارف والبريد الإلكترونى. الكمبيوتر والتكنولوجيا. ع٧٠ (سبتمبر ١٩٩٧). ص ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٧٦) ناصر بن صالح الزايد

الإنترنيت من خلال البريد الإلكترونى. الرياض: دار الخريجى، ١٩٩٦. ١٦٢ص.

(٧٧) خالد زرقة

أربعة برامج لبريد إنترنت العربى. إنترنت العالم العربى. س١، ع١ (أغسطس ـ سبتمبر ١٩٩٧). ص ص ٤٠ ـ ٤٣.

تاريخ الإنترنت

(٧٨) شوقى سالم

تأريخ شبكة الإنترنت، مع قائمة مصطلحات مختارة. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج٥، ع١٠ (يوليو ١٩٩٨). ص ص ٢١٧ ـ ٢٢٤.

التجارة على الإنترنت

(٧٩) خالد زرقة

التجارة والتسوق الآمن عبر إنترنت. إنترنت العالم العربى. س١، ع١ (أغسطس ـ سبتمبر ١٩٩٧). ص ص ٤٤ ـ ٤٧.

(٨٠) منصور بن فهد صالح العبيد

أسرار التسويق والاستثمار لرجال الأعمال فى الإنترنت. الرياض: م. ف. العبيد، ١٩٩٧. ٢٢٩ ص.

(٨١) هودسون، آن مارى

الخطوات العملية لوضع شركتك على شبكة إنترنت. إنترنت العالم العربى. س١، ع١ (أغسطس ـ سبتمبر ١٩٩٧). ص ص ٥٤ ـ ٥٧.

تعليم الإنترنت

(٨٢) أرليفن، جونى [وآخ].

الإنترنت للمبتدئين. [بيروت]: دار المشاعل، ١٩٩٧.

(٨٣) تريتر، ماريتا

كيف تستعمل الإنترنت. رسوم ستيف برادشو؛ ترجمة مركز التعريب والترجمة. ط١. بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٦.

(٨٤) سعود صالح كاتب

إنترنت؛ المرجع الكامل. ط١. واشنطن: س. ص. كاتب، ١٩٩٧. ٤١٦ ص.

(٨٥) عوض منصور وجمال سالم

شبكة إنترنت؛ دليلك السريع للاتصال بالعالم. عمان، الأردن: دار البشير، ١٩٩٦. ١٣٢ ص.

(٨٦) ليفينى، جون وباروودى، كارول ويانج، مارجريت ليفينى

الإنترنت للمبتدئين. ترجمة فوزى عبد المنعم. ط١. الرياض: مكتبة جرير، ١٩٩٧. ٤٣٨ ص.

تقييم المعلومات

(٨٧) مود أسطفان هاشم

منهجية ومقاييس تقويم المواقع على الشبكة العالمية العنكبوتية «الوب». فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الأستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٨٨) هشام محمود عزمى

Internet information sources; a proposed criteria for evaluation. Arab Journal of Library & Information Science. Vol. 18, no. 1 (Jan. 1998) pp. 4 - 35

تنظيم المعلومات

(٨٩) إبراهيم جاسم لورى

الفهرست الإلكترونى؛ مشروع جامعة الخليج العربى. فى: المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم)، حول: المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات. تونس: الاتحاد

العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٩.

(٩٠) أيمن محمد المصرى

استخدام رموز التصنيف فى استرجاع المعلومات المتاحة على الإنترنت. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل؛ القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(٩١) بشار عباس

الفهرسة والبحث عن المعلومات فى شبكات الاتصالات الدولية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مـج٤، ع١ (مايـو ـ أكتوبر ١٩٩٨). ص ص ٤٧ ـ ٦٥.

(٩٢) حازم عبد العظيم

تخزين واسترجاع المعلومات باللغة العربية من منظور الإنترنت والإنترانيت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٩٣) محمد محمود قوطة ووليد أحمد حسن

بناء آلة بحث باللغة العربية تعتمد على تصنيف ديوى العشرى. فى: المؤتمر العلمى الرابع لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات نحو تطوير مصادر المعلومات الإلكترونية العربية لمواجهة التحدى الحضارى، القاهرة: ١٠ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٦. القاهرة: الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، ١٩٩٦.

(٩٤) مصطفى أمين حسام الدين

الضبط الببليوجرافى القومى والإنترنت؛ النشرة العربية للمطبوعات؛ نموذج لمشروع تطبيقى. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٩٥) عامر حقى عبد الرازق

التكشيف الآلى للنصوص بلغتها العربية الطبيعية والإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٩٦) سعاد بو عناقة

تجربة الفهرس الجزائرى للأطروحات على الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(٩٧) هيلا الصالح

فهرسة ملفات الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

تنمية المقتنيات والإنترنت

(٩٨) عفاف محمد خير موسى

تأثير النشر الإلكترونى على تنمية المجموعات.

فى: المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم)، حول: المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات. تونس: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٩.

(٩٩) نوال محمد عبد الله وسناء المقدم

النشر الإلكترونى وبناء وتنمية المقتنيات فى المكتبات المتخصصة. فى: المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم)، حول: المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونية وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات. تونس: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٩.

خدمات المعلومات

(١٠٠) حشمت قاسم

الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات. دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات. ع٢ (١٩٩٦). ص ص ٤٤ ـ ٨٨.

(١٠١) زكى حسين الوردى

خدمات المكتبات والمعلومات على الإنترنت ومردوداتها على المكتبات الجامعية. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٠٢) عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ

الإنترنت؛ تقنيات وخدمات. الرياض: المجلة العربية، ١٩٩٨. ٣٢ص. (كتيب المجلة العربية؛ ١٠).

الدوريات الإلكترونية

(١٠٣) سهير طه صالح

المجلات الإلكترونية. فى: المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم)، حول: المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات. تونس: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٩.

(١٠٤) شوقى سالم

مسيرة النشر الإلكترونى للمجلات العلمية والفحص المباشر لها على شبكة الإنترنت أو على الأقراص المليزرة. فى: النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر: المؤتمر العلمى الثامن لمركز بحوث ونظم خدمات المعلومات. القاهرة: مركز بحوث ونظم خدمات المعلومات، بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٩.

شبكات المعلومات

(١٠٥) سيدة ماجدة محمد

هل تصبح الإنترنت بديلا عن الشبكة العربية للمعلومات. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٠٦) عبد المالك بنى السيتى

الشبكة العربية والإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

الشبكة العنكبوتية العالمية

(١٠٧) بيرى، باول ج.

أسرار النسيج العنكبوتى العالمى. عرض وتحليل عبد الله حسين متولى. دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات. س١، ع١ (يناير ١٩٩٨). ص ص ١٩٧ ـ ٢٠٤.

(١٠٨) هشام فتحى

النشر التفاعلى؛ نموذج الوب. فى: المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم)، حول: المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات. تونس: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٩.

الصفحات الخاصة

(١٠٩) عبد الرحمن المطرف

The World Wide Web; the design ond development of a Saudi Arabion student home page at Southern Illinois University at Carbondale. Carbondale: Southern Illinois University, 1995. Vi, ca. 286 Leaves. M. S.c. Thesis.

الصناعة على الإنترنت

(١١٠) جمال الدين نور الدين

استخدام شبكة الإنترنت فى الوصول إلى المعلومات الصناعية. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

الطب على الإنترنت

(١١١) عبد الحميد بسيونى عبد الحميد

شبكة إنترنت والطب؛ للأطباء والصيادلة = Internet and Medicine. القاهرة: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، [إيداع ١٩٩٧]. ٢٤٠ ص.

قواعد البيانات

(١١٢) حسانة محيى الدين

قواعد البيانات على الإنترنت والإفادة منها. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١١٣) سميرة طه صالح

قواعد البيانات فى الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١١٤) عبد الرزاق مصطفى يونس

قواعد البيانات على الأقراص المتراصة CD-ROM فى المكتبات الجامعية وتهديد الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١١٥) هشام فتحى

نشر قواعد البيانات على شبكة (ويب)؛ نموذج دليل المكتبات الأجنبية فى مصر. فى: النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر: المؤتمر العلمى الثامن لمركز بحوث ونظم

خدمات المعلومات. القاهرة: مركز بحوث ونظم خدمات المعلومات، بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٩.

محركات البحث

(١١٦) خالد محمد رياض

دور محركات البحث فى نشر الوثائق على الإنترنت. فى: النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر: المؤتمر العلمى الثامن لمركز بحوث ونظم خدمات المعلومات. القاهرة: مركز بحوث ونظم خدمات المعلومات، بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٩.

مصادر المعلومات

(١١٧) إيمان العوضى

مصادر المكتبة فى شبكة الإنترنت. فى: المؤتمر السنوى الرابع لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربى، الكويت: ١٦ ـ ١٨ أبريل ١٩٩٦. الكويت: جامعة الكويت: بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، ١٩٩٦.

(١١٨) عبلة حسن الأفندى

مصادر المعلومات الإلكترونية كوسيلة للترابط الاجتماعى. فى: المؤتمر العلمى الرابع لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات نحو تطوير مصادر المعلومات الإلكترونية العربية لمواجهة التحدى الحضارى، القاهرة: ١٠ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٦. القاهرة: الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، ١٩٩٦.

المكتبيون والإنترنت

(١١٩) خالد راشد

أمناء المكتبات المدرسية والإنترنت. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربيــة بـين الواقع والمستقبل؛ القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(١٢٠) خالد محمد إمام الحلبى

الاحتياجات التدريبية لأمناء المكتبات وإخصائيى المعلومات فى مصر للتعرف على أنماط واستخدام النشر الإلكترونى. فى: المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم)، حول: المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات. تونس: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٩.

(١٢١) ظافر أبو القاسم بديرى

الإنترنت وانعكاسها على المكتبيين والمكتبات. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٢٢) وحيد قدورة

التكوين ومهن المعلومات الجديدة فى عصر شبكات الاتصالات. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

مواقع الإنترنت

(١٢٣) ابتسام عاشور اللافى

المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وتجربة إنشاء موقع له على الشبكة العالمية للمعلومات (إنترنت). فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٢٤) حسناء محمود محجوب

دراسة تحليلية لمواقع الناشرين العرب على شبكة الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٢٥) زين عبد الهادى

المواقع المرجعية على الإنترنت وتأثيرها على مقررات المراجع فى أقسام المكتبات والمعلومات. عالم المعلومات والمكتبات والنشر. مج١، ع١ (يوليو ١٩٩٩). ص ص ١٠٧ ـ ١٢٨.

(١٢٦) فؤاد أحمد إسماعيل

موقع مكتبة الكونجرس على الإنترنت. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج٤، ع١ (مايو ـ أكتوبر ١٩٩٨). ص ص ٩٤ ـ ١٠٠.

(١٢٧) ماجدة عمار السيد وأمانى محمد محمد السيد

المكتبة الرئيسة لشركة «المقاولون العرب» وشبكة الإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٢٨) هشام محمود عزمى

مواقع المكتبات والمعلومات؛ دراسة تحليلية لشبكة الإنترنت. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س١٧، ع٤ (أكتوبر ١٩٩٧). ص ص ٥ ـ ٣٦.

النشر الإلكترونى

(١٢٩) بشار عباس

دور إنترنت والنشر الإلكترونى فى تطوير خدمات المكتبات الحديثة. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج٣، ع٢ (نوفمبر ـ أبريل ١٩٩٨). ص ص ٧ ـ ٢٦.

(١٣٠) رجاء فنيش دواس

تحولات النص المكتوب فى عصر الوثائق الفائقة الوسائط. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٣١) زين عبد الهادى

النشر الإلكترونى؛ التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكترونى. فى: النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر: المؤتمر العلمى الثامن لمركز بحوث ونظم خدمات المعلومات. القاهرة: مركز بحوث ونظم خدمات المعلومات، بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٩.

(١٣٢) شريف درويش اللبان

التطورات الحديثة فى تكنولوجيا النشر الإلكترونى وتطبيقاتها فى مجال الصحافة. فى: النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر: المؤتمر العلمى الثامن لمركز بحوث ونظم خدمات المعلومات. القاهرة: مركز

بحوث ونظم خدمات العلومات، بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٩.

(١٣٣) محمد رفعت الحفنى

أساليب وتقنيات النشر الإلكترونى للمحتوى العربى. فى: النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر: المؤتمر العلمى الثامن لمركز بحوث ونظم خدمات المعلومات. القاهرة: مركز بحوث ونظم خدمات المعلومات، بالتعاون مع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ١٩٩٩.

(١٣٤) شهرزاد عبادة

النشر العلمى والإنترنت. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى؛ الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

(١٣٥) يحيى بلكى

إشكالية المنشورات الأكاديمية الوطنية وآفاقها فى إطار النشر الإلكترونى. فى: المؤتمر العربى التاسع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، تحت شعار الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الاتصالات. دمشق: مركز المعلومات القومى؛ الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ١٩٩٨.

نظم استرجاع المعلومات

(١٣٦) ابتسام زحيكة

الإنترنت ونظم المعلومات. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

(١٣٧) سعد محمد الهجرسى

نظم المعلومات الببليوجرافية ومصادرها ما قبل الليزر والإنترنت وما بعدهما. فى: المؤتمر القومى الثانى لأخصائيى المعلومات والمكتبات والأرشيف تحت شعار «المكتبة أداة التنمية الشاملة»، ٢٨ ـ ٣٠ يونيو ١٩٩٨. القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨.

(١٣٩) محمد بن عامر على البارقى

Prototype development of a distributed hypermedia Islamic information system for the Wold Wide Web. Riyadh: King Saud University, College of Computer and Information Sciences, Department of Computer Science, 1997. 265 leaves. M. Sc. Thesis.

(١٤٠) محمد معتيق

الإنترنت ونظم المعلومات. فى: الندوة العربية الثامنة للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حول تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: ١ ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٧. القاهرة: الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة: الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، ١٩٩٧.

الهندسة على الإنترنت

(١٤١) عبد الرحيم الصابونى

تنمية المهارات المهنية الهندسية عبر الشبكة الحاسوبية (الإنترنت). دمشق: [د. ن]، ١٩٩٦.

مكتبة الإنترنت العامة

IPL THE INTERNET PUBLIC LIBRARY

WWW. IPL. ORG

عرض: نرمين فكرى

جامعة حلوان ـ كلية الآداب ـ قسم المكتبات والمعلومات

e-mail: ne-fikry @ hotmail. com

يرى الكثيرون أننا نعيش فى فترة تتميز بالتطور التكنولوجى السريع وأهم مظاهر هذا التطور هو ظهور شبكة الإنترنت وما تشتمل عليه من مواقع عنكبوتية Web sites عديدة، منها هذا الموقع (IPL) مكتبة الإنترنت العامة وهو من المواقع الجديرة بالملاحظة والدراسة على شبكة الشبكات. تعد هذه المكتبة (IPL) إثبات فعلى لوجود المكتبات الافتراضية (VIRTRAL LIBRARIES) أى أنها مكتبة بلا جدران أو حوائط ولا تعتمد على رفوف كتب وغيرها إنما تعتمد على قدرتها الاتصالية عبر أجهزة الحاسبات وشبكات الإتصالات المتوفرة بها.

إن هذا الموقع جمع بين خصائص مواقع الإنترنت من وصلات وصور ورسوم وأفلام مع وجود خاصية القراءة التقليدية، فهو يشتمل على ما يسمى بالنص الفائق أو النص العشوائى (HYPER TEXT) أى ذلك النص غير التتابعى أو ذلك النص الذى يتفرع ويسمح للقارئ باختيارات لا تتوافر فى النص التتابعى مما أدى إلى وجود نوع من التفاعلية (INTERACTIVETY) بين الموقع والمستخدم.

إن هذا الموقع من نوع الملفات النصية التى تعتمد فى كتابتها على فورمات (HTML) وقد أمكن البحث فيه عن طريق:

* التصفح BROWSING
* المعاملات البولينية BOLEAN OPERATORS
* البتر TRUNCATION

(AND, OR, NOR, ADJUST)

أما إذا أردنا أن نتعرف على ذلك الموقع أو هذه المكتبة بصورة أقرب، فدعونا نتصفحها سريعا معا لنتعرف عليها وعلى سبب إنشائها وأهم أهدافها.

إن هذه المكتبة هى أول مكتبة عامة لمجتمع الإنترنت وهى تمثل فى مضمونها تجربة حديثة من نوعها وتمثل العمل الجاد لمجموعة من المبدعين والموهوبين.

لقد بدأت فكرة هذه المكتبة فى حفل تخرج دفعة ١٩٩٥ بكلية المكتبات والمعلومات بجامعة ميتشجين (Michigan University)، وقد كانت فى صورة أسئلة مطروحة حول العلاقة بين المكتبات ـ أخصائى المكتبات ومجال المكتبات ككل والعمل على التعرف عليهم بابتكار موقع خاص بهم على شبكة الإنترنت.

وقد بدأ العمل فى يناير ١٩٩٥ بمشاركة مجموعة مكونة من ٣٥ فرداً معظمهم من خريجى

كلية المكتبات والمعلومات بهذه الجامعة واثنين منهم خريجى كلية الهندسة، تم افتتاح المكتبة فى ١٧ مارس ١٩٩٥، وأصبح مديرها جوزيف جانز، وضعت لها ميزانية سنوية تقدر بحوالى 100,000 (دولار أمريكى) تم تخصيص ٧٥٪ منها للعاملين .

أما عن هدف هذه المكتبة الافتراضية فهو:

* توفير واختيار وتقييم مصادر المعلومات.

* توفير وتطوير الخدمات المقدمة للمجتمع مع مراعاة الاحتياجات المختلفة للشباب.

* خلق وعى بشبكة الإنترنت مع احتفاظ المكتبة بكونها موقع للمعلومات والترفيه فى نفس الوقت.

لقد أشار القائمون على هذه المكتبة إلى أنهم لا يحاولون أن تحل هذه المكتبة محل المكتبات المعروفة التقليدية إنما هى محاولة لإثبات أهمية التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على المكتبات.

أما لو أردنا أن نتحدث عما تشتمل عليه هذه المكتبة فسنجد ما يلى:

* قسم المراجع. Reference Dep

يشتمل على مراجع فى الموضوعات التالية:

أ. الفنون والإنسانيات.

ب. الاقتصاد.

ج. الحاسبات وشبكة الإنترنت.

د. التعليم

هـ. العلوم البحتة والتكنولوجيا.

و. القانون.

ز. العلوم الاجتماعية.

فلو تعرضنا لأحد هذه الموضوعات تفصيليا وليكن موضوع الفنون والإنسانيات سنجد أنه يشتمل على موضوعات فرعية أخرى مثل:

* الفنون.

* التاريخ.

* اللغة.

* الأدب.

* الفلسفة.

* الديانات.

فمع موضوع الفنون Fine Arts كانت لنا هذه الجولة

يشتمل موضوع الفنون على ما يلى:

* الفنون المعمارية.

* الأوبرا.

* المسرح.

* التصوير الفوتوغرافى.

* الرسم البيانى.

وهنا نجد أنه يتم الإحالة إلى المواقع المتخصصة التى تخدم كلا من هذه الموضوعات مثل موقع

American Landscape and Architectural Design, 1850 - 1920

http// memory. loc. gov/ ammem/award 97/ mhsdhtmal/ aladhome. html.

هذا الموقع قامت مكتبة الكونجرس بإعداده وهو يشتمل على مجموعة التصميمات الخاصة بخريجى كلية الفنون والعمارة بجامعة هارفارد (Harvard University) والذى يصل عددهم إلى حوالى ٢٨٠٠ تصميم وتمثل هذه التصميمات نظرة تاريخية للمبانى الأمريكية والمنتزهات التى تم بناؤها ما بين

عامى ١٩٢٠ ـ ١٨٨٠ بالإضافة إلى تخطيط المدن، بناء بعض المبانى الخاصة والمنتزهات هذا بالإضافة إلى وجود بعض الببليوجرافيات والصور لتلك التصميمات المعمارية يمكن البحث فى هذا الموقع باستخدام الطرق التالية:

* التصفح Browsing

* المعاملات البولينية Boolean Operators (and, or, nor, adjust)

وإذا تعمقنا أكثر داخل هذا الموقع نجد ما يسمى

Farnces Loeb Library, Graduate School of Design, Harvard University, Cambridge, Mass.

هى تلك المكتبة الخاصة بكلية الفنون والعمارة وتشتمل على كتب، دوريات، ببليوجرافيات ومصادر مرجعية على شبكة الإنترنت.

كذلك تقدم خدمات مرجعية، وخدمة الاستعارة، وخدمة تجديد فترة الاستعارة كما تشتمل المكتبة على قسم خاص بالمواد السمعية والبصرية.

أما عن فريق العمل داخل المكتبة فهم متخصصون فى مجال المكتبات والمعلومات، مدربون على أعلى مستوى، يتميزون بالتعاون فى العمل.

وبالتعمق داخل المكتبة ومحتوياتها سنجد ما يلى:

* فهرس خاص بالدوريات المتخصصة فى مجال الفنون والعمارة ويشتمل على أكثر من ١٠٠٠ دورية فى هذا المجال منها:

Art Abstracts (OVID) (1983 -)

تشتمل على قاعدة بيانات بأهم الدوريات، والكتب السنوية، والصحف ونشرات المتاحف.

أما عن الموضوعات التى تغطيها تلك القاعدة فهى:

* فن النحت.

* فن الرسم.

* التصوير الفوتوغرافى.

* الطباعة.

* الطلاء.

* العمارة.

كذلك تشتمل القاعدة على فهرس مرتب هجائيًا بأسماء الفنانين وأهم ما أنتجوا حديثا.

كما تشير المكتبة إلى أكثر من ٩٠٠ صحيفة ودورية تم الاشتراك فيهم بصورة دائمة لأهميتها فيتم ذكر اسم الدورية أو الصحيفة ومكانها داخل المكتبة، وهل وصل أحدث عدد منها للمكتبة؟

كما تحيل هذه المكتبة (Virtual Libraries) إلى مواقع لمكتبات أخرى متخصصة فى مجال الفنون والعمارة على شبكة الإنترنت، عند الاطلاع على هذه المواقع أول ما يجذب الانتباه هو ذلك الموقع الخاص بإحدى المكتبات الافتراضية المتخصصة فى مجال فنون العمارة والتابعة لجامعة تورنتو (University of Toronto).

تقدم هذه المكتبة خدماتها عن طريق إحالة المستفيد إلى المواقع التى تلبى احتياجاته وتجيب عما يطرح من تساؤلات فى التخصص، كما أنها تسمح باستخدام كلمات مفتاحية معينة (Ke ـ words) للبحث داخلها، وقد أعطت نماذج لتلك الكلمات المفتاحية.

أيضا قدمت المكتبة عرضًا مغريًا لكل من يريد أن يعرض ما أبدعه فى مجال فنون العمارة. وهى تدعو الجميع للمشاركة فى هذا العرض سواء كانوا شركات أو أفرادا وبالأخص الشباب من المبدعين وذلك لتشجيعهم.

وإذا عدنا مرة أخرى لمكتبة ـ Frances Loeb Library سنجد أنها تشتمل أيضًا على فهرس بأهم الكتب الموجودة بداخلها، ولكن بالمقارنة سنجد أن مجموعاتها من الدوريات والصحف فى مجال فنون العمارة أكثر من الكتب لأهميتهم وقيمتهم فى هذا المجال؛ بذلك نكون قد ألقينا نظرة معا على ذلك الموقع ولكن هناك المزيد من المعلومات التى يمكن الوصول إليها عند زيارة الموقع حيث يتم تحديثه باستمرار وبالعودة مرة أخرى لقسم المراجع بالمكتبة سنجدها توفر الخدمات التالية:

* الإجابة عن الأسئلة المرجعية المختلفة.

* إتاحة البحث داخل المواد المرجعية المختلفة المتوافرة والحصول على إجابات محددة لبعض التساؤلات.

* توفير نظام خاص للرد على الاستفسارات المرجعية عبر البريد الإلكترونى e-mail.

كما أن هذا القسم يقوم بتقسيم التساؤلات التى ترد إليه إلى مجموعات، فإما أن يعطى المستفيد إجابة مباشرة أو يقوم بإحالته للموقع الذى سيجيب عن استفساره.

يتميز هذا القسم بتقديمه خدمة مرجعية خاصة للشباب والأطفال.

* قسم الدوريات Magazines & Serials

يشتمل على أكثر من ٢٣٠٠ دورية فى مجالات متعددة منها:

أ. الإنسانيات.

ب. الاقتصاد.

ج. الحاسبات وشبكة الإنترنت.

د. القانون.

هـ. العلوم الاجتماعية.

و. العلوم البحتة.

هنا يسمح بالاطلاع على أحدث مقالات الدوريات المتاحة بتخصصاتها المختلفة.

لنتعرض معا إلى أحد الموضوعات السابقة وليكن موضوع «الحاسبات وشبكة الإنترنت» ذلك الموضوع الذى يشتمل على موضوعات فرعية أخرى منها:

* الاهتمامات العامة General Interests

تصدر العديد من الدوريات حول هذا الموضوع مثل:

(١) AT HOME

http://web. zdnet. com/ athome

هذه الدورية تشتمل على كل ما يحتاجه المستفيد من مواقع ليطلع عليها على شبكة الإنترنت.

هذه المواقع ذات الاهتمام العام كالمواقع الخاصة بالإبداع، الترفيه، الإنترنت، الحاسبات الشخصية ومحركات البحث مثل yahoo.

(٢) Beta Online

www. betaonline. com/ current. html

بريد إلكترونى (e-mail) عن التكنولوجيا وتأثيرها على الثقافة.

(٣) Caribou Computer Magazine

http: // ccmagazine. com

دورية خاصة بالكمبيوتر توفر معلومات عن الأجهزة والبرمجيات.

CD. ROM Review Magazine (٤)

www. nsiwen. com/ cdrom/

دورية شهرية تشمل أحدث ما ظهر من الأقراص المدمجة.

Childrens Software Revre (٥)

www2. childrenssoftware. com/

دورية خاصة بالأطفال تصدر ٦ مرات فى العام وتشتمل على ٣٢ صفحة ملونة بها معلومات عن البرمجيات ومواقع الإنترنت الخاصة بالأطفال مثل(www. childrenssoftware. com)، ذلك الموقع الذى يتم تحديثه أسبوعيا.

* الأجهزة Hardware

تصدر العديد من الدوريات حول هذا الموضوع مثل:

PC Lap Top (١)

www2. pclaptop. com,/ pclaptop/

دورية متخصصة تشتمل على مقالات خاصة عن أجهزة الكمبيوتر والإنترنت

Portability! Online (٢)

www. info. steam. com/ port - online/

دورية متخصصة تعطى معلومات عن أجهزة تشغيل الأقراص المليزرة (CODOM) وأجهزة الكمبيوتر المحمول LAPTOP.

* الإنترنت Internet

تصدر العديد من الدوريات حول هذ الموضوع مثل:

Ariadne (١)

www. ukoln. ax. uk/ ariadne/

دورية تقدم معلومات متخصصة للمكتبيين والمتخصصين فى مجال المعلومات والمكتبات.

Les chroniques de cyberie (٢)

http: // cyberiewebuo. ch

دورية متخصصة تشتمل على أخبار عن الإنترنت وتأثيرها على المجتمع والثقافة.

Dicas da semana(٣)

http: // dicasdasemana. com. br/

دورية أسبوعية تشتمل على معلومات، بيانات وأخبار عن كل ما هو جديد فى مجال الإنترنت.

Internet (٤)

www. zilker. cnt/ users/ internant

دورية خاصة بمستخدمى الإنترنت

* علم الكمبيوتر هندسة الكمبيوتر

تصدر حول هذا الموضوع العديد من الدوريات المتخصصة مثل:

The ACM Journal of experimental algo-(١) rithmic

www.jeg. acm. org/

Artificial intelligence (٢)

http: //scienceservw. orionsci. com/

CIO Magazine (٣)

http: //www. cio. com/ cio/

CIPHER (٤)

WWW.itd. nrl. nrl. navy. mil/ltd/5540/ ieeel/ cipher

* قسم المكتبيين Especially for Librarians

يقدم هذا القسم خدمة خاصة لأخصائيى المكتبات، فهنا محاولة لتنمية وتطوير مهارات أخصائيى المكتبات للإنترنت لتقديم البيانات والمعلومات التى تتلاءم مع احتياجات المستفيدين.

لهذا تقدم مكتبة IPL للمكتبيين فرصة للاتصال بمواقع هامة على شبكة الإنترنت وذلك لمساعدتهم لتحسين مهارات البحث على الشبكة، والتعرف عليها أكثر ولمعرفة أهميتها بالنسبة للمكتبات.

من أهم تلك المواقع ما يلى:

(١) IASL Links to School Library Resources

http:// www. hi. is/ anne/ linksias/. htm/

هذا الموقع خاص بأهم مصادر الإنترنت التى تخدم أخصائيى المكتبات فهى بمثابة مدرسة لتعليمهم أهم مهارات استخدام شبكة الإنترنت.

(٢) Silkeborg Public Library Netnavigator

www. silkeborg. bib. dk/ netnavigator/ eng

يعتبر هذا الموقع نموذج لنظام يستطيع المستفيدين من خلاله أن يتصلوا بأخصائيى المكتبات لطرح أسئلتهم والإجابة عليهم من خلال شبكة للمقابلات.

ولأن هناك العديد من المكتبات التى لها مواقع على شبكة الإنترنت يزيد عددها يوما بعد يوم لذلك حرصت مكتبة (IPL) على التعريف بمواقع تلك المكتبات والعمل على سهولة وصول أخصائيى المكتبات لها مثل:

(١) Biblioteca Nacionan

هذا الموقع خاص بالمكتبة الإسبانية فيشتمل على:

* فهرس المكتبة.

* الخدمات التى تقدمها المكتبة.

* بيانات عن العاملين بالمكتبة.

(٢) Bibliotheque Nationale de France

www. bnf.fr/

هذا الموقع خاص بالمكتبات الفرنسية العالمية وأهم مجموعاتها ومحتوياتها، كذلك القسم الخاص باللغة الإنجليزية.

(٣) The British Library

http://minos.bl.uk/ index. html

هذا الموقع خاص بالمكتبة البريطانية ويشتمل على فهرسها، ومجموعاتها، المراجع الموجودة بداخلها وكل المصادر المتاحة للمستفيدين من قبل المكتبة.

كذلك يقدم القسم لأخصائيى المكتبة معلومات حديثة حول المهام الأساسية التى يمكن أن يقوم بها داخل المكتبة يوميا من (فهرسة، تصنيف، تحليل موضوع وترفيف الكتب والدوريات) وأحدث التطورات فيها بالإضافة إلى كافة التطورات فى المجال ككل.

* قسم الصحف NEWSPAPERS

يوجد داخل هذا القسم أكثر من ١٠٠٠٠ عنوان يمكن البحث فيهم إما بالمؤلف أو العنوان أو أرقام تصنيف ديوى العشرى، كما أن القسم يوفر إجابات للاستفسارات المختلفة من قبل المستفيدين من خلال المتوفر لديه من العناوين (الصحف).

* محركات البحث Search Engines

من أهم محركات البحث التى أشارت المكتبة لأهميتها هى:

* Altavista

www. altavista.com

من محركات البحث السريعة والشاملة حيث يمكن للمستفيد أن يصل من خلاله إلى ما يريد من معلومات وبيانات دقيقة.

يسمح باستخدام المعاملات اليولينية التالية فى عملية البحث (near, and not and or,).

* The Argus Clearing House

www. clearinghouse. net

هو أرشيف مختصر يقوم بتعريف ووصف وتقييم مصادر المعلومات الأساسية على الإنترنت.

* Yahoo

www. yahoo.com

من أهم محركات البحث السريعة والشاملة فهى توفر للمستفيد كل ما يريده من بيانات ومعلومات.

أما عن أهم ما يميز مكتبة الإنترنت العامة(IPL) هو أنها توفر قسم خاص للأطفال وآخر للشباب

* القسم الخاص بالأطفال Yahoo

يشتمل هذا القسم على:

أ. أوعية مرجعية (قواميس، موسوعات، سير ذاتية)

ب. التعريف بالعالم الذى يعيش فيه الطفل (الجغرافيا، اللغات، الديانات).

ج. التعريف بالحاسب والإنترنت (أهم محركات البحث المستخدمة على الإنترنت، أجهزة الحاسب والبرامج الخاصة بها).

د. التعريف بأهمية العناية بصحة الإنسان.

هـ. كتب مصورة وساعات للقصص.

و. معلومات عن الولايات المتحدة الأمريكية (الرئاسة، الولايات، الأمريكيون).

ز. معلومات عن الرياضة بكافة أشكالها وأنواعها.

ح. معلومات عن الفن والموسيقى.

ط. شبكة معلومات علمية (توفر معلومات علمية بطريقة مبسطة).

كذلك توفر المكتبة للأطفال موقع خاص بعالم البحار يسمى orca.

يتضمن كم كبير من المعلومات عن الأحياء المائية بطريقة مبسطة وسهلة ORCA هو موقع تعليمى خاص بالأطفال وهو أحد المواقع الجديدة المتوفرة فى هذه المكتبة الافتراضية العملاقة IPL

تقدم ORCA بيانات ومعلومات هامة لهؤلاء المهتمون بعالم البحار وبالأخص «الحيتان» أيضاً هى مفيدة للعلماء المتخصصين الذين يقومون بدراسة الحيتان بكافة أنواعها دراسة مستفيضة، وتجنبهم بما تشمل من معلومات الكثير من المخاطر التى قد تقابلهم عند المقابلة والتعامل مع أنوع معينة من الحيتان فهو يمنحهم معلومات كافية عن كل منها.

كذلك تمنح ORCA كل مهتم بهذا المجال فرصة لأن يعد بحث علمى كامل حول الجزئية التى تشغله وتشكل مجال اهتمامه.

* خطوات إعداد البحث العلمى فى موضوع الحيتان:

(١) الخطوة الأولى

* أدوات البحث:

١ ـ كراس مسطر أو بعض الأوراق المسطرة التى يتم تغليفها ورسم بعض صور الحيتان وتلوينها أو لصق بعض الصور الخاصة بالأحياء المائية عليها.

٢ ـ أقلام ملونة سواء حبر أو رصاص.

٣ ـ صور لأنواع متعددة من الحيتان بالإضافة لصور خاصة بأحياء مائية أخرى.

٤ ـ مادة لاصقة.

تعليمات لإجراء البحث

يجب تدوين كل معلومة يتم الحصول عليها مع ذكر مكان ومصدر الحصول على المعلومة

(٢) الخطوة الثانية

* اكتشاف ORCA

هنا يتم عمل جدول من ثلاث خانات، الخانة الأولى للأسئلة والخانة الثانية للمعلومات التى يتم الحصول عليها والخانة الثالثة للمصادر التى تم الحصول منها على المعلومات.

وقد تم إعطاء بعض النماذج للأسئلة التى يجب أن يتم البحث عن إجابات لها وفى الوقت نفسه تم إعطاء بعض العناوين لبعض المواقع على شبكة الإنترنت التى يمكن للباحث أن يستفيد منها.

(٣) الخطوة الثالثة

* فحص ORCA

فى هذه الخطوة يتم التعريف بالمزيد من المعلومات الهامة اللازمة لموضوع البحث لذلك يجب إعداد جدول مكون من ثلاث خانات، الخانة الأولى للأسئلة، والخانة الثانية للمعلومات التى يتم الحصول عليها، والخانة الثالثة للمصادر التى تم الحصول منها على المعلومات، وقد تم إعطاء بعض النماذج للأسئلة التى يجب أن يتم البحث عن إجابات لها وفى الوقت نفسه تم إعطاء بعض العناوين لبعض المواقع على شبكة الإنترنت التى يمكن للباحث أن يستفيد منها.

هذا بالإضافة إلى وجود بعض الموضوعات الفرعية الهامة التى يمكن للباحث أن يضعها فى الاعتبار ويجعلها موضوع تساؤل منها:

* هجرة الحيتان

* علاقة الحيتان بالكائنات الأخرى بما فيها الإنسان.

* سلوك الحيتان فى المواقف المختلفة

(٤) الخطوة الرابعة

* الحيتان المأثورة

فى هذه الخطوة نجد أن القسم يتيح العديد من عناوين المواقع التى تتحدث عن أثر الحيتان بأنواعها المختلفة، فهنا يضع الباحث الصغير فى مواجهة مع نفسه فهل يستطيع أن يطلع على هذه المواقع ثم يعطى رأيه الشخصى عن مدى ووجود فائدة من عدمها من عملية أسر الحيتان، وهل هناك ما يستطيع الإنسان أن يتعلمه من هذه الكائنات.

من هذه المواقع:

"LOITAS UNFORTUNATE STORY"

هذا الموقع يحكى قصة أحد الحيتان تسمى LOLITA

حيث يروى قصة حياتها منذ أن ولدت سنة ١٩٦٤ والظروف التى مرت بها منذ طفولتها وأسر والدتها وموتها حتى أسرها هى نفسها ونقلها إلى ولاية ميامى سنة ١٩٨٠ ثم قيامها بعروض مختلفة فى الماء بمفردها أو مع مدربيها.

تتميز هذه الأنثى من الحيتان بأنها طيبة المزاج، هادئة الطبع، قليلة الانفعال وشديدة التعاون لكن هناك سؤال يطرح نفسه وهو إلى متى ستظل لوليتا حبيسة؟ ألن تنال حريتها؟

ثم نجد أن الموقع يحيل إلى مواقع أخرى هامة تخدم الباحث مثل موقع خاص عن كيفية إنقاذ

لوليتا، نجد داخله أسئلة تطرح ويطلب إجابات من جميع زائرى الموقع حتى يمكن أخذ خطوة إيجابية نحو لوليتا.

بالإضافة إلى وجود موقع خاص ببيع الصور، الأقمشة والحلوى التى يوجد عليها صورة لوليتا، ويخصص دخل هذا الموقع لشركة TOKITAE التى ترعى لوليتا.

لذا أعتقد أن هذا الموقع بكل فروعه هام جداً إذ إنه يعمل على تحريك ذهن الطفل ومشاعره معا ويجعله يفكر ويبدى رأيه فى كيفية إنقاذ لوليتا ذلك الكائن الحى الوديع.

بهذا يكون البحث قد أدى الغرض منه إذا استطاع الطفل أن يبدى رأياً مقبولاً يمكن الأخذ به فغالبا سيكون رأياً من وحى خياله.

(٥) الخطوة الخامسة

* تقرير البحث

هنا وبعد الخطوات السابقة يكون الباحث الصغير لديه المعلومات الكافية التى تؤهله لإعداد تقرير كامل عن الحيتان بكافة أنواعها وأشكالها.

على الرغم من أن هذا الموقع خاص بالأطفال إلا أنه تضمن جزءاً خاصاً للمعلمين وذلك حتى يستطيعوا أن يكونوا على دراسة كافية بكل ما يقرأه الطفل فى هذا الموقع بل أيضاً يعطى المعلم معلومات أكثر تفصيلا حتى يستطيع أن يجيب على أى تساؤلات يطرحها الطلبة.

القسم الخاص بالشباب Teen

يتميز هذا القسم بتوفير كل ما يحتاجه الشباب من معلومات وبيانات بالإضافة إلى وضعهم على بداية الطريق الصحيح لاختيار المهام التى تتناسب مع قدراتهم. أهم المجالات التى يتوافر معلومات وبيانات عنها بهذا القسم:

أ. الفنون.

ب. السياسة.

ج. الصحة.

د. التاريخ.

هـ. الرياضة.

و. الحاسبات والإنترنت.

ز. العلوم والرياضيات.

فبالتعرض لأحد هذه المجالات تفصيلا وليكن مجال الحاسبات والإنترنت سنجد ما يلى:

هناك العديد من المواقع المتخصصة فى هذا المجال تحيل مكتبة IPL إليها المستفيدين من الشباب. من هذه المواقع:

Americans 100 most wired colleges

www. zdnet. com/ yil/ content/ college/

يجيب هذا الموقع عن العديد من التساؤلات التى يطرحها الشباب عن مدى أهمية شبكة الإنترنت، تأثيرها فى المجتمع وهل بلغت من الأهمية ما يجعلها إحدى المواد الدراسية الأساسية التى تدرس فى المدارس؟

أما عن أهم ما يلفت الانتباه فى هذا القسم هو وجود قسم خاص بالمرأة والأعجب وجوده داخل مجال الحاسبات والإنترنت.

يوفر هذا القسم للمرأة معلومات عن كيفية اكتساب مهارات البحث على شبكة الإنترنت والوصول إلى كل المعلومات والبيانات التى يكونوا فى حاجة إليها فى سرعة ودقة مثل:

* Femina

http:// femina. cybergrrl. com.

من أهم المواقع التى تم إعدادها خصيصا لخدمة

المرأة، وقد تم إعداده عام ١٩٩٤ لتعليم المرأة كيفية اكتساب مهارات البحث على شبكة الشبكات، فهى توفر المعلومات بصورة بسيطة.

* Girl Tech

www. girltech. com

* GoGIRL

www. go-girl. com/

* Gurl

www. gurl. com

كذلك يساعد القسم الشباب فى إعداد البحوث العلمية المختلفة بأبسط الطرق وأدقها، كما يوفر لهم فرصة التعرف على مجالات العمل المختلفة واختيار ما يتناسب مع قدراتهم

* مواقع مرتبطة بموقع المكتبة العامة على الإنترنت.

LIVE@ 10

أحد المواقع التى توفرها مكتبة IPL على شبكة الإنترنت، وهو موقع خاص بتاريخ الموسيقى وأهم الفرق الموسيقية الحديثة.

يشتمل هذا الموقع على العديد من الصور لهذه الفرق ومعلومات عنهم، كما أنه يشتمل على معلومات عن الآلات الموسيقية المختلفة.

فإذا كنت من هواة الموسيقى الغربية وفرقها الموسيقية الحديثة عليك أن تطلع على هذا الموقع.

أما إذا أردنا أن نتعرف على العاملين بالمكتبة فإن المكتبة توفر معلومات وبيانات عن كل منهم وأهم المناصب التى شغلها والمنصب الذى يشغله الآن بالمكتبة، مع إمكانية مراسلة كل منهم على عنوان البريد الإلكترونى الخاص به.

أما عن أهم الجوائز والأوسمة التى حصلت عليها المكتبة فهى عديدة ومن أماكن متعددة ويصل عددها إلى أكثر من ٤٦ جائزة ووسام، فيمكن الاضطلاع عليهم ومعرفة سبب حصول المكتبة عليهم.

وأخيراً وبعد أن استعرضنا معا بصورة سريعة ومبسطة موقع المكتبة العامة للإنترنت (IPL) أدعوكم لزيارة هذا الموقع حيث إنه موقع مفيد للباحثين بصورة عامة وكذلك المهتمين بمجال المكتبات، كما أنه يعطى صورة جيدة عن إمكانات المكتبة الافتراضية على الإنترنت وما يمكن أن تقدمه من خدمات اكتسبت قيمتها من وجود الإنترنت ذاتها.

هذا الموقع يساعد الباحثين فى الوصول للمعلومات بطريقة بسيطة وسريعة، يوفر فهم النص والصورة فى آن واحد، ويحيلهم لمواقع أخرى تخدم مجال بحثهم وتجيب عن تساؤلاتهم المختلفة وهذا هو ما يرنوا إليه كل باحث.

من هنا نستطيع أن نقول إن التطور التكنولوجى له أثره الفعال فى مجال المكتبات.

تقييم الموقع

الوصول ****** تم بسهولة وبساطة عن طريق الإتاحة (Access).

سهولة التحميل.

سهولة وسرعة الطباعة.

المعلومات **** يتميز هذا الموقع بمعلوماته المفيدة والغزيرة فكلما تعمق الفرد فى عملية البحث كلما وصل إلى معلومات غاية فى الأهمية تلبى احتياجاته.

العرض *** رائع لاستخدام الألوان المبهجة

استخدام العديد من الصور سواء كانت ثابتة أو متحركة.

استخدام العديد من وسائل الإيضاح.

أخبار وتحقيقات وتقارير

إشراف

د. مصطفى أمين حسام الدين

«تموج حركة المكتبات والمعلومات فى مصر والوطن العربى فكرًا وممارسة بالكثير من التطورات والتغييرات والاتجاهات فى خطط واستراتيجيات النمو والتقدم. وفى هذا الباب تحاول أسرة التحرير أن تنتقى لقارئنا العزيز كل ما يمكن أن يجعله على دراية بالجديد من أخبار وأحداث، وتقارير وتوصيات المؤتمرات والملتقيات والندوات، وبرمجيات وعتاد، ومصطلحات ومختصرات واستهلاليات، وأنشطة الجمعيات والاتحادات المهنية وفى مقدمتها الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف. رائدنا فى ذلك أن مستقبلنا نصنعه اليوم بأيدينا، وأننا لن نفهم حاضرنا إلا إذا وعينا واستوعبنا ماضينا»

مشروع
إنجازات الثقافة المصرية
فى قرن

مع نهاية قرن وبداية قرن جديد يجب علينا أن نقف وقفة وصف وتحليل وتأمل وتقييم لإنجازات الثقافة المصرية فى القرن العشرين، هذا القرن الذى شهد منعطفات بالغة الأهمية فى ساحة العمل الثقافى المصرى على كافة الأصعدة: مؤسسات العمل الثقافى ـ التشريعات ـ المنتج الثقافى ـ الإبداع والفكر. تلك اللحظة تستدعى منا نظرة فاحصة، دارسة مقومة لما أنجزته الثقافة المصرية فى قرن.

وسبيلنا إلى ذلك إجراء مسح شامل لجوانب الثقافة فى مصر، تقوم به فرق عمل مشكلة بالدرجة الأولى من أعضاء اللجان الدائمة فى المجلس الأعلى للثقافة، وتقوم هذه الفرق البحثية بعمل التنسيق مع الأمانة العامة وتحت إشرافها لمدة عام على الأقل وعامين على الأكثر، بهدف إصدار مجموعة من المجلدات بعنوان:

(إنجازات الثقافة المصرية فى القرن العشرين)

هذا مع العلم أن هذا النوع من العمل لا يقصد إلى عزل الثقافة فى مصر عن محيطها العربى، وإنما يقصد إلى تقديم المثال العلمى الذى يمكن أن تحتذيه بقية الأقطار العربية، فضلاً عن أن الثقافة فى مصر لا يمكن فصلها عن علاقاتها العربية، خصوصاً أن نقاط التفاعل والتداخل ظلت مستمرة ـ ولا تزال كذلك ـ طوال هذا القرن الذى نشهد نهايته.

ويعنى هذا أن مشروعنا يرمى، تحديداً، إلى دراسة الثقافة العربية فى مصر، تأكيداً لخصوصيتها التى ترتبط بريادتها ومكانتها، وكشفاً عن الأدوار الحاسمة التى لا تزال تمارسها قوميا. وفى الوقت نفسه، تأكيداً لهويتها العربية التى فرضت ملامحها على غيرها من الأقطار التى تأثرت بها.

ولسنا فى حاجة إلى توضيح أن الاقتصار على الثقافة العربية فى مصر يرتبط، أولا، بضخامة جوانب هذه الثقافة وتنوعها وتشعبها، كما يرتبط، باعتبارات عملية لا تخفى على الأذهان.

وتتناول الدراسة التى تقوم بها الفرق البحثية ما يلى:

أولاً: مؤسسات العمل الثقافى فى مصر، الأهلى منها والحكومى:

تضرب المؤسسات الثقافية المصرية بجذورها بعيداً عبر الزمن، لكن مصر عرفت المؤسسات الثقافية الحديثة مع إنشاء المجمع العلمى زمن الحملة الفرنسية، وخلال القرن التاسع عشر وضعت أسس العديد من مؤسسات العمل الثقافى التى ما زالت تمارس نشاطها، وتلعب دورها فى حياتنا الفكرية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن المؤسسات المحدثة التى تعاقب إنشاؤها.

وقد تفاوتت الدوافع والأهداف وراء إنشاء تلك المؤسسات واختلفت طبيعتها والجهات المسئولة عنها أو التى تقف وراء إنشائها، لكن هذه المؤسسات فى

مجموعها خلقت - ولا تزال - حالة من النشاط الثقافى فى مصر، أهلتها - مع عوامل أخرى - لأن تحتل مركز الصدارة فى الوطن العربى، وجعلت منها نقطة استقطاب للمفكرين والمثقفين فى المنطقة.

لقد قامت مؤسستنا الثقافية على دعامتين، النشاط الأهلى من جهة، والاهتمام الحكومى - خاصة فى فترات النهوض - من جهة أخرى. وكانت معظم المؤسسات الثقافية التى ظهرت فى القرن العشرين امتداداً أو بناءً فوق الأساس الذى وضع فى القرن التاسع عشر، بعض هذه المؤسسات كان الهدف الأساسى منها وقت إنشائها إداريا كالدفتر بدون خانة العمومية التى ورثت عنها دار الوثائق فيما بعد أهم مجموعاتها، والبعض الآخر اختلط به العمل الثقافى بالعمل الاجتماعى والخيرى كالجمعيات الأهلية... بعض هذه المؤسسات تولت الحكومة إنشاءها منذ البداية كالكتبخانة المصرية - دار الكتب فيما بعد - والمتاحف، وبعضها كان مؤسسات أهلية شكلتها تجمعات من المهتمين بالعمل الثقافى والاجتماعى وكانوا فى البداية خليطاً من أمراء أسرة محمد على والمصريين الذى درسوا فى الخارج وبعض المفكرين الشوام.

وفى النصف الثانى من هذا القرن وتحديداً بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٦، وجهت الدولة اهتماماً واضحاً إلى مؤسسات العمل الثقافى، وعملت على جمعها فى إطار واحد، فكان إنشاء وزارة للإرشاد القومى بداية الطريق، وفى عام ١٩٥٦ صدر قرار إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الذى أصبح فيما بعد المجلس الأعلى للثقافة، ثم فى عام ١٩٥٨ ظهرت إلى الوجود وزارة الثقافة لتتولى شئون العمل الثقافى فى مصر.

وقد استمر النشاط الأهلى يلعب دوره إلى جانب الدور الحكومى فى الساحة الثقافية.

ثانياً: التشريعات المنظمة للعمل الثقافى:

استتبع إنشاء مؤسسات العمل الثقافى فى مصر إصدار مجموعة من التشريعات (قوانين - لوائح - قرارات.. إلخ) تهدف إلى ضبط إيقاع عمل تلك المؤسسات وتنظيم العلاقات بينها، كما تهدف إلى دعم حركة العمل الثقافى وتشجيع الإبداع الفنى والفكرى.

وإذا كان صدور مثل هذه التشريعات يرجع إلى القرن التاسع عشر، فإن القرن العشرين قد شهد طفرة كمية وكيفية فى هذه التشريعات خاصة فى نصفه الثانى، بل إن الدساتير المصرية المتعاقبة لم تخل من نصوص تتعلق بالحقوق الثقافية للمواطنين وبتقرير حرية الفكر والاعتقاد والإبداع والتعبير.

وتنقسم التشريعات المتعلقة بالعمل الثقافى إلى:

* تشريعات لإنشاء المؤسسات الثقافية وتنظيم عملها.
* تشريعات تتعلق بتشجيع الإبداع الفكرى والأدبى والفنى ورعايته.
* تشريعات تتعلق بحماية حقوق التأليف والنشر.
* تشريعات تتعلق بتنظيم الحريات الثقافية والفكرية المنصوص عليها فى الدستور.

ثالثاً: تطور أشكال الإبداع الأدبى والفنى:

لاشك فى أن القرن العشرين قد شهد تحولات واسعة النطاق فى مجالات الإبداع الأدبى والفنى فى مصر، فقد تطورت فنون وأنواع أدبية قديمة كالشعر والموسيقى والغناء والفنون التشكيلية، وظهرت أشكال أخرى مستحدثة فى مجتمعنا بشكلها الحديث فى القرن الماضى كالمسرح وفنون القص،

وظهرت أشكال جديدة انتشرت خلال هذا القرن كالسينما والدراما الإذاعية والتليفزيون، وعرف القرن العشرون احتكاكاً واسع النطاق بالمدارس والاتجاهات الفنية والأدبية الحديثة، وواكب هذا التطور تطوراً موازياً فى المدارس النقدية.

رابعاً: رصد الاتجاهات الفكرية الأساسية خلال القرن وتطورها:

مرت مصر فى القرن العشرين بتحولات كبيرة على المستوى الفكرى تغيرت معها خريطة الاتجاهات الفكرية الأساسية عبر هذا القرن، وإذا كانت جذور هذه التحولات ترجع إلى القرن الماضى إلا أن ما شهده هذا القرن من تفاعل وصراع بين التيارات والاتجاهات الفكرية المختلفة يستدعى وقفة رصد وتقييم لهذه التيارات ودراسة لتطورها عبر قرن من الزمان، خاصة والعالم يقف على عتبات عصر جديد.

خامساً: المتغيرات السياسية وتأثيراتها المتعاقبة:

لقد مرت مصر خلال القرن العشرين بسلسلة من المتغيرات السياسية، فمع بداية القرن كانت مصر خديوية تتبع الدولة العثمانية من الناحية القانونية، بينما كانت واقعة فعليا فى قبضة سلطة الاحتلال البريطانى، ثم تحولت مصر إلى نظام السلطنة فى ظل الحماية البريطانية مع قيام الحرب العظمى الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). وكان للنضال الوطنى ضد الاحتلال فى تلك السنوات انعكاسه على الحياة الثقافية الفكرية فى مصر، ثم جاءت ثورة ١٩١٩ فواكبتها نهضة فكرية وثقافية وفنية شاملة وظهر أعلام جيل جديد من رواد الثقافة الوطنية فى مصر، متأثرين بأحداث تلك الثورة ومؤثرين فيها. وفى أعقاب الثورة تحولت مصر إلى النظام الملكى، واستمر النضال السياسى ضد الاستعمار من ناحية واستبداد الملك من ناحية أخرى. وكان لهذا النضال الوطنى والديمقراطى تجلياته الواضحة فى الثقافة والفن.

ثم انتقلت مصر إلى النظام الجمهورى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى طرحت مفاهيم جديدة فى السياسة كان لها انعكاسها الواضح فى ساحة الفكر والثقافة وفى الوقت نفسه كان لهذا النظام متغيراته التى لا تزال تترك تأثيرها الذى امتد إلى المؤسسات والتشريعات الثقافية.

سادساً: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على تحولات أدوات الإنتاج الثقافى وعلاقات استقباله:

بقدر ما كان القرن العشرون قرناً للتحولات السياسية، بكل ما لهذه التحولات من آثار، فقد شهد هذا القرن متغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، امتدت بتأثيرها إلى أدوات الإنتاج الثقافى وإلى عمليات الاستقبال والتلقى وآلياتها.

لقد بدأ القرن العشرون ومصر دولة يعتمد اقتصادها على الزراعة بشكل أساسى وتسيطر على الأراضى الزراعية فيها قلة من كبار الملاك، وكذلك ارتبط اقتصاد البلاد ارتباطاً قوياً بالأسواق الغربية. ومع النهضة التى واكبت ثورة ١٩١٩، ظهر الاهتمام بالصناعة الوطنية والقطاع المصرفى، وإن استمر نظام الاقتصاد الذى يلعب فيه رأس المال الأجنبى دورا أساسيا، هو الموجه للحياة فى مصر إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وقد انعكست هذه المرحلة على مؤسسات العمل الثقافى فى غلبة النشاط الأهلى على النشاط الحكومى من ناحية، وفى ظهور الاهتمام بمؤسسات الإنتاج الثقافى الحديث كاستوديوهات

السينما والمطابع المتطورة على يد رجال الصناعة الوطنية الجدد.

ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، والتى بدأت بالإصلاح الزراعى ثم التمصير والتأميم والاتجاه إلى نظام الاقتصاد الموجه من الدولة، برز دور الدولة فى العمل الثقافى بشكل واضح ومؤثر، ثم كان التحول فى منتصف السبعينيات إلى نظام الانفتاح الاقتصادى وما صحبه من تأثيرات على البناء الثقافى فى مصر.

هذا ولم يقتصر تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات وأدوات الإنتاج الثقافى، بل امتد كذلك إلى أشكال الإبداع وموضوعاته التى عكست تلك المتغيرات بوضوح.

سابعاً: العلاقات الثقافية الخارجية والتفاعل بين الحركة الثقافية فى مصر ومحيطها الثقافى:

شهد القرن العشرون تفاعلاً واسعاً بين الثقافة المصرية ومحيطها الإقليمى وبين تيارات الثقافة العالمية، ولا شك أن تطور وسائل الاتصال فى هذا القرن من ناحية والظروف الدولية التى شهدت استقطابا ثقافيا حادا من ناحية ثانية، واهتمام المؤسسات الثقافية بالانفتاح على الثقافة العالمية والتفاعل معها من ناحية ثالثة، كل ذلك ساعد على اتساع شبكة العلاقات الثقافية الخارجية، تلك التى لم تعد تقتصر على الاحتكاك بأوروبا وحدها، بل امتدت جسور تلك العلاقات خاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى عوالم جديدة كانت مغلقة من قبل.

ثامناً: رصد الإنتاج الثقافى فى مصر خلال القرن العشرين رصدا ببليوجرافيا.

يعكس الإنتاج الفكرى الصادر فى القرن العشرين تطور الثقافة المصرية وإنجازها خلال هذا القرن، ومن هنا فمن المهم حصر هذا الإنتاج وإعداد الببليوجرافيات الشارحة له، والقيام بالدراسات التحليلية والإحصائية لموضوعات هذا الإنتاج واتجاهات تطورها خلال القرن المنصرم، كما يدخل فى ذلك دراسة حركة الترجمة واتجاهاتها طوال هذا القرن كميا وموضوعيا.

تاسعاً: حصر دراسات المجلات والدوريات المتخصصة.

لعبت المجلات الثقافية والدوريات المتخصصة دوراً مهماً فى تطور الفكر المصرى فى القرن العشرين، كما عكست صورة الحياة الثقافية ومعاركها الفكرية بشكل واضح، ولا شك فى أن دراسة معمقة لتلك المجلات والدوريات وإعداد كشافات علمية لموضوعاتها سوف تسهم فى رسم صورة الحياة الثقافية فى مصر فى القرن العشرين، وفى تحديد أهم اتجاهاتها.

عاشراً: موسوعة لأعلام الثقافة المصرية فى قرن.

لقد كان وراء إنجاز الثقافة المصرية فى القرن العشرين مئات من الكتاب والمفكرين والمبدعين والمخططين الثقافيين. ومن المهم، ضمن هذا المشروع، إعداد موسوعة لأعلام الثقافة المصرية فى القرن العشرين، تتضمن تراجم هؤلاء الأعلام، وتتولى إعدادها لجان المجلس الأعلى للثقافة كل فى مجال تخصصها.

التنفيذ والتمويل

أولاً: تتقدم اللجان الدائمة للمجلس الأعلى للثقافة بمقترحاتها العملية التى تسهم فى بلورة المشروع واكتمال ملامحه، ومن ثم تنفيذه على أكمل وجه.

ثانياً: يتم تشكيل لجنة استشارية للمشروع من الشخصيات المعروفة بخبراتها فى هذا المجال، ويصدر قرار من السيد وزير الثقافة رئيس المجلس الأعلى للثقافة بتشكيل هذه اللجنة.

ثالثاً: بعد أن تناقش اللجنة الاستشارية أبعاد المشروع وطرائق تنفيذه عمليا، وتقدم مقترحاتها بذلك فى غضون شهرين على الأقل من تاريخ تشكيلها، يتم تشكيل هيئة تحرير تتولى الإشراف على المجالات البحثية المختلفة، بحيث يكون كل محرر مسئولاً عن مجال بعينه.

رابعاً: يتم تشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع ومتابعته برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة.

خامساً: فيما يتعلق بالتمويل:

١ - تتحمل موازنة الشعب واللجان الثقافية بالمجلس الأعلى للثقافة الأعباء المادية المالية لمكافآت اجتماعات اللجان المختصة.

٢ - تتحمل موازنة الديوان العام الأعباء المالية الخاصة بمكافآت اللجنة العليا للمشروع وتكاليف الطباعة النهائية.

٣ - يتحمل صندوق التنمية الثقافية الأعباء المالية الخاصة بمكافآت البحوث والتقارير والأعمال الإحصائية والببليوجرافية ومكافآت الباحثين المساعدين.

مشروع
الخطة المستقبلية للثقافة المصرية
فى القرن القادم

فى عالم مليء بالتحديات والتحولات الحاسمة فى مجال المعرفة وسبل انتقالها، يبدو أن بداية القرن الحادى والعشرين ليست مجرد انتقال من قرن إلى قرن بل هى انطلاق إلى عصر جديد، عصر بدأت ملامحه تتشكل بالعقل فى السنوات القليلة الماضية. وهو عصر يتطلب أن نشرع فى إعداد تصوراتنا للمستقبل الواعد فى مختلف جوانب حياتنا، وفى المقدمة منها إعداد خطة استشرافية مستقبلية للثقافة المصرية، خطة تضع الأفكار والرؤى المتعلقة بالعمل الثقافى فى مصر فى القرن الحادى والعشرين، وتحدد التحديات التى تواجه هذا العمل والأحلام التى يتطلع إليها، والحلول المقترحة للمشكلات، فضلاً عن المعالم الأساسية للمشروعات الثقافية الممكنة.

أولاً: عناصر الخطة المستقبلية:

١ - رصد الواقع الراهن للثقافة المصرية فى نهاية القرن العشرين وتحديد إشكاليتها الأساسية، والتحديات التى تواجهها.

٢ - تحديد الأهداف المبتغاة للعمل الثقافى فى القرن المقبل فى ضوء التحولات التى يعيشها العالم الآن نتيجة لثورة المعلومات وتقدم وسائل الاتصال،

وفى حدود الإمكانيات المتاحة حالياً والكامنة مستقبلاً.

٣ ـ تحديد القضايا الأساسية للعمل فى المرحلة المقبلة.

٤ ـ اقتراح المشروعات المستقبلية الأساسية فى مختلف مجالات العمل الثقافى فى مصر مع تحديد أولويات التنفيذ.

٥ ـ وضع خطة لتطوير المؤسسات الثقافية الحكومية والأهلية، والتشريعات المنظمة لعملها، بما يتواءم مع التحولات التى يشهدها العالم.

٦ ـ رسم خريطة لمستقبل العلاقات الثقافية لمصر مع محيطها الإقليمى العربى خصوصاً، ومع العالم عموماً، مع الاهتمام بالتخطيط للحفاظ على الدور الريادى لمصر فى الثقافة العربية وتعميق هذا الدور وتأكيده.

٧ ـ وضع تصور لوسائل تحقيق هذه الأهداف وفقاً لخطط زمنية تراعى المواءمة بين الأولويات والإمكانيات.

ثانياً: آليات التنفيذ:

١ ـ تتقدم اللجان الدائمة للمجلس الأعلى للثقافة بمقترحاتها العملية التى تسهم فى وضع هذه الخطة المستقبلية.

٢ ـ يتم تشكيل لجنة استشارية للمشروع من الشخصيات المعروفة بخبرتها فى مجال التخطيط الثقافى والدراسات المستقبلية، ويصدر قرار من وزير الثقافة رئيس المجلس الأعلى للثقافة بتشكيل هذه اللجنة.

٣ ـ بعد أن تناقش اللجنة الاستشارية أبعاد المشروع تقدم مقترحاتها لتنفيذه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تشكيلها، تشكل مجموعة فرق بحثية تتولى المجالات المختلفة فى المشروع، ويتكون الفريق الموجه للعمل من مقررى الفرق البحثية.

٤ ـ يعرض المشروع الذى تنجزه الفرق البحثية على مؤتمر عام للمثقفين المصريين بعد ستة شهور من بدء عمل هذه الفرق، وذلك لمناقشة التصورات الخاصة بالخطة المستقبلية، ويتكون هذا المؤتمر بشكل أساسى من أعضاء المجلس الأعلى للثقافة ومقررى اللجان الدائمة وأعضائها، وممثلين للنقابات والأحزاب والصحافة والإعلام.

٥ ـ يقوم الفريق الموجه بإعداد الصياغة النهائية للخطة المستقبلية للثقافة المصرية فى القرن الحادى والعشرين فى ضوء مقترحات مؤتمر المثقفين المصريين ومناقشاته.

٦ ـ تعرض الخطة فى صورتها النهائية على المجلس الأعلى للثقافة لإقرارها.

ثالثاً: التمويل:

١ ـ تتحمل موازنة الشعب واللجان الثقافية بالمجلس الأعلى للثقافة الأعباء المالية لمكافآت اجتماعات اللجان المختصة.

٢ ـ تتحمل موازنة الديوان العام الأعباء المالية للطباعة والنشر.

٣ ـ يتحمل صندوق التنمية الثقافية الأعباء المالية الخاصة بمكافآت البحوث والتقارير والأعمال الإحصائية والببليوجرافية ومكافآت الباحثين المساعدين.

المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم) حول

«المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى : الآفاق والتحديات» نابل تونس ٧ - ١٢ أكتوبر ١٩٩٩

متابعة
أسامة مصطفى الكاشف
E. mail: osamam3@hoitmail.com

تحت رعاية الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم) والمعهد الأعلى للتوثيق بتونس ومؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات شهدت مدينة نابل بتونس وقائع المؤتمر العربى العاشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (أعلم) حول «المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكترونى وخدمات المعلومات فى الوطـن العربى: الآفـاق والتحديات» فى الفترة من ٧ - ١٢ أكتوبر ١٩٩٩ وذلك بهدف دراسة التحولات الجذرية التى تعرضها المكتبات نتيجة الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات الحديثة وإلى تعميق التفكير حول الدور الذى ستقوم به المكتبة التى ستكون رقمية أو (إلكترونية) فى المستقبل، كذلك التعرف على ماهية مكتبة المستقبل فى ظل التغيرات العالمية والعولمة مع وضع تصور لنظام معلوماتى عربى متطور يكون لديه القدرة على التعامل مع كافة شبكات الاتصال وتبادل المعلومات العلمية والثقافية لمواجهة ظاهرة العولمة.

وقد انتظم المؤتمر فى أربعة محاور موضوعية رئيسية توزعت على ١٥ جلسة علمية وبعض الزيارات العلمية إلى مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات ومدينة القيروان وبعض المتاحف فى تونس بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية والختامية.

وقد قدم فى هذه المؤتمر خمس محاضرات مفتاحية قام بإلقائها على الترتيب أ. د. شعبان عبد العزيز خليفة، أ. د. سعد محمد الهجرسى، أ. د صالح الدلهومى، أ. د. نزهة بن الخياط، أ. د. هانى العمدة. وقد بلغ عدد الأوراق العلمية التى قدمت لهذا المؤتمر ما يزيد على سبعين ورقة على مدى أربعة أيام موزعة على ورشتين عمل متوازيتين وبلغ عدد الجلسات العلمية خمس عشرة جلسة تناولت الجلسات مختلف الإشكاليات الدقيقة لمكتبة المستقبل العربية والآليات الجديدة التى فرضتها عليها طبيعة المستجدات والمتغيرات الفنية، كما أثير العديد من المسائل المتعلقة بالنشر الإلكترونى ومدى تأثير ذلك على قطاع المكتبة العربية ومدى استيعابها تلك التكنولوجيا كما تم عرض لبعض التجارب العربية لمجال النشر الإلكترونى والتطبيقات الجارية للنشر الإلكترونى.

محاور المؤتمر

فيما يلى عرض للبحوث التى قدمت للمؤتمر وفقا لمحاورها التى انتظمتها:

المحور الأول: «النشر الإلكترونى»

البحث الأول: «النماذج العالمية فى النشر الإلكترونى مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكترونى» د. زين الدين محمد

عبد الهادى ـ مدرس علم المعلومات بكلية الآداب ـ جامعة حلوان مصر.

يتناول البحث مجموعة من النماذج العالمية فى النشر الإلكترونى مثل مشروع جوتنبرج والنساء الكاتبات فى العصر الفيكتورى إلى جانب تناول دور المكتبة فى عملية النشر الإلكترونى وطرق إعداد النص الإلكترونى ثم يقدم فى نهاية البحث مجموعة من الاستنتاجات التى تساعد فى عملية النشر الإلكترونى فى الوطن العربى.

البحث الثانى: «التحول من النشر التقليدى إلى النشر الإلكترونى» أ. د. أبو بكر محمود الهوش ـ أستاذ علوم المكتبات والمعلومات جامعة الفاتح ـ ليبيا. يتناول البحث تاريخ النشر منذ بدء الطباعة بالحروف المتحركة إلى الوقت الحاضر مع استعراض أهمية النشر الإلكترونى فى ظل التطور التكنولوجى، ثم يتناول بعد ذلك أثر التكنولوجية الحديثة من حاسبات فى تطوير وانتشار النشر الإلكترونى وأخيراً يتناول البحث موقف الناشرين من النشر الإلكترونى وحقوق التأليف والطباعة.

البحث الثالث بعنوان: «النشر التفاعلى نموذج الـــوب» Interactive publishing: Web model أ. هشام فتحى مكى ـ مكتب مكتبة الكونجرس بالقاهرة ـ مصر.

يتناول البحث التفاعلية كعنصر تميز أساسى للنشر الإلكترونى فإنه يعتمد فى الأصل على مفهوم القراءة والكتابة الغير خطية، حتى إن الإنترنت نفسها لم تكن لتنجح كل هذا النجاح بدون أن تكون مصادرها فى شكل النص الفائق Hyper text والوب الذى يمثل النص الفائق للإنترنت، كما أن الوب يمثل «مكتبة العالم» التى تحتوى على أضخم وأعظم إنتاج إلكترونى منشور عبر العالم.

البحث الرابع: «المجلات الإلكترونية» أ. سهير طه صالح ـ مركز تطوير الإدارة الخرطوم ـ السودان.

يتناول البحث دور وتأثير المجلات الإلكترونية فى نشر المعرفة العلمية وتبادل المعلومات وخاصة العلمية والطبية وسرعة وصول المعلومة وحداثتها ثم تناول بعد ذلك مميزات المجلات الإلكترونية.

البحث الخامس: «مجلة الفهارس الإلكترونية ونشر المعلومات» أ. منذر العيد، أ. سهام الزغيدى من المعهد الأعلى للتوثيق ـ تونس.

ناقش فيه الباحثان محاولة لدراسة احتياجات المستفيدين ومدى استجابة تحقيق المكتبات لها فى ظل التطور التكنولوجى فى ميدانى الاتصال والمعلوماتية على أساس أن المستفيد هو العنصر المؤثر فى استمرارية تقديم خدمات المعلومات خاصة تقديم الخدمات الإلكترونية من فهارس الدوريات (الإلكترونية والورقية) واقترح الباحثان عمل البث الانتقائى للمعلومات عبر استمارة إلكترونية يسجل فيها المستفيد احتياجاته بدقه لذلك يتطلب توافر بعض الاحتياجات الأساسية ومن أهمها توافر الاتصال بين المستفيدين والمكتبة وتكلفة الإنتاج، تحديد خصائص المستفيد وكيفية الحصول على المعلومة.

البحث السادس: «الفهرسة الإلكترونية: مشروع جامعة الخليج العربى» أ. إبراهيم جاسم لورى ـ جامعة العربى ـ البحرين.

يعرض البحث لتجربة جامعة الخليج العربى فى ممارسة استخدام الإنترنت على مستوى مجتمع المعلومات وفى ضوء رؤيته ـ لجامعة المستقبل والعلاقة المتبادلة بين المؤسسات التعليمية وصناعة

المعلومات - تم وضع مواصفات الفهرست الإلكترونية ووظائفه والخدمات التى يقدمها يوصفه مكتبة تعرض فهارس محتويات الدوريات العربية ثم بتناول الباحث فى نهاية البحث العقبات والمشكلات التى واجهت أو من المحتمل أن تواجه هذا المشروع ثم توصية بعمل شبكة تعاونية بين مؤسسات المعلومات فى الوطن العربى.

البحث السابع: «تأثير النشر الإلكترونى على تنمية المجموعات» أ. عفاف محمد خير موسى - وزارة التعليم العالى والبحث العلمى - السودان.

تتناول الورقة المجموعات وتعريفها وتطورها وقواعد اختيارها وتكاليفها والطرق التقليدية لتنمية المجموعات فى المكتبات

ثم تناول النشر الإلكترونى وتعريفه وأدواته وأثره الإيجابى فى تنمية المجموعات كذلك تأثير النشر الإلكترونى على سياسة الاقتناء للمكتبات ومراكز المعلومات، ثم معوقات الاقتناء الإلكترونى ثم عرض لبعض التوصيات ثم عرض لبعض المقترحات منها.

١ - إنشاء صفحات للمكتبات العربية على الإنترنت باللغة العربية.

٢ - إنشاء شبكة تعاونية للمعلومات بين الأجهزة والمؤسسات المكتبية.

البحث الثامن: «النشر الإلكترونى وبناء وتنمية المقتنيات فى المكتبات المتخصصة» د. نوال عبد الله، د. سناء المقدم - جامعتى القاهرة وحلوان - مصر.

تركز الدراسة على بناء وتنمية المقتنيات فى البيئة الإلكترونية وخاصة فى مجال المكتبات بشكل عام والمكتبات المتخصصة بخاصة وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام.

* القسم الأول: معرفة دواعى الاهتمام بالدراسة ومشكلة الدراسة وأهدافها ثم منهج الدراسة.

* القسم الثانى: التحديات التى تواجه بناء وتنمية المقتنيات بشكل عام وفى بلادنا العربية بشكل خاصة، فى كل من البيئة التقليدية والبيئة الإلكترونية مع مناقشة كيفية مواجهة هذه التحديات.

* القسم الثالث: تقديم بعض المقترحات التى يمكن أن تفيد فى كيفية تواؤم بناء وتنمية المجموعات المتخصصة مع متطلبات العصر القادم (النشر الإلكترونى).

المحور الثانى: وظائف وخدمات المكتبة الإلكترونية

البحث الأول: «المكتبات على طريق مجتمع المعلومات» أ. د. عبد اللطيف صوفى - معهد علم المكتبات، جامعة منتورى - قسنطنية بالجزائر.

يتناول البحث دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال فى النهوض بالمكتبات أسوة بغيرها من المؤسسات على طريق مجتمع المعلومات ولم يعد أمامها بديل سوى دخول هذا المجتمع بوعى وإدراك وفهم لطبيعة هذا المجتمع ووسائل العيش فيه ومن هنا أصبحت هناك ضرورة ملحة للمشاركة فى اقتصاد السوق وتأمين الدخول الحر للمعلومات بدون عوائق لجميع المستفيدين لكن الظروف الاقتصادية قد تكون عائقاً أمام انطلاق المكتبات نحو تلك التكنولوجية الحديثة وبرامجها وشبكاتها.

أما الجزء الثانى من البحث فيتناول مدى استعداد المكتبات العربية لقبول واستيعاب تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ومواكبتها فى مجتمع المعلومات مع الاهتمام بتطوير المقاييس والمعايير الموحدة للمكتبات واعتمادها وتوحيد استخدامها على نطاق المكتبات العربية من أجل عمل شبكة

وطنية دولية للمكتبات العربية مع التركيز على الجوانب النفسية للاتصال الإلكترونى، وتبادل الأفكار والتجارب حوله.

كما يتناول البحث أيضا بعض قوانين الإعلام والاتصال فى مجال المكتبات مثل قانون الخدمات عن بعد، قانون العقوبات وتنظيم المعلومات غير الشرعية وقوانين حقوق التأليف الرقمية.

وتناول البحث أيضاً موضوع اتفاقيات الدعم والتكفل التى أصبحت إحدى سمات مجتمع المعلومات المعاصرة وأهميتها للمكتبات العربية.

البحث الثانى: «إشكالية نقل التقنيات إلى البلدان النامية فى إطار المكتبات الإلكترونية» أ. أحمد الكيسى ـ المعهد الأعلى للتوثيق ـ تونس.

يتناول البحث إشكالية نقل تكنولوجيا المعلومات إلى البلدان النامية فى إطار علمى صحيح لدراسة إدراج التقنيات الحديثة للمعلومات فى المكتبات ومرافق المعلومات وإشكالية المكتبات الإلكترونية وأهمية إتاحة تقنيات عربية تتناسب مع المكتبات العربية. ثم يقدم نماذج لاستيراد التكنولوجيا العشوائى فى مجال المكتبات وأثر ذلك على المكتبات العربية بعكس البلاد الأوربية، ثم يتعرض سيادته لفشل العديد من المشاريع القومية مثل:

مشروع الشبكة العربية للمعلومات: ARISNET، وغيرها بسبب عدم وجود الحد الأدنى من التعاون والتنسيق بين المكتبات العربية مما يعكس حدود الواقع العربى المشتت ويعكس قيمة الاستثمارات المتواضعة فى أغلب المؤسسات التى تحاول إنشاء قواعد معرفية ومنتجات معلوماتية وتعمل على الربط بينها ثم يتسأل البحث فى نهايتها.

* هل هناك تحليل علمى لواقع المرافق العربية للمعلومات المحلى والوطنى؟

* هل هناك حصر للمشاكل التى يعمل فيها متخصص المعلومات على جميع المستويات؟

* هل هناك تشجيع للبحث العلمى والابتكار فى مجال المكتبات والمعلومات؟

البحث الثالث: «المكتبة الإلكترونية من منظور عربى» د. أحمد على محمد تاج ـ كلية الآداب ـ جامعة المنوفية ـ جمهورية مصر العربية.

يتناول البحث خدمات المكتبة الإلكترونية وخصائصها وما يتطلبه التحول من الشكل التقليدى إلى الشكل الإلكترونى من تغيرات فى عناصر المكتبة وخصوصاً أوعية المعلومات وأساليب التنظيم والاسترجاع لهذه الأوعية وما تحمله من المعلومات، ثم ينبه إلى حقيقة أن خدمات المكتبة الإلكترونية بما تتسم به من خاصيات وانتشار دون أية قيود أو حدود تتطلب تصميم برامج الخدمة بما يلبى احتياجات المستفيد العربى ويحقق أهدافه العامة والخاصة على السواء كما ينبغى أن تجسد المكتبة الإلكترونية الهوية الثقافية العربية.

البحث الرابع: «شبكات المكتبات الإلكترونية والمعلومات ذات القيمة المضافة» د. يسرى الصغير، أ. سهيل هويسة المعهد الأعلى للتوثيق ـ تونس.

يتناول البحث الإضافات النوعية التى أتت بها هذه التقنيات التكنولوجية الحديثة للمعلومات إلى خدمات المكتبات من حيث الجودة والدقة والسرعة والحداثة والشمول والفاعلية والتكلفة. وفى نهاية البحث يطرح إشكالية الفرق بين المعلومات الخام والمعلومات المستحدثة القابلة للاستعمال مباشرة التى تمثل قيمة مضافة يجوز التعامل معها قياساً وتقييماً وتطويراً.

البحث الخامس: «المكتبة الإلكترونية فى الكويت: واقع أم خيال؟ تجربة المركز الوطنى للمعلومات العلمية والتكنولوجيا بالكويت» أ. شذى العون ـ المركز الوطنى للمعلومات العلمية والتكنولوجية ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية ـ الكويت.

يتناول البحث تجربة مراحل التغير التى مر بها المركز فى التحول إلى المكتبة الإلكترونية وفقاً للمقايس والمعايير العالمية فى استخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة وتأهيل وتدريب العاملين بالمركز على ذلك فى خلال مراحل مختلفة.

١ ـ مرحلة البناء وهى الاعتماد على مصادر المعلومات المطبوعة من كتب ودوريات وملخصات علمية وبراءات اختراع باستخدام نظام Stalrs لتبدأ عملية التحويل. حين فقد المركز مجموعة كبيرة منها فى أثناء حرب الخليج تم الاعتماد على مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل رئيسى فى عملية بناء مجموعات المركز عن طريق استخدام تكنولوجيا الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت وهكذا يستمر المركز فى التطوير لتحقيق أهدافه لتكوين المكتبة الإلكترونية.

البحث السادس: «البرامج الإلكترونية فى مكتبات الأطفال» أ. د. سهير أحمد محفوظ ـ قسم المكتبات والمعلومات كلية الآداب ـ جامعة حلوان ـ جمهورية مصر العربية.

يتناول البحث الهدف من رسم صورة لواقع البرامج الإلكترونية فى بعض مكتبات الأطفال فى مصر من خلال أقسام الأطفال فى المكتبات العامة فى القاهرة وهى مكتبة مبارك العامة، مكتبة القاهرة الكبرى، مكتبة طلعت حرب، المكتبة النموذجية للأطفال بمركز توثيق وبحوث أدب الأطفال، على أساس واضح محدد منذ البداية هو أن برامج الكمبيوتر الخاصة بالأطفال ليست بديلاً عن الكتاب؛ لذلك يتناول البحث أنواع هذه البرامج وإعدادها وأسس اختيار واقتناء هذه البرامج بالإضافة إلى معرفة خبرات القائمين على الاختيار ودور النشر.

البحث السابع: «الاسترجاع عبر شبكة المكتبة الإلكترونية: Retrival through digital library network» أ. إيمـان مصطفى، دور نـشر مركز العلم والتكنولوجيا أكاديمية البحـث العلمى والتكنولوجيا ـ جمهورية مصر العربية.

يتناول البحث إمكانية إتاحة الوب لقاعدة بيانات على الخط المباشر عبر شبكة الإنترنت وتتيح البرامج متعددة محركات أقراص الليزر الوصول إليها عبر شبكة أنداد بحيث تسمح بالاستخدام لأكثر من مستفيد فى نفس الوقت عن طريق قرص ليزر واحد. تلك هى أفضل الحلول من قبل الباحثة وبذلك يمكن للمستفيدين على مختلف انتشارهما عبر العالم استخدام مجموعة كاملة من محتويات الآلف من النصوص، الصور، التسجيلات الصوتية، الفيديو، الخرائط.

البحث الثامن: «المكتبة الإلكترونية وأثرها على العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات» د. مبروكة عمر محريق ـ جامعة الفاتح ـ طرابلس ـ ليبيا.

يتناول البحث التعريف بالمكتبة الإلكترونية ودورها الفعال على المستوى العالمى فى تقديم خدمات معلوماتية متطورة وأثرها على العاملين فى مجال المكتبات ومراكز المعلومات مع التركيز على أهميته بناء العاملين فى هذا المجال من خلال ثلاثة جوانب:

١ ـ الأخذ بيد المكتبى الحالى وضرورة إكسابه المهارات والخبرات اللازمة التى تساعده لمواجهة التطورات التقنية.

٢ ـ إعادة النظر فى مناهج معاهد وأقسام المكتبات والمعلومات بجامعاتنا العربية.

٣ ـ ضرورة الحرص على التدريب المستمر للعاملين فى المجال.

البحث التاسع«سلوك أمناء المكتبات تجاه إدخال التكنولوجيا الحديثة على المكتبة، نتائج لدراسة ميدانية بجامعة قسنطنية» * أ.عز الدين بودريان ـ معهد علم المكتبات جامعة قسنطينة ـ الجزائر.

يتناول البحث تأثير تكنولوجيا المعلومات الحديثة على أمناء المكتبات واتجاهاتهم نحو التكنولوجية الحديثة من خلال التعرف على رؤية أمناء مكتبات جامعة قسنطينة تجاه هذه التكنولوجيا على مراكز المعلومات التى يشرفون على تسيرها.

أما نتائج الدراسة فهى أهمية التكوين المستمر بالنسبة لأمناء المكتبات وتجديد سلوكهم تجاه هذه التكنولوجيا وأثر هذه الوسائل الحديثة للبحث عن المعلومات.

البحث العاشر «الاحتياجات التدريبية لأمناء المكتبات واخصائيى المعلومات فى مصر للتعرف على انماط واستخدام النشر الإلكترونى» د. خالد محمد إمام الحلبى ـ قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ مصر.

يتناول البحث أنماط النشر الإلكترونى واستخداماته فى المكتبات ومراكز المعلومات وأهدافه والتجهيزات المادية والبشرية لتقديم خدمات المعلومات من خلاله، وبرامج التدريب التى تساعد على ذلك والمهارات المطلوب توافرها فى أمناء المكتبات وأخصائى المعلومات للقيام بعمليات الاقتناء والإعداد الفنى وتقديم خدمات المعلومات، والقيام بعمليات الحفظ والصيانة للأنماط المختلفة للنشر الإلكترونى وتطوير برامج التدريس فى أقسام المكتبات والمعلومات لتخريج أمناء مكتبات وأخصائى معلومات يستطيعون التعامل مع أنماط النشر الإلكترونى.

المحور الثالث:«خدمات المعلومات والتحديات التكنولوجية فى المكتبات العربية»

البحث الأول: «ترشيد الدوريات عبر الإنترنت» أ. د. هشام بن عبد الله العباس ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ المملكة العربية السعودية.

يتناول البحث مقارنة بين مجموعات الدوريات فى ثمان من المكتبات الجامعية تحتوى على تخصصات مماثلة وذلك عبر استخدام الإنترنت حيث تم الاطلاع على فهارس تلك المكتبات ومقارنة محتوياتها من الدوريات المعنية.

وقد توصلت الدراسة فى النهاية إلى قائمة أساسية بالدوريات المعنية وبالتالى تعرفت على المصادر المحتمل استخدامها فى الإعارة المتبادلة ومكامن قوة وضعف مجموعات مكتبة الدراسة.

البحث الثانى: «واقع خدمات المعلومات الإلكترونية فى دولة البحرين وسبل تطويرها» أ. صلاح أحمد مسامح مركز التقنيات التربوية وزارة التربية والتعليم دولة البحرين.

يتناول البحث رصد خدمات المعلومات الإلكترونية المتوافرة وتقييمها بشكل عام عن طريقة استخدام استبيان قام بإعداده لهذا الغرض ثم توزيعه على ثلاثة عشر مراكز للمعلومات فى مؤسسات تعليمية وتدريبية وعامة مع تحليل للمواقع الموجودة حالياً على شبكة الإنترنت والتى تتبع لبعض هذه المؤسسات.

أما نتائج البحث فهى تكوين لجنة وطنية لإدخال خدمة الإنترنت فى المدارس الحكومية، وأن هناك تطوراً فى نشر المعلومات الإلكترونية فى دولة البحرين وذلك من خلال تكوين فهارس إلكترونية لمحتوياتها مع توافر المعلومات الببليوجرافية الأساسية.

البحث الرابع: «خدمات المعلومات العلمية فى المكتبات الإلكترونية المتخصصة» أ. عصمت محمد عبد الحكيم ـ المركز القومى للإعلام والتوثيق ـ أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ـ جمهورية مصر العربية.

يتناول البحث خدمات المعلومات فى المكتبة الإلكترونية المتخصصة ومدى تركيز هذه الخدمات فى دعم البحوث والرسائل العلمية وكذلك يعتمد تقديم الخدمات على مدى نجاح القائمين بالعمل على تقديم الخدمة للمستفيدين وعلى درجة كفاءتهن وعلى رضا هؤلاء المستفيدين عن مستوى الأداء مع الاهتمام بتدريب العاملين فى مجال خدمات المعلومات بالمكتبة الإلكترونية.

البحث الخامس: «تأثير النشر الإلكترونى على خدمات المكتبات والمعلومات» أ. نادية أحمد سامى عوف ـ المركز القومى للإعلام والتوثيق ـ أكاديمية البحث العلمى ـ جمهورية مصر العربية.

يتناول البحث مدى تأثير النشر الإلكترونى وما يصاحبه من تغيرات جذرية على خدمات المعلومات بالمكتبة نتيجه توافر التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وبرمجيات وأدوات تكنولوجيا وأوعية معلومات متطورة وفهارس إلكترونية مما أدى إلى ضرورة أكساب أمين المكتبة مهارات جديدة لمواجهة تلك التغيرات.

البحث السادس: «تقييم مكتبة جامعة الأمير عبد القادر من خلال تطبيق تقنية مورس» أ. عبد المالك بن السبتى ـ قسم علم المكتبات جامعة منتورى ـ قسنطينة ـ الجزائر.

يتناول البحث تقنية مورس ودورها فى تقييم فعالية المقتنيات بالمكتبات الجامعية وتقديم معلومات دقيقة حول حركية ودوران الوثائق مع معرفة الرصيد الميت والرصيد الحى وكذلك تقديم العديد من المؤشرات والمعلومات الحالية وازدادت أهمية هذه التقنية مع استخدام التكنولوجيا الحديثة وخاصة الحاسبات الآلية لذلك جاءت الدراسة تقييم لرصد مكتبة جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة.

البحث السابع: «تقييم خدمات وإنتاج المعلومات السودانية بمركز التوثيق والمعلومات» أ. وفاء عشتم الله غبريال ـ مركز التوثيق والمعلومات ـ السودان.

يتناول البحث تقييم الوضع الحالى لمركز التوثيق والمعلومات ـ السودان لمعرفة مدى فاعلية خدمات وإنتاج المعلومات وخاصة قواعد البيانات وخدمات الاستخلاص وخدمات المستفيدين وتبادل المعلومات داخلياً وخارجياً وذلك من خلال التحليل الاستشهادى ومناقشة المستفيدين وأخصائيى المكتبات.

البحث الثامن: «دخول عالم الإنترنت لجامعة منتورى قسنطينة: الخطوات الأولى (موقع وب)» أ. حلمية على خوجة، المكتبة المركزية لجامعة منتورى قسنطينة ـ الجزائر.

يتناول البحث تجربة مكتبة جامعة منتورى قسنطينة بالجزائر على عالم الإنترنت من خلال عرض التجربة من التقييم وكيفية إنشاء صفحة ويب (Web page) للمكتبة على الإنترنت.

البحث التاسع: «الإنترنت: مراجعة ببلوغرافية» أ. أيوب الكتبى ـ مكتبة جامعة البحرين.

يتناول البحث عمل مراجعة شاملة عن الإنترنت ببليوجرافيا والبحث عن كلمة الإنترنت وبالعنوان فقط فى جميع المصادر البحثية الأجنبية منها الإلكترونية عن طريقة الاتصال المباشر بالإنترنت من شركات بيع الكتب الإلكترونية والبحث أيضاً فى قواعد والمعلومات المتخصصة المبينة على أسطوانات الليزر وتحديداً قواعد (Dissertation Abstract index & UMI - ABI) وذلك بحصر جميع الكتب المرتبطة بخدمات الإنترنت وذلك بالبحث فى الدوريات المتخصصة والعامة وما يقرب من ٢٠٥ رسائل دكتوراه وماجستير حتى شهر مارس ١٩٩٩م.

المحور الرابع: «الجوانب القانونية للنشر الإلكترونى»

البحث الأول: «ثورة النشر الإلكترونية: حقوق الملكية الفكرية فى الدول المتقدمة وآفاقها فى الوطن العربى» أ. سهير إبراهيم حسن ـ المركز القومى للإعلام والتوثيق أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ـ جمهورية مصر العربية.

يتناول البحث قضية النشر الإلكترونى وعلاقتها بحقوق الملكية الفكرية مع دراسة لحماية حقوق الملكية الفردية من الدول الأخرى.

البحث الثانى: «الجوانب القانونية للنشر الإلكترونى» أ. أحمد عمران الجمعة ـ إدارة المكتبات وزارة التربية ـ الكويت.

يتناول البحث ثلاث نقاط هى:

.الإيداع القانونى للمواد الإلكترونية، حقوق المؤلف فى مجال النشر الإلكترونى، تكاليف استخدام المعلومات الإلكترونى وطرق التعامل مع الناشرين.

البحث الثالث: «بحث عن الجوانب القانونية للنشر الإلكترونى» ابتسام محمد أحمد محمد خير، المركز القومى لتدريب التعاونين السودان.

يتناول البحث الجوانب القانونية للنشر الإلكترونى من حيث حقوق المؤلف الإلكترونى وحقوق الناشرين وحقوق الاستعمال، والاتفاقات الدولية بهذا الشأن وكذا تكاليف استخدام المعلومات الإلكترونية وطريق التعامل مع الناشرين.

البحث الرابع: «المكتبات الافتراضية والتحديات العربية» د. سارة بن لاغة ـ المدرسة الوطنية لعلوم الإعلامية ـ تونس.

يتناول البحث تعريف المكتبة الافتراضية واعتمادها على التقنيات الحديثة لترقيم الوثائق ومعالجتها وتخزينها فى قواعد ومتطلبات ووثائق وفقاً لمواصفات عالمية مع التركيز على مبدأ المشاركة والتعاون كما يتناول المكتبات الافتراضية المتعددة اللغات مع التركيز على مشروع (ريادى) من تونس وآخر من فرنسا مع الاعتماد على نظام كاليوب، ثم يتناول بعد ذلك التحديدات على تواجه المكتبات العربية فى ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.

التوصيات

١ ـ عقد المؤتمر الحادى عشر للاتحاد فى مدينة عمان أو مدينة القاهرة بالتوازى مع مؤتمر الاتحاد الدولى لجميعات المكتبات ومؤسسات (إفلا) المزمع عقده فى مدينة القدس بفلسطين المحتلة فى نفس الفترة سنة ٢٠٠٠ وفتح باب المشاركة لمؤتمرين من الدول الإسلامية والأجنبية الراغبين فى ذلك على أن يكون موضوع المؤتمر «نحو بناء استراتيجية لدخول الإنتاج الفكرى المكتوب باللغة العربية فى الفضاء الإلكترونى».

٢ ـ حث المجلات العربية المتخصصة فى المكتبات والمعلومات لإصدار أعدادها عبر الإنترنت لتكون لسان حال المكتبات ونظم المعلومات العربية وذلك بالتعاون مع اتحاد الناشرين العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٣ ـ إنشاء موقع للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات على الإنترنت ودعوة جمعيات المكتبات العربية وكذلك المكتبات العربية الكبيرة إلى إنشاء مواقع مماثلة باللغة العربية لتعزيز استخدام هذه اللغة فى شبكات المعلومات الدولية.

٤ ـ تنظيم مسابقة بين المكتبات العربية وتقديم جوائز لأحسن المكتبات وأكثرها تقدما فى استخدام تكنولوجيا المعلومات.

٥ ـ حث المكتبات العربية على استخدام الطبعة الواحدة والعشرين فى طبعتها الورقية والإلكترونية من تصنيف ديوى العشرى والتى توفرت على إنجازها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف وذلك لخلق نوع من التوحيد بين المكتبات العربية فى تصنيف مصادر المعلومات بها.

٦ ـ حث أقسام المكتبات والمعلومات ومعاهدها فى الدول العربية على تطوير مناهجها بما يخدم مواكبة التطورات الهائلة فى مجال النشر الإلكترونى وتكنولوجيا المعلومات.

٧ ـ دعوة اتحاد الناشرين العرب إلى عقد دورات تدريبية للناشرين العرب والعاملين فى مجال النشر الإلكترونى واستخدام تكنولوجيا المعلومات فيه.

٨ ـ قيام وزارات البحث العلمى أو ما يحل محلها بأخذ الترتيبات اللازمة لإقامة الإنترنت باللغة العربية وإعداد ما يمكن عمله للتعامل مع شبكة الإنترنت الدولية.

٩ ـ الإعلان عن أية تجربة عربية فى مجال النشر الإلكترونى ولو كانت فى طور الإعداد والتطوير وتعميم نتائجها بين مختلف الأقطار العربية ويمكن اعتبار الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات نقطة محورية لتلقى بيانات هذه التجارب.

١٠ ـ مطالبة وزارات التربية والتعليم بالدول العربية بإدخال مقررات التربية المكتبية وتكنولوجيا المعلومات فى المناهج الدراسية فى جميع مراحل التعليم عبر مكتباتها المدرسية.

١١ ـ إنشاء موقع للرسائل الجامعية العربية على الإنترنت مع تقديم مستخلصات لها حتى يتم الانتفاع بها.

اللائحة الداخلية
لجهاز تسعير ودعم وتوزيع
الكتاب الجامعى

الباب الأول: التنظيم الإدارى للجهاز واختصاصاته

المادة (١): ينشأ بجامعة القاهرة جهاز يكون مسؤلاً عن تسعير ودعم وتوزيع الكتاب الجامعى ويكون مقره إدارة الجامعة، ويعد وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها المالى والإدارى والفنى.

المادة (٢): يكون للجهاز مجلس إدارة برئاسة الأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة.

وعضوية كل من السادة الأساتذة:

الدكتور/ نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب.

الدكتور/ عميد كلية الحقوق.

الدكتور/ عميد كلية الآداب.

الدكتور/ عميد كلية دار العلوم
الدكتور/ عميد كلية الطب البيطرى
الدكتور/ رئيس قم المحاسبة بكلية التجارة
السيد/ أمين عام الجامعة
السيد/ مدير عام شئون التعليم والطلاب
السيد/ مدير إدارة التكافل بالجامعة.

المادة (٣): يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء المجلس وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

** وتبلغ قرارات مجلس الإدارة إلى الجامعة للاعتماد، خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ صدورها، وتعد نافذة إذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين من تاريخ ورودها مستوفاة إلى مكتبه.

المادة (٤): يختص مجلس إدارة الجهاز بالمسائل الآتية:

أولاً: تحديد أسعار الكتب والمذكرات الجامعية في بداية كل عام، وتراعى فى تحديد السعر العناصر الآتية:

١ - عدد الملازم فى الكتاب أو المذكرة.
٢ - عدد الساعات المقررة للمادة العلمية.
٣ - لغة الكتابة (عربية أم أجنبية).
٤ - عدد طلاب الفرقة الدراسية.
٥ - تكلفة الطباعة.

ثانياً: تحديد نسبة الدعم المقررة للكتاب الجامعى تمهيداً لتحديد سعر الكتاب المدعوم بالنسبة للطالب.

ثالثاً: وضع شروط التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس لتوزيع الكتاب الجامعى.

رابعاً: إقرار مشروع الموازنة والحساب الختامى بعد مراجعتها من المراقب المالى قبل عرضها على مجلس الجامعة.

خامساً: تعيين الجهاز الفنى والمالى والإدارى للوحدة.

سادساً: وضع القواعد المالية لتوزيع مكافآت العاملين بالوحدة فى نطاق الحد الأقصى المقرر.

سابعاً: اقتراح تعديل أحكام هذه اللائحة حسبما يكشف عنه التطبيق العملى.

ثامناً: اقتراح قبول التبرعات والمنح والإعانات التى ترد للجهاز من الجهات الخارجية والعرض على مجلس الجامعة.

المادة (٥): يختص رئيس مجلس الإدارة بما يلى:

(١) دعوة مجلس الإدارة للانعقاد ورئاسة جلساته.

(٢) التوقيع على عقود أعضاء هيئة التدريس المتعاقدين مع جهاز النشر والتوزيع أو من يفوضه فى ذلك.

(٣) اعتماد المكافآت التى تمنح للعاملين بالوحدة، فى ضوء أحكام هذه اللائحة.

(٤) الاختصاصات الأخرى التى يفوض فيها من مجلس الإدارة.

المادة (٦): تنشأ فروع للجهاز لتوزيع الكتاب الجامعى بكليات الجامعة برئاسة عميد الكلية وعضوية كل من وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب، ورائد اتحاد الطلاب بالكلية، مدير عام الكلية، مدير إدارة رعاية الشباب بالكلية ويخطر مجلس الإدارة المركزى للجامعة بأسماء أعضاء فرع الجهاز بكل كلية فى شهر أغسطس من كل عام.

المادة (٧): تختص فروع الجهاز بالكليات بتوزيع كتاب عضو هيئة التدريس المتعاقد مع الجهاز، وذلك على النحو التالى:

أولاً: بالنسبة للكليات النظرية

(١) يباع الكتاب للطلاب النظاميين والمنتسبين بالسعر المدعم.

(٢) يختم الكتاب المدعم بخاتم الدعم موضحاً سعره الحقيقي والسعر المدعم.

(٣) يمنح كل طالب مستجد بطاقة دعم يتسلم بموجبها الكتاب المدعم من فرع الجهاز بالكلية.

ثانياً: بالنسبة للكليات العملية

** تتولى الكليات العملية شراء المراجع العلمية والكتب الدراسية التى تفى بحاجة الطلاب وتوضع فى مكتبة الطالب بالكلية للاستعارة أو الاطلاع، ولا يجوز مطلقاً شراء مذكرات نظرية مع جواز توزيع الكتب المؤلفة طبقاً للقواعد.

الباب الثانى: التنظيم للجهاز

المادة (٨): يكون للجهاز موازنة مستقلة يقرها مجلس الإدارة تقيد بها جميع الإيرادات المنتظر تحصيلها والمصروفات المقرر صرفها خلال السنة المالية. وتبدأ السنة المالية من أول أكتوبر وتنتهى فى آخر سبتمبر من كل عام.

المادة (٩): يكون للجهاز حساب خاص بالبنك الذى يحدده مجلس الإدارة وتتكون موارده مما يلى:

(١) الاعتمادات المخصصة لدعم الكتاب الجامعى فى موازنة الجامعة.

(٢) ما يخصص من صندوق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعة ومن صندوق الخدمات التعليمية ومن أى صناديق أخرى أو وحدات ذات طابع خاص أو ما يتم التبرع به لهذا الغرض.

(٣) ما يخصص من موازنة التعليم المفتوح.

(٤) ١٠٪ من موارد الانتساب الموجه.

(٥) نسبة الـ ٥٪ من ثمن الكتاب المتعاقد عليه مع الجهاز مقابل التوزيع.

(٦) ما تحصله فروع الجهاز مقابل بيع الكتب أو المذكرات الجامعية لطلاب الكليات النظرية والعملية.

المادة (١٠): تشمل أوجه إنفاق الجهاز ما يلى:

(١) ما يدفع لأعضاء هيئة التدريس المتعاقد معهم الجهاز مقابل توزيع وبيع مؤلفاتهم إلى الطلاب (٣٥٪ عند التعاقد، ٣٠٪ عند تسليم الكتاب، ٣٠٪ عند التسوية النهائية).

(٢) نسبة الدعم المخصصة للكتب والمذكرات الجامعية.

(٣) المصاريف الإدارية ومكافآت العاملين بالجهاز وبدل جلسات مجلس الإدارة ولا يجوز أن تزيد حوافز ومكافآت العاملين فى الجهاز عن ٢٪ من إجمالى ثمن الكتب المباعة.

المادة (١١): لا يجوز استخدام اعتمادات الدعم فى غير الأغراض المخصصة لها وهى دعم الكتاب الجامعى، وعلى وجه الخصوص لا يجوز استخدام الدعم فى شراء حقوق التأليف أو تدعيم مطابع الجامعة أو شراء أجهزة تصوير، كما لا يجوز توزيع الدعم على الطلاب فى صورة نقدية.

المادة (١٢): يصرف بدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة بواقع ٥٠ جنيهاً (خمسون جنيهاً) عن كل جلسة، وبما لا يزيد على جلسة واحدة كل شهر.

المادة (١٣): يصرف لرئيس وأعضاء الجهاز بالجامعة والكليات مكافأة طبقاً للقواعد المالية التى يضعها مجلس الإدارة وبما لا يجاوز نسبة الـ ٢٪.

المادة (١٤): يشرف مندوب وزارة المالية بالجامعة على الدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية لتحقيق الرقابة على الإيرادات والمصروفات، ويقدم هذا المندوب تقريراً كل شهرين إلى مجلس الإدارة عن أعمال الجهاز بالجامعة وبالكليات.

المادة (١٥): يكون الصرف من حساب الجهاز

بموجب شيكات توقع من رئيس مجلس أو من ينيبه بالجامعة توقيعاً أولا ومن مندوب المالية بالجامعة توقيعاً ثانياً.

المادة (١٦) : يتم ترحيل فائض الحساب فى نهاية السنة المالية للصرف من خلال السنوات التالية.

المادة (١٧) : تخضع حسابات الجهاز لتفتيش الأجهزة الرقابية بالجامعة والجهاز المركزى للمحاسبات، وعلى القائمين بالعمل به تقديم كافة المستندات والبيانات التى تطلبها هذه الأجهزة.

الباب الثالث: التنظيم التعاقدى بين الجهاز وعضو هيئة التدريس

المادة (١٨) : على كل عضو هيئة تدريس بالجامعة يرغب فى التعاقد مع الجهاز تقديم طلب بذلك فى شهر أغسطس من كل عام.

يقدم طلب التعاقد ويبرم عقد التوزيع مع عضو هيئة التدريس وفقاً للنموذجين الملحقين بهذه اللائحة.

ويتم تحرير ثلاث نسخ من العقد، تسلم نسخة لعضو هيئة التدريس المتعاقد ويحتفظ الجهاز بنسختين تودع إحداهما بملفات يعدها الجهاز لدى الجامعة والثانية بالكلية.

المادة (١٩) : يشترط لتعاقد الجهاز مع عضو هيئة التدريس لتوزيع الكتاب الجامعى ألا يقل عدد طلاب الفرقة المستجدين المقرر عليهم الكتاب عن ٢٠٠ طالب (مائتى طالب).

المادة (٢٠) : (١) يحصل عضو هيئة التدريس المتعاقد مع الجهاز على النسب التالية من ثمن الكتب التى يتولى الجهاز توزيعها:

أ ـ ٣٥٪ عند التعاقد.

ب ـ ٣٠٪ عند تسليم الكتب للجهاز.

جـ ـ ٣٠٪ عند التسوية النهائية.

(٢) وتتم هذه التسوية فى الفصل الدراسى الأول فى موعد أقصاه أول يناير، وفى الفصل الدراسى الثانى فى موعد أقصاه الخامس عشر من يونية.

(٣) لا ترد النسخ الباقية التى لم يتم بيعها وتقوم الكلية بشرائها لحساب مكتبة الطالب فى حدود حصتها من دعم الكتاب الجامعى.

(٨) لا يجوز ـ بعد التعاقد ـ للمؤلف أو عضو هيئة التدريس المتعاقد نشر أو توزيع الكتاب أو المذكرة ـ محل التعاقد ـ لطلاب الجامعة أو يصدر ملخصاً للكتاب أو المذكرة لبيعه.

المادة (٢٢) : تفصل فى المنازعات الناشئة عن تنفيذ العقد بين عضو هيئة التدريس المتعاقد والجهاز لجنة تحكيم مشكلة من:

(١) رئيس جهاز تسعير ودعم توزيع الكتاب الجامعى. رئيساً

(٢) الأستاذ الدكتور/ عميد كلية الحقوق. عضواً

(٣) عضو هيئة التدريس المتعاقد مع الجهاز أو من يمثله. عضواً

** وتكون قرارات اللجنة ملزمة للطرفين.

المادة (٢٣) : تطبق على أعمال الجهاز وحساباته كافة الأحكام الواردة فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ولائحة المخازن والمشتريات وقانون المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للموازنة والحسابات ولائحة بدل السفر، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة.

المادة (٢٤) : يسرى للعمل بأحكام هذه اللائحة بدءاً من تاريخ إقرارها من مجلس الجامعة.

نموذج رقم (أ)

نموذج طلب تعاقد

جامعة

كلية

قسم

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس إدارة جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى.

تحية طيبة وبعد،،

أتشرف بالإفادة بأن مجلس قسم قد وافق على التعاقد على توزيع الكتاب [المذكرة].

* اسم الكتاب [المذكرة]
* المؤلف أو المؤلفون أو ممثل المؤلفين أو المفوض عن المؤلف
* الفرقة المقرر عليها الكتاب/ المذكرة فى العام الجامعى وذلك بعد اطلاع مجلس القسم على [الكتاب/ المذكرة] وأنه يشمل عناصر ومفردات المقرر بأكمله.
* عدد ملازم الكتاب/ المذكرة
* عدد الساعات المخصصة للمقرر أسبوعياً
* عدد طلاب الفرقة
* عدد النسخ المطلوبة
* السعر المطلوب
* * هذا مع الإحاطة بأنه بعد التعاقد مع المؤلف على الكتاب أو المذكرة فإنه لا يحق له أن يصدر مؤلف آخر يتضمن نفس الكتاب أو المذكرة وبيعه حيث إن نشر الكتاب قد أصبح من حق الجامعة وحدها.

برجاء التكرم بالموافقة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس القسم   وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب   عميد الكلية

يعتمد،

رئيس مجلس إدارة جهاز نشر

وتوزيع الكتاب الجامعى

نموذج رقم (٢)

جامعة

جهاز الطبع والنشر للكتاب الجامعي

عقد توزيع كتاب (لمدة عام)

إنه فى يوم   الموافق   م   قد تم الاتفاق بين كل من:

السيد أ.د/   نائب رئيس جامعة   (طرف أول)

السيد أ.د/   بكلية   (طرف ثان)

على ما يلى:

أولاً: يتولى الطرف الأول بمعرفته توزيع كتاب   المقرر على طلبة الفرقة

بقسم   بكلية   جامعة   تأليف الطرف الثانى.

ثانيًا: يتعهد الطرف الثانى بتسليم الطرف الأول الكتاب المشار إليه كاملاً مطبوعًا ومجلداً فى موعد أقصاه شهر ونصف من تاريخ توقيع الطرف الأول وفى حالة عدم تسليمه له فى الموعد المحدد يرد ما صرف له كاملاً للجامعة.

ثالثًا: إذا لم يتم تسليم الكتاب فى الموعد المتفق عليه بين الطرفين يكون للجامعة حق تقاضى مبلغ ٥٠٠ جنيه كتعويض عن تأخير تسليم الكتاب لكل أسبوعين وذلك دون إخلال بحق الجامعة فى فسخ العقد دون تعويض وبشرط إبداء أسباب الفسخ.

رابعًا: فى غير هذه الحالة إذا طلب الطرف الثانى بعد الاتفاق فسخ العقد لأى سبب يلتزم بدفع مبلغ جزائى قدره ألف جنيه للطرف الأول.

خامسًا: يسلم من هذا الكتاب   نسخة تخصص للتوزيع على الطلاب خلال العام الجامعى

ويحدد سعر بيع النسخة الواحدة للطالب بسعر مدعم   مبلغ   (فقط مبلغ)

سادسًا: يستحق الطرف الثانى مبلغ (فقط مبلغ)

عن كل نسخة من نسخ الكتاب وقد حدد هذا المبلغ على أساس أن الكتاب:

يحتوى على عدد ملزمة عربى بواقع الملزمة

يحتوى على عدد ملزمة أفرنجى بواقع الملزمة

يحتوى على عدد ملزمة بواقع الملزمة

* * ويتم تخفيض السعر عن كل ملزمة تنقص عن هذا العدد.

سابعًا: يدفع الطرف الأول للطرف الثانى ٤٠ ٪ من إجمالى ثمن النسخ المتعاقد عليها كدفعة مقدمة ويسدد ٣٠ ٪ عند التسليم لوحدة الجهاز بالكلية وتتم المحاسبة النهائية بين الطرفين فى موعد أقصاه بيعه الكمية بالكامل أو خلال شهر أيهما أقرب.

ثامنًا: لا يحق للمؤلف ـ بعد التعاقد مع الجهاز ـ أن يصدر مؤلفًا آخر يتضمن نفس المادة العلمية حيث إن نشر الكتاب قد أصبح من حق الجامعة وحدها.

تاسعًا: يخصم ٥ ٪ (خمسة فى المائة) من قيمة كل دفعة تسدد للتعاقد مع الجهاز.

عاشرًا: يتحمل الطرف الثانى كل ما يكون للغير من حقوق على هذا الكتاب ويكون مسئولاً عما يرد به مخالفًا للقوانين والرقابة والنشر والإعلان.

حادى عشر: أى نزاع ينشأ عن تنفيذه هذا العقد تختص بالفصل فيه لجنة تحكيم تشكل من:

* * السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة.

* * السيد الأستاذ الدكتور/ عميد كلية الحقوق.

* * ممثل لعضو هيئة التدريس (الطرف الثانى) يختاره السيد العميد أو مجلس الكلية من بين أساتذة كلية الطرف الثانى.

وتكون قرارات اللجنة ملزمة للطرفين.

(الطرف الأول) (الطرف الثانى)

مؤتمر النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر

جامعة القاهرة ٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٩م

متابعة : د. أسامة القلش

مدرس بقسم المكتبات الوثائق والمعلومات

كلية الآداب جامعة القاهرة

تحت رعاية أ.د. نجيب الهلالى جوهر رئيس جامعة القاهرة ورئاسة أ. د. السيد السيد الحسينى عميد كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، عقد مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات وقسم المكتبات والوثائق والمعلومات ـ جامعة القاهرة مؤتمر «النشر الإلكترونى وتأثيره على مجتمع المكتبات والمعلومات فى مصر» وذلك يومى ٢٥ أكتوبر و٢٦ أكتوبر ١٩٩٩م، بقاعة المؤتمرات بالمعهد القومى لعلوم الليزر بالحرم الجامعى بجامعة القاهرة.

وترجع أهمية هذا المؤتمر إلى تركيزه على تكنولوجيا واعدة هى تكنولوجيا النشر الإلكترونى، حيث لوحظ تزايد نشر مصادر المعلومات الإلكترونية فى السنوات الأخيرة، واهتمام دور الطباعة والنشر بإدخال التكنولوجيات الحديثة فى الطباعة والنشر واتجاه بعض المؤسسات فى مصر للتخصص فى إنتاج وتوزيع مصادر معلومات إلكترونية وإقبال مرافق المعلومات على اقتناء هذه المصادر وإتاحتها للمستفيدين.

وقد استهدف هذا المؤتمر العلمى إلقاء الضوء على تجارب وإنجازات أبرز المؤسسات المصرية العاملة فى حقل النشر الإلكترونى، واستخدامات مصادر المعلومات الإلكترونية وتطبيقات نظمها فى المكتبات ومراكز المعلومات وآثار النشر الإلكترونى واتجاهات مجتمع المكتبات والمعلومات المصرى نحوها من خلال تجارب وفعاليات ميدانية. وقد تمثلت المحاور الرئيسية للمؤتمر فى:

١ ـ دور المؤسسات المصرية المتخصصة فى مجال النشر الإلكترونى فى إنتاج البرمجيات وقواعد البيانات.

٢ ـ اقتناء وتنظيم المصادر الإلكترونية فى مرافق المعلومات.

٣ ـ اتجاهات الاستخدام والإفادة.

٤ ـ آثار النشر الإلكترونى على مجتمع المعلومات.

وقد بدأت فعاليات المؤتمر بجلسة افتتاحية تحدث فيها كل من أ.د. نجيب الهلالى جوهر رئيس جامعة القاهرة وأ.د السيد السيد الحسينى عميد كلية الآداب وأ.د. شعبان عبد العزيز خليفة رئيس قسم المكتبات والوثائق والمعلومات وأ.د. محمد فتحى عبد الهادى مدير مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات ووكيل الكلية.

ثم انعقدت أربع جلسات علمية ناقشت (٢٤) بحثا ودراسة قدمها أساتذة جامعات من أقسام المكتبات والمعلومات والصحافة والطباعة والحاسب الإلكترونى، فضلا عن خبراء من هيئات ومؤسسات

لها وزنها فى مصر مثل: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ومكتبة الإسكندرية، وشركة صخر، والهيئة المصرية العامة للبترول، ومركز التوثيق والمعلومات المصرى للزراعة، والمكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية، ونهضة مصر لتصميم وإنتاج الحزم الإلكترونية.

وقد حضر المؤتمر نحو مائتى أخصائى مكتبات ومعلومات يمثلون مختلف أنواع المكتبات ومراكز المعلومات فى مصر.

وأقيم على هامش المؤتمر معرض اشتمل على أحدث الإصدارات الورقية والإلكترونية الصادرة فى مصر.

شهد اليوم الأول للمؤتمر الجلس الافتتاحية وجلستين علميتين ورأس هذه الجلسة أ.د. سعد الهجرسى، وكان أول الموضوعات التى طرحت للمناقشة موضوع «النشر الإلكترونى ومشكلاته المعاصرة» طرحه أ.د. أحمد بدر، وتناول عشرة محاور، ومنها أوجه النشر الإلكترونى وتطوره وتأثيره على المؤلفين والناشرين والمستفيدين، والإنترنت، والدوريات الإلكترونية، ومكانة الدول النامية من النشر الإلكترونى.

أما أ.د. شوقى سالم فتحدث عن «مسيرة النشر الإلكترونى للمجلات العلمية والفحص المباشر لها على شبكة الإنترنت أو على الأقراص المليزرة» وتناول فيها نشأة الدوريات الإلكترونية وشرح قواعد المعلومات الخاصة بها ونظر الاتصال على هذه القواعد سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فضلاً عن تناوله أكبر موردين فى مجال الدوريات الألكترونية.

ثم يأتى بعد ذلك البحث الذى قدمه أ.د. نبهان سويلم وهو بعنوان «مصر وآفاق ثورة المعلومات فى ظل تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات» وقد استعرض فيه أنه لا مفر من دخول مصر إلى عصر المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة وأشار إلى الخطاب الذى ألقاه الرئيس حسنى مبارك فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٩، الذى يفتح الباب أمام آفاق ثورة المعلومات فى مصر فى ظل تقدم تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات.

يلى ذلك بحث أ.د. أشرف صالح وعنوانه «الطريق السريع للمعلومات فى العالم العربى: دراسة حالة للوضع المصرى» تناول فيه مفهوم الطريق السريع للمعلومات، وبيان أهمية وضع آليات عربية لدخول هذا الطريق، وذلك فى إطار استراتيجية شاملة تحقق للأقطار العربية هذا الهدف، فضلاً عن ملاحظاته على سياسات الاتصال والإعلام فى العالم العربى، وعلى التنمية التكنولوجية المعلوماتية، مع عرض للتجارب العربية فى مجال تصنيع الحاسبات، مع التركيز على التجربة المصرية سواء بالنسبة لمكونات الحاسبات الصلبة أو برمجياتها، مع ذكر القوى البشرية العربية فى صناعة المعلومات.

يلى ذلك بحث للدكتور. زين عبد الهادى وعنوانه «النشر الإلكترونى: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكترونى» وناقش فيها المشكلات التى واجهت التجارب العالمية فى مجال النشر الإلكترونى، وهى تتعلق بفورمات النص الإلكترونى، وأشكال توزيع النصوص الإلكترونية، وأشكال الاتصال، فضلاً عن أهداف النشر الألكترونى.

يليه سادس أبحاث هذه الجلسة قدمه الدكتور نجيب الشوربجى حول «أثر النشر الإلكترونى على مكتبات العلوم الصحية مع الإشارة إلى أنشطة النشر الإلكترونى للمكتب الإقليمى لمنظمة الصحة

العالمية» وقد قام ببيان مفهوم تكنولوجيا المعلومات، وأنواع قواعد البيانات، مع استعراض النشر على الأقراص المليزرة أو على الإنترنت، مع معالجة حقوق التأليف والنشر عبر الإنترنت، وأثر النشر الإلكترونى على المكتبات، مع استعراص نشاط المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية فى النشر الإلكترونى.

وترأس الجلسة الثانية أ.د. أحمد بدر وكان أول المتحدثين فى هذه الجلسة الدكتور. شريف درويش اللبان حيث قدم بحثاً بعنوان «التطورات الحديثة فى تكنولوجيا النشر الإلكترونى وتطبيقاتها فى مجال الصحافة» محاولاً إلقاء الضوء على تكنولوجيا النشر الإلكترونى واستخداماتها فى الإنتاج الصحفى، مع نماذج من التطبيقات العربية، مع استعراض أهم الوسائل الإلكترونية فى الإنتاج الصحفى من مكونات صلبة وبرامج وتصوير فوتوغرافى إلكترونى.

أعقبه بحث ثان للدكتورة. أمنية مصطفى صادق بعنوان «البريد الإلكترونى فى المكتبة وأثره على الاتصال العلمى» والتى أوضحت أن البريد الإلكترونى ألقى عبئا جديدا على أمين المكتبة فى تقديم خدمات مرتبطة بهذه الوسيلة التكنولوجية مما أدى إلى زيادة دور المكتبة فى دائرة الاتصال العلمى.

وبعد ذلك يأتى البحث الثالث ويحمل عنوان «تأثير تكنولوجيا المعلومات على إدارة المكتبات ومراكز المعلومات» أعده د. حامد الشافعى دياب، والذى أوضح الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن أجل سد هذه الفجوة واللحاق بركب العالم المتطور فعلى الدول النامية استخدام مستحدثات العصر وأولها تطبيق تكنولوجيا المعلومات فى مرافق المعلومات. تلاه بحث قدمه د. يحيى الرمادى مع فريق عمل بعنوان «النشر الإلكترونى: تجربة مكتبة الإسكندرية» ناقش فيه عدداً من النقاط المهمة مثل أهمية وأهداف النشر الإلكترونى فى مكتبة الإسكندرية، وخطة النظر الإلكترونى فى مكتبة الإسكندرية.

والبحث الأخير قدمته د. حسناء محجوب بعنوان «هل النشر الإلكترونى مجال تخصص المكتبات والمعلومات؟: تحليل الإنتاج الفكرى المنشور لإثبات الحالة».

فقد حاولت إثبات ذلك من خلال تحليل الإنتاج الفكرى الصادر فى مجال المكتبات والمعلومات خلال عام ١٩٩٧ عن موضوع النشر الإلكترونى والتى حصرته قاعدة معلومات ويلسون.

وشهد اليوم الثانى وقائع جلستين علميتين بالإضافة إلى الجلسة الختامية. وترأس الجلسة الثالثة أ.د. شعبان خليفة، وكان أول الأبحاث المقدمة فى هذه الجلسة بحث قدمته الدكتورة. أنوار عبد الكريم جابر القمرى بعنوان «استخدام الكاميرات الرقمية فى حفظ الصور والمعلومات»، فقد أشارت إلى أن التصوير الرقمى يفتح أفاقاً جديدة فى عمليات الحفظ والتخريج عن طريق ربطه بالحاسبات الآلية، مما يوفر الوقت والتكلفة المادية.

تلاة بحث قدمه أ. عماد عيسى صالح محمد بعنوان «ابن النديم فى التصنيف العشرى (الإصدارة ١,٣): نموذج للبرمجيات التعليمية العربية فى تخصص المكتبات والمعلومات» فقد تناول مفهوم التعلم بمساعدة الحاسب الآلى وأشكاله وأدوات تطوير البرمجيات، وأثر الوسائط المتعددة على النشر الإلكترونى، مع عرض لنماذج من البرمجيات التعليمية فى تخصص المكتبات والمعلومات، مع التركيز على مراحل تصميم برنامج ابن النديم لتعليم مبادئ تصنيف ديوى العشرى.

والبحث الثالث كان للأستاذ. هشام فتحى مكى بعنوان «نشر قواعد البيانات على شبكة ويب:

نموذج دليل المكتبات الأجنبية فى مصر» فقد قام بعرض أساليب وتقنيات نشر قواعد البيانات على شبكة ويب وفقاً لتجربة نشر «دليل المكتبات الأجنبية فى مصر» على الصفحة الخاصة بالجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف.

ثم يأتى بعد ذلك البحث الذى قدمته الأستاذة. دينا سمير سيد نبيه وهو بعنوان «المكتبة المدرسية وتكنولوجيا المعلومات»، فقد قامت بالتعريف بمواقع المكتبات المدرسية على شبكة الإنترنت، مع تجميع قائمة بالروابط المناسبة لاحتياجات طلاب المدارس.

يلى ذلك بحث للأستاذ خالد محمد رياض بعنوان «دور محركات البحث فى نشر الوثائق على الإنترنت» الذى تناول الدور الذى تلعبه محركات البحث العامة أو المتخصصة فى نشر الوثائق وإتاحتها للمستفيدين لأغراض الاسترجاع.

يلى ذلك بحث للدكتورة. أمنية عامر بعنوان «الأرشيف الإلكترونى: رؤية مبدئية» فقد هدفت من وراء هذا البحث إلى وضع تصور نظرى مبدئى لماهية الأرشيف الإلكترونى فى مجال دراسة الوثائق الجارية والأرشيف.

وترأس الجلسة الرابعة أ.د. عبد الستار الحلوجى، حيث قدمت أ. إجلال بهجت بحثاً بعنوان «الإصدارات الإلكترونية من قواعد بيانات التراث المصرى» والتى أشارت إلى المشروع القومى لتوثيق التراث والذى يشارك فيه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مع وزارة الثقافة فى التوثيق الآلى لبيانات المتاحف والآثار والمواقع الأثرية والمخطوطات، والإشارة إلى الإصدارات الإلكترونية الممثلة فى مجموعة من الأسطوانات المرئية المحتوية على أشهر المجموعات والتحف من المتحف المصرى، واسطوانة من نوادر مخطوطات دار الكتب المصرية.

أما الدكتور. رفعت الحفنى فتحدث عن «أساليب وتقنيات النشر الإلكترونى للمحتوى العربى: تجربة صخر».

تلاه بحث قدمته الدكتورة. سحر يوسف محمد حسن بعنوان «ناشرو البرمجيات العربية للأطفال: دراسة ميدانية» والتى هدفت من وراء هذه الدراسة إلى رصد حركة النشر الإلكترونى للأطفال فى مصر منذ نشأتها وحتى الآن من خلال حصر ناشرى برمجيات الأطفال وبيان فئاتهم وأعدادهم وتوزيعهم الجغرافى ونوعيات البرمجيات التى ينتجونها ومجالاتها الموضوعية وجمهور الأطفال المقصود سواء كانوا أطفالاً عاديين أو من ذوى الحاجات الخاصة، ومنافذ تسويق تلك البرمجيات والمعوقات التى تحد من إنتاجها وتسويقها والإفادة منها على نحو فعال، بالإضافة إلى معرفة مدى إسهام دور النشر المصرية فى صناعة البرمجيات العربية للأطفال.

واختتمت الجلسة ببحث المهندس. أيمن أحمد عمر بدوى، عنوانه «نظام معلومات أجريس ومركز التوثيق والمعلومات المصرى للزراعة» والذى أشار إلى الشكل الشبكى فى رصد ومعالجة وبث المعلومات، والإشارة إلى إنشاء مواقع بشبكة الإنترنت لأغراض المشاركة وتبادل المعلومات.

وأنهى المؤتمر أعماله بجلسة ختامية وألقيت فيها التوصيات التى تمخض عنها المؤتمر وهى:

١ ـ إقامة قنوات اتصال بين المكتبات ومراكز المعلومات من جهة وبين المؤسسات المعنية بالنشر الإلكترونى من جهة ثانية وبين أقسام المكتبات والمعلومات من جهة ثالثة للتعرف على أساليب الإنتاج والتجهيز والإعداد الفنى لمصادر المعلومات الإلكترونية باعتبار أن الجهات الثلاث هى المتعاملة بشكل مباشر مع هذه التقنيات الجديدة.

٢ ـ إدخال مقرر النشر الإلكترونى وما يرتبط به من تقنيات فى برامج أقسام المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية وكذلك تطوير برامج التدريس بهذه الأقسام لتخريج أخصائيى معلومات قادرين على التعامل مع هذه التكنولوجيا اقتناءً وتنظيماً وخدمةً. ويتطلب ذللك دعم معامل الحاسبات الآلية بهذه الأقسام بالماسحات الضوئية وأجهزة إنتاج الأقراص المليزرة وأجهزة نقل الصورة من وإلى الشكل المحسب، وتأهيل هذه المعامل لأداء دورها فى مساندة برامج الدراسة فى هذه الأقسام حتى تخرج من الإطار النظرى للتطبيق العملى للنشر الإلكترونى.

٣ ـ حث المكتبات ومراكز المعلومات على إنشاء صفحات إلكترونية مستقلة لها أو ضمن صفحات الهيئات والمؤسسات التى تنتمى إليها، لتقدم من خلالها خدماتها لجمهور المستفيدين وليتاح من خلالها أيضاً مصادر النشر الإلكترونى التى تنتجها.

٤ ـ توجيه التحية والتقدير للشركات المصرية العاملة فى حقل النشر الإلكترونى وكذلك لمرافق المعلومات المهتمة به ولا سيما مركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء والهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية التى تتوافر على إعداد مشروع ذاكرة الإسكندرية، ويدعو المؤتمر الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إلى وضع برنامج الذاكرة المصرية الذى يمكن لها أن تتيح من خلاله لجمهور المصريين وغيرهم تراث وذاكرة الأمة المصرية التى تقتنيه.

٥ ـ دعوة المكتبات ومراكز المعلومات المصرية لتشجيع العاملين بها للمشاركة فى البرمجيات التدريبية المتخصصة فى النشر الإلكترونى وما يتعلق به من موضوعات خاصة تلك البرامج التى تعقدها جهات التدريب المتخصصة فى علوم المكتبات والمعلومات وعلى رأسها مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة.

٦ ـ التأكيد على ضرورة اضطلاع اتحاد الناشرين المصريين بدور أكبر فى دعم صناعة النشر الألكترونى بجمهورية مصر العربية.

٧ ـ تشجيع الباحثين على إجراء الدراسات والبحوث الأكاديمية فى مجال النشر الإلكترونى وما يرتبط به من موضوعات نظراً لحداثة هذا المجال والحاجة إلى تأصيل الفكر العربى فيه.

٨ ـ لفت انتباه رؤساء ومحررى الصحف والمجلات والدوريات العربية ولا سيما المتخصصة منها فى مجال المعلومات إلى إصدار طبعات إلكترونية إضافة إلى الطبعات الورقية وإتاحتها على شبكة الإنترنت.

٩ ـ دعوة الأقسام الأكاديمية المتخصصة فى المكتبات والمعلومات والنشر وكذلك مراكز البحوث المتخصصة فى هذه المجالات، إلى تنظيم ورش عمل لبحث موضوعات مثل:

أ. تعريب المصطلحات المتعلقة بالنشر الإلكترونى.

ب. معايير تقييم أداء محركات البحث وقياس مدى كفاءتها.

١٠ ـ تشجيع إنشاء وتطوير برامج التعليم باستخدام الحاسب الآلى فى مجال المكتبات والمعلومات مما سيكون له أثره فى برامج التعليم عن بعد والتعليم المستمر للعاملين فى هذا المجال.

١١ ـ الدعوة إلى المشاركة فى الموارد المنشورة إلكترونياً بين المكتبات ووجود عملية تنسيق فى الاقتناء خصوصاً فى الدوريات المنشورة إلكترونياً.

١٢ ـ الدعوة إلى نشر وقائع هذا المؤتمر العلمى فى طبعتين إحداهما ورقية والأخرى إلكترونية لتعميم الإفادة مما قدم فيه من بحوث ودراسات.

الشبكة الإسلامية
للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية

تشكيل المكتب التنفيذى واللجنة العامة للشبكة

الرئيس: جمهورية مصر العربية.

نائبا الرئيس: الباكستان والسنغال.

الأعضاء: بنجلاديش، تركيا، المؤسسة الإسلامية للعلم والتكنولوجيا والتنمية (بحكم وظيفتها).

وتضم اللجنة العامة بالإضافة إلى هؤلاء الأعضاء: الجزائر، إندونسيا، العراق، المغرب، النيجر، سوريا، تونس.

مطبوعات الشبكة (مايو سنة ١٩٨٩)

١ ـ الشبكة الإسلامية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية (باللغة الإنجليزية، ٥٤ ص).

٢ ـ الشبكة الإسلامية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية (باللغة العربية، ٤٨ ص).

٣ ـ استبيان لحصر الإمكانات المتاحة والاحتياجات المستقبلية باللغة الإنجليزية.

٤ ـ دليل المعاهد والأقسام العامة فى حقل الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية فى الدول الإسلامية (باللغة الإنجليزية، نسخة أولية، ٧٠ ص).

٥ ـ دليل بالخبرات المتوفرة فى حقل الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية فى دول منظمة المؤتمر الإسلامى (باللغة الإنجليزية، نسخة أولية، ٥٥ ص).

٦ ـ العدد الأول من المجلد الأول لنشرة الشبكة (تجميع المعلومات، الأبحاث المنشورة منذ ١٩٨٨ باللغة الإنجليزية، ١٠٣ ص).

٧ ـ تقرير عن أعمال الشبكة ونشاطها حتى مايو سنة ١٩٨٩.

إنشاء الشبكة

لا تتوفر لأية دولة إسلامية بمفردها كافة الموارد البشرية والمادية التى تعتبر ضرورة لكافة أوجه النشاط فى مجالات التدريب على البحوث والتطوير، كما أنه لا تتوفر لديها المعلومات اللازمة لتطوير أى معهد بحثى معين، ولكن باستطاعة الدول الإسلامية فى مجملها أن تصل إلى مستوى مرموق من القدرة والكفاءة.

وإذ يحتاج الاختيار الصحيح لأولويات البحوث والتطوير إلى عمل جماعى ملتزم من خلال شبكة تربط بين أكبر عدد ممكن من الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى بما يتيح لها المشاركة فى استثمارها لمواردها المتاحة المختلفة مما يهيئ لها تنمية سريعة. وتعمل الشبكات على دفع نمو الخبرات وتشجيع الاعتماد على النفس على مستوى الأمة الإسلامية وتسهم فى نموها الاقتصادى والاجتماعى والصناعى.

(عقد اجتماع الخبراء للشبكة الإسلامية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بالقاهرة فى الفترة من ٩ ـ ١٠ محرم ١٤٠٧هـ الموافق ١٣، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٦ فى ضيافة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا).

وأقرت الكومستك نتائج هذه الاجتماعات فى اجتماعها الثالث بإسلام أباد خلال الفترة من ١٥ ـ ١٨ ربيع الأول ١٤٠٧هـ (الموافق ١٩ ـ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٦).

وصدّق عليها مؤتمر القمة الإسلامية الخامس

بالكويت. ودعت الأفستاد لعقد الاجتماع التأسيسى للشبكة الإسلامية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالقاهرة ٦ ـ ٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٨هـ (الموافق ٢٨ ـ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨٧) حيث اعتمد برنامج عملها للسنوات الثلاث ١٩٨٨ ـ ١٩٩١ وكذلك نظامها الأساسى.

أهداف الشبكة

١ ـ التعاون والعمل المشترك فى مجالات البحوث ذات الاهتمام العام، بهدف مساعدة كل الأطراف فى بناء القدرات الوطنية فى المجال من خلال تدريب الكوادر البشرية الكفء أو البدء فى مشروعات بحث وتطوير مشتركة ذات الاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء أو كليهما.

٢ ـ تبادل المعلومات والعمل على استمرار الحوار بالنسبة للتطورات فى المجال للمنفعة والاستخدام المتبادل.

صفة الشبكة وتنظيمها

الشبكة هيئة من مجموعة دول لا تعمل بالسياسة ولا تنشد الربح. وهى مؤسسة مستقلة ذاتية الإدارة تدير نفسها تحت مظلة اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العلمى والتكنولوجى (كومستك) بمنظمة المؤتمر الإسلامى.

وتقع إدارة الشبكة بمقر أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالقاهرة فى استضافة حكومة ج.م.ع.

العضوية

الدول الأعضاء فى الشبكة أساسا هم المؤسسون. وترحب الشركة باشتراك الدول الأخرى أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى بعد سداد قيمة مساهمتهم فى التكاليف الرأسمالية للشبكة والمساهمة المناسبة فى مصروفاتها الجارية.

تشترك فى عضوية الشبكة اثنتا عشرة دولة، هى:

الجزائر، بنجلاديش، ج.م.ع، إندونيسيا، العراق، المغرب، النيجر، باكستان، السنغال، سوريا، تونس، تركيا.

اللغات العاملة بالشبكة هى اللغات الرسمية الثلاث فى منظمة المؤتمر الإسلامى (العربية، الإنجليزية، الفرنسية)، إلا أنه يمكن معالجة وتداول المعلومات الفنية فى الشبكة باللغة المتاحة بها.

اللجنة العامة

تضم كافة ممثلى الهيئات الاثنا عشر الأعضاء بالإضافة إلى ممثل الأفستاد (بحكم وظيفتها) ولها كافة الصلاحيات، ينتخب من بينهم الرئيس ونائبيه لمدة ٣ سنوات لكل منهم تجدد مرة واحدة.

المكتب التنفيذى

يشكل المكتب التنفيذى من الرئيس ونائبيه وعضوين منتخبين بالإضافة إلى ممثل الأفستاد (بحكم الوظيفة).

يعالج المكتب التنفيذى كل ما توكله إليه اللجنة العامة من مهام ويتخذ الخطوات لتنفيذ قرارات وسياسات اللجنة العامة، ويجتمع مرة على الأقل سنويا.

السكرتارية

يقوم المدير التنفيذى بإدارة مقر الشبكة ويلتزم بتنفيذ قرارات اللجنة العامة والمكتب التنفيذى ويشغل وظيفته لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد.

يشارك المدير التنفيذى فى اجتماعات المكتب التنفيذى واللجنة العامة وليس له حق التصويت ويعد كافة الوثائق والتقارير الخاصة بالشبكة للعرض على المكتب التنفيذى واللجنة العامة. ويصرح له بقبول الهبات والتبرعات للشبكة وفق الأسلوب الذى أقرته اللجنة العامة.

التمويل

الميزانية الخاصة بالشبكة مسئولية الدول الأعضاء ويمكن توفير المساعدات المالية الأخرى من المصادر التالية:

* الكومستك وغيرها من الوكالات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامى،
* الهيئات الدولية.
* الهيئات الخاصة.
* الدخل من الاشتراكات والخدمات

الإطار العام لبرنامج الشبكة المقترح خلال الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩١

«نقرر التوصل بنهاية هذا القرن إلى الحجم الحرج والخبرة المتميزة للنوعية اللازمة للجهاز الإسلامى للعلم والتكنولوجيا بما يتيح الدخول للقرن الحادى والعشرين كالشريك المساوى للآخرين فى حقل العلم والتكنولوجيا.

من إعلان إسلام أباد للعلم والتكنولوجيا
إسلام أباد، الباكستان ١٠ ـ ١٣ مايو سنة ١٩٨٣م

دولار أمريكى

التدريب: ٣٠٠٠٠٠

ويشمل تدريب الأفراد أو عقد دورات تدريبية.

البرامج البحثية: ١٥٠٠٠٠

ـ تكنولوجيا الجينات.
ـ زراعة الأنسجة (متقدمة).
ـ إنتاج أنزيمات.
ـ تثبيت الأزوت بيولوجيا.

استقدام الخبراء: ١٠٠٠٠٠

نشر المعلومات:

تصدر الشبكات نشرة إخبارية كل ٤ شهور وبتكاليف إجمالية تبلغ ١٥٠٠٠

عقد الاجتماعات: ١٥٠٠٠٠

اللجنة العامة	اجتماعان
اجتماعات الخبراء	٣ اجتماعات
المكتب التنفيذى	٣ اجتماعات

مصروفات المقر/ السكرتارية: ١٥٠٠٠٠

مرتبات المدير، السكرتارية، تأثيث وكتابية وغيرها:

الإجمالى ٨٦٥٠٠٠

أقرت اللجنة الوزارية للتعاون العلمى والتكنولوجيا (الكومستك) فى اجتماعها الثالث بإسلام أباد فى الفترة من ١٥ ـ ١٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٧هـ (الموافق ١٩ ـ ٢٠ نوفمبر ٨٦) إنشاء ست شبكات تخصصية فى مجالات تحظى بأولويات متقدمة فى خطة عملها وهى: التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا بحوث الفضاء، موارد الطاقة المتجددة، علوم البحار، الأمراض المتوطنة، موارد المياه. واعتمدها مؤتمر القمة الإسلامية الخامس المنعقد بالكويت خلال الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤٠٧هـ الموافق ٢٦ ـ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٧.

وهكذا نظمت المؤسسة الإسلامية للعلم والتكنولوجيا والتنمية (أفستاد) ست اجتماعات للخبراء ذوى الكفاءة العالية فى مجموعة من الدول الأعضاء التى رأت أن تستضيف تلك الشبكات خلال الفترة من ٢٨ يوليو حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٦. وذلك بهدف توفير المعلومات المبدئية

اللازمة لإنشاءها.

(عقد اجتماع الخبراء للشبكة الإسلامية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بالقاهرة من ٩ ـ ١٠ محرم ١٤٠٧هـ الموافق ١٣، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٦ فى ضيافة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا).

عنوان الشبكة

مبنى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

١٠١ شارع قصر العينى ـ القاهرة ١١٥١٦

(الدور ١٢ حجرة رقم ١٢٠٥)

ص.ب: ١١٥١٦/٤٣

تليفون:

٥ ـ ٣٥٤٥٢٠٩ (٢٠٢)

٨ ـ ٣٥٤٥٢٥٩ (٢٠٢) داخلى ١٥٥/١٥٣

٣٥٤٥٢٥٠ (٢٠٢)

تلكس:

٩٣٠٦٩ ايه. اس. آر. تى ـ يو. ان.

تلغرافيا: أكاديمية

فاكس: ٣٥٦٢٨٢٠ (٠٠٢٠٢)

العاملون بالشبكة:

١ ـ الدكتور أحمد إبراهيم نجيب

أستاذ الميكروبيولجيا مديراً تنفيذيا.

٢ ـ الأستاذ محمود مصطفى محمد

المدير المساعد للشئون المالية والإدارية.

الحساب البنكى للشبكة:

(رقم ١١٠٠٠٤٦٩٠٠٢)

بالبنك الأهلى المصرى (فرع العاصمة).

العنوان: ٨ شارع إبراهيم نجيب، جاردن سيتى، القاهرة ١١٥١٩.

تليفون: ٣٥٥٤٥٦٩/٦ (٢٠٢).

تلكس: ٢٠٨٠٣ ان. بى، آى ـ يو. ان

٢٠٥٧٦ ان. بى، آى ـ يو. ان.

تلغرافيا: ناشيونال كابيتال.

المؤتمر القومى للتعليم العالى

١٣، ١٤ فبراير ٢٠٠٠

مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات

مقدمة

مع بداية مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطنى يعبئ السيد الرئيس محمد حسنى مبارك طاقات الأمة ويقودها فى انطلاقة جديدة إلى القرن الحادى والعشرين وصولاً بمصر إلى المكانة التى تصبو إليها بين الأمم.

وقد كان للتعليم العالى والبحث العلمى مكانة متميزة فى برنامج العمل الوطنى الشامل الذى طرحه سيادته لمرحلة النهضة القادمة.

وفى إطار مشروع مصر القومى لتطوير التعليم فى جميع مراحله تأتى فى المقدمة منظومة التعليم العالى لكى تكون أكثر توافقا مع عصر ثورة المعلومات. وتدفق المعرفة، والمنجزات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة. وفى عام ١٩٩٨ تم تشكيل لجنة قومية لتطوير التعليم العالى فى مصر، وانبثق عن اللجنة القومية ست لجان فرعية، وانتهت

اللجنة القومية ولجانها الفرعية إلى وضع استراتيجية كاملة، يصاحبها إطار تنفيذى مقترح، للعرض على المؤتمر القومى للتعليم العالى.

الاستراتيجية العامة لمنظومة التعليم العالى

* التنمية البشرية على أسس عصرية.

* تطوير البحث العلمى وتقنيات حل مشكلات المجتمع.

* تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة فى إدارة مؤسسات التعليم العالى .

* تعظيم دور الجامعات والمعاهد كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير.

* تعديل المنظومة التعليمية بما يتيح التعلم مدى الحياة.

أهداف المؤتمر..

وقد استقر الأمر ـ بعد استطلاع رأى لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وكل القطاعات الرسمية وغير الرسمية المهتمة بالتعليم العالى ومخرجاته ـ على طرح النتائج والتعديلات على مؤتمر قومى للتعليم العالى أهدافه:

* مناقشة الخطة الاستراتيجية لتحديث منظومة التعليم العالى حتى سنة ٢٠١٧.

* مشاركة الجامعات والجهات المعنية فى التغلب على التحديات التى تواجه منظومة التعليم العالى.

* اعتماد الخطط والبرامج المستقبلية للتحديث.

* الاتفاق حول آليات تنفيذ الخطط والبرامج وفقاً لبرنامج زمنى محدد.

* التوصل إلى وثيقة قومية لمنظومة التعليم العالى فى مصر حتى سنة ٢٠١٧، تتضمن حتمية التنفيذ مع المحافظة على خصوصية الثقافة المصرية.

أهم محاور المؤتمر..

أولاً: الاستراتيجية المستقبلية للتعليم العالى فى مصر.

ثانياً: مستقبل التعليم العالى بين العالمية والمحلية.

ثالثاً: الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى فى مصر.

رابعا: قضايا وبرامج منظومة التعليم العالى:

١ ـ الهياكل والتشريع.

٢ ـ التمويل والإتاحة.

٣ ـ الجودة والملائمة المستقبلية.

٤ ـ تطوير النظم والتقنيات والبرامج الدراسية.

٥ ـ تطوير الإدارة والحياة الجامعية.

٦ ـ تفعيل التعاون الإقليمى والدولى.

المشاركون فى المؤتمر..

المهتمون بقضايا التعليم العالى فى الجامعات والمعاهد وكافة قطاعات المجتمع.

وثائقنا القومية مصادر للمعلومات فى عصر العولمة

١٢-١٣ فبراير ٢٠٠٠م

قسم المكتبات والوثائق. كلية الآداب. جامعة القاهرة. فرع بنى سويف

يقوم قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ببنى سويف بتنظيم المؤتمر العلمى الأول للوثائق والأرشيف.

تحت شعار

«وثائقنا القومية مصادر للمعلومات فى عصر العولمة»

فى الفترة من ١٢ ـ ١٣ فبراير ٢٠٠٠م.

وذلك تحت رعاية:

الأستاذ الدكتور نجيب الهلالى جوهر رئيس جامعة القاهرة.

وبرئاسة الأستاذ الدكتور أنس قاسم جعفر «نائب رئيس جامعة القاهرة فرع بنى سويف».

وذلك من منطلق اهتمامنا بوثائقنا القومية وحمايتها، والعمل على إبراز أهميتها باعتبارها مصدراً للمعلومات على جانب كبير من الأهمية خاصة ونحن على أعتاب ألفية جديدة.

مقرر عام المؤتمر

أ.د. سلوى على ميلاد

أستاذ الوثائق

ووكيل كلية الآداب للدراسات العليا

المؤتمر العلمى السابع لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات تحت موضوع «عصر الكمبيوتر: التكنولوجيا الرقمية والمرئية»

تعقد الجمعية المصرية للمعلومات وتكنولوجيا الحاسبات بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المؤتمر السابع للجمعية بهدف:

* تعزيز الوعى القومى بعصر الكمبيوتر المعاصر المتصل بالمقتنيات الرقمية والمرئية.

* التعرف على المعايير القائمة التى تهدف لخلق البيانات والبيئات الرقمية والمرئية والافتراضية.

* إلقاء الضوء على معالم استراتيجيات وسياسات المعلومات فى الدولة المتقدمة.

* تشجيع التعاون والتنسيق القومى الخاص بصناعة المعرفة القومية وما يرتبط بها من بيانات تحتية حاكمة.

* تطوير منتجات وخدمات معلومات الوسائل المتعدد الرقمية والمرئية ذات الجودة العالية.

* تسهيل تطوير صناعة المحتوى العربى الرقمى والمرئى للمعلومات العربية.

كما يغطى المؤتمر عدة محاور، منها:

* الاستراتيجيات والسياسات الدولية لعصر الكمبيوتر الخاصة بالتكنولوجيا الرقمية والمرئية والافتراضية المتقدمة.

* المعايير والمواصفات الدولية المدعمة لصناعة المعلومات الرقمية والمرئية الحديثة.

* دور الاستثمارات العامة والخاصة المرتبطة بالمنتجات والخدمات الرقمية والمرئية.

* الطرق والأساليب الفنية المتطورة المتعلقة بالمنتجات والخدمات الرقمية والمرئية.

* القطاعات والمجالات المتأثرة بالتطورات الحديثة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال مثل: التعليم عن بعد، التجارة الإلكترونية، الأعمال، الإدارة الافتراضية، النشر الإلكترونى..... إلخ.

وسوف تعقد جلسات المؤتمر بمبنى المركز الرئيسى لاتحاد طلاب الجمهورية التابع لوزارة التربية والتعليم (١٩٣ ش ٢٦ يوليو) أمام مسرح

البالون بالعجوزة ـ الجيزة.

المؤتمر القومى للتعليم العالى

* تعقد وزارة التعليم العالى «المؤتمر القومى للتعليم العالى» فى الفترة من ١٣ ـ ١٤ فبراير ٢٠٠٠ وذلك بمركز القاهرة الدولى للمؤتمرات. وسوف يشارك فى المؤتمر العديد من الأساتذة والخبراء المهتمين بقضايا التعليم العالى فى الجامعات والمعاهد وكافة قطاعات المجتمع وذلك بهدف:

* مناقشة الخطة الاستراتيجية لتحديث منظومة التعليم العالى حتى سنة ٢٠١٧.

* مشاركة الجامعات والجهات المعنية فى التغلب على التحديات التى تواجه منظومة التعليم العالى.

* اعتماد الخطط والبرامج المستقبلية للتحديث.

* الاتفاق حول آليات تنفيذ الخطط والبرامج وفقاً لبرنامج زمنى محدد.

* التوصل إلى وثيقة قومية لمنظومة التعليم العالى فى مصر حتى سنة ٢٠١٧ تتضمن حتمية التنفيذ مع المحافظة على خصوصية الثقافة المصرية وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الاستراتيجية المستقبلية للتعليم العالى فى مصر.

ثانياً: مستقبل التعليم العالى بين العالمية والمحلية.

ثالثاً: الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى فى مصر.

رابعاً: قضايا وبرامج منظومة التعليم العالى:

١ ـ الهياكل والتشريع.

٢ ـ التمويل والإتاحة.

٣ ـ الجودة والملائمة المستقبلية.

٤ ـ تطوير النظم والتقنيات والبرامج الدراسية.

٥ ـ تطوير الإدارة والحياة الجامعية.

٦ ـ تفعيل التعاون الإقليمى والدولى.

التق بالأطفال

١٢-٢٠٠٠/٢/١٦

معرض عن كتب الأطفال السويدية

يفتتح

السفير عبد الرءوف الريدى

رئيس مجلس إدارة مكتبة مدارك العامة

والسفير/ كريستر سيلفين

سفير السويد

معرض

«التق بالأطفال»

معرض عن كتب الأطفال السويدية

ويتشرف د. موريس أبو السعد

مدير المكتبة

بدعوة سيادتكم لحضور حفل الافتتاح

يوم السبت ١٢ فبراير ٢٠٠٠ الساعة ٦ مساء

بجاليرى مكتبة مبارك العامة

٤ شارع الطحاوية من شارع النيل ـ الجيزة

تليفون: ٣٣٦٠٢٩٤/ ٣٣٦٠٢٩١ فاكس: ٣٣٧٧٩٩٦ (٢٠٢)

المعرض مفتوح يوميا حتى ٢٦ فبراير من الساعة ١١ صباحا: ٧ مساء

النشرة الأولى ودعوة لتقديم بحوث المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم بالقاهرة

تعريب لغة العلوم: حاضره ومستقبله

تنظم جامعة عين شمس والجمعية المصرية لتعريب العلوم المؤتمر السنوى السادس بالقاهرة، استمراراً لأداء رسالتها فى دفع مسيرة التعريب. لقد انصرف اهتمامنا فى مؤتمراتنا السابقة إلى بحث العديد من أوجه قضية التعريب، ومن ثم رأينا أن يهتم مؤتمرنا هذا بتقييم عملية التعريب وبتقديم خطوة تنفيذية فى هذا المجال، على مستوى الأفراد والمؤسسات. كذلك أدركنا دور تقنيات المعلومات فى التعريب تلقياً وأداء وعطاءً، ومن ثم رأينا أن نخصص جانباً من مؤتمرنا لتلمس أفضل الوسائل لتيسير استخدام هذه التقنيات فى خدمة قضيتنا.

ومن ثم تكون محاور المؤتمر كالآتى:

- تقييم التعليم بالعربية فى الكليات غير المعربة.
- تقييم أداء الشعب التى تدرس بغير العربية فى الكليات المعربة.
- تقييم أداء خريجى المدارس العربية ومدارس اللغات الأجنبية فى الجامعات.
- تقييم تدريس العلوم باللغة العربية وباللغات الأجنبية فى التعليم العام.
- تقييم كفاءة استخدام كل من منظومتى الأرقام المشرقية والمغربية فى الكتابة العربية.
- تقييم كفاءة استخدام الحروف العربية فى الرموز العلمية.
- تعريب التعليم والعولمة.
- أسلوب تدريس اللغات الأجنبية فى الجامعات لغير المتخصصين فيها وجداوه.
- أسلوب تدريس اللغة العربية فى الجامعات لغير المتخصصين فيها وجداوه.
- حصر واقع التعريب فى مختلف المعاهد والمؤسسات.
- المعاجم الحاسوبية لمفردات اللغة العربية والمعاجم الحاسوبية متعددة اللغة.
- إعداد برامج علمية تعليمية باللغة العربية.
- الترجمة الآلية للبحوث العلمية العالمية وخلاصاتها إلى اللغة العربية.
- استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) فى توحيد المصطلحات العلمية العربية.
- تعريب اللغات الحاسوبية.

ترسل البحوث فى إطار محاور المؤتمر مكتوبة باللغة العربية ويرجى ألا يتعدى البحث كاملاً بالموضحات خمس عشرة صفحة علماً بأن البحوث خاضعة للتحكيم وسوف يتم نشر البحوث المقبولة منها فى كتاب المؤتمر.

على أن يرسل البحث مكتوباً على الحاسوب نظام آى.ب.م. برنامج الكلمة (وورد) الإصدار السادس وبشرط أن يرفق القرص مع البحث المطبوع.

مواعيد مهمة

استلام موجز البحث من ٤٠٠ كلمة حتى
١٥ يناير ٢٠٠٠م

إعلام الباحث بقبول الموجز حتى
١ فبراير ٢٠٠٠م

استلام نص الباحث كاملاً حتى
١٥ فبراير ٢٠٠٠م

إعلام الباحث بقبول البحث حتى
١ مارس ٢٠٠٠م

حلقات النقاش

يتضمن المؤتمر ثلاث حلقات نقاش تعالج القضايا التالى:

١ ـ اللغة والهوية.

٢ ـ معوقات التعريب.

٣ ـ اللغة العربية فى الحاسوب وتقييس استخدامها.

ترسل أوراق العمل لهذه الحلقات فى حدود ١٠٠٠ كلمة فى موعد غايته الأول من فبراير ٢٠٠٠م

معرض الكتب والبرامج العلمية العربية

تزمع الجمعية عقد معرض مصاحب للمؤتمر للكتب والدوريات والبرامج الحاسوبية العلمية العربية مؤلفة أو مترجمة. وترحب الجمعية بأصحاب دور النشر والمكتبات ومنتجى البرامج ومسوقيها لعرض منتجاتهم والتعريف بنشاطهم. كما ترحب الجمعية بالهيئات العلمية للتعريف بجهودها فى مجال التعريب.

ولمزيد من التفاصيل يتم الاتصال بالجمعية.

رسم الاشتراك فى المؤتمر: من داخل مصر ٥٠ جنيها، ومن خارج مصر ٥٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها، على أن يتم تسديد الاشتراك بشيك باسم «الجمعية المصرية لتعريب العلوم».

ونموذج استمارة التسجيل كالتالى :

استمارة تسجيل

المؤتمر السنوى السادس لتعريب العلوم بالقاهرة

أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس

٦ ـ ٨ محرم ١٤٢١هـ الموافقة ١١ ـ ١٣ أبريل ٢٠٠٠م

الاسم:

الوظيفة:

العمل:

عنوان العمل:

هاتف العمل:

هاتف المنزل:

الناسوخ (فاكس)

أود المشاركة بالحضور

أود المشاركة مع تقديم بحث/ ورقة عمل بعنوان:

....

جميع المراسلات بخصوص المؤتمر ترسل إلى:

أ.د. عبد الحافظ حلمى محمد

رئيس الجمعية المصرية لتعريب العلوم

ص.ب ٥٣٠١ غرب مصر الجديدة، القاهرة ١١٧٧١، مصر ناسوخ (فاكس) ٢٤٧٧٤٤٦.

ثانيا: مؤتمرات قادمة

إعداد
أسامة الكاشف
E.mil. Osama3 @ Hsit msil. con

القراءة والمعلومات للجميع فى مصر

تعقد الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف بالتعاون مع قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب ـ جامعة المنوفية المؤتمر القومى الرابع لأخصائيى المكتبات والمعلومات فى مصر فى الفترة من ٢٨ ـ ٣٠ يونية ٢٠٠٠ تحت عنوان «القراءة والمعلومات للجميع فى مصر».

وهذه دعوة من أسرة المجلة لسان حال الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات لكل الأكاديمين والمهنين والخبراء فى المجال للحضور والمشاركة فى التجمع السنوى للجمعية من أسوان إلى الإسكندرية.

وثائقنا القومية مصادر المعلومات فى عصر العولمة

يعقد قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة فرع بنى سويف المؤتمر العلمى الأول للوثائق والأرشيف تحت عنوان: «وثائقنا القومية مصادر المعلومات فى عصر العولمة» فى الفترة من ١٢ ـ ١٣ فبراير ٢٠٠٠ وذلك تحت رعاية الأستاذ الدكتور نجيب الهلالى جوهر رئيس جامعة القاهرة وبرئاسة الأستاذ الدكتور أنس قاسم جعفر نائب رئيس الجامعة لفرع بنى سويف.

ويهدف المؤتمر إلى التعريف بوثائقنا القومية، وبيان أماكنها، وأهميتها كمصادر للمعلومات فى كافة المجالات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. كذا توضيح قيمة الوثائق فى عصر انتشار تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والتى جعلت من العالم قرية صغيرة مع بيان طرق نشرها والاستفادة منها وكذلك اتجاهات مجتمع الأرشيف فى مصر نحو الوثائق القومية من خلال تجارب وفعاليات ميدانية لتنظيمها واستغلالها بطريقة منهجية. أما محاور المؤتمر هى:

١ ـ المحور الأول

الوثائق العربية والقومية

ماهيتها ـ أماكنها ـ أهميتها

ـ أدوات البحث فيها.

ـ نشر الوثائق وتحقيقها.

المحور الثانى:

الوثائق مصادر للمعلومات لمختلف التخصصات

ـ الدراسات البينية والتكاملية.

ـ الاهتمامات التاريخية (اقتصادى ـ سياسى ـ اجتماعى ـ إلخ)

ـ الدبلوماتيك والأرشيف.

ـ البرديات المصرية.

المحور الثالث:

الوثائق فى عصر العولمة

ـ النشر الإلكترونى.

ـ التعاون والتبادل الدولى.

ـ دور الوثائق العالمية ونظرية الاتصال.

وسوف نقدم فى العدد القادم إن شاء الله تغطية شاملة للمؤتمر والأبحاث التى قدمت للمؤتمر.

عروض وقراءات متخصصة

إشراف

د. زين الدين محمد عبد الهادى

«هذه» نافذة على عالم المعلومات والنشر، وهى ليست نافذة عادية، فهى تطل على سوق النشر من ناحية، وعلى الإنترنت والشبكات من ناحية، والأقراص الضوئية والملفات الإلكترونية من ناحية أخرى، تضم جديدًا عن كل جديد فى عالم المعلومات، وتهتم بمواقع المكتبات على الإنترنت، ومواقع الدوريات الإلكترونية، ومواقع الكتب الرقمية، والنشر الإلكترونى، وتهتم بكل أوعية المعلومات. لاتقتصر على التعريف بالوعاء، فهى تقدم تقييماً له، ونصائح متعلقة بعملية اقتنائه واستخدامه»

هل هو سقوط البحث العلمى العربى أم هى أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية فى تونس والبلاد العربية؟(*)

عرض. د. زين عبد الهادى
مدرس المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة حلوان
e - mail: zhady41 @ hotmail. com

البحث العلمى، صداع مزمن فى العقل العربى المثقف والأكاديمى، لن ينتهى إلا إذا وضع فى إطاره الصحيح على المستويين الحكومى والقطاع الخاص.

يضرب الدكتور التميمى فى أطروحته على هذا الوتر حيث يقول: «إن المؤسسات البحثية الحكومية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ الاستقلالات العربية، قد أفلست ولم تضطلع بالدور الذى عهد إليها، وإن جذور الأزمة متعددة وهى راسخة فى سلوكنا وعقلياتنا». هذا هو ما انتهى إليه أغلب المثقفين فى العالم العربى! نتيجة مؤكدة لمجموعة من الحقائق التى تراصت أمام عيوننا جميعا أكاديميين ومثقفين وممارسين فى مجال العلوم الإنسانية، فما الخيار الوحيد الذى أصبح أمامنا الآن كى نسلكه؟ هل هو إعادة هندسة البحث العلمى R & D Reengineering فى العالم العربى من خلال إعادة بناء المؤسسات البحثية، سواء من ناحية النظم والأفكار والمؤسسات والتوجهات والانفتاحات؟ هل يحتاج الأمر إلى تغيير فى الفكر الثقافى والسياسى؟ هل يحتاج إلى طرح قطاعات بذاتها يمكن أن تحتضن البحث العلمى؟ هل الحل فى الخصخصة أو التحول إلى القطاع الخاص أو بلغة الدكتور التميمى «الخوصصة» Privatization؟.

هل البكاء على أطلال البحث العلمى فى العالم العربى هو الحل؟ هل إعادة جلد الذات البحثية هو الحل؟ صحيح إن الرجل يقول بأن العقود الثلاث الماضية من حياة أمتنا العربية قد ضاع فيها جيل كامل من الباحثين العرب، هل لم يقدم الباحثون العرب لأمتهم ما يمكن أن نذكره؟ أو يتذكره التاريخ؟ قد يكون فى التعميم نوع من الضيم لجهود بذلت على المستوى الشخصى للباحثين أو على مستوى بعض المؤسسات التى قادتها بعض الشخصيات المستنيرة فى عالمنا العربى، وهو ما أود أن أشير إليه فى بداية هذا المقال.

يطرح الدكتور التميمى فى كتابه القيم بعض الأفكار الجديرة بالاحترام والنظر، منها على الأقل إعادة تقويم فعاليات كل المؤسسات البحثية الحكومية، ودراسة إنتاج باحثيها، فليست هناك موضوعات محظورة لا تناقش (تابو)، وإنما يجب فتح كل الملفات الخاصة بالجامعات والبحث العلمى وتوظيف كل الأفكار والآراء البناءة للعمل على

(*) عبد الجليل التميمى. أزمة البحث فى العلوم الإنسانية فى تونس والبلاد العربية . زغوان [تونس]: مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات، ١٩٩٩. ١٠٢ + ٩٢ص.

تهيئة وطننا العربى الكبير كى يدخل القرن الجديد.

ثم يتوقف عند ذلك، ويخوض فى موضوعات متراكبة تمثل قضايا البحث العلمى فى العالم العربى، وهو يضرب العديد من النماذج ويطرق أماكن قد يعتبرها البعض محرمة، ولكن جرأته كباحث قدير يستطيع تخطى الحواجز والمعوقات تدفعنا دائماً إلى الإبحار معه والإمعان فيما يقوله. ومما تناوله:

١ - هموم الباحث العربى التونسى نموذجاً، والمشاريع العلمية العربية المعطلة:

يشرح الدكتور التميمى فى هذه الورقة المعوقات التى تعترض سبيل الباحث العربى فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، هذه المعوقات التى قللت بلا أدنى شك من النتائج الإيجابية التى كان يمكن أن تعود على البحث العلمى بمجالاته المختلفة، كما تركت أثرا سلبيا آخر على مؤسسات البحث الأجنبية التى أصبحت لا تولى باحثينا وعلماءنا ومراكز بحوثنا اهتماماً إلا فيما ندر. وهو يعزو هذا الضعف فى الإنتاج العلمى العربى، إلى ضعف المناخ الديمقراطى السليم الذى كان يمكن أن يكفل للباحث العربى أن يصبح انتاجه مساوياً للإنتاج العالمى، وكذلك الحوافز الأدبية والمعنوية والمادية التى تمكن الباحث فى بلادنا من توظيف كفاءاته وقدراته وتدفعه إلى الثقافى فى خدمة المعرفة والبحث العلمى.

ولا أظننى أختلف فى كثير مع ما رصده أستاذنا الجليل، ولكن هناك العديد من الأسباب التى أرى أنها داعمه للتخلف العربى فى البحث العلمى، من جملة القول يمكن الإشارة إلى الموروث الثقافى السلبى والمتخلف، ومن ذلك استشراء ما يعرف «بالدول الرخوة»، ومن ذلك عدم توافر المصادر العلمية الحديثة، ومن جملة ذلك إيثار أهل الولاء على أهل الفكر، ومن جملة ذلك إيثار السكون على الحركة، وهى كلها أسباب تحتاج إلى الكثير من الشرح والتحليل والدراسة حتى يمكن لنا أن نقفز خارج دائرة السكون والقدم والرخاوة والموروثات السلبية.

وربما أتفق معه أيضاً إذا عرفنا أن الإنفاق على الباحث الأمريكى سنويا يبلغ ١٠٠٠٠٠ مائة ألف دولار أمريكى وأن الباحث العربى لا تبلغ مخصصاته ٢٠/١ من هذا الرقم يضيع ٩٠٪ منها على المرتبات فما هو البحث العلمى الذى يرجى فى ظل هذه الظروف؟ وعلى الرغم من ذلك فإن هناك إنتاجاً علمياً يصدر، وأقلاماً واعدة تظهر كل يوم.

ويضرب الدكتور التميمى المثل بالباحث فى تونس، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المنح الدراسية التى أعطتها مؤسسات تونسية لباحثين من تونس ٢٣ منحة بينما بلغ عدد المنح من مؤسسات أجنبية ٤٨ منحة خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٦ وهو يشير إلى ذلك بأن هذا الأمر بالغ الدلالة على ضعف المؤسسات الوطنية التى تركت الباب مفتوحاً لغيرها من المؤسسات الأجنبية لتقدم دعمها للباحثين التونسيين ولكن السؤال يطرح نفسه، هل توقف الأمر على ذلك فقط؟!! أرى أن الأمر يتحول إلى شكل من أشكال الاستقطاب للعقول العربية بعد ذلك هربا من جحيم الوطن إلى نعيم الغربة وهى واحدة من مآسى العقول العربية، حين يتم تفريغ أوطاننا العربية من عصارة فكرها، فأى إنتاج علمى يمكن أن يصب فى مصلحتنا بعد ذلك.

من هذا الواقع المرير يستمر الدكتور التميمى فى شهادته التى يقتلع بها عيوننا من محاجرها «أؤكد أن بعض الأساتذة بعد ٢٥ سنة من التدريس

بكلياتهم لم يتحصلوا ولو على منحة واحدة من المؤسسة التى أعمل بها. كرست لها كل حياتى العلمية! هذا عدد المنح»، فماذا عن قيمة المنحة نفسها؟! لا أعتقد أن هناك المزيد الذى يمكن أن يقال فى هذا الصدد فالرقم الذى يذكره أستاذنا نخجل من ذكره فى هذا المقام!!

وسأترك لكم فرصة قراءة هذا المقال الدامى عن وضعية البحث العلمى فى العالم العربى.

٢ - التعاون البحثى الجامعى: عربى - عربى منذ أربعين سنة أو حصيلة سياسة الشعارات:

يمثل هذا الفصل حصيلة مجموعة زيارات الأستاذ الدكتور التميمى لمجموعة من الجامعات العربية، وحين أتيحت له الفرصة للقيام بزيارات منتظمة لهذه الجامعات مشرقاً ومغرباً، وحواره المفتوح مع عدد من رؤساء هذه الجامعات وبعض من عمداء كلياتها.

وإذا كانت الجامعات العربية هى بالفعل حاضنة التقدم وراعيته الأولى، وأن الجامعيين يمثلون القيادة الفكرية والإبداعية للمجتمع باعتبارهم المشرفين على تكوين مختلف الأطر العالية المتخصصة، وعليه فإن دور الدولة هو أن تحسن رعاية هذا المكسب الوطنى وتظلله برعايتها وتشجيعها وتوفر كل المستلزمات للبحث العلمى من خلال تبنى مرونة القوانين وحرية التحرك ومواكبة عولمة المعرفة وإيجاد كل الضمانات الاجتماعية والنفسية والمناخية والديمقراطية والمالية، ومنح الثقة للباحثين وبث الوعى الوطنى بالتكامل والتناغم مع الأحداث الجديدة والمتغيرات فى ساحتينا المغاربية والعربية حتى يؤدوا دورهم الطلائعى المنوط بهم فى حركية التنمية الشاملة محلياً وعربياً.

هذا هو دور الدولة الذى يشير إليه كاتبنا هنا، وهو يضرب المثل هنا بالدور الذى قامت به الثورة المصرية فى بداياتها بتهميش دور الباحثين المصريين والجامعة المصرية؟ وكيف أن البون شاسع بين الجامعة المصرية قبل الثورة وعقبها مباشرة! ولا أريد الدخول فى خلاف سياسى معه فى هذا الشأن، حيث إن هناك كثيراً من الشواهد أيضاً التى تؤكد اهتمام ناصر شخصيا بالجامعة وعلماؤها، واستشارته لهم فى كثير من المواقف، ولكن سأرد رداً واحداً هنا وهو أن أى دولة فى مرحلة انتقالية تخضع فيها لكثير من الضغوط من المؤكد أنها كانت ستهتز كثيراً مثلما حدث فى هذه الفترة فى مصر، ولكن كانت هناك العديد من العوامل الأخرى التى وقفت وراء ذلك.

وإذا كانت هناك مائتا جامعة عربية اليوم تميزت جميعها بفقدان أى تعاون علمى وبحثى بينها، هذا التعاون الذى كان يجب أن تكون نتيجته توفير مختبرات علمية مشتركة، ومشروعات علمية مشتركة، وتبادل للباحثين العلميين، وتبادل للخبرات والرسائل العلمية والتقارير البحثية العلمية، ووضع بروتوكولات واتفاقيات للتعاون العلمى موضع التنفيذ.

لقد وجد الدكتور التميمى بعض من ضالاته المنشودة فيما ينشر عن المغرب العربى من كتب ووثائق بأقلام باحثين غربيين، حتى أنه يوجد عن العالم العربى عشرات المراكز البحثية فى أوروبا وأمريكا ولا يوجد معهد واحد عن أوروبا وأمريكا فى العالم العربى.

وحتى بعض الجامعات العربية تمنع أساتذتها وأعضاء هيئة التدريس بها من المشاركة من الفعاليات العلمية ـ العالمية، بحجة أو بدون حجة وتحجب عنهم جوازات سفرهم طوال السنة الدراسية وهو يؤكد أن ذلك واحد من الأسباب الحتمية التى

دفعت نحو انحسار البحث العلمي.

ويعيب الدكتور التميمي على ظاهرة القطرية والإقليمية التي كانت وراء الانعزال والعقم المعرفي الذي ميز عدداً كبيراً من الجامعات العربية اليوم، وجعل باحثيها لا يدركون اليوم تماماً مدى المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية «لجناحي» الأمة العربية.

يقول أستاذنا «إن التعاون الجامعي: العربي - عربي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ما زال منذ أربعين سنة، دون أي محتوى حقيقي ولم يخرج من اعتباره شعاراً جميلاً وبراقا ولن يصبح حقيقة فاعلة ومؤثرة ومبدأ جوهرياً، إلا عندما يتم تبنيه من قبل أصحاب القرار السياسي الأول والنهائي ثم ليعملوا بعد ذلك على تبنيه من قبل رؤساء الجامعات كوثيقة مستقبلية للتعاون الفعال». وهو يعود بنا هنا إلى الدور المنوط بالجامعات العربية التي ربما ارتكزت في وجودها خلال السنين الماضية على مبررات سياسية، لا أن تتحول الآن إلى ممارسة أدوار أكثر فاعلية ووجوداً، أن ترتكز على التعاون العلمي التقني والاقتصادي، وهو ما أرى - شخصياً - أهمية أن يتوافر من أدوات للجامعة العربية على أن يصحب ذلك دعم سياسي من متخذي القرار العرب للخروج من دائرة الإحباط السياسي التي تولدت عبر سنوات من التجارب الفاشلة. وحتى على المستوى الإقليمي فإن مشروع الجامعة المغاربية والمكتبة القومية المركزية حبر على ورق، وهو ما يعود بنا مرة أخرى إلى ضخ مزيد من الدماء وبعث الروح في مشروع الشبكة العربية للمعلومات التي يجب أن يخطط لها من جديد وأهمية أن تلعب الجامعات العربية أدواراً بها، وكذلك المراكز البحثية ووزارات البحث العلمي والمعلومات والتقنية والاتصالات، وتوفير الدعم اللازم لها سواء من قبل القطاع الخاص أو من قبل القطاع الحكومي في العالم العربي.

وفي نهاية هذا الفصل يضع الدكتور التميمي يده على مجموعة من المقترحات التي يمكن لها تفصيل البحث العلمي في العالم العربي سواء عن طريق المبادرات الثنائية أو اللقاءات الدورية بين المتخصصين ونشر البحوث بعدة لغات وتذويب العوائق البيروقراطية والإدارية.

٣ - «من المسئول عن أزمة البحث العلمي في العلوم الإنسانية، والاجتماعية في الوطن العربي؟».

هذه هي الورقة الرابعة في هذا العمل القيم، وقد استعرضت منها ثلاثاً فقط تاركاً الورقة الأولى لنهاية هذا العرض، وهذه الورقة تبحث في المتسبب في الأزمة - الفشل - المشكلة التي يواجهها البحث العلمي العربي - على الأقل - في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.



الكفاءة والأدمغة العربية المهاجرة

وهو يستعرض هنا نقاط خمس تؤكد وتشرح وتحلل الأسباب التي دعته إلى إلقاء تبعة أزمة البحث العلمي العربي على أكتاف هؤلاء:

١ - غياب المشاريع والمخططات البحثية العربية بعيدة المدى.

وعلى سبيل المثال فإن الوزارات المعنية بالبحث العلمي أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(الإلكسو) أو اتحاد الجامعات العربية بقادرة على تحقيق وإنجاز عدد من المشاريع الطلائعية الرائدة والتى بقيت إلى يومنا هذا حبراً على ورق مثل:

أ ـ دائرة المعارف العربية.

ب ـ الكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية.

ولم تستطع جامعة عربية أن تضع مخطط بحثى بعيد المدى مثل المشروع الذى تبنته جامعة طوكيو عام ١٩٩٦ حول: متغيرات العالم العربى والإسلامى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية خلال الخمس السنوات المقبلة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠).

وقامت فيه وزارة التربية اليابانية بتخصيص ثلاثة ملايين دولار (نعم ٣ مليون دولار) لإنجاز هذا المشروع.

وهو يؤكد بذلك أن «وزارتنا المعنية لم تضع ولا مشروعاً بحثياً واحداً يهم عالمنا منذ أربعين سنة من الاستقلالات السياسية».

٢ ـ تعيين مدراء المؤسسات العربية البحثية يتم وفقاً لاعتبارات غير علمية:

فلا العمداء أو غيرهم من مديرى الجامعات والمعاهد يتم انتخابهم، وإنما يتم تعيينهم وفقاً للقرابة القبلية أو العائلية أو الشخصية أو الحزبية وذلك على مرأى ومسمع من مجتمع الباحثين والأساتذة الذين يلتزمون الصمت دون إبداء أى رأى فى ذلك.

إضافة إلى شهادات الوفاة التى تخرج بإلغاء بعض المعاهد والمؤسسات العلمية فى العالم العربى مثل مركز البحوث الأنثروبولوجية العلمية التابع لجامعة الجزائر والذى ألغى عام ١٩٧٥، ولجنة بوث بول سكون الذى ألغى سنة ١٩٨٠، ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع لجامعة تونس والذى ألغيت صيغته الأولى عام ١٩٩٥ وتم إلحاق كل الباحثين فيه للتدريس بمؤسسات التعليم العالى.

إن السبب فى هذه الوضعية المأساوية هو هذه القرارات الفوقية دون أن يكون للباحثين أى دور فيها.

٣ ـ الجامعيون والمستوى العلمى للرسائل الجامعية: وهو الوجه الثانى لمضلع الأزمة والذى يتمثل فى الجامعيين أنفسهم، أو ما يطلق عليهم «الهاربون من تحمل المسئولية» فقد ساهموا مباشرة عن وعى أو غير وعى فى أزمة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية فى الوطن العربى. فالمستوى العلمى العام للرسائل الجامعة العربية، ضعيف جداً إلا فيما ندر ووصل الأمر ببعض الجامعات العربية إلى منح شهادة الدكتوراه للمزورين والمنتحلين والسياسيين الذين تمكنوا من شراء ذمم من يحرر رسائلهم مقابل الوعود بالمناصب التوظيفية أو بضع مئات من الدولارات.

ويضرب المثال بفرنسا التى تفخر بأنها تقدم عشرة آلاف رسالة جامعية فى جميع التخصصات تناقش فى رحاب جامعاتها كل سنة. فإن جامعات الوطن العربى بعد أربعين سنة من الاستقلال تسجل حسب بعض التقديرات التقريبية الأولية العالية جداً، أكثر من ١٥٠ مادة وخمسين رسالة جامعية سنوياً فقط والقليل النادر منها صالح للنشر.

كما أن أزمة الباحث المالية دفعته فى بعض الأحيان ـ خاصة فى الجزائر ومصر ـ إلى أن يجرى بطول البلاد وعرضها خلف بعض الساعات الإضافية أو تدبيج المقالات الصحفية الأسبوعية للحصول على أجر إضافى لسد حاجياته الأساسية فى هذا العالم العربى!!

٤ ـ فقدان الدعم العربى لمؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى:

هذا الدعم المرفوع دائماً ولا يجد طريقه إلى المؤسسات، وإلى الدوريات، وإلى النشر الأكاديمى،

ولا الباحثين أنفسهم، هذا الدعم المرفوع منذ ما يزيد عن ربع قرن وحتى إشعار آخر! لا يدرى أحد من أين سيأتى؟!.

٥ ـ تأثير هجرة الكفاءات والأدمغة العربية:

«هل كان يمكن لأحمد زويل أن يحصل على جائزة نوبل لو بقى فى مصر؟» لقد اعترف الرجل بوضعية البحث العلمى فى مصر فى أكثر من لقاء رآه العالم كله، فكم من «أحمد زويل» لم يحصلوا على فرصتهم فى بلادهم، وكم من «أحمد زويل» لم نسمع عنه، ومن بقى فى ظل الوضعية العربية تم تدمير قدراته العقلية فى البحث عن لقمة العيش، وفى الركض فى طوابير الخدمات الحكومية القاتلة، وفى البحث عن سكن وهمى لا يتحقق؟ وفى عصر أحلام الشباب التى أصبحت أضغاث أحلام، أين انتهى الحال بمعظمنا؟! لقد حاول بعضنا أن يرفض وأن يقاوم فعاش وما زال وسيذكره التاريخ أما البقية فلها الله!!

يقر الأستاذ التميمى بأن «عدداً من البلاد العربية لم تعمل على تشجيع باحثيها ولم توفر لهم المعامل البحثية اللائقة (بالمناسبة هو يستخدم كلمة «مخابر» وقد ترجمتها إلى «معامل» ليفهمها أهل الشرق حيث إن كلمة مخابر تعنى شيئاً آخر لدينا!) ولا معالجتهم الفكرية ولم تعمل أيضاً على تشجيع قدراتهم الإبداعية، ولا المقابل المادى الذى يحصلون عليه من تنقلاتهم.

وهو يشارك إلى حد كبير موقف هذه الكفاءات العربية المهاجرة والتى أجبرت رغماً عنها على ترك أوطانها، طلباً للأمن والحرية الفكرية ـ ومن أجل تفعيل أنشطتها الإبداعية فى المؤسسات المعرفية الدولية المتوافرة فى أوروبا وأميركا. إلا أنه يؤكد أن جل هؤلاء لم يشارك من قريب. أو بعيد فى عملية تطوير شعوبهم ومجتمعاتهم وأمتهم وقد تخلوا وما زالوا فى أدق مراحلها التاريخية واكتفوا بالزيارات الهامشية.

٦ ـ «آليات التسيير وحرية التعبير بالجامعة التونسية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والمعهد الأعلى للتوثيق نموذجاً»:

يركز الأستاذ الدكتور «الجليل» التميمى على التجربتين المشار إليهما فى العنوان، وذلك بوصفه أستاذ كرسى التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية، وبوصفه أول مدير للمعهد الأعلى للتوثيق منذ إنشائه فى أواخر ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧ وعلى ذلك فنحن بصدد شهادة عيان على أحداث فعلية، ويربط ذلك بالخلاف السياسى الذى حدث بين كل من الرئيس عبد الناصر والرئيس بورقيبه، حيث كان ناصر قويداً لصالح بن يوسف خصم بورقيبة السياسى فى ذلك الوقت، ونظراً لإيمان بورقيبة المطلق بفلسفة التنوير الغربية فى تكوين عقلية متفتحة ومتدربة على الأساليب التربوية الحديثة لبناء الإنسان التونسى.. دعونا نقرأ شهادته سوياً «.. يفسر [ذلك] تلقائياً مدى نجاحه الكبير فى رفض التعليم الزيتونى التقليدى، وهو الأمر الذى أدى حتماً إلى تأميم وتحجيم التعليم التقليدى والقضاء نهائياً على الجامعة الزيتونية وتحويلها إلى كلية مهمشة تماماً وتقليل دورها المعرفى والإشعاعى من حيث التكوين والحضور العربى والإسلامى وحرمانها أصلاً من أخذ أى مبادرة علمية، لاعتقاد هؤلاء المسئولين الجامعيين بعدم أهلية الزيتونيين للقيام بأى عمل علمى مفيد ناجح ومشرف، وهو ما يفسر مدى الاحتقار الذى كانوا يشعرون به تجاههم على مدى ثلاثين سنة. كل هذه الخلفيات الفكرية والسلوكية تفسر الآليات التى تم تبنيها عند إرساء وانطلاق الجامعة التونسية التى قضت بعدم تقدير واحترام

الجامعات المشرقية دون استثناء وعدم الاعتراف بالتالى (بشهاداتها) الجامعية ووصلت الغطرسة والغرور والاستعلاء بهؤلاء المسئوليين الجامعيين والسياسيين إلى درجة عدم الاعتراف حتى (بشهادات) الجامعات البريطانية والأمريكية، إذ كانوا يعتبرون الجامعات الفرنسية وحدها جديرة بالاعتراف بها علمياً للثقة المطلقة فيها، وهو ما يبرز انخباس الرؤية والتجربة الجامعية وعدم المواكبة للحركة المعرفية فى (المؤسسات) الجامعية غير الفرنسية. وأن القائمين على شئون وزارة التعليم العالى واللامعة يتحملون المسئولية التاريخية كاملة عندما تبنوا عدداً من الاختبارات الأحادية والتى أضرت بالجامعة وعزلتها عن حركة الأخذ والعطاء المعرفية العالمية.

إلى هنا انتهى الجزء الأول من شهادة الدكتور التميمى ويمتلئ هذا الفصل بكثير من التفصيلات التى تحتاج إلى القراءات المتأنية والفاحصة.

٧ ـ من أجل نظام جديد للشراكة العلمية الأوروعربية:

قبل أن نخوض أولاً فى تعريف الشراكة من وجة النظر الاقتصادية قبل أن نطرق على باب كتابنا، الشراكة Partnership تعنى علاقة تعاقدية بين مؤسستين أو أكثر لإنتاج منتج معين وتوزيعه على نطاق واسع، عالمى تقريباً، وهى فى المجال الثقافى والبحثى، تزيد عن معنى التعاون، لأنها ترتبط هنا بنوع من العلاقة التعاقدية التى لابد أن يكون لها منتج نهائى، نتائج بحثية مثلاً ويجب أن يكون النطاق الذى يعرف به هذه النتائج نطاقاً ذا صبغة عالمية، فهل نحن نعنى ذلك عندما نتحدث عن الشراكة؟!

يقول الدكتور التميمى: «نحن مدعوون اليوم إلى العمل فى ظل تداعيات هذه العولمة السعيدة! إلى إرساء مضامين جديدة للشراكة والتى تعتبر المبدأ الوحيد القادر على إيجاد إطار للاعتراف والاحترام المتبادل وأن التعايش بيننا يمكن أن يجنب مجتمعاتنا الصراعات المأساوية والمرمرة».

وهو يرى أن هذه الشراكة يمكن أن تتحقق عبر:

١ ـ اللقاءات العلمية.

٢ ـ النشر.

٣ ـ وصفية المكتبات العربية والغرب.

٤ ـ التنقيبات الأثرية.

وهو يؤكد أننا مقبلون على متغيرات عولمية رهيبة، فلا أقل اليوم من وضع المبادئ لشراكة معرفية سليمة يمكن إنجازها إذا توافرت وخلصت السنية من الطرفين.

أما الفصل الأول المعنون «من أجل خوصصة البحث العلمى فى العلوم الإنسانية فى تونس والبلاد العربية: مؤسسة التميمى نموذجاً» فأتركه للقارئ الكريم ليطلع على مجهودات الدكتور الجليل التميمى وأدوار منظمته ذات الطابع الأهلى فى دعم البحث العلمى العربى.

وينتهى الكتاب بكشاف ثم ترجمة كاملة باللغة الفرنسية لمقالات الكتاب الخمس، وهو يقع فى ١٠٢ صفحة باللغة العربية و٩٢ صفحة باللغة الفرنسية.

تتبقى بعض الملاحظات:

١ ـ رغم أنه عاب على التميز القطرى والإقليمى، فإنه لم ينس لحظة أنه ينتمى إلى الأرض «المغاربية» فى كتابته ولا أدرى إن كان ذلك «عيباً» كما رأى هو شخصياً، أو ميزة، ثم لا أدرى فى النهاية ما السبب فى هذه التقسيمات

الغربية داخل هذا الوطن نفسه، هل أمسكت كل مجموعة منا بسكين وأخذت تشق حسب هذا الوطن العربى مرةً أخرى، ولم نكتف بما فعله الاستعمار فينا!!

٢ ـ أن التعاون العلمى العربى يجب أن يكون على ٥ مستويات:

المستـوى الفـردى/ الفردى



المستوى الوطـنى/ الوطنى



مستـــوى دولـــة/ دولـة



مستوى التجمعات الإقليمية



مستـوى العالـــم العـربى

ويجب وضع الإطارات والأهداف والاستراتيجيات وطرق التطبيق الفعلى موضع التنفيذ.

٣ ـ رفع موازنات البحث العلمى المخصصة للجامعات والمعاهد والمراكز البحثية فى العالم العربى، وتحفيز أبناء الوطن على الإنتاج العلمى والفكرى، وزيادة حجم المؤتمرات والندوات العربية.

٤ ـ دفع القطاع الخاص فى العالم العربى إلى المشاركة الفعالة فى البحث العلمى، فالولايات المتحدة يقوم فيها القطاع الخاص بحمل ما قيمته ٩٠٪ من موازنة البحث العلمى فيها، والباقى متروك للقطاع الحكومى والمنظمات الأهلية وغيرها.

٥ ـ أهمية إنشاء مراكز بحثية مهمتها دراسة الظاهرة الغربية ممثلة فى الولايات المتحدة وأوروبا والقطاعات المنتجة للتكنولوجيا فى دول شرق آسيا ودراسة تجميعات القطاعات الفكرية Think Tanks، هذه المراكز يتم تكوينها بشكل إقليمى وليس على مستوى كل دولة.

٦ ـ دراسة ظاهرة ذات جذور عميقة فى الفكر البحثى العربى وهى الاعتماد على المكون العربى فى الأبحاث العربية وكيفية التغلب عليها، وهى تحتاج إلى كثير من العمل التنفيذى التطبيقى.

ولا يسعنى فى نهاية هذا العرض المبتسر الذى لا أستطيع فيه تقديم كل ما سجله الأستاذ الجليل من شهادات إلاّ أن أدعو له بطول العمر ودوام العافية ورفع الله به شأن العلم والعلماء.



صورة البحث العلمى فى القرن الواحد والعشرين*

عرض. د. زين عبد الهادى
مدرس المكتبات والمعلومات ـ كلية الآداب ـ جامعة حلوان
e - mail: zhady41 @ hotmail. com

هذه المجموعة من الأوراق هى نتاج فكر وتوقعات مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتنمية فى مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمى، وقد تمت مناقشة هذا التقرير من قبل اللجنة العلمية والتكنولوجية للمجموعة فى أكتوبر ١٩٩٧، وصدر ككتاب عام ١٩٩٨.

ويضم التقرير سبعة فصول كالتالى:

١ ـ التعليم العالى ومهمة البحث العلمى.

٢ ـ البحث الجامعى والجهود الوطنية فى مجال البحث والتطوير.

٣ ـ تغيير مصادر تمويل البحث الجامعى.

٤ ـ تغيير المضمون المؤسسى للبحث الجامعى.

٥ ـ عولمة البحث الجامعى.

٦ ـ التوجهات الجديدة فى مجال تدريب الباحثين.

٧ ـ بعض الاعتبارات الانتقائية الخاصة بالبحث العلمى.

وسوف نتعرض فى هذه الوريقات إلى وجهة نظر مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتنمية فيما يتعلق بدور الجامعة فى البحث العلمى وأثر التغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية على الدور الجديد المناط بها فى الألفية الجديدة.

١ ـ التعليم العالى ومهمة البحث العلمى:

لا شك أن الجامعات تعتبر جزءاً من الميراث الإنسانى منذ مئات السنين. ويؤكد ذلك إنشاء الجامعات العربية مثل الأزهر والزيتونة، والجامعات التى ظهرت فى أواخر القرون الوسطى فى أوروبا فى بولونيا وأكسفورد.

إن الجامعة الأوروبية الكلاسيكية كانت تطبق مفهوم التدريس المبنى على البحث، وكان تعليم العلوم الإنسانية شكلاً مؤسسياً، وعندما قام ويلهلم فون همبولدت فى عام ١٨١٠ ـ وهو بالمناسبة مؤسس جامعة برلين ـ بتوفير نموذج ما زال له تأثيره حتى اليوم على الجامعات فى العالم فإن دور الجامعة كرائد للبحث العلمى أخذ بعداً جديداً إلى مناهجها. كما أن علاقة الإشكالية بين البحث وبين القطاعات المنتجة فى الاقتصاد تم دمجها على التوازى مع تطور الثورة العلمية والثورة الصناعية.

وفى القرن العشرين ظهر نموذج جديد من الجامعات خاصة فى الأعوام الثلاثين الأخيرة، وعلى الرغم من أن هذا النموذج الحديث للجامعة يحمل كثيراً من خصائص الجامعة الكلاسيكية مثل الحق فى اختيار الطلاب، والحرية الأكاديمية والالتزام بملاحقة التطور المعرفى، فقد كان بينهما

* OECD. University Research in Transition. Paris: OECD, 1998. 103 p.- (STI Science Technology Industry

مجموعة أخرى من الفروقات. فقد حصلت الجامعات على حرية نسبية فى الاستقلال الذاتى وأصبحت أكثر استعداداً لخدمة المجتمع، كما أصبحت قادرة بشكل أكثر على إنجاز الأبحاث وتدريسها بطرق تطبق المعرفة فى حل مشكلات المجتمع الصناعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمشكلات الأخرى، وتلزم نفسها بتشغيل خريجيها. إن الجامعة الحديثة لم تعد بمعزف عن المجتمع، كما أنها ترحب بالاشتراك فى الحوار مع المجتمع الأكبر عن مخرجات ووسائل التعليم الجامعى.

لقد أثرت توجهات «السوق» على تطور الجامعة الحديثة اليوم. فالطلاب هم مستهلكون أو عملاء لهم متطلبات (مثل مهارات السوق والتنافسية ـ أو هى مهارات مسجلة من خلال الشهادات الجامعية). كما أنها موردة للخدمات، فالجامعات تتنافس من أجل إرضاء متطلبات هؤلاء العملاء (الطلبة). وقد أثر هذا المنهج أيضاً على الوظيفة البحثية للجامعة وصاحبه توجه آخر هو الأبحاث التعاقدية الممولة والتى ترتبط بصلات قربى للصناعات. فالحكومة والمؤسسات الصناعية هم مستهلكون أيضاً لهم متطلبات (خاصة المشروعات البحثية، وبأسعار تنافسية، وخلال مدة زمنية محددة)، وهم موردون لخدمات (بعض الجامعات).

تتنافس الجامعات فى عالم اليوم من أجل اكتساب خصائص جديدة تعظم من وجودها داخل المجتمعات، وتحاول أن تزيد من تأثيرها داخل هذه المجتمعات وتحاول أيضاً أن تكسب الدعم بشكل متواصل من الحكومات والهيئات التمويلية، مع وجود فرص لها للتوسع والانتشار. وتعتبر خاصية التنافس المؤسسى خاصية ملحوظة لهذا التوجه: فلكى تقوم بوظيفتها بشكل مؤثر فسوق التعليم الثلاثى الأبعاد يحتاج إلى عدد من الموردين، وأن يلم المستهلكون بالخيارات المتاحة أمامهم، وأن يكون بإمكانهم أن يتحولوا إلى موردين. ومن القيم الأساسية والأولية لهذا النظام التعليمى الجديد أن يحافظ على رضاء العميل، وأن يقدم خدمات كافية ذات سعر جيد لهؤلاء الخريجين.

لقد أضافت الجامعات بجانب الوظيفتين الأساسيتين لها وهما التعليم والبحث وظيفة ثالثة هى خدمة المجتمع؛ فبسبب التطور المعرفى الهائل فى المجتمعات، فإن هذه الوظيفة تركز الانتباه على الجامعات كوسيلة للتعليم مدى الحياة (تقدم حتى دراسات مهنته) بالإضافة إلى دورها كمراكز خدمات علمية فى شكل عملية نقل التكنولوجيا لقطاع الأعمال من أجل ملاحقة تميز الاقتصاد الوطنى، بمعنى إبقائه متميزاً على أقرانه من الاقتصادات الأخرى. وفى العديد من الدول، فإن الجامعات ينظر إليها على أساس أنها عناصر بالغة الأهمية فى تطوير الاستراتيجيات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالتنوع المؤسسى فى أنظمة التعليم العالى فإن من أهم التطورات المميزة التى حدثت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة هى ظهور نوع جديد من المعاهد بالتوازى مع ـ ولكن ليست مختلفة فى مهمتها أو فى شكلها ـ المؤسسات الجامعية. ويمكن أن نطلق على هذه المعاهد اسم كليات المجتمع Community College وهو اسمها فى الولايات المتحدة أو الكليات متعددة الفنون Poly technics.

ويتطرق الفصل بعد ذلك إلى تزايد طلبات الطلاب وأعدادهم فى التعليم الجامعى، والتوازن بين وظيفة البحث والدراسة.

وفى الفصل الثانى يتناول الكتاب البحث

الجامعى والجهود الوطنية فى مجال البحث والتطوير R & D، وهو يتعرض هنا لوظيفة البحث والتطوير الخاصة بالجامعات فى مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتنمية حيث تلعب دوراً وسطاً فى النظم العلمية فى هذه المجموعة من الدول. فمجهود المؤسسات الجامعية فى أكبر خمس قوى علمية (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة) فى مجال البحث والتطوير تصل النسبة ١٥٪ بينما فى بقية المجموعات تصل إلى ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من جهود الجامعات بها.

وعلى أى حال فإن الجامعات تقوم بأداء وظيفتها الرئيسية فى البحوث الأساسية. وبالنسبة للقوى العلمية الرئيسية، فإن الجامعات تقوم بإنجاز ٦٠٪ أو أكثر من الأبحاث الرئيسية. وبشكل عام، فإن عدد البحوث الأساسية يصل إلى نصف عدد أبحاث الجامعة.

ثم يتناول الكتاب دور الحكومة فى دعم البحث العلمى وجهود الجامعات فى البحث والتطوير بشكل شامل.

وفى الفصل الثالث المتعلق بتغير مصادر تمويل البحث العلمى فى الجامعات، فهناك تغير فى مصادر تمويل الجامعات، وعلى سبيل المثال فقد ضاعفت الجامعات الألمانية دخلها بمقدار ثلاث مرات بين أعوام ١٩٨٠ - ١٩٩٢ من خلال الأبحاث التعاقدية، وهو ما يقدر الآن بربع دخل الجامعات، كما أن هناك اتجاهات حديثة فيما يتعلق بدور المجتمع فى تمويل البحث العلمى، حيث يتمثل ذلك حالياً فى ثلاثة أشكال هى التمويل الأساسى، والتمويل المبنى على المنح، والتمويل التعاقدى. كما تعرض الكتاب أيضاً للبحث الممول من القطاع الخاص، والتمويل الذى يأتى من الطلبة الخريجين.

وفى الفصل الرابع الذى يتعلق بتغير المضمون المؤسسى للبحث العلمى، فهناك تغير فى التنظيم المؤسسى للبحث، حيث برزت قيم التميز والتنوع الموضوعى، وظهور أشكال من الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص، والشراكة مع قطاع التصنيع، ثم يتعرض الكتاب لقضايا قانونية وتشريعية وأخلاقية فى البحث العلمى وأخيراً تقييم الأبحاث العلمية الجامعية.

فى حلقة عمل تمت عام ١٩٩٧ لمجموعة دول التعاون الاقتصادى والتنمية، أشارت نتائج هذه الحلقة إلى أهمية الحاجة إلى إيجاد نوع من التوازن الموضوعى بين المعايير الكمية (عدد الأبحاث المنشورة) وبين المعايير النوعية (المراجعات العلمية للأبحاث وتقييمها)، وأهمية الحاجة إلى النظر بعين الاعتبار ليس فقط إلى مخرجات البحث المباشرة (المقالات والاكتشافات) ولكن أيضاً إلى المخرجات غير المباشرة مثل مدى المساهمة فى التطور التقنى، وتحسين الأدوات، ونشر المعرفة.

وفى الفصل الخامس تم تناول موضوع عولمة البحث العلمى للجامعات، مثل تأثير المجموعات الإقليمية وانفتاح دول الكتلة الاشتراكية وحركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتأثير تكنولوجيا المعلومات.

وفى الفصل السادس أشار الكتاب إلى التوجهات الجديدة فى مجال تدريب الباحثين، ووظيفة الباحث الأكاديمى والإصلاحات فى مجال التدريب البحثى.

وفى الفصل السابع تم تناول بعض الاعتبارات الانتقائية المتعلقة بسياسات البحث العلمى، مثل التمويل الحكومى للبحث العلمى فى الجامعة، والتعاقدات الصناعية والشراكة، وأهمية إيجاد

نوع من التوازن بين وظيفة البحث العلمى والوظائف الأخرى للجامعات، والوضعية الراهنة للباحثين الجامعيين، وتدريب وتوظيف العلماء، وتدريس العلم لغير المتخصصين، وإدارة الجامعات، بحثاً عن مزيد من الاستقلالية للجامعات، وتقييم البحث الجامعيين وتوقعات المجتمع منه، وأخيراً ما المتوقع من البحث العلمى الجامعى فى القرن الواحد والعشرين؟

ويخلص الكتاب إلى أهمية توافق الجامعات مع التحديات التى توجهها على الأمد البعيد، بحيث يمكنها أداء وظائفها الثلاث بشكل متكامل، وبحيث تصبح أكثر فائدة على المستويين المجتمعى والمحلى، وعلى المستويين الأكبرين، الإقليمى والدولى.



دراسة دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى التعليم (*)

عرض: د. أسامة القلش
مدرس بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

شهدت العملية التعليمية فى الآونة الأخيرة تطوراً وخصوصاً التعليم عن بعد والتعليم المقترح وتعليم الكبار والتدريب المستمر للكوادر المختلفة، وذلك نتيجة للتطور السريع فى الحاسبات ونظم المعلومات، ونظم الاتصالات ووسائل نقل المعلومات مما أتاح الفرصة لتطوير العديد من الخدمات التعليمية التى تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، ومن هذه الوسائل: الوسائل السمعية والبصرية لرفع جودة العملية التعليمية، والتعليم بالحاسب، حيث ظهرت العديد من المدارس التعليمية التى تعتمد على Computer Aided Learning كأسلوب تفاعلى لتعليم الطلاب، كذلك شبكات الاتصالات لنقل بيانات الحاسبات، وما تشتمل عليه من مواد تعليمية وعلمية بين المراكز التعليمية المختلفة، كذلك يمكن ربط مراكز التعليم المفتوح ودعمها بشبكات لنقل البيانات، وأخيراً وسائل الوسائط المتعددة والتى تعتمد على وجود Multimedia Programs والتى تم تصميمها وتنفيذها على الحاسب، مستفيدة مما يتيحه التقدم التكنولوجى لتكامل عرض البيانات والمعلومات مع الصوت والصورة فيجذب اهتمام الدارس ويساعده على تفهم الجوانب المختلفة لموضوع الدرس.

ومن هذا المنطلق وفى إطار ما تقدمه التقنيات الحديثة من دعم وخدمات للعملية التعليمية بدأ مشروع دراسة دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى تطوير التعليم، وقام بتنفيذه المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية لكى يقدم إلى شعبة الاتصالات لمجلس بحوث النقل والاتصالات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، عن الفترة من ١٥ فبراير ١٩٩٦ ـ ١٥ مايو ١٩٩٦، ويعد هذا هو التقرير الرابع والنهائى لهذا المشروع. ويتكون الفريق البحثى للمشروع من:

أ. د محمد زكى الباحث الرئيسى، أ. د فتح الباب عبد الحليم، أ. د عبد المجيد محمد ذو الفقار، د. أمانى صبرى نائب الباحث الرئيسى، د. بهنسى قصيد، بينما مستشار المشروع أ. د. عبد المنعم يوسف بلال واستمر العمل لهذا المشروع لثلاثة مراحل، بيانها فيما يلى:

(*) دراسة دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى التعليم/ الجهة البحثية المنفذة المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية، شعبة الاتصالات بمجلس بحوث النقل والاتصالات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا. ـ القاهرة: الأكاديمية، ١٩٩٦ ـ ١٢٦، ١٧ص؛ ٣٢سم

المرحلة الأولى: اشتملت على تصميم استبيان ذى شقين الشق الأول تخطيطى يتناول ما يلى:

١ ـ بيانات للتعريف بالهيئة المشاركة فى الاستبيان.
٢ ـ الخبرات الموجودة والمكتسبة بمعرفة العاملين بالهيئة.
٣ ـ أهداف العملية التعليمية بالهيئة موضوع الاستبيان.
٤ ـ الوسائل التكنولوجية المستخدمة بالهيئة.
٥ ـ مدى ارتباط هذه الوسائل بالمجتمع.
٦ ـ تكاليف استخدام تقنيات حديثة لتطوير التعليم.
٧ ـ توصيات الجهة موضوع الاستبيان.

أما الشق الثانى فقد تناول تغطية الجوانب التكنولوجية للموضوعات الأربعة التالية:

١ ـ التعليم بمساعدة الحاسب.
٢ ـ نظم الوسائط المتعددة.
٣ ـ نظم الاتصالات والشبكات.
٤ ـ الوسائل السمعية والبصرية المستخدمة لتطوير العملية التعليمية.

وبالاعتماد على هذا الاستبيان تم تجميع البيانات المطلوبة للمشروع من عدة مواقع شملت بصفة أساسية:

ـ بعض شركات الحاسبات المتهمة بالبرامج التعليمية واستخدام الحاسبات فى التعليم.
ـ مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة.
ـ كلية الهندسة بجامعة حلوان.
ـ الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمى بوزارة التعليم.
ـ اتحاد الإذاعة والتليفزيون.
ـ شبكة المعلومات بالهيئة القومية للاتصالات.
ـ المجالس القومية المتخصصة.

وبعد تجميع البيانات تمت دراستها وتحليلها بمعرفة الفريق البحثى للمشروع أما المرحلة الثانية فقد اشتملت على النشاطات التالية:

١ ـ التعرف على الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم فى مصر.
٢ ـ دراسة وتقييم لبعض المراكز التعليمية المصرية.
٣ ـ حصر التجارب الرائدة بالخارج (أمريكا وأنجلترا).

أما عن معالم الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم فتعتمد اعتمادا أساسياً على تعظيم دور التقنيات الحديثة فى تطوير التعليم وتشمل هذه التقنيات تكنولوجيا التعليم، وتكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الدعم الفنى والتكنولوجى للصيانة والمحافظة على الأجهزة وشبكات الحاسبات والبرمجيات ونظم تشغيل الحاسبات، وتتناول هذه الخطة ما يلى:

خمسين مدرسة ثانوية، خمسين مدرسة إعدادية، خمسين مدرسة ابتدائى، وخمسين مدرسة حضانة.

وقد تم تخصيص ٥,٥ مليون جنيه لتطوير معامل العلوم فى مائتى مدرسة، و ٢,٦ مليون جنيه لإنشاء معامل وسائط متعددة فى خمسين مدرسة، حيث تنقل معامل الأوساط المتعددة الفكر المعملى إلى كافة المجالات الدراسية من علوم وتاريخ وجغرافيا ولغات ورياضيات كذلك فإنه من بين المشروعات لتطوير التعليم مشروع «مناهل المعرفة» عن طريق الاتصال بشبكة الإنترنت مثلاً، كذلك إنشاء

الشبكة المحلية بخطوط ربط مع وحده التطوير التكنولوجى بوزارة التعليم والإدارة العامة للوسائل التعليمية، كذلك تشتمل الخطة على مشروعات تحت التنفيذ مثل إنشاء المركز التعليمى الاستكشافى للعلوم والتكنولوجيا، وإنشاء المجمع التعليمى لعلوم المستقبل (مدرسة الغد)، التوسع فى إنتاج الأقراص المدمجة والتدريب على التقنيات الحديثة للتعليم.

أما عن دراسة بعض المراكز التعليمية المصرية، فقد شملت الدراسة مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة، وشبكة المجلس الأعلى للجامعات، وشبكة معلومات جامعة عين شمس، معهد تكنولوجيا المعلومات التابع لمركز المعلومات بمجلس الوزراء.

أما عن حصر ورصد التجارب الرائدة بالخارج بالجامعات الأمريكية، والإنجليزية، وقد تبين من هذا المسح لهذه التجارب التغيير الجوهرى الذى طرأ على طبيعة العملية التعليمية ومدى الاهتمام بأن يتم التعليم بشكل تفاعلى بدلاً من التلقين.

بينما فى المرحلة الثالثة تم تحديد الصفات الأساسية لمركز تكنولوجى متخصص لتطوير التعليم، وأن يقوم بالوظائف الآتية:

ـ القيام بدوره كمركز لإنتاج مواد التعليم المتطورة للكليات والمعاهد والمدارس، وكذا تدريب السادة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وكليات التربية ومعاهد وزارة التعليم على إنتاج مواد التعليم المتطورة تكنولوجيا لخدمة المناهج.

ـ القيام بدوره كبنك معلومات ويتصل هذا المركز مع شبكات المعلومات المختلفة من خلال شبكة الإنترنت العالمية.

وبناء على ذلك يمكن إيجاز الفوائد المتوقعة فيما يلى:

١ ـ خدمة الكليات الجامعية والمعاهد العليا ذات المناهج التعليمية التى تحتاج لوسائل إيضاح أفضل نتيجة لتطوير برامجها ومناهجها التعليمية.

٢ ـ خدمة المدارس مع توفير وسائل الإيضاح لمساعده المدرسين.

٣ ـ خدمة نظام التعليم المفتوح فى مصر.

وبناء على ما انتهت إليه الدراسة فقد أوصت فى خلاصتها بإنشاء وحدة أبحاث وتطوير لتعمل كمركز نمطى لتطوير تكنولوجيا التعليم، كذلك تم توصيف المكونات الأساسية لهذا المركز المقترح على أن يكون مقره المعهد القومى للاتصالات بمدينة نصر.

ويشتمل هذا التقرير النهائى على سبعة أبواب، يضم الباب الأول مقدمة تضم دراسة التجارب المصرية، وخطة تطوير التعليم فى مصر، رصد التجارب الرائدة، الصفات الأساسية لأدوات التطوير.

أما الباب الثانى فقد تناول عناصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى التعليم من الوسائل السمعية البصرية، والتعليم بالاستعانة بالحاسب، الوسائط المتعددة، أدوات التأليف، شبكات الاتصالات الرقمية المستخدمة فى الاتصالات التعليمية.

وقد جاء الباب الثالث ليتناول الاستبيان موقف استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى التعليم فى مصر وتحليل نتائج الاستبيان ورأى الفريق البحثى فى البيانات التى تم الحصول عليها.

ويأتى بعد ذلك الباب الرابع عن الخطة

الاستراتيجية لتطوير التعليم فى مصر ودراسة بعض التجارب الرائدة بالداخل والخارج متناولا التطوير التكنولوجى فى الخطة التعليمية، وخطة تطبيق التكنولوجيا الحديثة فى التعليم، الخطة التعليمية لمصر، رصد التجارب الخارجية الرائدة، المراكز التعليمية فى مصر.

وخصص الباب الخاص لدراسة برمجيات وشبكات مركز نمطى لتكنولوجيا التعليم والتدريب أما الباب السادس لعناصر تصميم المركز النمطى لتكنولوجيا التعليم والتدريب.

وأخيراً يأتى الباب السابع وهو عبارة عن الخلاصة متضمنة الملخص والتوصيات النهائية للمشروع، مع ذكر قائمة المصادر لهذا المشروع البحثى.

وقد ذيل التقرير بملحق عبارة عن الاستبيان، والذى اعتمد الفريق البحثى فى تجميع مادته العلمية عليه بالإضافة إلى عدد لا بأس به من المصادر والمراجع.



المرجع الكامل لشبكة الإنترنت

The Internet Complete Reference

عرض : نانيس محمود محمد
كلية الآداب ـ جامعة حلوان

Harley Hahn

The Internet Complete Reference/ Harley Hahn, Rick Stoot .- California: Osborne Mc Graw Hill,1994.

هذا الكتاب مرجع كامل ودليل إرشادى واف لأكبر شبكة حاسب عالمية فى تاريخ البشرية هى شبكة الإنترنت Internet أعده هارلى هان Harley Hahn وريك ستوت Rick Stovt وهما من أبرز وأشهر المؤلفين فى مجال الاتصال وعلوم الحاسب وخاصة فى نظم تشغيل اليونيكس Unix ولغات التجميع وبرامج الحاسب.

يشير هارلى هان فى السطور الأولى من مقدمة الكتاب إلى أهمية شبكة الإنترنت فى الوقت الحالى كشبكة معلومات دولية لتبادل البيانات وتقديم الكثير من الخدمات المعلوماتية بالمجان وأيضا وسيلة الاتصال بين ملايين من أجهزة الكمبيوتر وملايين من البشر عبر الكرة الأرضية، فأصبحت شبكة الإنترنت ـ كما ذكر ـ من الأشياء الأكثر أهمية والحاحاً للبشرية عن المشروعات المذهلة التى نراها الآن فى مجال الثورة الصناعية.

ويضيف هارلى هان إلى ذلك بأن فكرة إنشاء شبكات اتصال تربط العالم كله تعود منذ أعوام بعيدة مضت إلا أن هذه الشبكات قد واجهت العديد من المشاكل والمعوقات منذ البداية.

وفى بداية التسعينيات من هذا القرن، استطاع فريق من العلماء والفنيين أن يجعلوا هذه الشبكات تعمل معظم الوقت.

أما الآن فلدينا شبكة الإنترنت ـ أعظم اكتشاف فى تاريخ البشرية ـ بكل ما تحمله من تقنية حديثة.

وقد حاول هارلى هان وريك ستوت تيسير وصول القارئ إلى المعلومات التى يريدها فى هذا الكتاب الضخم فعملا على تنظيمه جيدا فى تسلسل من بداية الكتاب حتى نهايته بحيث يساعد القارئ على أن يقرأ الكتاب كله أو أن يختار منه ما يشاء من الفصول أو بعض المواد داخل أى فصل.

والمقدمة والفصل الأول يشكلان خلفية ممتازة لمحتويات الكتاب، وبهما شرح لكيفية استخدامه والإفادة منه وخلفيات المواد التى تتصدر كل فصل وما تتضمنه من عنصرى التشويق والإثارة لجذب انتباه القارئ بالإضافة إلى فقرات الإلماع أو الإشارة Hint التى تتخلل كل فصل لتوضيح وإبراز نقاط أو أفكار هامة.

كما أن قائمة المحتويات العامة للكتاب وافية ومفصلة جدا لما يتضمنه الكتاب.

هذا فضلاً عن الكشاف فى نهاية الكتاب يشتمل على عدد كبير من المداخل مرتبة هجائيا

وهو بمثابة مرشد قرائى ييسر على القارئ طريقه فى هذا الكتاب.

قام مؤلفا الكتاب بتوضيح كل شىء يمكن أن يحتاجه القارئ للوصول إلى المعلومات التى يريد معرفتها والخدمات المذهلة المتاحة لكل مستفيد عبر شبكة الإنترنت فنجد هذا الكتاب مرجع شامل هدفه فى المقام الأول التعريف بالشبكة وأهدافها وإمكاناتها وكيفية استخدامها عمليا وطريقة التعرف على كل خدمة من الخدمات العديدة المتاحة عليها كما زود هذا الكتاب بالتفصيلات الفنية الهامة وكل ما يحتاجه القارئ لكى يكون خبيرا فى مجال الاتصال وأجهزة الحاسب بالإضافة إلى أنه يحتوى على فهرس شامل يحتوى على أكثر من سبعمائة وخمسين مصدرا من مصادر المعلومات المتوافرة على الشبكة. والكتاب موجه إلى كل قارئ سواء المبتدئ أو المتقدم فى مجال الاتصال بشبكة الإنترنت العالمية.

يقوم هذا الكتاب على ثلاثة أقسام رئيسية:

١ ـ القسم الأول يضم فصول الكتاب.

٢ ـ القسم الثانى يضم فهرس شامل بمصادر المعلومات المتوافرة على شبكة الإنترنت العالمية.

٣ ـ القسم الثالث يعد كشافا هجائيا بمداخل الموضوعات الواردة فى الكتاب .

وقد وضع المؤلفان القسم الأول فى نحو خمسة وعشرين فصلاً تناول كل فصل موضوع معين.

يشتمل الفصل الأول على التعريف بشبكة الإنترنت وكيفية نشأتها وتطورها واستخداماتها.

وفى هذا الفصل، عرف هارلى هان وريك ستوت شبكة الإنترنت بأنها اسم لمجموعة عريضة من مصادر المعلومات العالمية، والواقع أنه لا يوجد تعريف محدد لهذه الشبكة يتفق عليه الجميع وذلك لأن الإنترنت تعنى أشياء مختلفة بالنسبة لكل من يستخدمها وفقا لطبيعة الاستخدام فالبعض يقول إنها مجموعة من أجهزة الكمبيوتر التى تتحاور مع بعضها البعض من خلال اتصالها معا عبر كوابل الألياف الضوئية والخطوط التليفونية والأقمار الصناعية وغيرها من وسائل الربط أو الاتصال الشبكى، وينظر لها البعض الآخر كوسيلة اتصال سريعة بين ملايين من البشر فى مختلف أنحاء العالم وذلك من خلال البريد الالكترونى Electronic - mail أو هى مستودع ضخم للمعلومات متوفر لأى شخص له اتصال بحاسب آلى أو جهاز مضيف Host متصل بالإنترنت فيمكن للباحثين من خلالها عرض الأبحاث العلمية والاستفادة من أبحاث الغير فى مختلف المعارف والفنون أو الاشتراك فى إحدى جماعات النقاش Discussion groups وقد تستخدم من جانب بعض الأطفال والكبار أحيانا كوسيلة للمتعة والترفيه لمشاهدة بعض الأفلام السينمائية أو تتبع الأخبار العالمية أو التفرغ لألعاب الحاسب المسلية أو قراءة بعض المجلات الإلكترونية Electronic magazines أو البحث عن بعض المعلومات فى قواعد البيانات المختلفة أو التجول فى آلاف المكتبات التى تضمها الشبكة، ونضيف إلى ذلك بأنها قد تستخدم فى عرض السلع والمنتجات والتسوق لكل من الشركات والأفراد حتى أنها تعتبر الآن مصدرا من مصادر التزويد وشراء الكتب وأوعية المعلومات الأخرى لدى بعض المكتبات فى مختلف أنحاء العالم بما فيها مصر.

ويذكر المؤلفان بأن بداية هذه الشبكة منذ عام ١٩٧٠م تقريبا كانت عبارة عن مجموعة صغيرة من شبكات الحاسب متصلة مع بعضها البعض تحت اسم شبكة أربانت Arpanet التابعة لوزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية وما لبثت أن

تنامت وتطورت هذه الشبكة بالتدريج خلال سنوات عديدة حتى أطلق عليها اسمها الحالى الآن، فأصبحت شبكة الإنترنت ظاهرة واسعة الانتشار فى السنوات الأخيرة ليست حكرا على أحد ولا يملكها شخص أو مؤسسة أو حكومة معينة بل هى مرفق معلومات ضخم متاح لجميع من يستخدمها أو المتصلين بها.

وقد أشار هارلى هان وريك ستوت إلى أنه يجب أن تكون من الأساس قادراً على تشغيل الحاسب الخاص بك وعلى دراية كبيرة بكيفية استخدامه والاستفادة منه.

كما أكدا على ضرورة التعرف على نظام تشغيل اليونيكس Unix قبل التعامل مع شبكة الإنترنت باعتباره أحد أنظمة التشغيل القوية والشهيرة المستخدمة فى الشبكة وبالرغم من ذلك فليس هناك حاجة لكى تكون خبيرا فى نظام اليونيكس حتى تستطيع استخدام شبكة الإنترنت.

ويضيف المؤلفان إلى ذلك أن استخدام نظام اليونيكس يوفر العديد من المميزات عند التعامل مع شبكة الإنترنت فعلى سبيل المثال، إذا أردت إرسال خطابات بريدية إلى شخص ما أو إلى إحدى جماعات النقاش discussion groups عبر الشبكة فينبغى أن تكون قادرا على استخدام إحدى برامج تحرير النصوص الخاصة بنظام التشغيل اليونيكس.

والخلاصة أن تعلم الوظائف الأساسية لنظام اليونيكس يمدك بالكثير من الإمكانيات ويجعل استخدامك لشبكة الإنترنت أكثر سهولة وذلك وفقا لرأى المؤلفين.

ونجد هارلى هان وريك ستوت فى الفصل الثانى من هذا الكتاب قد تعرض لنظام تشغيل آخر مستخدم بشكل واسع وله مميزات عديدة ألا وهو نظام X window إكس ويندو وهو نظام يعتمد على بيئة عمل للحواسيب قائمة على الرسوم وبهذا يمكن لمستخدم الإنترنت التفاعل مع التطبيقات والتقنيات الحديثة التى بدأت فى الظهور على الشبكة فى ذلك الوقت والتى لا تقوم على الشكل الخطى فقط بل على الرسوم أيضا.

فاستخدام هذا النظام مع أنظمة تشغيل اليونيكس ـ كما ذكر مؤلفا الكتاب ـ يدعم بدوره بيئة الرسوم للمستفيد Graphical User Inter-face (GUI) عند التعامل مع شبكة الإنترنت ويتاح استخدام نظام X window من خلال نوافذ تفتح على شاشة الحاسب يمكن استخدامها عن طريق لوحة المفاتيح Keyboard أو الماوس mouse أو الفأرة كما يطلق عليه البعض كما يوفر هذا النظام إمكانية الاستفادة منه واختيار أوامر التشغيل من خلال قوائم خيارات menus سهلة الاستعمال أو تشغيل البرامج بمجرد التأشير على الأيقونات الخاصة بها Icons. بالإضافة إلى أنه يمكن تشغيل أكثر من برنامج فى نفس الوقت.

ويمكن التوضيح والإضافة إلى ما سبق وبدون الدخول فى المزيد من التفصيلات الفنية فى النقاط التالية:

١ ـ كانت شبكة الإنترنت فى بدايات ظهورها تعتمد اعتمادا كليا على نظام تشغيل اليونيكس وذلك لكونه النظام الوحيد فى ذلك الوقت الذى يمكن استخدامه فى بيئة متعددة الحواسب كنظام الشبكات أما الأنظمة الأخرى كأنظمة ماكينتوش Machintosh أو الدوس Dos أو الويندوز Win-dows كان يقتصر استخدامها على الحاسبات الشخصية فقط ولا يتلاءم استخدامها مع أنظمة الشبكات.

وعلى الرغم من ذلك كان استخدام نظام تشغيل اليونيكس من خلال شكله الخطى عن طريق طباعة أوامر هذا النظام بواسطة لوحة المفاتيح Keyboard فيتم تنفيذها الذى يقتصر إلى حد بعيد على إرسال البريد الإلكترونى e-mail لأى شخص أو لإحدى جماعات النقاش Discussion group:.. وغيرها من الوظائف المحدودة التى كانت تقوم بها الإنترنت فى ذلك الوقت .

٢ - وبمرور الوقت ومع ظهور العديد من التطبيقات والتقنيات الحديثة على الشبكة التى تعتمد على بيئة الرسوم وأهمها الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web/(WWW)/ 3w والتى تم تطويرها فى الأصل بمركز أبحاث سيرن للفيزياء CERN research center بسويسرا منذ عام ١٩٩٣ تقريبا، تطورت العديد من نظم تشغيل الحواسيب وعلى رأسها الويندوز فظهرت إصدارات متطورة عديدة فنجد Win 95/98 وWin/NT الذى يمكن استخدامه فى بيئة متعددة الحواسيب قائمة على الرسوم من ناحية وسهولة استخدامه كثيراً عن استخدام نظام تشغيل اليونيكس بشكله التقليدى الخطى وخصوصا بالنسبة للمبتدئين من ناحية أخرى.

٣ - وعلى ذلك فليس هناك حاجة مؤكدة الآن لتعلم نظام تشغيل اليونيكس - كما رأى مؤلفا الكتاب - وذلك لظهور مجموعة جديدة من نظم التشغيل التفاعلية البسيطة التعامل والتى أغفل هارلى هان وريك ستوت الإشارة إليها مثل نظام Win 98/ 95 ونظام Win/NT وربما يعود السبب فى ذلك إلى أن صدور هذا العمل أتى متأخراً بعض الشيء عن التطورات التقنية التى حدثت فيما بعد.

ويضم الفصل الثانى من هذا الكتاب عدة موضوعات تساعد القارئ فى التعرف على الهيكل الرئيسى لشبكة' الإنترنت، فقام هارلى هان وريك ستوت - فى البداية - بتوضيح المقصود بنظم الشبكات وأنواعها وأهميتها، فقد أرجع المؤلفان اتصال الحواسيب الآلية عبر الشبكات إلى أسباب عديدة أهمها

١ - اتاحة عملية الاتصال بين البشر فى أى مكان عبر الشبكة

٢ - المشاركة فى المصادر.

ثم أشار المؤلفان لبعض المصطلحات الفنية Ter-minoloqy الشائعة الاستخدام فى نظم شبكات الحواسيب والتى قد يختلط أمر فهمها على الكثير من الأشخاص مثل الأجهزة المضيفة Host والطرفيات Terminals.

كما قد استعرض هارلى هان وريك ستوت أربع خدمات هامة تتوافر على شبكة الإنترنت وهى:

أ - خدمة البريد mail

والتى تقوم بدورها بإرسال وتسلم خطابات عبر خطوط الشبكة من جهاز حاسب إلى جهاز آخر دون حدوث أى أخطاء.

ب - خدمة التلنت Telnet

وهو بروتوكول الاتصال بالأجهزة المضيفة عبر الأجهزة الطرفية حيث يمكن الدخول والتجول فى الأجهزة المضيفة فى مختلف أنحاء العالم بطريقة منظمة.

جـ - خدمة بروتوكول نقل الملفات File Transfer Protocol (FTP)

وهى خدمة تسمح بنقل الملفات من حاسب لآخر، ويتم استخدام هذا البروتوكول لعملية نسخ أو

نقل الملفات من الحاسب المضيف إلى جهاز الحاسب الخاص بك وهى ما تسمى عملية التحميل downloading كما قد يمكنك القيام بعكس هذه العملية أى نقل الملفات من جهازك الشخصى إلى جهاز الحاسب المضيف وتسمى هذه العملية Uploading ولا تتم هذه الخدمة إلا بإدخال رمز هوية المستخدم.

د. خدمة العميل/ الموزع العام general client/ server facility

حيث يمكن للبرنامج العميل أن يتصل بالحاسب الآخر ويطلب المساعدة من البرنامج الخادم.

كما أعطى هارلى هان وريك ستوت فكرة شاملة وسريعة عن المصادر الأساسية للوصول إلى المعلومات المتوافرة على شبكة الإنترنت، ونوجزها فيما يلى:

١ - البريد الإلكترونى Electronic - mail

يعد من أهم مصادر الإنترنت حيث إنه وسيلة فورية للاتصال ولكنها تتطلب معرفة عنوان الشخص الذى ترسل إليه الرسالة وقد يمكنك إرسال رسالة إلكترونية واحدة إلى الكثير من الأشخاص فى نفس الوقت كما هو الحال عندما تخاطب إحدى جماعات النقاش أو إحدى الجماعات ذات الاهتمام.

وعلى الرغم من ذلك فليس معنى هذا أن يقتصر البريد الإلكترونى على إرسال الخطابات الشخصية فقط من حاسب لآخر عبر الشبكة بل يمكنه نقل كل أنواع المعلومات لأى شخص من وثائق وتطبيقات وبرامج حاسب وإعلانات ومجلات إلكترونية... وغيرها وإن كان هذا يتطلب تخزين وحفظ هذه البيانات على شكل ملف حروف آسكى American Standard Code For information interchange (ASCII) ومما هو جدير بالإشارة هنا أن البريد الإلكترونى قد يمكنه إرسال ونقل بيانات غير نصية كالصور والتسجيلات الصوتية وقد وصف هارلى هان وريك ستوت النظام بأنه العمود الفقرى لشبكة الإنترنت.

٢ - الدخول والتجول فى الأجهزة المضيفة عن بعد Remote login

وكما أوضحنا سابقا فهو يسمح لك بالاتصال بالأجهزة المضيفة فى أى مكان عبر شبكة الإنترنت عن طريق بروتوكول الاتصال تلنت TeInet، ويمكنك الولوج إلى هذه الأجهزة عن طريق إدخال هوية المستخدم ID وكلمة السر Password ورقم حساب المستخدم الصحيح (Valid user account).

وقد أشار هارلى هان وريك ستوت ـ فى هذا الصدد ـ إلى أن هذا يعتمد إلى حد كبير على نظم تشغيل اليونيكس Unix، فقد استخدمت معظم أجهزة الحاسب المتصلة بشبكة الإنترنت المصطلحات الفنية الخاصة بالدخول إلى الأجهزة المضيفة عن بعد من نظام تشغيل اليونيكس نفسه.

٣ - خدمة المؤشر Finger Service

تتيح لك معظم أجهزة الحاسب المتصلة بالشبكة خدمة البحث عن معلومات عن شخص محدد من خلال استخدام برنامج المؤشر (Finger) وتوفر هذه الخدمة عملية عرض معلومات عامة عن أى مستخدم على جهاز حاسب مضيف مثل الاسم الكامل له ـ رقم التليفون ـ عنوان المكتب ـ هوية الشخص ـ اسم الحاسب الطرفى الذى تم الولوج منه ـ متى كان آخر ولوج للشخص ـ الرسائل البريدية غير المقروءة الخاصة بالشخص .. وغيرها.

ونشير إلى أنه قد ترفض بعض الحواسيب المضيفة الإدلاء بأى معلومات عن مستخدميها وذلك لدواعى أمنية ولضمان السرية، كما قد يمكن أيضا للمستخدم أن يحدد الأجزاء التى يريد عرضها.

٤ ـ شبكة الاستخدام Usenet

وهى أحد المصادر الأساسية للوصول إلى المعلومات لمستخدمى الشبكة وتضم الآلاف من جماعات النقاش Discussion groups كل جماعة تختص بموضوع معين كجماعة الفلسفة/ الطب/ علوم الحاسب أو علم الأحياء (البيولوجى). ويطلق هذا المصطلح عادة ليشير إلى المجموعات الإخبارية (news groups).

٥ ـ بروتوكول نقل الملفات المفتوح للجميع Anonymous FTP

ويقصد به استخدام برنامج بروتوكول نقل الملفات (FTP) للدخول على أى جهاز حاسب آخر لنقل ما به من ملفات مجاناً ولا يتطلب ذلك إدخال رمز الهوية الخاص بالمستفيد.

٦ ـ نظام آرشى Archie Server

وهو نظام يمكنك من العثور على الملفات التى تريدها على أى مكان فى الشبكة وذلك فى مواقع خدمة بروتوكول نقل الملفات المفتوح للجميع.

٧ ـ محطات التحدث بالشبكة Internet Relay Chat (IRC)

يتيح هذا النظام تحاور وتحدث مستخدم الإنترنت مع أكثر من شخص وفى نفس الوقت.

وهو يشبه كثيرا خدمة الاتصال Talk Facility إلا أن الأخيرة تسمح بالتحدث أو تبادل الاتصال مع شخص واحد فقط عبر الشبكة، وتعد هذه النظم السابقة من أنظمة الاتصال التفاعلية بين الأشخاص.

٨ ـ الجوفر Gopher

يتيح لك هذا النظام الوصول إلى مصادر عديدة عبر الشبكة فهو يوفر سلسلة من القوائم تضم هذه المصادر وما عليك سوى القيام باختيار أىٍّ منها إما بالفأرة أو عن طريق لوحة المفاتيح، فيقوم هذا النظام بالبحث عما تريده وعرضه لك.

وتتضمن قوائم الجوفر أيضا نظام يسمى فيرونيكا Veronica يسمح لك بإجراء عمليات تفتيش وبحث فى مئات من هذه القوائم.

٩ ـ نظام الوايز Wais Server

يوفر هذا النظام وسيلة أخرى للوصول إلى المعلومات فهو يتيح البحث فى عدد كبير من قواعد البيانات باستعمال بعض الكلمات الدالة Key-words والتى تقوم بتحديدها وهنا يقوم النظام بعرض كل المقالات فى كل قاعدة بيانات تضم هذه الكلمات المحددة.

١٠ ـ الشبكة العالمية العنكبوتية (الويب) World Wide Web/ WWW

وتقوم بعرض واسترجاع البيانات من الحواسيب عبر الشبكة باستخدام خاصية نظام النص الفائق Hypertext system والذى يسمح لك بالانتقال من نص لآخر باستخدام الفأرة للنقر على المصطلحات أو الرسوم المبرزة ضوئيا ولا حدود لهذا الانتقال مما يمكنك من العثور على المعلومات باختلاف أشكالها فتجد الصور والرسوم والصوت إلى جانب النص الخطى واستعمال الشبكة العنكبوتية ـ كما يطلق عليها البعض ـ تكون بحاجة لمتصفح Browser.

ونشير هنا إلى أدوات البحث والتفتيش التى تستخدم لتسهيل عملية البحث عن المعلومات المتوافرة على الويب، وتعرف أيضا هذه الأدوات بزواحف الويب Web crawlers كمحركات البحث ومنها ياهو Yahoo / سندباد Sindbad .. وغيرها ومما هو جدير بالإشارة هنا إلى أن كل ما سبق فيما يتصل بالشبكة العالمية العنكبوتية (الويب) ماهو إلا حقائق متفرقة موجزة تعطينا فكرة سريعة عن الويب والتى لم يذكر هارلى هان وريك ستوت بعضا منها وقد يعود هذا أيضا لنفس السبب الذى أوضحناه فى هذا العرض وهو صدور هذا الكتاب قبل ظهور بعض التقنيات الحديثة.

وأخيرا تناول هارلى هان وريك ستوت كل مصادر الوصول إلى المعلومات بالتفصيل وقد خصص لكل منها فصل أو أكثر من هذا الكتاب.

ونختتم هذا العرض بالإشادة الجليلة لهذا العمل الرائع وإن افتقر الحداثة فى بعض الموضوعات إلا أنه مرجع كامل بحق عن شبكة الإنترنت والتى تعد الآن مثار اهتمامات غالبية البشر خاصة ونحن نستقبل قرنا جديدا كل لغته التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها الأمثل الجيد فى خدمة المعلومات.



مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس.٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف ٣١٥٨٥٩٠ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)